

﴿ الجزء الثاني ﴾
من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة
بالتصنيف من الكلام على مغنى ابن هشام
تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد
الشمسي نور الله حفرته
ورفعه في الجنة
درجته
آمين

طبعة محمد أفندي مصطفى

(قوله أحدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل الآن الفاء هنا في جملة فعلية هي نعت فان الفاء دخلت في الصفة الثانية وهي اضافة وابل لان ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذي عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة برية أصابها وابل حيث لم تدخل الفاء في الصفة الثانية التي هي أصابها وابل لعدم تعيين ترتيبها في الممثل به على الصفة الاولى وهي برية ووفرقتا آخر بين الاليتين وهو أن الصفة الاولى في الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضة مترتبة في الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتيبها بخلاف الصفتين في الآية الاولى فانهم اعارضتا والثانية مترتبة على الاولى فلا بد مما يدل على ترتيبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضعين وحصل الجواب عن قول أبي حيان في قوله تعالى كمثل جنة وجاء في وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل أخرج صفة وينظر ما للفرق بين الموضعين انتهى (قوله أي الذي صح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زبابة) هو برزاي مفتوحة فثناة تحتية مشددة فوحدة بعد الالف اسم أبي الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصري والحارث هو ابن همام الشيباني (قوله وذلك لانه يريد بالهلف نفسى) في الشرح يعنى وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا يكون لقيته فقتلته اغما ارتكبناه لاجل أنه يريد بالهلف نفسى فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظرفان هذا التقدير يمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية انتهى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التلطف متعلقا بآية الا أن الظاهر أنه متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا بالهلف أي ويريدوا بالهلف وفي حاشية التفتازاني الشعر لابن زبابة في جواب الحارث ابن همام الشيباني حين قال أيا ابن زبابة ان تلقني * لا تلقني في النعم العازب أي باحسرة أي من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الانصاف - هذه الاوصاف ويجوز أن يكون على قصص التكم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لولا قيمته وحده * لا تب سيفنا معي الغالب أي مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الجماسة ومعناه على ما ذكرنا في الشرح يغلط فيه فيقال زبابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحارث أو بسببه أو زبابة اسم أبي المهجور أو المدحوح والحارث اسمه انتهى (قوله الثاني من اوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة وأولى الاشياء الفاء لما نسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بالفصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقال الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف استقبال أو مضارعا منفيًا بلا يصلح للشرط وتكون الفاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا الا أن يريد الابطاع على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لا نناقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناء على مذهب سيديوه انه حينئذ خبر مبتدأ محذوف وسيد كر ذلك المصنف والمضارع المقرون بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكرنا الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخل الفاء عليه اذا كانت لا فيه لنفي الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت مجردا لنفي وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله احدها أن يكون الجواب جملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعالى وان أطمعوههم انكم لمشركون لا نناقول القسم مقدرا قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلما ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدرا للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقص لا نناقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله نحو وان بمسك بخير فهو على كل شيء قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والافقه صرح في أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن بنحو قوله تعالى من كان يرجو

لقاء الله فان أجل الله لا يكون الجواب فيه محذوفاً لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد ال جاء أو لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائياً) أى فعل الجملة الواقعة جواباً لسواء كان ذلك الفعل انشائياً بنفسه نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني أم بغيره نحو وان أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائي لكونه خبراً عن اسم استفهام وسواء أيضاً كان الفعل مذكوراً كالمثل أم غير مذكور نحو وان قام زيد فوالله لا قوم من وان لم يقب زيد فيا خسره رجل الا وفي الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك قاتبعوني وفلا تشهد معهم ثم يعمد كذا في نسق واحد ويدكر فن يأتيكم بـاء معين بعد الجميع والافلامعنى للفصلها بين الامور المتناسبة وأقول بل المناسب أن يدكر فن يأتيكم بـاء معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يدكر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس يذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة (قوله فان أهلك الى آخره) الخلق بالمهمة الغيظ واللاطف النار وتكاد وتلتب بالمشاة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللطف وهي مؤنثة أو بالمشاة التحتية على اكتساب المضاف وهي لطف من المضاف اليه وهو الضمير التذكير (قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف) هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطاً لتقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جواباً فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطاً وتقدير الجواب أن الفاء حينئذ ليست بدخلة على المضارع وانما هي داخلية على مبتدأ ذلك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلية على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطاً وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه أقيس اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلو لا أنه خبر لم يتدخل عليه الفاء وقد اسلفنا في الابالفتح والتخفيف كلام الرضى في هذا فليراجع فقه (قوله وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء) يعنى وهي حينئذ لا تجتمع معها وانما تجتمع اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائية عنها فاسقط قول الشارح قضية هذا أن لا يجتمع معها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاحصة أبصار الذين كفروا واذا هي الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونا على وصل الجزاء فيتم كدولو قيل اذا هي شاحصة أو فهي شاحصة كان سديداً (قوله وتقدم تأويله) يعنى في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية ثابتة عن فاعل كتب وللو الدين متعلق بها والجواب محذوف أى فليوص (قوله ومنه حديث الاقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها) قال ابن مالك نضمت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جواب او الاصل فان جاء صاحبها أخذها وان لا يجي فاستمتع بها والاقطة بفتح القاف المال المنقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازماً لـ كور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوماً لـ كور وذلك في المبتدأ اذا كان اسماً موضوعاً بنفسه أو ظرفاً أو مذكراً موصوفاً به - ما لان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصفة والصفة كالشرط والخبر كالجزء الذي يدخله الفاء قال الرضى وكان حق الموصول في هذا أن لا يكون الا مبهماً كاسم الشرط لكن في كونه دخيلاً في معنى الشرط جاز كونه خاصاً نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن أى الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الافعال مسـ متقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز أن يكون مما يقدّر معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مسـ متقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزء لكن لما لم يكن جزءاً حقيقة جاز تجربته منها مع قصد السببية (قوله وقائلة خولان فانكح فتنهم) هذا صدر بيت عجزه * وأكرومة الحيين خلو كما هي * وخولان بفتح الخاء المحجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من السكرم كالاكجوبة من العجب والمراد بالحيين هنا حى أيها وحى أمهاو الخلو بكسر المجمة وسكون اللام الخالية وكما هي خبر بعد خبر وما كافي (قوله أنت فانظر لاي ذاك نصير) هذا عجز بيت متقن من بحر الخفيف صدره * أرواح مودع أم بكور * والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكراى ذهب أو أنى بكرة واسم الإشارة أعنى ذلك مفرد في اللفظ متعد في المعنى لانه مشاربه الى متعد وذلك أضاف ابا اليه وهي انما تضاف الى متعد (قوله وقال ابن برهان تزايد الفاء عند أفعالنا جميعاً) يعنى البصريين لانه منهم ويبنى من عبد أسيدويه لانه

لا يقول بزيادتها (قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزى) هذا مجزى بيت صدره لا تجزى ان منفس أهلكته ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير ويرى ان منفسا والتقدير على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان أهلكت منفسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لزم تقديم معمول الجزاء على فائه لان الظرف أعني عند ذلك معمول لا جزى انتهى وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهر الذي يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما وان امتنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقد قدم الظرف عليها لضرورة لان الجزاء هو الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلية عليه وقال أبو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان أهلكت منفسا أهلكته وشاع اضممار الفعل بعد ان (قوله وتناول المانعون قوله خولا فانه كبح على أن التقدير هذه) في الشرح الفاء على هذا للسببية لالاعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاء على هذا للعطف للسببية تأكيد الاول بل هو تأسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظري (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف اما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزى قال الرضي قد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو ورثك فكبر هذا فليذوقوه وبذلك فابفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيًا وما قبلها منصوبًا أو مفسر به انتهى وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد أن اما محذوفة فيه إجحاف لكن لا يخفى أن الإجحاف وان منع منه ذلك فانه يمنع منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) في الشرح ولا يمكن أن تكون الفاء حينئذ زائدة لانه يصدد السمع فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) في الشرح وهو شبهه بالاشتغال في كونه منصوبًا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو هو من الاشتغال وقوله أمام قدره أي أما هذا فليذوقوه (قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضحى البارز ويتذبذب مجتمعين بينهما موحدة أي يذهب ويحيى وفي الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير يضربتم فتركت ضاحي جلدتها (قوله وقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابا) هذا أقول ان الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفر و فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله تعالى فاما بآتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال وبديل على أن الفاء ليست بناسخة أن الواو لا تصلح في موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من اسنم لما جاءز بد فلما جاء خالد قبل جعفر (قوله وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى) فيه نظر لان كون الثانية تكرير للاولى يقتضي ان كفر وجواب للاولى لهما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفر وابوه وكررت لما الطول الكلام وهذا القول أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد (قوله وقيل جواب الاولى محذوف) هذا أقول الاخفش والزجاج ذهبوا الى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه (قوله وفيه إجحاف) هو بحجبه بعد هاء مهملية يقال أخففته الفاقة أي أفقرته ولم تدع له شيئا وفي الشرح ووجه ما قاله المصنف ان أصل أمار يذوقوا ففاضل مهمما يكن من شيء محذوف جملة الشرط وقامت امام مقامها فلو حذف بعد ذلك لزم حذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا مع أن الاصل أدعوا لحذف وجعل حرف النداء نائبا عنه ومع ذلك لم يعتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الدليل (قوله وفيه بعد) يعني من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله) في الشرح الظاهر أنه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه شيء وقدح في الاول والثاني ولا شك أن في حذف المعطوف عليه مع تقديم معمول على حرف العطف تعسفا وأقول انما الرضاء لان الجميع قالوا بنظيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في نحو أماريدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في حيز اما معمول للمحذوف مطلقا (قوله ما هنا

عند مبرمان) يعني جلاء على المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أي اسحقاق) يعني الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني
 الداني وهو إبراهيم بن محمد بن السري أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أخط الزجاج فلزمت المبرد
 وشرطت له كل يوم درهما إلى أن يفرق الموت بيننا فإذ زلت أعطيه الدرهم إلى أن مات وعلمت القاسم ابن عميد الله بن سليمان
 فأمضت السنون حتى مات والده وولي الوزارة فصرت ندبته وحصل لي بسببه أموال توفي رحمه الله سنة إحدى عشرة وثلاثمائة
 (قوله ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) في الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما
 زائدا وأقول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فاعايدل على التلازم بين حسن الإسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة
 وجواز السقوط فليتامل (قوله مسألة أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قال الزنجشري هو تمثيل وتصوير لما
 يناله الغتاب من عرض الغتاب على أفطح وجهه وأخشاه وفيه مما لا غشيت منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل
 ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها السناد الفعل إلى أحدكم والاشعار بأن أحد من الأحدين لا يجب ذلك ومنها
 أن لم يقتصر على تمثيل الاغتيا بآكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخا ومنها أن لم يقتصر على آكل لحم الأخ حتى جعل ميتا
 وقال الرما في كراهة هذا اللحم يدعو إليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو إليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى
 جاهل (قوله وقال الفارسي) هذا القول والذي قبله مشترك كان في تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان في تقدير
 فكرهتموه قال أبو حيان والذي قدره الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد ذكر هتموه فلا تفعله
 (قوله وبعد فعندي) في الشرح بعد ظرف مقطوع عن الإضافة مبني على الضم معمول محذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا
 الكلام تنبه فعندي أن ابن الشجري معمول القول محذوف أي تنبه والفاء للسببية وهي هنا فصيحة وبها يفهم توجيه
 قول المصنفين وبعد فقد سألتني (قوله ألم تسأل الرب القواء فينطق) هذا صدر بيت عجزه * وهل يخبرنك اليوم بقاء سملق *
 والقواء بفتح القاف وبالدوق يقصر الخالي الذي لا أنيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاماس الصفصف (قوله ولو
 كانت للسببية انصب) في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا
 يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الأكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على
 الأكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز في الثاني أن يكون للشعر وضمير يعر به ويجه المنصوب
 للشعر وضمير به وقدمه للذي والخضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل * (في) * (قوله أو مجازية) في
 الشرح كان ينبغي له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أوزمانية وهي اما حقيقة مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا
 فالمجازية ليست قسما للمكانية والزمانية وأقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقة مكانية أوزمانية مجازية
 كذلك فقوله أو مجازية قسم للحقيقية المفهومة في صدر الكلام فان قيل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر
 حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فواجهه عند القائل بمنع ذلك
 أحجب بأنه بقدر مضاف مجازي الظرفية شامل لهاتين الظرفيتين أي في نعم جنات ونهر (قوله نحوواكم في القصاص
 حياة) في الكشف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا
 وظرفا لها ومن أصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو
 القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أو نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل
 لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازاني معنى قوله كلام فصيح كامل في الفصاحة على الطبقة في البلاغة لاسيما
 على الغرابة التي هي من نكت البلاغة واكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعني الحقيقية أدخات
 الخاتم في أصبعي والقانسوة في رأسي إلا أن فيه ما قبلان الخاتم والقانسوة طرف والرأس والأصبع مظهر وف لكن لما كان
 المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الطرف وههنا الأمر بالعكس قابوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء
 نحو ولا صلبنكم في جذوع النخل) قال الرضي في هنا وفي قول الشاعر * بطل كأن ثيابه في سرحة * بمعنى على والاولى أنها
 بعناها التمكن المصوب في الجذع كتمكن المظروف في الطرف (قوله هم صلبوا العبدى في جذع نخلة) هذا صدر بيت لسديد
 ابن أبي كاهل وعجزه * فلا عطشت شيبان إلا باجذا * (قوله بطل كأن ثيابه في سرحة) هذا صدر بيت لعنزة وعجزه

يحذى نعال السبب ليس بتوأم* والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المحجة أى يجعل له حذاء أى نعالا كذا فى الشرح
 وفى الصباح والحذاء النعل واحد يواحد وتعمل وأحذيته نعل اذا أعطيته نعل وهذا يقتضى أن يحذى فى البيت بضم أوله وفتح
 ثالثة مبنى للفعول والسبب بكسر الميم ملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين فى حل واحد ومعنى
 البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لأنه لم يشاركه أحد فى بطن أمه وإنما خص نعال
 السبب لأنه كان لا يلبس إلا اشرف الناس وملاوهم قال ابن سيده وإنما كانت فى هذا معنى على لأنه معلوم أن ثيابه لا تكون
 فى داخل سرحة لأن السرحة لا تنشق فتستودع وهى بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان فى الجبل لأنه قد يكون فى
 غار من أغواره وليس عاليا عليه (قوله مرادفة الباء) أى فى معناها الاصلى لها وهو الاصاق حقيقة كان أو مجازيا فى كل
 واحد من معانيها لأن من معانى الباء ما لا يكون فى له كالقسم ولا فى بعضها أيا كان لذلك ولأنه لو كان كذلك لم يذكروا
 الظرفية والمصاحبة كقضاء بذكر المرادفة ولا فى بعض غير أصلى لاقتضاء المرادفة الاصلى اذ هو موافقة اللفظ المتعدد فى
 الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو
 عرق اذا انقطع مات صاحبه وفى الصباح وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المجه
 والراء وبثناة تحتية مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المجه وكسر هاو سكون الراء والكلى جمع
 كلية أو كوة قال الرضى والاولى أنها فى هذا البيت بمعناها أى لهم بصارة فى هذا الشأن (قوله خلافا لاعمه) هو الفراء قال ان
 فى هذا معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى (قوله السابع مرادفة من) أى فى المعنى الاصلى وهو
 ابتداء الغاية مطاقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة أو غيره نحو هذا
 الكتاب من زيدا الى عمرو (قوله الأعم صباحا الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئى القيس وفى الصباح عم صباحا كلمة تحية
 كأنه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من أكل بأكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا وصباحا نصب على الظرفية
 أو التمييز عن النسبة والطلب ما شخص من آثار الدار والعصر بضمين وبضمة فسكون وبضمة فسكون الدهر وفى الشرح
 لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض
 أربعة فاكثر فلا يظهر اختصاص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن أن
 تكون من لا ابتداء الغاية أى ثلاثين شهرا ابتداء من ثلاثة أحوال أى من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو
 المعنى الذى ادعى فيه أن فى معنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اهو أقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر ارادة البعضية
 معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تأتى الوزن بها والجناس فى البيت دون خلافها (قوله
 وفيه نظر) لأن ما ذكره فى الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى
 قول ابن مالك ووجه النظر أن القيس عليه وهو فانظر بمن تشق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما مر أن تكون من استفهامية
 لا موصولة والى الكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتداء استفهاما بقوله بمن تشق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا أبو سعد الخ) دجا الليل
 يدجو اظلم واليرندج بمثابة مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدا لمهمة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفى الشرح
 ولو جعل هذا البيت من قبيل التبريد نحو لهم فيها دار الخلد لا يمكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿حرف القاف﴾

(قوله قد على وجهين حرفية وسمائية) قدمته او على وجهين خبره وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية
 معطوف عليه بناء على أن الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين بناء على أن الباء فهما
 للمصدرية أى الكون حرفا والكون اسما كالباء فى الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغي
 أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قدمته آخر خبر عنها خبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لأن الحرفية
 والاسمية لا يصح أن يفسرهما المفضل الذى هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسما اها وأقول بما ذكرنا تبين أن الرفع ليس بمتعين
 وان الجر أيضا جائز وفى كلام الشرح نصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الباء للمصدرية فليتأمل (قوله
 وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية فى لفظها ولا كثيرا من الحروف فى وضعها) يحتمل أن يريد
 ان

ان مجموع الامر ين علة لبناء قد وان يريد أن كل واحد منهم علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقدر الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد أن يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل أن الى المرادفة النعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية في اللفظ وأقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة بها في وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة تامة للبناء وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بأنه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منوثة بخلاف الى الحرفية فلوسلم فمشابهة الى الاسمية لالى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما لبناء الاسم للشبه بالحرف في الوضع فإذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بني فان الاصل في الاسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والاصل في الحروف أن تكون على حرف واحد كياء الجر ولا مه أو على حرفين كمن وعن واعلم أن هذه مبتدا وتستعمل خبره على وجهين في محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جزمه على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله مبنوى اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها في الكثير واعرابها في القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو في الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ما تقدم ووجه الاعراب ما عارض وجهه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فوجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قات لو صح دافعا للبناء لم تبين في قدر زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة اه وأقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة اي كفي) في الشرح لو كانت مرادفة لها لمكانت فعلا ولا لازم باطل ولا أدري لم جمعها بمعنى المضارع مع أن في مجي اسم الفعل بعناها كلا ما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى كفي اه وأقول لان اسم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لمكانت فعلا وسند المنع قول الرضي والذي جاهد على ان قالوا ان أسماء الافعال ليست بافعال مع تأديتها معنى الافعال أمرافظي وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وأنها لا تصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا معناه بشئ اذا العربي القحربا يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اه ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفته اليكفي أنها دالة على ما يدل عليه يكفي لان أسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التقطازاني وتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ وضع بارأى معنى اسم كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفاعل على أو الحرف كما نقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرف فعمل كلاً من الثلاثة محكوم عليه لكن هذا اوضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها أسماء أخر غير ألفاظها اطلاقاً وبراديسها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع بارأى لفظ استجب أو ما يرادفه من صيغ طاب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كلاً ما نأما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أن أسماء المصادر السادة مسندة الافعال وان جعلها أسماء الافعال قصر للمسافة قال الانهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التي لا أفعال لها حيث بنيت هذه وأعربت تلك اه (قوله قد في من نصر الخبيبيين قدى) يروى الخبيبيين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم الهجاء وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كان على رأيه يروى الخبيبيين على صيغة المثني والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فيجتم على الاول) أي ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو

الاصل اما على اعرابهم اظهروا ما على بنائها فعل ما نقله ابن أم قاسم من أنه حينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثاني أي أن يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة أو على ما قال الرضي ان أسماء الافعال يجوز أن لا يلحقها نون الوقاية لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى) هذا عجيب بيت صدره عدت قومي كعديد الطبسي ويقع في بعض النسخ البيت بكمله وفي الصحاح الطبس الكثير من الرمل والماء وغيرها (قوله ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكروا مفعوله فالبناء للاطلاق والكسرة لاساكنين) في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد تحريك الروي فاذا لم يلتق ساكنان أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين ههنا هما الدال والياء اللذان لا لاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد بهما الدال والتنوين لان أسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لا لتقاءها ساكنة مع التنوين وطقها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مديتولد من اشباع حركة الروي ظاهر في ان حرف الاطلاق مختص بقوافي الشعر وظاهر كلام صاحب الكشف أنه غير مختص بها فانه قال في سورة الاحزاب في أضلونا السبيلا وزيادة الاف لاطلاق الصوت جعلت فواصل الآتي كقوافي الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقال في سورة الفجر في اذ ايسر أن التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسر تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما في الوقف فتحذف مع الكسرة اه ثم في الشرح وانما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولولم ينفه لولا ذلك لضاق عليهم واكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهم في القافية حرك فليس الحاقهم بابه الحركه أشد من الحاقهم بحرف مد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولولم ينفهوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولاكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم ترد فيه الحركه فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها كما أنهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسر وافلذلك جعلوا هاء في المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان أصلها في التقاء الساكنين الكسر ولو كانت في قوافي مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اه كلام سيبويه (قوله أخلد قد والله أو طأت عشوة الخ) في الصحاح يقال قد أو طأت عشوة بفتح أوله وضمه أي أمر املتسا وكذا اذا أخبرته بما أوقعته به في حيرة أو بلية (قوله فقد والله بين لي عنائي) الوشك بضم الواو وفتحها وسكون المجهة السرعة والسرور بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله أفد الترحل الخ) أفد بالغاء المكسورة والدال المهملة ويروي أزف بالزاي ثم الغاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والراء بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب ونزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب واستحال (قوله أحدها التوقع) اطلاق المصنف ههنا يشبه بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضي أنه في المضارع من المتكلم وفي المضارع من غيره وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصريح أنه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسند كلامه عند قول المصنف والثاني تقرير الماضي (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكلام قد وقع قد لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع أما الصغرى قطاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ إشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع انه لا يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس يصح للقطع بانه يتوقع قبله (قوله اذ الطاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له) الخبر هنا بكسر الباء لان الخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الطاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما خالي الذهن عن الحكم أو منكزه أو سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم الاستقبالي والمنكزه لا يكون متوقعا له ولسائل أن يقول ان التوقع وان استقيده من حال الخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وأما الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الاجواب ان قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لام استفهام عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور عملة لا ثبات التوقع لقد ومفعاله حتى تتعدى الى

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبهه قد وهو ممنوع لجواز أن يكون مرجحاً لاثبات التوقع لها ومعينها فلا يتعدى وبعد تسليم
الملازمة لأن لم يطلان اللازم فإنه لا مانع من ذلك نعم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها
لا يتم الرد بها على المصنف لأنه يقول إنه ادخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقفاً قبل الاخبار كما صرح به المصنف
وحيث منع الملازمة ظاهر لأنه لا يلزم من اثبات التوقع لعدا بغير دالة على ما عليه واقعا من غير المتكلم بها اثبات
الاستفهام لا لا بمجرد دخوله على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونه غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات
الاستفهام لا دالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياساً على اثبات التوقع لعدا دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني
تقريب الماضي من الحال) قال الرضي إذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في
بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقفاً على ما يحاط به واقعا من قريب
كما تقول إن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه إذا
ثلاثة معان محتملة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو إن يقول قد ركب زيدان لم يكن
متوقفاً ركوبه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقدمت الصلاة ثم قال ولا أفهم هنا معنى
التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فإن اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان
منتهظاً قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة
لا في حالة الدخول فيها فهـ ذاموضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي أفهمه هنا معنى التحقيق بمباعدة
كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها انتزيعاً لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قامت وهذا معنى يمكن
اعتباره إلا أن فيه مجازاً وهو خلاف الأصل اهـ مافي الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم
التقريب مطلقاً حتى يرد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه تحقق فيه وانما في عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لأن
قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي لفظاً (قوله أحدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأن من الحال)
معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هـ ذا وبين قوله إن صيغته لا يفقد الزمان (قوله
ولا يتصرفن فاشعن الاسم) في الشرح فيه نظر لأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً لا سم فقد يتصرف كالأصناف المشتقة
من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرف في عدم التصرف إلى المضارع والأمر وباقى المشتقات ومعلوم أن المشابهة
من الأسماء لهذه الأفعال في عدم التصرف إلى ذلك هو غير المصدر لا مطابق الاسم لأن المصدر يتصرف إلى ذلك كان مراده
بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالأصناف المشتقة ظاهر في أنه مثال للتصرف ولا يخفى
أنه مثال للتصرف إليه (قوله الثاني وجوب دخوله عند البصريين إلا لا يخفى على الماضي الواقع حالاً) التقريب من الحال
فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعتراض على هذا بأن قد تقرب الماضي من الحال الذي
هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا يقرب من الحال الذي هو لفظ بين هيئة
الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى وحيث فكيف يجب في وقوع الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال
بالمعنى الأول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما
في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لماله اختصاص
باحد الأزمته فهم منها المستقبلية وحاليتها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيده بالقياس إلى زمان التكلم كما في معانيها
الحقيقية وليس ذلك بحسب ما قد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى ما قبله وإن كان ماضياً نظراً إلى
زمن التكلم فلي هذا إذا قامت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدماً عليه
فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما ما كان ابتداء الركوب
كان متقدماً على المجيء لكانه فارنه دواما اهـ (قوله حلفت له بالله الخ) في الصحاح جرجوراً أي فسق وجرجر أي كذب
وحديث هنا بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالى الذي يستدفئ بالنار وقبل هذا البيت
فقات سباً لك الله انك فاضحي * ألسنت ترى السمار والناس أحوالى (قوله إذا مراد في الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) في الشرح لانسلم أن المراد ذلك اذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال
تكمالهم بذلك وأقول حلفهم دليل على ما قال المصنف لان حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه
وما ذكره المصنف مأخوذ من الكشف وعبارته أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى
قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالمالك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي
بالعلم والصفح (قوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من
مجيئه لان في ذلك تنفير الهام من قربه اذ نوم الرقباء متى كان في ابتداءه كان غير مستثقل فيموشك أن يذهب بأدنى محرك
وانما المراد أن النوم يعتز منه بحيث صار مقبلا لا متمكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء ان النوم في ابتداءه يكون
مستثقلا اذا كان بعد نوم بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه
ليس منافيا للدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه واعلم المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد
غرضه وان لم أنف عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القلبية القريبة لانه ذكر هذا القول
في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه القلبية بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا (قوله الرابع التكثير) فانه سيؤيد به في قول
الهدلي * قد أترك القرن مصغرا أنامله * هذا صدر بيت يحجزه * كان أثوابه محبت بفرصاد * ويقع في بعض النسخ
البيت بتمامه قال التفتازاني أن أصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت هذه التكثير لغاسبة التضاد كرميا أو لوجه آخر
يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى محبت بفرصاد صبغت بماء الفرساد وحقيقته مح الفرساد عليه من محبت
الريق اه والقرن بكسر القاف المسكافي والفرصاد التوت الأحمر وفي الصحاح التوت بمثنيتين ولا نقل توت يعني بمثنائه في أوله
ومثله في آخره وفي هامش النسخة يقال ان معاقل بعض الاعراب * من كرخ بغداد ذي الرمان والتوت * اه وقد ذكر اللغتين
ابن الاعرابي وقال ابن قتبية قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثناة واعترض على المصنف بان سيمويه لم يقل هذا
وانما جوزه أبو حيان عليه معارض الفهم ابن مالك عنه وسبق أبو حيان الى ذلك الزنجشري وأما نص سيمويه فهو وأما قد
بحواب اقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة رعبا وأنشد قول الهدلي قال ابن مالك اطلاقه بأنهم بمنزلة رعبا موجب للتسوية
بينهما في التقليل والصرف الى الماضي واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيمويه الجهة التي فيها قد بمنزلة رعبا ولا يدل على ذلك
التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيمويه على تقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة رعبا في التكثير فقط
ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر برعبا يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر برعبا يقع منه على سبيل الكثرة
فتكون قد بمنزلة رعبا في التكثير وأجيب بان اطلاق التسوية كافي في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما
يفخر برعبا يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قايلا وكثيرا أو اما لا يقع الا قايلا فانما يفخر منه بالتقليل لاستحالة التكثير
وترك القرن مصغرا أنامل كان أثوابه محبت بفرصاد مما لا يقع الا قايلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة
الخليل المغيرة وفي القاموس أغار على القوم غارة وغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المجبة وسكون العين المهملة
والمدة العاشية المتفرقة وجرء بالحيم تأنيث أجرد أي رفيقة ومعروفة اللحين بالعين المهملة والقاف قليلة لجهما والعمان
بفتح اللام ثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسر حوب بضم المهملة الطويلة على وجه الارض (قوله قد
في الجلة الفعلية المحاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المحاب بها في افادة التوكيد) في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام
وقد الواقعة في الفعلية التي يحاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جواب القسم والافكيف تكون وحدها مثل
ان واللام جميعا وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرف في التأكيدي ما يفيد حرفان انه لا يزيدان قد مثل مجموع ان
واللام كما توهم الشرح وانما يريد أنهم امثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل
في الاولى) يعني قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى في المعنى الثالث التقليل المتعلق (قوله وللتقريب والتوقع
في مثل الثانية) يعني قوله تعالى واقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه الآية بخصوصها
وانما تقدم له ذلك في مثناها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال في مثل الثانية (قوله السادس النفي حتى ابن سبويه
قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها سبعة معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير ذلك قول الخفية في أصولهم أصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهر ادون وجه لكونه فرعاً للثلاثة لا مبتناه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة * وابن سيده هو أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسى صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماماً في اللغة والعربية وكان ضرباً من اوأوه ضرباً من اوأوه متغلب في أول أمره على والده توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك للكذب هو رجل صادق) يعني أنه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل الخبرية فهو في معنى النفي (قوله ثم جاء النصب نظر الى المعنى) لا يقال شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كما ذكره ابن مالك وغيره لا نأقول ذلك شرط لجوب نصب الفعل لاجوائه (قوله والحق بالجواز فاستريحاً) لا يقال استريحاً جواباً لسأترك الذي في المصراع الاول وهو

* سأترك منزلي لبي نعيم * فيكون جواباً للنفي المعنوي لا نأقول جواباً للنفي منفي في المعنى واستريحاً مثبت في المعنى لا منفي وفي الشرح ولما قيل أن يقول لانسلم أن الفعل من قوله فاستريحاً منصوب بل هو مرفوع مؤكداً بالنون الخفيفة موقوفاً عليه بالالف وتأكيداً لهذا بالخفيفة والثقيمة جاز في الضرورة وأقول في قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشريته نون التوكيد مبنى والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه أعني كون استريحاً ليس بمنصوب وانما هو مؤكداً بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال أيضاً والراجح عندى أنه منصوب بعد الخبر المذهب الخالي من الشرط اضطراراً لانه يرى لاستريحاً فجاءت على التعليل والنصب اه ثم في الشرح فان قلت فواجهه النصب ان قيل به في البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الغاء مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمره على حذف قولها * وليس عبادة وتقرعني * والمعطوف منظور فيه الى المعنى كأنه قال ويكون الحق بالجواز فاستريحاً وتخرج القراءة أيضاً على أن الفعل منصوب بان مضمره وهى وصلتها في محل خفض عطفاً على الحق اه وأقول حذف قولها وليس عبادة وتقرعني أن يكون المعطوف عليه اسماء لمفوضاً به ليس في تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف في التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمره وقال صاحب الكشف وقرئ فيدفعه بالنصب وهو في ضعف قوله سأترك منزلي لبي نعيم * والحق بالجواز فاستريحاً فخرجهم على ضعف النصب بان مضمره لكن قال البيضاوي في تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق (قط) (قوله وتختص بالنفي) يعني في الكثير الشائع والافتقار وردت في الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما كنا فاطمنا وآمنه (قوله وبنييت انضمنا معني مذو الى) انما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ومذتكون له (قوله والثاني أن تكون بمعنى حسب) في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الاممقرونا بالغاء وهى زائدة لازمة عندى وكذا أقول في قولهم فحسب أن الغاء زائدة اه وفي المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى أنه وكثيراً ما تصدر بالغاء تريناً للفظ وكأنه جزء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الغاء في هذه لان معنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً فاكتمت به فجعل فيه الغاء عاطفة

﴿ حرف الكاف ﴾

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذ لم يعلم كفها في المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه) كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان ما بعده اصلها من غير تقدير شيء وهى لا توصل بان المفتوحة ومعمولها وفي الشرح ويحتمل أن ما في هذا المثال مصدرية وان وما بعده ما فاعل اثبت مقدراً والغاء عاطفة على محذوف أى لاجل ثبوت عدم علمه سألحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعده الغاء ائلا يلزم تقديم ما بعده علمها وانما قلنا ذلك لمحافظة على عدم زيادة الغاء لان سيبويه لا يرى زيادتها اه (قوله أى أعجب) ضبط في النسخ المعتمدة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب فحجب بصيغة الامر (قوله وفي المقرونة بما الكافة) هكذا وقع في نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعني ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واذا كرهه كما هذا كم (قوله وأجاب بعضهم) يعني

عن ان قوله تعالى واذا كروه كما هذا ثم من اقتران الكاف التعليمية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه السببية لا التعليل وقد
 وضع ان الخاص وهو الذكروا الهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما أحسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل
 الذي هو واحسنوا كما أحسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكروا الهداية (قوله وماذا كرهناه في الآيتين) يعني قوله
 تعالى كما أوردنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذا كروه كما هذا (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسـهـ الخ) في الصحاح الطرف
 العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف
 مفسر باحسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها اشبهها بها)
 أي لشبه الكاف بك في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا العمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا
 بل يلزم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها اشبهها بك في المعنى لان كلاً منهما مالا يقتضي ان النصب
 بالكاف انظروا تعلق بها بشبهها لا بنصب وليس أيضا يلزم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها بشبهها بك لان
 نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليمية كنسبة نصبه الى اللام التعليمية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان
 مضمره بعدها ثم لا يخفى أن التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لم يبحسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة
 لقول الفارسي وثمة يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها احسبوا لا على أن أخذها كما قيل في كما
 تكونوا يول عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين المحجة السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر وخبر
 المبتدأ وما عطف عليه محذوف أي كائنان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جرير والآخر هو مالك بن جرير قتل بصفين
 منع على رضي الله عنه والمجاهد الكريم ولم يخزني أي لم يذاني والمشهد مصدر مجي ويوم مشهديوم اجتماع للحرب وعمر وهو
 ابن معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينتقى
 والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر
 ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه يحمل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاحذه ودخل
 دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فأتته بضربة واحدة وقال اغما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو
 قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضارب به وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من
 المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجل الاسمية) ذهب
 السمراني والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله
 وبجنتهما قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول في تفسير البيضاوي ٣ انتصب يوم على
 المفعولية لاذكر مقدر أو على الظرفية لايحزنهم أو تلقاهم أو على الحالية المقدره من العائد المحذوف في توعدون والطى
 ضد النشر أو المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أي للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل
 كالدلو وقرئ السجل كاعتل وهما الغتان فيه وقيل السجل ملك يطوى كتب أعمال بني آدم اذا رفعت اليه وقيل كاتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القواين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول
 خلق مفعول لبدأنا أو فاعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيده مثل الذي بدأناه
 وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر مؤكد انعيده لانه وعدنا الاعادة (قوله اعادة مثل
 ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بدأناه للخلق لا لما فيكون
 التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي
 نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصاري ورجحه الطبري فانهم مذكورون في الآية أولا وقال ابن عباس أيضا في
 اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة
 فان كان المراد العرب أو مشركي مكة ففي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبي وان كان اليهود أو النصاري ففيه
 عنهم لا تتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان القصد هنا الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشئ محصور ومعمول القول
 هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول أو في اقتراح

ما لا يليق (قوله ولا يتعدى عامل واحد للمتعلقين بمعنى واحد) يعني بطريق الاستقلال فهموا ما بطريق الاستقلال في
 أحدهما والتبعية في الآخر فيجوز (قوله ولا يكون منسلاً) فكيد الكذلك لانه أبين منه) أي لان مثلاً أبين من كذلك ولا
 يكون التوكيد أبين من المؤكد وانما قلنا ان مثلاً أبين لانه صريح في المثلية غير محتمل لخلافه بخلاف الكاف ولان اسم
 الإشارة وهو المضاف اليه الكاف مهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل مانصح الإشارة اليه والمضاف اليه مثل
 وهو قولهم لا إله الا هو وفي الشرح ان الضمير في انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود
 من المؤكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقار آخر ولا يمنع مثل هذا أحد أو قول ان كون الخمر أبين من العقار ليس بحسب
 أصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بعناء الموضوع له ومراعاة المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب
 أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا) التوكيد بالذات (الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام
 فيه للتعليل لامعية للتوكيد أي لا جعل أن التوكيد لا يكون أبين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد
 يفعل كذا لان العلم أبين من اسم الإشارة وفي الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد في نحو هذا زيد يفعل كذا كره
 ويقال انما امتنع لان هذا كيد لفظي وهو عادة اللفظ بعينه أو تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا
 ليس لفظ هذا ولا مرادف له وأقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس
 الا لان اسم الإشارة مهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فاستعمل فيه لفظ الإشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ
 زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أي ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله في عبارته
 تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد في الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباطاً أصلاً فليس
 كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قباهم وكذلك خبر مبتدأ
 محذوف أي الشأن كذلك ثم استؤنف يقال الذين من قباهم بياناً وتفسيراً للشأن وان أراد انه لا يكون ارتباطاً لفظي فلا
 يضر مع حصول الارتباط المعنوي انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذي لم يسبق اليه وجواز جعل هذا النظم
 الشريفي عليه انه أراد الارتباط اللفظي وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى في درجات البلاغة (قوله قلت
 مثل بدل من كذلك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذلك أو بيان له وهذا كله على القول بأهمية
 الكاف بدليل قوله فيما بعد أو الكاف مبتدأ وهو قول الاخفش والفارسي وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف في
 عاطف البيان وجواز ان يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلاً نكرة ولو أضيفت الى معرفة (قوله ومثل بقرتها في مثلك
 لا يفعل كذا) يعني انه نفي الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يعلمون قولهم (قوله وانما هم
 التوكيد وهي الزائدة) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة البقرة أي ومثل ذلك الجعل الجيب جعلناكم
 أمة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم
 من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبله جعلناكم أمة وسطا واذا تحققت فالكاف مقسم افعاما كاللازم لا يكادون يتركونه
 في لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازاني في حاشية العبد لان النفي يعود الى الحكم
 لا الى المتعلقات فقوانا ليس كبن زيداً أحد بديل ظاهر اعلی ان لا يدا بنوا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه
 وقد يجاب بغير اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله على قطعي (قوله ولا نهم اذا بالغوا في نفي
 الفعل عن أحد قالوا مثلك لا يفعل كذا) هذا عاطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة لتعليل آخر لقول الاكثريين تقديره لانه ليس
 شيء مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخرج انما يكون
 على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولا نهم اذا بالغوا عاطف على
 ماذا (قوله وقيل الكاف في الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين
 أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المألوم كما يقال ليس لأخ زيد أخ فآخوز زيد ملزوم والآخ لازمه
 لانه لا بد لأخ زيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس زيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الآخ أخ
 هو زيد فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

وما في الوجهين ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قالوا مثلك لا يجعل فنقوا الجبل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكتابة قصد إلى المبالغة لأنهم إذا نقوه عن من يمثله وعن من يكون على أخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون قد ابتعت لداته وابتعت أثره يريدون أنواعه وبلوغه حينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء إلا ما تعطيه الكتابة من فائدتهم أو هما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم موكد بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشف ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه إضافة المؤثر كد إلى التأكيد وقد جعلوا منها إضافة أسماء الزمان المهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصيروا مثل كعصف ما كول) هذا ثبت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول أي كزرع أكل حبسه وبقي تبنيه (قوله يصحكن عن كالبرد منهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنساج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعساج هنا بقرا الوحش وكثيرا ما تشبه به النساء في العيون والاعناق والجسم بضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية الذائب (قوله فجوز وافي نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضه وهو الأسد مخفوضان بالاضافة (قوله ما يرتجي وما يخاف جمع الخ) جمع فعل ماض والالف التي في آخره للإطلاق وفاعله مستتر عائد إلى الممدوح ويرتجي ويخاف مبنيان للفعل وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم أن الذي تتعين فيه الحرفية مثل أعجبنى الذي كزيد لأنه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسم لم يكن كذلك لأن حذف صدر الصلة من غير أي لا يقع فصيحاً شائعاً إلا إذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول يتعين في البيت أيضاً الحرفية لأن الصلة فيه وإن سلم أنها طويلة إلا أن صدر الصلة لا يحذف شائعة إلا إذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا يخرج للفصح على الشاذ) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير أي إذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة إلى إجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافاً ومضافاً إليه على ضمير مبتدا أصله للموصول (قوله وصاليات ككياتوتين) قبله لم يبق من أي بها يحاين غير رماد وخطام كفتين * وغير ود جاذل أو ودين والأي جمع آية وهي العلامة ويحلي من حابت الرجل وصفت حليته والخطام الزمام وكفتين بدل منه والكف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي أدواته وود أصله وتدسكنت التاء ثم أبدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المحجمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويؤتفن بعشاة تحمية مضمومة فهمزة مفتوحة فثلاثة ساكنة ففاء أي يجعلان اثنا في القدر وجابه على الأصل المرفوض نحو يؤكرم (قوله ولا للماء أبداداء) هذا مجزيت صدره فلا والله لا يلقى إلى وقيله لدتهم النصيحة كل لد * فنجوا النصيح ثم تنوفاقوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سميده واللدود ما يصب بالمسقط في أحد شقي الفم فيمر على اللد يد وهو أسد صفحتي العنق وجعه ألده وقلداه يلد له لدودا وأنتشد البيت ثم قال واستعمله في العرض وإنما هو في الأجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعية المقابلة للأسماء والأفعال وأما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المعاني (قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لأسماء الإشارة) واللغة الفصيحة في هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة أخرى وهي أفراد الكاف مفتوحة في الأحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التثنية على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله هذا هو الصحيح) الإشارة بهذا إلى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا إلى مجموع ما تقدم لأن الكاف في اسم الإشارة حرف باتفاق فلو كانت الإشارة بهذا إلى مجموع ما تقدم لأفاد الكلام في أن الكاف مع اسم الإشارة قولاً بأنها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل أن اللواحق في الضمير المنفصل أسماء أضيف إليها أي فهي في محل جر عن مذهب الزجاج والسيرافي أن أيا اسم ظاهر واللواحق مضمرة أضيف إليها أي كانت أياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هي اللواحق وإبداء عامة لها بصير بسبب منفصلها عن قول آخرين منهم أن أياك وأياه وأياي بكلمات أسماء ولا تركيب فيها (قوله والنجاء) هو بنون مشددة وجم محففة وهمزة قبل الكاف مدودة مصدر نجوت من كذا أنجوت نجاء ثم استعمل اسم فعل

فعل الامر (قوله ولا أرايت بمعنى أخبرني) مختار المصنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لان زيدا في قولك أرايت زيدا ماصنع مفعول أول و ماصنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فانه قال رأيت هذه هي العملية دخل عليها هزة الاستفهام فهي تتعدى الى اثنين وقال الرضى انه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كانه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفت ما أخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يوثق بعده بالنصب الذي كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو أرايتكم ان أناكم عذاب الله وكلم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بدسواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للحملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها ولما قالت أرايت زيدا كانه قال عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت ماصنع فهي بمعنى قولك أخبرني عنه ماصنع انتهى (قوله والكاف فاعل اكونها المطابقة للمسنند اليه) الذي في المنقول اليه وهو أخبرني لانه ان كان مذكرا فهي مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فثناة وان كان مجموعا فمجموعة والثاني الاحوال كلها مفردة مذكرة (قوله ويرده حكمة الاستغناء عن الكاف) نحو أرايت الذي ينهى عبدا اذا صلى أرايت ان كان على الهدى أو امر بالتقوى أرايت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائي (قوله وانهم لم تقع مرفوعة) في الشرح أما بطريق الاصاله فسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق النسيابة كما يقول الاخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه ان يصح الاقتصار على المنصوب يعني زيدا في نحو أرايتك زيدا) أي أن تحذف ما بعده للدليل (قوله لانه) أي المنصوب المفعول الثاني لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لا تتم عنده) أي عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تنتم عنده الفائدة (قوله وأما أرايتك هذا الذي كرمتم على) هذا اشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم حكمة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أرايتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية لان اسم اشارة فيه هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد أرايتك وهو حذفت ما بعده لدليل هو هنا صلة الموصول والممنوع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثاني (قوله وقد تلحق ألفاظا آخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليسك زيدا فاعلم ان عملك الرجل زيدو بئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديهم الى آخره) في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكتفى به عن الكلمة والرسالة فيؤث حينئذ في ذكره قال في الجمع السنة كحمار وأجره ومن أنثه قال السن كذراع وأذرع وحث بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية في بعض النسخ وضمها في بعضها وفي بعض النسخ وجئت بحجم مكسورة فهمزة ساكنة وان تحيننا بحجم مكسورة (قوله كفراء حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هي بالمثناة الفوقية وكسر السين (كي) (قوله كي تجنحون الى آخره) تجنحون تيمنون والسم بكسر المهملة وفتحها الصلح وثرت بالمثناة في أوله مبنى للمفعول من ثارت القتل وبالقتل قتلت قاتله والاظا النار والهيبة الحرب بعد كافي البيت ويقصر وجهه ما ثرت قتلاكم حال من فاعل تجنحون وكذلك جملة واطى الهيجاء تضطرم ويجوز ان تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكيمان تطير بقربتي) هذا صدر بيت عجزه فتركه اشنا ببيداء بلقع وتطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والسن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفر التي تبدي أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها (قوله ولا تظهر ان بعدى الا في الضرورة) جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدى قلبلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) الماخ المعطى من منه يخفه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وكل الناس مفعول أول الماخ واسانك مفعول ثان له وتغربا لغين المعجمة أي تخدع (قوله ويرده قولهم كيه كما يقولون له) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الامع حرف الجر (قوله فاوقدت نارى الى آخره) ضوءها مرفوع ان كان يصير مبنى للمفعول ومنصوب ان كان مبنى للفاعل وقاعله ضمير عائد على الضيف والضمير في داخله للدخول المفهوم منه وفي البيت متعلق بداخل أي وهو داخل في البيت دخولا أو الضمير في داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع ودخله خبر ثان

(قوله) وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر في الشرح قد ذهب بعض إلى ما يلزم صدر بها ونقل عن ابن المرحل المغربي أنه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمحيثها غير صـ. وروى قال ابن مالك في التوضيح لمـ. كانت الجامع الصحيح وفي أقوال شاهده على أن ما الاستفهامية أذا ركبت مع ذاتها في وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبله أرفعا ونصبها وجرها لرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك إن قال عندي عشرون ماذا انتهى (قوله) فيذهب كيمافيه عود ظهره طبقا واحدا أي كيمافيه (في شرح البخاري للامامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها باقظ كي يسجد وكلامه يوهم أن البخاري أوردته في التفسير وليس كذلك بل أوردته في أواخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم يورد ذلك في غيره (كم) (قوله) على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد في الشرح على وجهين خبر أول وخبرية مرفوعة على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوعة عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيها الجر على أن يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريد أنه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هناك أنه يجوز فيها ما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بأن تكون الباء للصدرية لا للنسب (قوله) ويشتركان في خمسة أمور الاسمية والابهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزم التصدير) أما الاسمية فلجرها بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وعلام كم ملكتم وأما الابهام فلأنهم موضوعان للعدد المبهم وأما الافتقار للتمييز فلأبهامهم. وأما البناء فلشبهها بالحرف في الوضع وأما لزوم التصدير على غير الجارحرفا كان أو اسماء في الاستفهامية ظاهروا في الخبرية لأن إنشاء التأكيد فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله) وأما قول بعضهم في ألم يروا ألم أهلكنا قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية البصرية انتهى وهذا لا يصح لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنا ولا يسوغ فيها إلا ذلك وإذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لأن البديل على نية تكرار العامل ولوساطت أهل كذا على أنهم لم يصح ألا ترى أنك لو قلت أهلكنا انتفاع رجوعهم أو أهلكنا كذا أنهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم أن قوله أنهم اليهم لا يرجعون بدل لأنه يسوغ أن يتساقط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي أهلكناها لا يرجعون لأن عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا لصناعيا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء أنهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كـ أهلكنا والتقدير ألم يروا أنهم اليهم لا يرجعون أنهم وليس بشيء لأن كم ليس بمعمول أيروا أقول لا يتعين من كلام أبي البقاء أن كم معمول لير والظهور أن يكون مراده أن كم معمول لأهلكنا وجملة كم أهلكنا معمول أيروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الغراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين تجوز لأنهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزنجشيري ألم يروا ألم يعلموا وهو متعلق عن العمل في كم لأن كم لا يعمل فيه عامل قبله سواء كانت للاستفهام أو للخبر لأن أصلها الاستفهام إلا أن معناها نافذ في الجملة كما تقدم في قولك ألم يروا أن زيد المنطوق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا أكثره أهلا كذا القرون من قباهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية أن أنهم اليهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا أو حكمنا أنهم اليهم لا يرجعون (قوله) وان قدره أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البديل في الشرح إذا لمعنى أقولك أهلكنا أنهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة كم مفردة على المبدل منه وإذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الأمر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معني به والقريضة عدم استقامة الكلام على إرادة هذا الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا البديل المفرد من الجملة لأن ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البديل وانما ذكر عكسه وأنه قليل كقوله إلى الله أشكوا بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وقوله وان وصاتها مفعول لاجله يعني لير والاذلا يصح أن يكون أهلكنا كأنقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل أنهم لا يرجعون أهلا كهم (قوله) وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر هذا الاعتراض على أبي البقاء وفيه نظر إذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجواز أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخر (قوله) الرابع

ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع أما افراده فلشابهة كم لسانه والالف في الدلالة على الكثرة وتمييزها مجرد ومفرد وأما جمعه
فلا يكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم ملوك باد ملكهم الى آخره) باد هلاك والسوقة بضم السين المهملة خلاف
الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعم شاهد على افراده (قوله
كم عملة لك باجر يروخالة الى آخره) الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفختين وهو عوجاج الرسخ من اليد والرجل حتى
ينقلب الكف والقدم الى انسيها أو هو المشي على ظهر القدم أو ارتفاع أخص القدمين حتى لو وطئ الا فدع عصفورا ما أذاه
أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها أو أكثر ما يكون في الارساخ خلقة والرسخ كالقفل مفصل ما بين الساعد
والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد هو الايسر من كل شيء وقال الاصمعي هو
الايسر وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فأقبل منهما على الانسان فهو انسي وما أدير منهما
عنه فهو وحشي والعشار بكسر العين جمع عشرة وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر والمعنى على
هذه الآية أعنى رواية جرمة وخالة ان كثير من عمالتك وخالاتك من جملة خدي ومعنى على لي وقيل على كره مني كما يقال
باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر ونحوه وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية المفردا
خلافا للكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحارث وغيره انها ما كانت كناية عن العدد جعلت كناية
عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد يميزه منصوب مفرد
واعترضه الحديث بان جملة على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن
بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد تمييزها ونصب كم يميزه انتهى ما في الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديث
هو ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس أن تمييز الخبرية
واجب الخفض) وذلك أن الاضافة جلال كم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما أكثر دخول
من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جزمه مطلقا) أي من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج
فانهم يميزونه مطلقا (قوله بل بشرط) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أي بل يجوز جزمه بشرط أن تجزم
بجزم جزمه مطلقا فانه منع جزمه مطلقا (قوله فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجزم) أما النصب
فظاهر وأما الجزم فلتطابق كم مع تمييزها في الجزم (كأن) (قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب
أشبه النون الأصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذكرت علمته أولا
بقوله ولهذا فاما هذه الثانية والعامل لا يعتمد الى معمولين من نوع واحد الاتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول
أقبح لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجمعه بدلا من
الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب كأن من كاف التشبيه وأي المنونة فليتأمل (قوله وتوافق كأن كم في خمسة
أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضي التمييز بعد كذا وكا في الأصل عن التكاف لا عن ذواي كما في مثلك رجلا
لانك تبين في كذا رجلا وكا بن رجلا ان مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاي في الأصل كان معربا
ليكنه أغشى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كأنه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا ضرورة له خطأ (قوله ويرده قول سيبويه)
الضمير المنصوب بيرد عائدا الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأن ورجلا رأيت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف
انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين
بغداد وواسط أخذ الادب عن أبي عمرو بن العلاء وحاد بن سلمة وكان النحوا أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه
كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقته بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملا
كل يوم الواح من حفظه وقال اسحق بن ابراهيم الموصلي عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتيمم ولم يكن له همة الا
العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وستين (قوله اطرده
اليأس الى آخره) يقال طرده كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالملامل قصره الشاعر للضرورة وكأى بهمزة

لثلاثة تحتية مشددة ويرى الرجاء بالمدوكأن بالالف فهمزة والم على وزن فاعل من ألم يألم وحكم قدر (قوله وكان لنا فضل لا عليكم الى آخره) قال الرضى وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمةين المراكبو هما صيغة فاعل قال الكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أى صارت عينا وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لا ما وقال الخليل الياء الساكنة من أى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعا وسكنت الهمزة لوقوعها موقعا الياء الساكنة ثم قامت الياء ألفا فحركها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهم التنوين بعد ذهاب حركتها كالمقصود انتهى ﴿ (كذا) ﴾ (قوله واسلمنى الزمان كذا الى آخره) الكاف للتشبيه وذ لاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمنى الزمان فأنا الان مسلوب الطرب والانس (قوله الثانى ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وذاعلى هذا القول وعلى القول الثالث اشارة الى ما فى ذهن المتكلم (قوله أما يمكن كذا وكذا وجد فقال بلى وجازا) أما بتخفيف الميم هى ما النافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك فى قول الشاعر الا اصطبار اسلمنى أم لها جلد * اذا الا فى الذى لا فاه امثالى أوله تقر برو صبح الجواب بلى بعدها قال المصنف فى حرف الباء انهم أجروا الاستفهام الحقيقى والتقريرى مجرى النفي كما فى قوله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألسنت بر بكم قالوا بلى وفى الصحاح الوجه بذ الجيم والذال المعجمة نكرة فى الجمل يجتمع فيها الماء والجمع وجازا (قوله عد النفس نعمى الى آخره) فى الصحاح النعمة اليد والضيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فحمت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللاطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة ﴿ (كلا) ﴾ (قوله وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون فى تعليل كون كل سورة فيها كالا مكينة بان أكثر العتق كان بركة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بيانا فالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لاشكال الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر فى التعاميل المذكورة فى كون كالا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر فى هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكينة الى آخره بيان لوجه النظر فى الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل العتق الصادر من الكفار الذين فى زمنه صلى الله عليه وسلم كان بركة لا أكثره ولو سلم فأنما يصح اذا امتنع الزجر عن عتق سابق والاجاز ان يكون العتق بركة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التى فيها كلام مكينة وأقول وأيضاً انما يلزم ان تكون الآية التى فيها كلام مكينة لا السورة التى هى فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بركة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبى مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بركة كتبت مكينة ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله وقولهم المعنى انهم عن ترك الايعان بالتصوير) الباء فى التصوير متعلق بالايعان وكذا فى المبعث لانه معطوف على بالتصوير وفى القرآن متعلقة بالجملة ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر المرتب (قوله وأيضاً) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا) هذا لا دخل له فى الاعتراض وانما هو ايمان فائدة (قوله فزادوا معنى ثانيا) يصح عليه ان يوقف دونها ويثبت أنها على هذا للتعليل نحوها فى قوله تعالى لتكبروا لله على ما هذاكم أو بمعنى مع نحوها فى قوله تعالى وآتى المال على حبه وهى متعلقة بيصح ولذا جعلها واالية له ويجوز ان تكون للاستعلاء المجازى متعلقة بوقوف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا السكلام معنى غير الردع يصح لا جله أو معناه ان يوقف دونها ويبتدئها الآن كلام مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها او يبتدئها بما بعدهما فيجتمع لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها (قوله فان قول النضر لا يأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هى رب ارجعون لى عمل صالحا فيما تركت كذا انها كلمة هو قائلها وآية الشعراء هى قال أصحاب موسى ان لم ندر كون قال كذا ان معى رضى سيدى والنضر بالصاد المعجمة هو ابن شميل بضم الهجاء ابن خريشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين الهجاء البصرى من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيء به من أهل البصرة فخرجوا من ثلاثة آلاف رجل ما فهم الا يحدث أو نحوى أو اغوى أو اخبارى فلما صاروا بالمر بد قال يا أهل البصرة يعز على فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلة باقى ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من يتكاف ذلك فسار الى خراسان فاقداهم أموالا توفي فى ذى الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونشأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفى الصحاح الكيلة مكىال والجمع كىالج وكىالجه والهاء للهجاء (قوله لان ان تكسر بعد الا

الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقولا بعد ما كان بمعناها) في الشرح انما يمتنع كسرهما بعد حقلا اذا كانت حقلا واقعة في ابتداء
 الكلام فيكون ما بعدهما فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبر عنه بهما على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أي اني حق
 وأما اذا جعلت حقامة لعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدهما فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير
 لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا كرمته حقانه فاضل أي أحق اكرامه حقوا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت
 حقان تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق ثم
 يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل الذي نصب
 وعد الله أي وعد الله وعد ابد الخلق ثم اعادته والمعنى إعادة الخلق بعد بدئهم ويجوز أن يكون مرفوعا بانصب حقا أي
 حق حقا ببدء الخلق كقوله أحقأعباد الله ان است جايا * ولا ذاهبا الا على رقيب كذا في الكشف انتهى (قوله ولان
 نفس يرحف بحرف أولى من نفس يرحف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكى وهو
 معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير من أقبل قوله والوارد منها في التثنية ثلاثة وثلاثون موضعا
 والاول هو الصواب ومثال نفس يرحف بالحرف قول أبي حاتم كلا بمعنى الا وقول النضر والفراء كلا بمعنى أي ونعم ولقائل
 ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه
 على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر كقال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقلوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع
 والزجر فليتامل (قوله ومحوج اتكاف دعوى علمه لبنائها) قال الرضى انما ينبى لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
 معناها اعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده (قوله والافلم لا نونت) في الشرح وأدخل المصنف لا على الفعل
 الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا (قوله وقد
 تتعين للردع) تتعين بالثناء الفوقية وفاعله ضمير كلابعا باعتبار السكامة لقوله قبل هذا والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها
 (قوله) وقد يمتنع كونها للزجر نحو وماهى الا ذكرى للبشر كالا والقمر اذ ليس قبلها اما يصح رده في الشرح ان لم يكن قبلها
 ما يصح رده فبعد ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انه الاحدى الكبير وقد جوز الزنجشري ذلك فقال يجوز أن
 يكون كلابعا لما ينكر ان يكون احدى الكبير (قوله وجوز الزنجشري كونه حرف الردع ونون كافى سلاسل) في الكشف
 وقرأ ابن نهيك كلابسيكفرون بعبادتهم أى سيجحدون كلابسيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا صررت بغلامه وفي محاسب ابن
 جنى كلابفتح السكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الرأى والاعتقاد كالا ولقائل أن يقول ان صحت هذه الرواية فهى كلاب
 التى هى للردع قلب الواقع عليها ألغها نونا كما في قواريرا والضمير في سيكفرون للالهة أى سيجحدون عبادتهم ويقولون
 والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما في الكشف فنانقله المصنف عن الزنجشري ان كان هو الذى في الكشف فهو نقل
 بالمعنى لان ما يقال في قواريرا يقال في سلاسل وفي اعراب السلفاقسى وانه قد عد على الزنجشري بان المنقول عنه القراءة في
 الشواذ أبو نهيك بالكنية وأن الطبري نقل عنه كل بضم السكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر (قوله وردع أبو
 حيان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصر عند الزنجشري في ذلك) أى ليس توجيه التنوين
 في سلاسل منحصر عند الزنجشري فيما ذكره أبو حيان من الوجه الذى لا يتأتى في كلابل جوز الزنجشري في صحة سلاسل
 وجهها آخر لم يذكره أبو حيان يتأتى في كلاب ويصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو
 الحرف الذى يتبع الحركة أعنى الحرف المزيد في رأس الآية أى آخرها (كان) (قوله ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به) يعنى
 ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما نجد هم اعتمدوا في التقديم شيئا مجرى مجرى الاصل غير العناية
 والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي أن يقال قدم للعناية
 ولكونه أهم من ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الا كثرون) مقابل هؤلاء الا كثرين
 الزاج وابن جنى ومجموعهم هو الا كثرة في قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعى لافى
 التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادى) في الشرح وهذا تركيب وضعى لان واضع اللغة في معتقده هؤلاء هو الذى
 وضعه كذلك وليس من الامور التى طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيه ممدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذي أورده على الأكثرين والبعده الذي في قول الزجاج وابن جني (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب رصف
 المثاني حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم في نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظرفان الظاهر أن الأكثر يقول
 بالتركيب (قوله بخلاف كائن زيد قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فأن في ذلك كله للظن) انما يقل هؤلاء بان كان للتشبيه
 في هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضي
 والاولى أن يقال ان التشبيه أيضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحد هما بالآخر الا
 أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى
 الموصوف المقدر فاذلك يقول كافي أمشي كانك عشي والاصل كافي رجل عشي وكانك رجل عشي (قوله الثاني الشك والظن)
 يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف بنفسه يريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد
 بطن مكة جوفها التي تدفن فيها الاموات فيكون المراد بمشعر ام ترز لا من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أي رعدة وان
 يريد به أرضها فيكون المراد بمشعر ام ترز لا أو محلا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الخبر هو الملائم لقول المصنف
 فالعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لما كالغيث (قوله لانه ليس في الارض حقيقة) يعني فلا
 يشبه الارض بالارض التي ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان في الارض حقيقة لتكون الارض التي هو بها مشبهة
 بالارض التي ليس هو بها (قوله وأجيب بامور) قبل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر
 أيا شجرة الخابور مالا مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم أن هشام مات فيكون التشبيه من جهة المعنى
 كانه قال وجود هشام لا لانام كالغيث على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالظرفية) يعني في قوله به الان الباء فيه
 ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون ووجهوا عليه كانك بالشئ معقب وكانك بالفرج آت وكانك بالدينام تكن
 وبالآخر لم تزل وقول الحريري كافي بك تحط) هذا رابع المعاني الاربع لكان وفي الشرح المراد ووجهوا عليه مثل قول
 الحريري اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة وأقول هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون الضمير في قوله ووجهوا
 عائدا الى النخاعة المتأخرين لا الى الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون عائدا عليهم ونسب حمل قول
 الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في محبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتخط بتشديد الطاء المهملة
 مضارع انخط ينخط اذا انضد من علواي سفل وبعده الى اللحد وتنخط وقد أسلك الرهط الى أضيق من سم والحد ينفتح اللام
 الشق في جانب القبر والحد بضم اللام لغة فيه وتنخط تغوص والسم هنا ينفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله
 وقد اختلف في اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء
 زائدة في اسم كان) هذا في غير قول الحريري وأما في قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان (قوله وقال المطرزي
 الاصل كافي أبصر ك تنخط وكافي أبصر الدينام تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضي الاولى أن يقول مبق كان على
 معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدينام أي تشاهد ما من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة
 بعد المجرور بالباء حال أي كانك تبصر بالدينام وتشاهد ما غير كائنه اه والمطرزي هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد
 الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري
 فانه توفي تلك السنة كما ذكرنا في حرف الالف وتوفي المطرزي سنة عشر وسمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع
 والتطاول والعامل في اذامعنى التشبيه الذي في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادير يشه وهي عشري في كل
 جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائي وأما هو فيقول بجواز حذفها في السبعة (كل) (قوله كل اسم موضوع لا يستغراق أفراد المنكر نحو كل نفس ذاتة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية وأجزاء المفرد
 المعرف نحو كل زيد حسن) لا يقال قد تأتي كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الأجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك
 تنوين قلب وقد تأتي مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الأفراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
 وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القرائن
 وأجاب تاج الدين السبكي في شرح مناج البيضاء عن الآية والحديث بأنهم مامن قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى
 كالكسرة

كأنكره والجواب الاول أشمل (قوله ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب ايم افراد القلوب كما عم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل ان المفرد النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده ليكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تنقيح كل قلب متكبر ايم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبا وبصير في القلب فهو مان عموم الافراد لومان كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صيرها قبله وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقرأ أبي القراء بامضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما أضيف اليه كل لانه انما يعم اذ لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما أضيف اليه كل وجب حمل النكبة على أجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقيم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل الآية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كأنه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر فان كلام مضافة الى نكرة فكيف تأتي الأجزاء على رأيه وقوله ايم افراد القلوب أيضا مشتمل على فاعل للعموم في افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما أضيفت الى متكبر موصوف بجوارقهم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم اهـ وأقول الجواب عن الاول ان الأجزاء أتت من تعذر استغراق الافراد وجعل كل لاستغراق الاجزاء وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته للعموم (قوله وان الذي حانت الخ) حانت بالهمزة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدر او فوج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضريبة مذ كرم مصروف كذا في الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف الذون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد افظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا الى افظ موصوفه وجع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه (قوله كم قد ذكرتك الخ) ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب في ذكر كرم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى فقال لا اله الا هو (قوله وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها الله على السكال لا على عموم الافراد) يعني وكل ههنا للعموم الافراد فلا يكون نعتا وفي الشرح بل هو شيء ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل السكال وأما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على السكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت أمرا ذابهاه * على ناقص كان المدح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا فلو كانت كل في البيت نعتا لكان معناه بأشبه الناس السكاملين في الانسانية بالقمر فلا تفيد المبالغة في الوصف بالحسن بانه أشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية أجل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكال بعض الافراد أو نقصه ان يجوز يد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شيء من ذى نباهة على شخص مشهور بدمها وعلى امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله نلبث حولا كاملا الخ) نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسر هاء أي نقيم ومعناه لنبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا نباشره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غلب الا ابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة لخوجاء القوم كلهم وأكرمهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا ابتداء وأقول مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل) هذا عجزيت صدره يعيد

اذا مات عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بكامله يقال ماد الشيء يبيد اذا تحرك وفي الشرح وكأني بصف منه لا
 أي انه يضطرب ويحرك اذا تحركت عليه الدلاء يصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهؤلاء اهل اى ريان قال أبو زيد
 الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما تبينا الهدى الخ) في الصحاح ان في يتقى أصله اوتقى على وزن اقبل
 فقلت الواو باء لانكسار ما قبلها وأبدت منه التاء وأدغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهوا ان التاء من نفس
 الحرف فجاءه اوتقى يتقى بفتح التاء فيمات لم يجدوا له مثالا في كلامهم بلحقونه به فقالوا اتقى يتقى مثل قضي يقضي (قوله كل
 امرئ مصبح في أهله الخ) هذا البيت يمثل به أبو بكر رضى الله عنه في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان
 يرتجزه وهو بيت واحد من تام الرجز أو بيتان من مشطوره في كلام المصنف نغايب حيث نسب الى أبي بكر قول ما ليس
 هو له لوقوعه مع من نسب اليه قول ما هو له وفيه أيضا فونشمر مرتب ومعنى مصبح في أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له
 انهم صباحا أو يسقى الصبح وهو شرب الغداة والشراك بكسر المجهمة سير النعل (قوله كل ابن أنثى الخ) والآلة الحدياء النعش
 الذي يحمل عليه الميت (قوله الا كل شيء الخ) هذا البيت قد مر في الخساء المجهمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يذنس الخ)
 السموأل بسين مهملة وميم مفتوحة وواو ساكنة وهزة مفتوحة هو ابن عادياء اليهودي من شعراء الجاهلية وفي
 القاموس والسموأل بالهمزة طائر يكنى أبا براء وذباب الخلل وابن عادياء واللوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم
 والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفي صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم أي من أجسادهم
 والعرض أيضا النفس يقال أكرمت عنه عرضي أي صنت عنه نفسي وفلان نقي العرض أي يرى عن أن يشتم أو يعاب
 وقد قيل عرض الرجل حسبه كذلك في الصحاح (قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) في الكشف رهينة ليس
 بتأنيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقييل رهين لان فعلا بمعنى
 مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كاشتية بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهن
 اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه في كسبت لا تأنيث رهينة وفي البحر والذي اختاره أنه امداد خلف فيه التاء
 وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكور كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ
 بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما في هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا
 (قوله كل رحل كل هذه زائدة) في الشرح لان اسم لم يأتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين أي ان كل
 رفيقين لكل رحل هـ ذاشأنهم ما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن
 زائدة لما كانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتقديره هـ اعمومها فاصير المعنى كل مترافقين في كل فرد من أفراد
 السفر هما اخوان وليس ذلك مجرد لعدم تناول المترافقين في سفر واحد أو أكثر بل ليس بمفيدة لعدم تحقق المترافقين في
 جميع الاسفار (قوله لهامنتان خطاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لهامنتان خطاتا * أ ك ب على
 ساعده النمر والمتمنتان جنبتا الظهور وخطاتا بفتح فاء معجمتين قال الكسائي أي تحركتا من خطا بخطو اذا تحرك وكان حقه
 خطاتا كما يقال غرتا (قوله اذا قيل ان خطاتا فعل وفاعل) يعني وأما اذا قيل انه معني خطاتا وهو المكتنز وان أصله خطاتا
 حذف فونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لجمه خطا بظاء أي مكتنز وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال
 وأصله خطاتا فحذف النون استخفا فاقول يقال أراد خطا فرد الاف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد
 لما تحركت التاء اه (قوله ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا بآنيين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من
 المؤمنين اقتتلوا) في الشرح فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون
 المثني فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنتان معينتان وانما أراد بالكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة في الآية الاتيان به في
 البيت لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد به في البيت لانه في الآية باعتبار مجموع الافراد وفي البيت باعتبار
 كل واحد (قوله ثم جعل على اللفظ ادق افعالهما اخوان) في الشرح ثم جعل على المعنى ادق افعالهما اخوان وفي نسخة على اللفظ فاما
 النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثني فيكون معناها مثني فعاد اليها ضمير
 الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التي هي ثم جعل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر
 فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها لانها

بحسب ما تضاف اليه قال الامر الى الجمل على معنى ثل وهو الاثنى عشر المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول
لم أر هذه النسخة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحروقة الحاضرة عند اقرائنا لهذا الكتاب وزيادتها على
عشر (قوله وقوله فوما ما بدل من القنالة ان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما وحذفت الروايد فهو بدل اشتمال) في الشرح
ينبغي أن يقول لان قومهما من سببهما يضمير المفرد المؤنث عائدا الى القنالة اذا مراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملازمة
بغير الجزئية واليكافية ليكون بدل اشتمال كما عر به وهذا النما يناسبه أن يكون قوم القنالة من سببها لا كون مقاومة الرقيقين
من سببها وأقول مراد المصنف ان تقاوم الرقيقين من سبب قناتيهما ففي عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما
ناشئا من تعاطيهما القنالة الذي هو نصار بهما واذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنالة ملازمة
ولو قال لان قومهما من سببهما الكان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطاق من باب صنع الله) يعني في كونه مفعولا مطلقا
محذوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الرقاء
في السفر اذا استقر وارقيقين رقيقين فهما كالاخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه
وكله مبنى على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قومهما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قومها تنزية قوم والمثنى
مضاف الى ضمير الرقيقين ولا اشكال حينئذ في اعرابها ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رقيقين في السفر
اخوان وان تعاد اقوماهما ونعاطوا المطاعة بالقنالة وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من
قوماهما بفتح واحدة وملاكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعنا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه
النسخة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهد على تشبيه قوم (قوله وكل أناس
الح) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر
وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير في عليه عائدا الى البيت في قوله اوروضة أنفا ضمن نبتها *
غيت قاتل الدم ليس يعلم العين مطر أيام لا يقطع والثره بالثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح صاحب ثراي كثير
الماء وعين ثره وهي صحابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنتره وأنشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة
الانف بضمين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استؤنف
شربها مثل روضة أنف والدم بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعز وقيل هنا بمعنى الذبي والميم بفتح الميم الاثر يستدل به
على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعز ينقص طيبه وان الروضة لم تكن يعمل بطوه الدواب فتتغير رائحتها (قوله من كل
كوما كثيرات الوبر) كوما كحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة
فهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور في قوله * وما كل ذي لب عتوتك نصحه *) في الشرح الاثنيان بضمير الجمع مع ارادة
الحكم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجوده مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نصحه وبقوله في
عجز البيت * وما كل مؤت نصحه بلبيب * فحمل الاول على الامر الكثير معتضدا بالكثرة بمنااسبة المصدر للجزم فكيف يعدل
عن ذلك مع عدم المجئ اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاثنيان بضمير الجمع عائدا الى كل
التي اراد بها الافراد (قوله اخوتي لا تبعوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعد بفتحتين هلا ثوب بعد
بضم العين في الماضي والمضارع بعد بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يحمل في البيت وامر وابتكر الميم كثروا
أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمر وافا ما قولها وردوا فالا ضمير لاخوتها) انما خص أمر وبالذ كر ولم يذكر معه ورد والابرار
الضمير في أمر وواستتاره في ورد لان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير اولاد كقنابة لان المقصود بيان
أن ضمير ورد والاخوة لاسل وفي الشرح انما خص أمر وبالذ كر انصوبيته في مطلوبه اذ يحتمل ورد وأن يكون
مفرد الاجعوا والعبرة باللفظ لا بالكاتب (قوله فان حماه على مرادف القبيلة فالجمع في أمر وواجب مثله في كل حزب بما لديهم
فرحون) في الشرح لا نسلم ذلك لان الحى وان أراده القبيلة مفرد اللفظ اذ ال على الجمع فهو كافريق فلا رعاية لفظه ورعاية
معناه وأقول هذا لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها
بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظ جامع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير الماند على كل مع ارادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والباقر) الجامل القطيع من الابل مع رعايته والباقر جماعة البقر مع رعايتها (قوله وتظيره ولا تكونوا أول كافر) فان كافر انعت لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان الفعل التفضيل اذا أضيف الى ذكره وجب مطابقتها المصاحبة في الافراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التأويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافره كقولك كسانا حلة أى كل واحد منكم (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمخذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لا نأقول المراد ولولا ان كافر صفة لمخذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقبل كافر بالافراد فاللازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان ماردا لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كان أشكل منهن لان شيطان مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمخذوف (قوله ولو ظفريها أبو حيان لم يعدل الى الاعتراض بيت عنتره) فى الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بأبي حيان أنه ظفري بالآية وبالاجواب عنها فان ذلك كله مذكور فى الكشف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان أبا حيان لم يظفريها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها محجوب عنها وليس معناه أنه لم يطاع علمها واذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا جل عليه (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح اذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استثناء فافصولة وحالا مقدرة وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود اليها من خبرها الامفرد امذ كرا على لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى بدخلون الجنة الا من أبى قالوا ومن أبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى الكل املا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فان قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكلف أى كان كل أفعال تلك الحواس فيه مسؤلا هو أى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصفة على غير من هى له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابراز الا عند اللبس ولا لابس قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائباعن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتعاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضمير يتحملة مسؤلا لا يعود الى المكلف فالإلهام حاصل وأقول اللبس الذى لا حله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا ذكره فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا مع فافيج الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن ان الصواب التفرقة بين ايراده الكل الافرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا فينبغى ان يأتى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على مانص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال الذى يظهر وبين العبارتين فرق (قوله قال البيانون اذا وقعت كل فى حيز النفي) يعنى سؤله تقدمت على النفي وكانت معموله للنفي نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معموله للنفي نحو ما كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معموله للنفي نحو ما كل متنى المرء حاصل او ما كل سودا غمرة (قوله وأفاد بفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بثبوت الفعل أعم من استناده الى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييمه بالفعل لمكان أحسن اشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتنى المرء يدركه) هذا صدر بيت عجزه * تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن * والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جنى نصبه ابا ضمير فاعل يفسره ما بعده والسفن بضمه تين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفينة يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفير وصاحبها سفان وحرفته السفانة اه ومما أولع به بعض الطائفة ان السفن

في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشياء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة
سفن وانما يقال له سفان كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ منه (قوله كقوله
صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدن أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبي النجم قد أصبحت الى آخره) في
الايضاح البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر أبي النجم اما الاحتجاج بالحديث فن وجهين أحدهما ان
السؤال بام عن أحد الامرين اطالب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين أو بنفي كل
منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتد ثبوتهم جميعا والثاني ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال
ذواليدن بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كلياً ما صح بعض ذلك قد كان رداله لانه انما ينفي نفي كل
منهما لانفسهما جميعا اذ لا يجاب الجزئي رفع السلب السكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلا فانه فصيح
والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتقاً بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزناً
وسماق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر
الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني واقائل أن يقول انه مضطرب الى
الرفع اذ لو نصب الجملة لمفعولاً وهو ممتنع لان لفظة كل اذا أضيفت الى المضمير لم تستعمل في كلامهم الا نأ كيدا أو مبتدأ
لا تقول جاءني كأكم ولا ضربن كأكم ولا مررت بكأكم وبعد هذا البيت من ان رأت رأسي كأكس الاصلع *

ميز عنه فترعا عن فترع جندب اللباني أبطي أو اسمرى * أفناء قبل الله الشمس اطاعي * حتى اذا واراك أفق فارحني *

ومعنى عن فترع بعد فترع والفترع الشعر المجمع في فواحى الرأس وجندب الالباب مضياً واختلافها في الاساس جندب الشهر
أى مضت عامته وابطي أو اسمرى حال من الالباب الى على تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطعة أى
اصنعي ما شئت أيته الالباب فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا بالى وافناء أى أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله أمره وارادته
وقال اليني معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبها وهو السبب والصاح والعجز وغير ذلك من موجبات الشجوخة وقال
ذنب الان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئاً من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لا فاد
تخصيص النفي بالكل ويعود دليله على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراعاة تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايداً انابانه لم
يصنع منه شيئاً قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سباب
العموم والرفع يفيد عموم السباب ثم قال واقائل أن يقول لما كان الضمير في كله عائداً الى ذنبها هو نكرة والنكرة لو احدى غير معين
لا بد أن يكون المضمير هو ذلك الذنب الذى ليس بعين فقط لا عادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفياً لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره
من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفي عام يقتضى
العموم فذنبه ولان النفي عليه أيضاً يقتضى ذلك لا نأقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنباً وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب
المذكور الذى ليس بعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك
الذنب غير مصنوع على وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزئ يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا ما أن يكون
المراد بالكل الكل المجهول وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السباب عليه وتقدمه على السلب
في عدم اقتضاء شمول النفي لجميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل في السكلي باعتبار الجزئيات
فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت السكلي لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبتة لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا
الوجه في الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام
منقحاً انتهى (قوله وقد صرح الشاويين وابن مالك في بيت أبي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه) في الشرح وكلام
سيبويه في الكتاب صريح أو كما صرح في ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين
السبكي صحة ما قاله سيبويه وجملة على ظاهره وعلاه بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فاعملها المتأخر في معنى الخبر
عنها لان السامع اذا سمع المفعول يتشوق الى عاملة تشوق سامع المبتدأ للخبر فكان كله لم اصنع منصوباً ومفعولاً في المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعني قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازاني أيضا عن بيان قال والحق ان هذا أكثرى لا كلى (قوله ثم أنبياء عن الرمان أى كل وقت رزق) ذكر كل هنا مستدرك لأن ما بعد أى تفسير للزمان الذى ناب عنه ما والفعل الواقع بعد كل فى كل رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله والوجه الاول مقربان كثرة مجيئ الماضى بعدها) يعنى بعد كل ما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفى الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا أو مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا أو مضارعا ولا مزية للادول على الثانى باعتبار الكثرة وأقول بل له مزية لأن الشئ الذى يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الأكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان للقرب الثانى وما التوقيتية هى ما المصدرية النائية هى وصلة عن الزمان يعنى ان المقرب الثانى هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كلى كذلك ولا جل ان كلى شرط فى المعنى اخرج بعدها الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز ان تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التى فى كلى اسم شرط مثلها ما تفعل أقبل وقيد به هذا لان التوقيتية شرط فى المعنى كما صرح به وهى الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم) فى الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر فى كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع فى صحة دخول كل على الموصولات التى هى من صيغ العموم كالذى والتى ومن انتهى وأقول يريد بما مر فى كل ما ذكره هو فى أولها عن تاج الدين السبكي انه قال فى شرح البيضاوى ان كالا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيدها أو انها البيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا لكل من الأمرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقديقال ان الالف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم فى اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجوع وافادت كل استغراق الاتحاد فيصير لكل منهم معنى وهو أولى من التأكيدها انتهى (قوله وقول كلى جشأت وجشأت الى آخره) فى الصحاح جاشت نفسها غشت ويقال دارت للغشيان فاذا اردت أنها ارتفعت من خزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وفى الشرح كذا قيل ولى فيه نظرا ذلا مانع من جعله ظرفا للمقدر وليس ببناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل له م على جملة اسم فاعل لا ظرفا لاثبت مقدر ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى فى مكانك ولو كان ظرفا لاثبتى المقدر لكان معناه اثبتى فى مكانك وتعمدى مبنى للفعل وقول مبتدا وكل ظرف متعلق به والخبر بمكانك تعمدى أو تسه يريحى أى قولى هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط (قوله وكذا) (قوله ان الخبر ولا شرمدى الى آخره) المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشئ والقبل بفتح القاف والموحدة تنز من الارض يستقبل وروى بكسر القاف جمع قبله بكسرها أيضا (قوله على حدها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفى الكشف فان قلت بين يقتضى شيئين فصاعدا فن أين جازد دخولها على ذلك قلت لانه فى معنى شيئين حيث وقع مشاربه الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جازان يشار به الى مؤنثين وانما هو لاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام قال التفتازاني وذلك انه لما كان تثنية أسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحقها باخرها ألف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحق التاء يجوز وافهاما لم يجوز وانى أسماء الاجناس وارىد بالمفرد منها ما يراى بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراى بالتأنيث ولهذا جاز التعبير بافظ الذى عن الجمع (قوله كالا أخى وخليلي واجدى عضدا) هذا صدر بيت عجزه فى التائبات والماسم الملمات والخليل الصديق وواجدى اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والامام الاتيان والنزول والملة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجارا يابو جده الامري مجددا بكسر الجيم فى المضارع وفتحها فى المصدر يعنى عظم فى أعيننا وقوله تعالى جدر بنا أى عظمة ربنا وقيل غناه وفى حديث أنس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جده فبنا أى عظم فى أعيننا وانما كفاورابى اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدا وافرغ (قوله ان المنية الى آخره) الختوف بضم المهملة جمع ختف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان ختف أنفه اذا

[illegible]

الذي لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكوا الى آخره) في الشرح يجوز أن يكون كيف باتقيان جملة استثناء فية نبيه على سبب الشكوى وهو استبعاد نيتك الحاجتين (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) ابن الفناء هنا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف بالفاء ثم أقيمت كيف بين العاطف والمعطوف) في الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع ما قدمه من أن كيف مرفوع المحل على الخبرية اذا لا فقام بقضية أن لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسما لما تقدم

﴿حرف اللام﴾

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضي اعلم أن كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولا م الابتداء فخفها الضخ لثقل الضمة والكسرة على الكامة التي هي في غاية الخفة انكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولا مة موافقة معمولا لها وانما أتقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها لئلا يفسد الالات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني أو موقوف عليه (قوله الامع المستغاث المباشرياء مفتوحة) قال الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف نحو بالظلم وبالاضعيف أي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تنفخ لام الجر معه انتهى وفيه المصنف المستغاث بالمباشرياء لان المستغاث الذي ليس بمباشرياء بل هو معطوف على مستغاث مباشر له لا مة مكسورة نحو بالاكهول والشبان ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له به طقه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكنية منقوضة بهم هذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انهم مكسورة بحسب الأصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسورة في بعض المواضع اعراض والبعض الذي قرأهم هذه القراءة هو ابراهيم بن أبي عبلة (قوله فيا شوق ما أتقى وبالي من النوى) هذا صدر بيت عجزة وياد مع ما أجرى وبأقلب ما أصبى وشوق في بعض النسخ المعبرة مبني على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالفتح لا على انه مضاف الى باء المتكلم على ما حكاه يونس من يأثم لانه على حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المنادى المضاف الى باء المتكلم ومختص بمباشريه ان لا ينادى الا مضافا كلام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين في المنادى المضاف الى باء المتكلم وما أتقى صفة تجب حذف منها المنجب منه أي ما أتقاك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من ص بابا يصبو صبوقا ص بوا أي مال الى الجهل والفتوة أو بالصاد المعجمة من ضني بالكسر يضني ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وهذ لازم له لا لابن جني) هذا جواب عما يتوهم من ان ما ذكره ابن عصفور داي لا على وجوب كون بيا مستغاثا من أجه له يبقى ما يقوله ابن جني وهو جواز كون بيا مستغاثا له (قوله لما سأذ كره بعد) يعني في آخر المعنى الحادي والشر بن وهو ابن عصفور يرى لام المستغاثات متعلقة بادعو ابن جني يراهام متعلقة بيا (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كأنهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظي اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كأنهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل فتفتحو اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهي داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام اقشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده التي في نحو ان زيد يقوم (قوله أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات) لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجني الذي بالنار للكافرين وفي شرح التفسير بالجلباب التجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله ولا تكلمن النار) أي عذابهم وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في اعرايه وانما كان التقدير في هذه الآية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابهم ولم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست بمختصة بالكافرين بل تكون أيضا لغيرهم (قوله وقولك هذا الشعر لطيب) في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات

ذات ومعنى وكذا أدوم لك مادمت لي فيكون من القسم الاول لا الثاني وأقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذي أريد به معناه بدليل ما ذكره من الامثلة ومادمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبیب هو ابن أوس أبو تمام الطائي الشاعر شامي كان يصرف في حديثه بسقي الماء في الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا ففهم ما لم يزل يعاني الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنتان وخمسون سنة (قوله ويرجعه ان فيه نقية لالاشتراك) لان اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين تكون عشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بذكر الاختصاص به يكون لاثنتين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ما قاله سيبويه من أنها لا تستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جاءت للام لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعداري مطبقي) هذا مصدر بيت لامرئ القيس بحزه * فيا عجب من رحاه التحمل * ويوم مبنى على الفخ لاضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا سيما يوم بداره جليل وذلك يجوز فيه الرفع والجرو معنى عقرت جرحت والمراد هنا تحرت والعداري بفتح الراء وكسر هاء جمع عذراء وهي البكر من العذرة ضم العين وهي البكرة ورجل البعير أصغر من القتب كذا في الصحاح والتحمل ضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمّل معنى حل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئ القيس للعداري مطبقة (قوله وتعلقها بقلع بعدوا) في الكشف لثيلاف فريش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم لاحتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لاسي الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لافليعبدوا لايلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تنحصر فان لم يعبدوه لساثر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وفي الشرح ادخال الباء يعني في كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم ان يعلق اللام بهذا اللفظ المحكي واپس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف أي وتعلقها بالفعل فليعبدوا (قوله وقيل بما قبله) أي جعلهم كعصف ما كول لثيلاف فريش في الكشف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتميموهم زيادة تهيب ويحترم موهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن في رحلتهم ولا يتجرى واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت) في الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمنا ان كان لا يمنع أن يكون له ما طوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت المسئلة الثانية لانهم امنوا عليهم سلمنا ان كان تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو متعلق لثيلاف فريش بآخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفي ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا كان لثيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهم ايرده وأقول الجواب عن هذا الرد ان القول بتعلق لثيلاف فريش بجماعهم مبنى على ان القرآن وان تفاسات سورة شيء واحد متعلق بما في سورة منه بما في أخرى (قوله وتعلقها بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف لان الجواب مقرر ونيلام القسم ولا م القسم لا يعمل ما بهداهما قبلها ونظير ذلك قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله أنذامامت لسوف أخرج حيا ظرف لا يخرج وانما جازة قد سيم الظرف على لام القسم اتوسعهم في الظروف وفي الشرح وقد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لا ذاتي الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تبلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها ما بعد النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله * ونحن عن فضلك ما استغنيا * فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التبريل عليه فان قلت انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرهما من الادوات التي لها المصدر تشاركا في المصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه اه أقول لقاتل ان يقول بل هو متجه لان ما النافية أوغل في التصدر من اللام لان النافي أشد تغيير المعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضي وانما كانت مرتبة ما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالتغير على أصله فلو جوز أن يبي بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالقصد أو مغير لما سيجي بعده من الكلام

فيشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا تتفرق) هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو رضيعي لبان ندى أم تحالفا * باسم داج عوض لا تتفرق (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا بحر بيت صدره * فيا رب ليلى أنت في كل موطن * والاصل في رحمة أو في رحمتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز في العائد اليه ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعني ومن اللام التي للتعليل وكذلك الضمير في قوله ومنها اللام الثانية ومنها اللام الداخلة على ما ندى الى اللام التي للتعليل واعلم أن التلاوة وجعلنا منهم أممهم بدون بامرنا لما صبروا كما وقع في بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع في غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أي من غير تخيير بين اضمارها واضماركي (قوله ولا باللام بطريق الاصله خلافا لا كثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا ناصبة بطريق الاصله وفاقوهم قالوا ناصبة بطريق النيباتية عن ان (قوله لثلاثي يحصل الثقل بالتقاء المثلين) أحد المثلين اللام الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ليرضكم) هو بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتأكيد وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا قلت قد في الخ) قد في كاف في وحلقة منصوب على أنه مفعول مطلق لمحذوف أي أحلف حلقة وذاعني صاحب وهو هنا اللين وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربافيه والمعنى لتغني عني لتجلبه غنيائي كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضي بعد جدته) هذا صدر بيت بحر

* طابت أصا نلد في ذلك البلد * وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمين وأصل بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنهم احرف زائد مؤ كد غير جار ولكن ناصب) في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها التأكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس لكن ليل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكاية وأقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكاية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غايه الامر انهما اتفقتا في اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل وفي قصده الفعل أبلغ من نفيه) في الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفي المسدب وأرادت نفي السبب وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعاقبت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله يا عاذلاني لا تردن الخ) المذلل بالذال المحجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير في لسن لان فعيلا يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهرا وان هناك مضافا محذوف أي ليس أمرهن بأمر (قوله وعلى هذا فهو عندهم حرف جر معد) في الشرح كيف يكون معديا وهم بقدر وقاصدا للفعل وقضية هذا أن تكون اللام التقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها الاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة القول بانها متعلقة بالعمل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت اللام المقوية منزلة بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها (قوله وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم اتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائي لان قراءة الكسائي بفتح اللام الاولى ورفع الثانية وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمرو وعلي وأبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعي وزيد بن علي الآن هؤلاء قروا وان كاد بدال مكان النون وتخريجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الاوأماتخرج قراءة الجمهور في البحر اختلاف فيها فعن الحسن وجماعة ان نافية وكان نامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان اتزول منه الشرائع ولبوت التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها وبقيدها التأويل ما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما النافية لكن هذا التأويل يعارض ما تقدم من القراءات لان فيها تعظيم مكرهم وفي هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام لام الجود وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين أهو محذوف وهو الفعل الذي دخلت عليه اللام وعلى هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف في موضع خبر كان خرجها الحوفي اه ولا يخفى أن في قول المصنف كثير من الناس

الناس معارضة هذا الأخير وفي الشرح وتذرع ابن الحاجب بين النفي في قراءة الجمهور والاثبات في قراءة الكسائي بان
المراد بالجبال في قراءة الجمهور آيات الله وشرائعه لانهم اجتزلة الجبال في الثمبات والتمكث في قراءة الكسائي الامور العظيمة
التي ايسر بمجرات (قوله) وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول في الشرح المخرجون لآية
على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطاً ولا يوافقون على صحته وانما يردد عليهم بعد ثبوته بدليل
لامتكام فيه (قوله) والذي يظهر لي أنها لام كي وأن ان شرطية في الشرح هذا كلام صاحب الكشف وعبارته وان كان
مكرهم اتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع في الشدة فضررب زوال الجبال منه من لالتفاقه وشده أي وان كان
مكرهم مستوي لازالة الجبال معه ذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع إيمانكم اه وفي البحر
بعد كلام صاحب الكشف وعلى تخريجه تكون ان هي المخففة من الثقيلة وكان هي الناقصة وأقول وعلى هذا قول
الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشف تعامل على المصنف (قوله) فاجع ايغلب جمع قوي
الخ) يغلب بمناء تحية في أوله مضارع غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعين ذلك لجواز أن
يكون المعنى في البيت فاجع متأهلاً يغلب قوي وفي قول أبي الدرداء وما أنا صريد التركها (قوله) وتله للجبين في الصحاح
وتله للجبين أي صرعه كما يقال كبه على وجهه وفي الكشف تله للجبين صرعه على شقه فوقه أحد جنبيه على الأرض (قوله)
والحادى عشر أن تكون بمعنى عند في الشرح هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان
يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبه لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبه لخمس خلون أو يختص به لوقوعه
قبله نحو كتبه ليل ليل بقيت فع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وقرينة نحو
بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله) فلما تفرقنا الخ) هذا البيت للمهم بن نيرة يرقى أخاه مالكا الذي قتله خالد بن
الوايد (قوله) السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا في كافيته ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن
مع القول قال الرضى يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه اذ لو كانت كاللام في قلت
لزيد. كان يقال ماسبقونا لا ماسبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام في قلت لزيد وانما قال ماسبقونا
على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيب أو يكون اسم المقول القائلون محذوف
لهم تكون اللام في هذه الآية للتبليغ كاللام في قلت لزيد ما ورد عليهم أنهم لو كانت كذلك اقبل ماسبقونا أجاب بعضهم
بان ضمير الغيبة في سبقونا مدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفي سبقونا التفات من الخطاب
الذي في مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة في سبقونا غير عائذ على ما دخل عليه لام التبليغ
واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فقله أو يكون اسم المقول لهم محذوف فاعنى من سبقونا
لا من الآية لان هذا القول في مقابلة القول بان في سبقونا التفاتا والقول بان في سبقونا التفاتا قول بان المقول لهم مذكور
في سبقونا وكلاهما معنى على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوف اذ ثبت فيما رأيت
من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوف اذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور لا محذوف من الآية لخطأ
وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قررناه (قوله) وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) قالتا ويل على بعض
ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله) كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على
غير قياس وضرة المرأة امرأته زوجها والبنى مجاوزة الحدو الدميم بالمهملة القبيح وبالمجعة ضد الممدوح (قوله) فلاموت تغذو
الخ) تغذو بالعين والذال المهمتين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي بالطعام
والابن فاغذى به لا يقال غذيته وأما الغد بفتح الغين المهملة والذال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا في الصحاح
والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء المهملة جمع خلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لا ولد الغنم ساعة
تضعه أمه من الضأن والآنزج معاذ كرا كان أو أنثى والجمع خل وخال (قوله) فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير
الاسد ان يشبه الاسد اعلم أن الاستعارة ان كانت في اسم الجنس أعنى ما وضع لشي من حيث هو لا اعتبارا لى صفة به
كالاسد لرجل الشجاع وقبل لضرب الشد يد فاصابة وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات أو في الحرف فتعبية أما بيان

التبعية في الفعل وغيره من المشتقات فلائق المقصود الالهام منه هو المصدر فتقع الاستعارة في المصدر أولاً ثم تبعية ذلك تقع في المشتق فيقدر في نطق الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة في لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية في الحروف فلائق الاستعارة تقع في متعلق معناها أولاً ثم تبعية ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قوائمان منهاها ابتداء الغاية وفي معناها انظر في معنى معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست بنفس معانيها والا كانت اسماء الاحرف فافتر في قوله تعالى ليكون لهم عدواً وحزناً الاستعارة في ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط لترتيب علمته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعية للدلالة على ترتيب العلة الغائية فجرت الاستعارة أولاً في العلة والغرضية وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقر في الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلمته الغائية كالحبة والتبني اشباهة العداوة بعد الالتقاط بعلمته الغائية في الترتيب عليه والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعية للاستعارة في المجرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لأنه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم ومثرتة شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله (قول الله تعالى على الايام ذو حيد) هذا صدر بيت للهذلي عجزه * بشمخه الطيمان والاس * وحيد بكسر المهملة وفتح الميمائة الضميمة قال في الصحاح الحيدة العقدة في قرن لوعلى والجمع حيود وكل تنوع في القرن والجبل وغيرهما حيدة وحيداً أيضاً مثل بذره وبذر وأنشد قول الهذلي والمشمخ الجبل العالي والطيان بالطاء المجمة المفتوحة ثم الميمائة الضميمة المشددة باسمين البر والاس معروف (قوله في اللام من ايل الخ) مغارب يضم الميم وتخفيف الغين المجمة والقتل بالفاء والميمائة الفوقية وفي الصحاح أغرت الجبل فتأته فهو مغار ويدل بحجة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره في البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارس والله أنت) في الصحاح والدر يعني بالهمزة اللين يقال في الذم لا در دره أى لا كثر خبره ويقال في المدح لله دره أى علمه والله درك من رجل وقال الرضى وأما معنى قولهم لله درك فالدر في الأصل ما يدر أى ينزل من الضرع من اللين ومن الغيم من الطور وهو ههنا كما يفهم فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى من شئ الهائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه بنسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله أنت والله أبوك فعنى لله دره ما أعجب فعلى أنتهى وقال نجم الدين سعيد وأكثرت مثل به الصفاة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن يك الخ) الصليب الشديد قال في القاموس الصلب بالضم وكشكر وأمير الشديدين والباء متعلقة برجالاً بيكسر ايم لا يتقدم ما في حيز الموصوف الحرفى عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكرون ويؤنس ويقال هو فارسى معرب ويثر بالثلثة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا تتبعين الزيادة لاحتمال ان يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صالحة كقوله يجرح في عراقها نصلى أو يجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منسه ردف لم) خلافاً للبردوه وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء في ولا تاقوا يا ايديكم وعن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف (قوله بل ضمن ردف معنى اقتراب) يدل على أنه مضمن بنفسه بر بن عباس وغيره بازف وقرب (قوله أريد لانسى الخ) يجوز أن يكون تمثيل بضم الفوقية في أوله مبني للمفعول ويجوز أن يكون بفتحها مبني للفاعل والأصل تتمثل فخذ احدى التاءين منه (قوله ففعل زائدة) قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يريد الله ليعبين لكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كما زيدت في ابالك لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أى القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيدي به فيما نقل ابن عطية أى تحليل ما حلال وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كاف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدى الى تعدى الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والى ضمائر ان بعد لا لم يستلزم الجود ولا لام كى وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هي الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها (قولا) وقال الخليل وسيبويه ومعنى تبعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر (المراد هنا من كون الفعل مقدر بمصدرانه في المن مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحد مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال في الكشف بعد ما قال ان أنذرهم أم لم تنذرهم في موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المجعور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلانها من ذلك قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل قال التفتازاني يعني ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه في المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أي انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا تأكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذي هو ان تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لان يجعل الفعل الذي لا تأكل في تقدير المصدر انتهى وفي تفسير البيضاوي والفعل انما يتبع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع في قول المنذر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه جمل على انه مبتدأ لان معناه سمعك وخبر خبره وحل أيضا على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان لقريئة قوله خير من ان تراه عدل بالفعل من النصب افقد عاملة لفظا الى الرفع الذي هو أول أحواله والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم وأصل هذا ان المنذر سمع بالمعيدي فاحببه ما بلغه عنه فلما رآه استحققه وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزور وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قابل قابل يجنان فاحجب المنذر كلامه وعارضا يضرب لمن خبره خيره ورؤيته والخليل هو ابن أحمد بن عمرو والفراهمي النحوي البصري شيخ سيبويه والفراهمي بدي بطن من الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهدي الناس وأشدهم تعقفا واختلاف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبي خيثمة أول من سمى في الاسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضي وكذا قال المبرد واعترض بابي السمر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة في أوله والميم المكسورة وقال ابن معين أحمد وفي الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف فهو موجود تقديره فقه قولهم الفعل مقدر بمصدره ادلولي كان الحرف المصدر مقدر المكان المؤول بالمصدر وهو الحرف وصاته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب به ليس بقياس على المختار انتهى وأنت خير بان ما فسرنا به المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه ما في الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما تبعه الابن عيسى فانه نسبة لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام في لمين لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول بهين (قوله يابوس للحرب الى آخره) البوس به منزهة ساكنة وقد تبدل واو الشدة وفي الصحاح والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فهم امرأ قال الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من اقطه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التمجيد (قوله لان اللام أقرب ولان الجار لا يتعلق) في الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجار في المضاف اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم أيضا متعلق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار في قولهم الجار لا يتعلق هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شي مما أزمه به (قوله ومن ذلك قولهم لا أبال يدولا أخاله ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لامضاف لما بعد اللام) قال الرضى الكثير ان يقال لا أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا أولم الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف نوني المتى والجمع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا غلامي لك ولا أباله ولا أخاله فيكون معرفة اتصافا وأجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجهور النفاة ان هذا المذكر مضاف حقيقة باعتبار

المعنى فقبل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بان اللام ههنا أيضا مقصورة وهذه الظاهرة تأكيد
 لتلك المقدرة كتم الثاني في تيم تيم على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تؤكد
 دون سائر الاضافات المقدرة باللام أجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفي بلامن غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف
 المنفية بالارفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين اقطا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه
 وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فيقولون لا أبال رجل
 حالة كذا ولا غلامى لشخص نعمته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقدمات شماس ومات مررد * وى كرم لا أبالك يتخذ
 فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخالك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
 في المنادى وهو شاذ كقوله * يابؤس للجهل ضرار الاثوام * وفي حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا أبالك على الاضافة لكان
 معرفة فيجب الرفع وتكرير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع
 والتكرير لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر امكن على وجه العموم أى لا أبالك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال
 عن أبيه لانهم قصدوا به هذا الابهام ان يكون معنى لا أبالك ولا أبلاك سواء وان كان الاب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة كما
 يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية مع ان النحوى واحد
 (قوله وجهه ل الاسم تشبيه بالمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه في حذف نونى المثني والجمع واثبات الألف في الاب والاخ (قوله
 على لغة من قال ان أباهو أبأباها) هذا صمد ربيت لرجل من بشارت وقيله واهار يانم واهواها * هى المنى لو اننا لانها
 بالبيت عيناها لاناوفاها * ثم نرضى به أباهها (قوله وفولهم مكره أخالك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره
 خبر مقدم وأخالك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (قوله وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبأباها لبيان
 لاغلاى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (قوله نزاعة للشوى) أى لا لأطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين
 من الأدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواء وهى جلدة الرأس (قوله ولا محمولان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى
 ولاها محمولان وفي الشرح قال فى الصحاح والعمادى العمد والاكيل الذى يؤاكله والاكيل أيضا لا كل فمكن ان يقال
 انهم محمولان عما هو محمول للفعل فى التصرك والسكون وان تحويها لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت
 بل هو ظاهر فيه ما اذا المعنى ان هذا مبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون المتكلم لا كل الزاد مبالغا فى الا كل وهو
 الايق بقصد الشاعر فى التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محمول عن عاد فلا نسلم ان عاديا محمول لفعله فى حر كانه وسكاته
 لانه لم يستعمل من العداوة ثلا فى مجرد حتى يكون عاديا محمولا بضراره وأما أكيل فان سلم انه محمول عن آكل للمبالغة فلا نسلم ان
 البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاقى لست آكله وحدى يدل على ان مراده بالاكيل المشاركة له فى الاكل لا المبالغ
 فيه وكيف والمبالغة فى الاكل صفة مذمومة عند العرب وفي الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى
 ياتى بسكين يأكل معه فادخات رجلا يأكل معه فاكل أكلا كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول أو من يأكل فى معنى واحد والكافى فى كل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا أو أكلا
 صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدو ذلك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الاسمية
 وأما فى التمسى له أكلا فالذلك ولا تمتناع تقديم معمول الصفة على (قوله وفى الآية متعلقة بمسند محذوف صفة لعدو) فى
 التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا يريد به لفظه
 فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو
 على حد قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة خاطئة وأما ان ضبط بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال
 وأقول لا نسلم ان مستقرا يريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما يريد به لفظه معبر به عن معناه ولذلك لم يذكر
 ههنا فى الشرح (قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هاتون الاخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح
 كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (قوله والضمير على هذا
 للتوابع)

للتولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي ان يكون الضمير البارز في مولها للتولية لانه
معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر في الآية فيكون وجهه فيه تقدير مفعول ثان في الآية كما كان ذي فيه تقدير
مضاف اليه كل فيها ولا لولم يكن تقدير مفعول فيها لكان نفس البارز في مولها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهه
مضاف اليها كل وهذا وجهه مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني لمول في الآية مقدرا والمفعول الاول مذكورا عين كون
البارز في مواهب التولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائد الوجهه ولا يكون فيه تعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهه وليس الضمير عائد عليه انما هو عائد على الوجهه والمعنى ان
الله تعالى مول كل ذي وجهه وجهه انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ
دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولان ويستغنى عن حذف ذي وجهه لئلا يتعدى العامل
الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذي وهو المضاف الى وجهه في هذا التعليل ليس على ما ينبغي لان اعتبار انما هو لان
المولى صاحب الوجهه لانفسها وفي الكشف وقرئ واكمل وجهه على الاضافة والمعنى وكل وجهه الله مولها فزيد اللام
لانه دم المفعول كقولنا لا يضر بتم ولز بدأ به ضاربه انتهى قال السفاقي ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد
الى ظاهره المجرور باللام لا تقول لا يضر بتم ولا يدا ناضار به وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضي قوته وبواسطة
بقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا ويلزم أيضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفي حاشية
التمتاز اني فان قيل العامل في المثال الموافق والمثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل في المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور
تفسيره أي اكل وجهه الله مول مولها ولز بدأ به ضاربه والمفعول الآخر محذوف أي أهلها ولا حاجة الى ما قيل
ان الضمير للمصدر أي مول التولية وضارب الضرب أو ان اكل وجهه انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أي اكل
صاحب وجهه وضمير مولها هو المفعول الثاني وايراد التفسير تنبيهه على الوجهين امكن لا يخفى انه لو أراد هذا لكان ينبغي
ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها اذنب
وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي من الصحابة نزل بقديد فبات سنة أربع
وعشرين والشاب كسر الراء وبالشين المجهمة مع المد الحبل قصره للضرورة واعداد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآية وعند
متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند الله تغالفا لعلهم مكن امتهن
نفسه في السقي وأرختي الارشمية في الآبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها اذنب ولز شا جع رشوة ورشوة بضم
الراء وفتحها وهي الجعل والجمع رشاورشاومعنى البيت هجور رجل من القراء يسمى سراقة بانه يراقى ويقبل الرشا وانما صيره ذنباً
لحرصه على أخذها وفي حواشي التسهيل ولوزعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا وفي الشرح
وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكان في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره
(قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور) هكذا وقع في أكثر النسخ والظاهر ما في بعضها وهو معنى الفعل (قوله وفيه
نظر لانه) أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور لان العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور
ألا ترى ان العامل في الحال عامل في صاحب (قوله وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كاتقدم) سيقول المصنف في الباب الثالث
ان التصديق انما ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) في
الشرح معنى قولنا لا يضر بتم وقديقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له
ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعوض
هو الذي لا يجمع بينه وبين العوض (قوله ولو كان عوضا البتة لم يجر حذفه) في الصحاح البت القطع ويقال لا أفعله بته
ولا أفعله البتة اكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب وقد تنجى اللام لازما في بعض المصادر المؤكدة لغيره
نحو لا أفعله البتة فان سيمو به حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة وفي الشرح قد يكون الشيء عوضا ويحذف كالتاء في اقامة
فانه مصدر اقام فحقه ان يحذف على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء
فقبل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانوا جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظرا لا يمنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على إقامة ذي صباح * لا امر ما يسود من يسود ومثله في الكلام
كثير وأقول لقائل ان يقول لا - لم ان التاء في اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هي كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا
لم يحذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضي وحكي القراء عن بعضهم ان أصل
يالز يديا آل زيد تخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو باللدواهي وبالله ونحوها (قوله واحد الالفين) هما
الالف التي في حرف النداء والالف التي هي وسط آل (قوله تغير نحن الى آخره) في الشرح خبر خبر نحن محذوف ونحن
المذكور تركيد للضمير في خبر ولو قدر مبتدأ لم الفصل به بين خبر ومن وهو أجنبي ولو قدر فاعلا لخبر لم اعمال الوصف غير
معتمد ولم يثبت والمنسوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعني أجيب عما استدلوا به باننا لانسلم ان بالافيه أصله
يال آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم
ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا في الاختيار فسلم ولا يضر هذا وان أرادوا ما ظاهرا منوع ألا ترى الى الاقتصار على التاء والغاء
وان كانا غير جارين في قوله الاركبو الالجوا الا تاء فلو اجبعا كلهم الالف (قوله فيا شوق ما أتى الى آخره) تقدم الكلام عليه
في أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أي تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام في يالى
للمستغاث لاجله وقال في يالز يدلعمر وان لام لعمر ومتعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام في يالى اذا كان
مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا ويلزم المحذور (قوله وينبغي له هذا) أي في لام عمرو ومن يالز يدلعمر وان بعاقه بادعوا بل
يلحقه بادعوا بالتخصيص من هذا الالتزام في يالى (قوله وانما ادعوا وجوب التقدير) يعني تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم
يكتفوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهم مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام
الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغون لها عوجا) هذه الجملة في محل نصب على الحال من الواو في تصدون
عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس
ويوهمون انهم اوعوا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ وتبغيرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يحرشون
بين المؤمنين لتخالف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أي قدرناه منازل وقال الزمخشري وغيره ان منازل ظرف وان الضمير
قبله مضاف محذوف وعبرة الكشف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل
والمعنى قدرنا سيرة في منازل (قوله واذا كالوهم أو وزنوهم تبغون) في الكشف والضمير في كالوهم أو وزنوهم ضمير
منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوهم أو وزنوهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف
المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكمل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضمير امر فوعا للطفقين لان الكلام
يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المني اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسر واذا جعلت الضمير للطفقين انقلب
الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا اتوا المكمل أو الوزن هم على الخصوص أخسر واوهو كلام متنافر لان الحديث
واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف الذي يكتب بعده او الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط
المصحف لم يراع في كثير منه حذف المصطلح عليه في علم الخط (قوله ولقد جنيتك أموا وعسا قلا) هذا صدر بيت بحجزة قوله ولقد
نميتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه في آل (قوله فتولى غلامهم الى آخره) الظاهر الذكر من النعم والجمع ظلمان
(قوله اذا قالت حذام فانه توهها) هذا صدر بيت بحجزة فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة اسم
امرأة مثل قطام (قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يمهله بل ذكره
من معاني الى أيضا قال في التسميل ومنه الى لانتفاء الغاية مطاقا وللصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره
ومنفوهم انهم أمعادوا الضمير المنصوب يلزم على ابن مالك وقروا يذكرون مبنيا للفاعل للفعول وجعلوا هذا الكلام
اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان مالزم شرح كلام ابن مالك لا الاعتراض والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكر الكلام
ابن مالك الخ في اللام ان يذكر هذا المعنى من معاني الى أيضا (قوله سقيالز يدوجدعاه) الجذع يسكون الدال المهملة قطع
الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وسكون الذال المعجمة السجى والحبس وأما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة
في الثانية وولد البقرة والحافر في الثالثة والابل في الخامسة (قوله ولاهي مقوية للعامل لضغفه) اللام في للعامل لام تقوية

للقوية وفي اضعفه لتعليل التقوية وأما تعليل النفي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله وليس تقدير المحذوف أعني كازعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه) في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لذكر أن يكاهه الله الأوحيا جازان بقدره ابن عصفور متأخرا وتقدره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كافي قولك لن يضر بتبلي الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخر الاله تمام بشأن الظرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل هنا أعني مؤخر السكانت اللام لتقويته اضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه لا تصلح ولا يصح ان يقدر العامل أعني مؤخر (قوله بل التقدير ارادني زيد) في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لسكانت لام التقوية لالام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادني ان يذكيكون ارادني مبتدأ أول ينظر فامستقر هو الخبر فيتمتع بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا مراد المصنف قوله فيما قبل وانكن استوفين انه تقوية للبيان وتوكيده وقوله فيما بعد وانما يريدون به انها متعلقة بمحذوف للتبيين اذ لا يطلق الاستئناف الا في الجمل (قوله فقبل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عمير هيات هيات ما توعدون (قوله وقيل هيات مبتدأ يعني البعد والجار والمجرور خبر) في البحر قال الزجاج البعد ما توعدون أو أي بعد الذي ما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه بنفسه ير معنى لا تفسير اعراب لان هيات لم تثبت مصدر بها وقول الزنجشيري فنونه نزله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نوزلوا اسماء الافعال ولا نقول انها اذا نونت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيات ونونه انه اسم معرب مستعمل وخبره ما توعدون أي البعد لو عدتم كما تقول النجاسعكم وقال صاحب اللوامح فاما من قرأ هيات فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين من رفعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما يعني البعد ما توعدون فالتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسماء لافعل والضم للبناء مثل حرب في زجر الابل اكنه منون يكونه نكرة انتهى ثم قراءة الجمهور بفتح التاء من هيات هيات هي لغة الحجاز وقرأها هرون عن أبي عمرو بفتحها ما تونتين وقرأ أبو جعفر بضمهم ما من غير تنوين وعنه وعن الأجر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في غميم وأسدي وعن خالد بن الياس بكسرهما والتنوين وقرأ أخرج بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التفسير بل ان في هذه السكامة ما يفيق على أربعين لغة (قوله وأما من قرأ كذلك واكن جعل التاء ضمير المخاطب فلا لام للتبيين) انما لا يجوز تهاقها بالفعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدى فعل المخاطب الى ضميره (قوله ويحتمل انه أصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء وفتح التاء وتكون على ابدال المهزة) لم يقرأ هشام كذلك واغافرا بكسر الهاء وسكون المهزة وفتح التاء وضمهم انهم قرأ كذلك ابن ذكوان وفتح هشام وقرأهم أيضا نافع (قوله وهو ان تقدره جمع الالهة) في الصحاح الالهة المنسة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع للهي والاهيات واللاهوات (قوله شبهت) يعني المذابشي فينتفع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به المحذوف وهو الالهة التي أريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخيلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وقد ذكرنا المذهب في شرح الخطبة (قوله وحركتها الكسر) قال التفتازاني تشبيه الهاء باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجزم في ان كلامهم ما يختص بنوع من الكلام وعامل (قوله وسليم فتحها) سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله وأما ليكفروا بما آتيناهم وليمتنعوا فيحتمل اللامان منه التعليل في الكشف واللام في ليكفروا والمحتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليمتنعوا فم قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكفروا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة فاصدين المتمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا اتجأهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في اتجأهم ويحلمون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليمتنعوا بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الذي لم يعم الى العود الى الشرك كقراءة نعمة والتلذذ فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام لام بيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون أو تجعل اللام للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله في قراءة من سكنها) هي قراءة ابن كثير وحزرة والكسائي وقالون عن نافع (قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهم

وذلك يقتضي ان الامر بالـ **كفران** والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب
 مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتي أو يقال ان قوله فسوف نعلمون مقتضى للتهديد فيؤيد جعل الامر السابق على
 التهديد ويصير الكلام متلايم الاطراف (قوله) واما متعلق بفعل مقدمه مؤخرأى ويحكم أهل الانجيل بما انزل الله أنزله في
 الشرح وكذا في قوله تعالى انازنا السماء الذين اربنا الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليل الفعل محذوف متأخر
 والتقدير وحفظا فعلا لذلك وانما بقدر المحذوف متأخر اقصد الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور
 أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا
 أنه بفعل مقدر أى وحفظا ماها حفظا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل اننا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله)
 لتعين بحاجتي في الصحاح وعينت بحاجتك أعنى عناية فانها بمعنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قالت لتعين بحاجتي (قوله)
 محمد فقد نفست كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هونينا
 صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
 ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا جمع الامة وما بعده
 مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر
 وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة واقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين
 فاقام بها عشر ابالا اتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال
 الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين ونوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم
 يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان
 ذلك من الشهر فخرم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه خرم ابن الصلاح
 والنووي في شرحه لم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه خرم ابن زبير
 في الوفيات ورواه أبو الشيخ بن حبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو معشر عن
 محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقعة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن
 أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهر والثلاثة ولا على تقدير
 نقصانها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذال الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرّم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع
 الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن
 هذا الاشكال بان تفرض الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل فتكون
 وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح
 الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت
 وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذى
 الحجة والمحرّم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أى من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فأتضح ان قول سليمان التيمي راجع من
 حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في
 البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصلا يكون لسكنه سكن
 النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لا ما وادغم ثم اتى ساكنار فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في السبعة من
 باب التقاء الساكنين على هذه (قوله دواحي الايدي بخبطن السريحا) الدواحي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة
 التي تدعى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسر يح جمهملتين السبيورا التي يخفف بها الواحدة
 سريحة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء لبني اسد وفي الشرح ويقال خش وجهه بفتح الميم في
 الماضي يخه شبه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل يمكن في البيت انتهى
 وأقول كون الاخير مرادها في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر المل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح
 (قوله)

(قوله) ايكن بشرط تقدم قل) ايكون الامر الذي هو قل عوضا من اللام كذا في الكشاف (قوله) كقوله قلت لبواب الى آخره) لا يقال استشهد المصنف بالشعر للوقوف في النثر لان قول ليس هذا استشهدا للوقوف في النثر وانما هو استشهدا لمجرد الوقوف ولو سلم لم يابس الاستشهد اذ البيت وحده بل مع نفي الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولم يحسن الوقوف في النثر (قوله) وقيل هذا انما يخص من ضرورة اضروورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وابس كذلك لان ما بينتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول البيت لا في حشوه) لما استدلل ابن مالك على ان حذف اللام من تيدن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ائذن بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد استخلص ابن مالك من ضرورة وهي حذف اللام بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان في الحشوا في أول الكلام وهي هنا واقعة في أول الكلام لانها واقعة في أول البيت لا في أول المصراع الثاني من البيت وفي الشرح وفي اطلاق المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريح فيه جعل العروض الذي حقه ان يخالف المضرب في الوزن موافقا له فيه والتقنية جعل العروض الموافقة للضرورة وبفي الزنة موافقا له في الروي فاستشهد المصنف من قبيل المقفي لا المصراع لان عروض الرجز مستعملان وهي هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبز زحافا وليس الاخلاق الا في الروي فقط (قوله) أحدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان المضارع انما ينجز بهد الطلب لانه كلام لا بد من حامل للتكامل عليه فالخامل على الكلام الخبري افادة الخطاب المضمونه والخامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا المتكامل لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن الخطاب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لان نفسه فيكون حينئذ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا (قوله) والثالث للوجه هو رانه بشرط مقدم بعد (الطلب) يعني مدلوله عليه بذلك الطلب قال الرضي واول ذلك لاستبعادهم استبعاد الجزم للفعل وابس ما استبعدوه ببعده لانه اذا جازان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فاما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (قوله) وأيضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير) في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان أفعال الانشاء كعمى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وما أطفه وما أظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضا الرجل عني ما أقضاه وحسن أولئك رفيقا يعني ما أحسنهم رفيقا كماها متضمن للحرف الذي حق الانشاء ان يؤدي به ولهذا كانت غير متصرفة وأقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بوجوده وحينئذ لا ترد أفعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بوجوده (قوله) وابطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخاف أحد من المقول له ذلك عن الامتناع وليكن التخاف واقع) في الشرح وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي العلية كما صرح به ابن الحاجب في أماليه حيث قال لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي العلية انتهى وفي البحر وقيموا بحزم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمأزني وردبانه لا يلزم من القول ان يقيموا وهذا ردبانه أمر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشئ فعملوه لا محالة وفي المطول وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلا أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توفيات صلاتك وفي حاشيته للسيد المذكور في الكتب المتبعة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فقلت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء قطعاً ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعده حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحاً وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه إشارة الى أن المؤمنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توفيات صلاتك يشترط اتمامه في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده

بجملته قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم) في الشرح كانه والله أعلم أخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضى
التشريف لهم وانما ضميرهم لا خلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له في بعض المواضع كقوله
تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت في نحو هذه الآية فالجواب
الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أى الجواب والمجاب فيهما أى في الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبرر يتوافقان اما في
الفعل فظاهر وأما في الفاعل فلان المواجه باقيموا والعائد عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون (قوله وأيضا فان الامر
للمواجهة وقيام الغيبة) يعنى ولا تجاب المواجهة بل غيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوى
وأبو حيان في تفسيرهم ما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم أن المصنف أجل في حكاية هذا
القول وفي رده بعض احوال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بالفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقموا قاله أبو
على وفرقة ورد بانه لو كان مضارعا لفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال
تؤمنون والمعنى آمنوا واعتل أبو على لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بنى كائنى الاسم المنادى المتكلم على الضم لما شبهه بقبل
وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد حذف اللام في الشعر ويبقى عملها (قوله
ولان الفعل انما وضع لتبديد الحدث بالزمان) أى الحدث المقترب بالزمان في العبارة اذ في مسامحة (قوله تو كيد مضمون الجملة)
المراد مضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدى جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون
لنسبته خارج نطاقه في احدى الأزمنة أو لانطابقه (قوله وللهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام
بمؤ كدين) يجوز في زحلقوها أن تكون بالفاء وان تكون بالفاء والمعنى آخر وهو في الشرح واحترز بابتداء الكلام من
مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤ كد ان وليكن ما ليسا في ابتداءه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاي ادعى
ان سبب افادته للحصر ان التلأ كيد وما كذلك فاجتمع تأ كيدان فأفادت الحصر ولا يفتقض بان زيدا القائم ولا يمثل قام
زيد بنفسه عينه لعدم توالى المؤ كدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاو بآنا كيدا
للتنبية نص عليه في توضيح البخارى وقد يعترض أيضا بمثل لسوف يقدم زيد انتهى وأقول في كلامه نظر اما أولا فلان مراد
المصنف بمؤ كدين في قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤ كدين مؤ كيد مضمون الجملة أعنى النسبية الاسنادية يدل على ذلك
قوله وفائدتها أمران تو كيد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد بنفسه عينه حتى يحتز عنهما
بابتداء الكلام لان التلأ كيد فيهما ليس اضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتهما ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان آنا كيدا
لاضمون لا لا لضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتهما ولا يرد أيضا لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤ كدة للنسبة
الاسنادية الا أن سوف ليست كذلك وانما هي مؤ كدة لما هو مضمون الفعل أعنى معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاي
لم يجعل السبب في افادة انما الحصر ان التلأ كيد وما كذلك وانما جعل سبب افادته للحصر تضمينها معنى ما والا ونقل عن
بعض النحاة في مناسبة تضمين ذلك ان التلأ كيد وما كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه
معنى ما والا ولذلك ترى انما الضمير يقولون انما تأنى اثباتا لما يد كرهها وانفيا لما سواه ويدكرون لذلك وجه الطيفاي سند
الى ع-لى بن عيسى الربعي وانه كان من أكابر علماء الضمير غدا وهو ان كلمة انما كانت اتنا كيد اثباتا للمسنند للمسنند اليه ثم
انصابت بها اما المؤ كدة فلا النافية على ما بظنه من لا وقوف له بعلم الضمير انما كيد هافنا سبب ان تضمين معنى القصر لان
قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا أن كيد الحكم على تأ كيد انتهى قال الكرماني في شرح البخارى ولا يخفى عليك
أن المراد أن انما كلمة موضوعية للحصر وما ذكره من موضوع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما امرادتان
بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لاحالة فنزل منزلة الحاضر) في الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام في
هذه الآية مجرد التلأ كيد ملوبة الدلالة على تحايض المضارع للحال كما جردت اللام للموضعية في الاسم الشريف وهو الله
وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الرخشي في قوله تعالى ولسوف أخرج حيا وبضعفه بان فيه
خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله مردود بانه) أى تقدير أى حيان يقتضى حذف الفاعل من الآية لان

ان يذهبوا على تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام
نائبه في اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال في شبه المضارع المشبه
للاسم) في الشرح وايضا قاله من ان زيد العسي يقوم ولنعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به
وقوع حدثه في الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضي الجامد نحو ان زيد العسي يقوم أولنعم الرجل وكان
الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعلى بمشابهة ما هو مشابه للاسم
(قوله الغزني) هو بالغين المفتوحة المجمة والراي الساكنة بعدهما نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتي تقدم
فعل القلب ففتح حمزة ان كملت ان زيد القائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معمول لها سدت مسد
معمول في فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا ان أشتره ماله في
الآخره من خلاف ويقع في بعض النسخ بعد قوله كملت ان زيد القائم والصواب عندهما الكسر أي عند الكسائي وهشام
لانهم ابرأه بالام الابتداء وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في خبره (قوله وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها
الابتداء) في الشرح كانه قصديا يراى ادكلام ابن الحاجب الاشارة الى انه يخالف للجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح
في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدأ به الفظا وعلى هذا المخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون
مراده انه يجب معها المبتدأ الفظا وتقدير او حينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدأ في الاصل والتقدير
زيد قائم وآخر المبتدأ او قدم الخبر والياء اللام فقيس لقيام زيد فقد ولها المبتدأ تقدير او ان لم يلها انظرا فلا ينافي ذلك قوله يجب
معها المبتدأ وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه اغماز كره لاحتماله موافقة الجماعة والمخالفهم اما المخالفة فبان يكون
مراده بوجوب المبتدأ معها وجوب دخوله على نفس المبتدأ او اما الموافقة فبان يكون مراده بوجوب وقوعها في جملة
اسمية بان تدخل على نفس المبتدأ أو على خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) في الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى
اللام القرينة التي حكاهما عن بعضهم داخلية على المتصرف المقررون بقوله لا تكون الاشارة بها الى التي ابتداء الكلام عليها
من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورة القول في تحويلة يقوم زيد بان لا مد لام القسم وهو اما متمنع عند
الجمهور للخلو من نون التوكيد أو قليل عندهم من اجازة كابن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التي ابتداء
الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب في لام القسم (قوله وهو مقتضى
ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخوله على المبتدأ او اما انه يجب وقوعها في الحالة الاسمية
وكلاهما مقتضى اعدم وقوعها في الجملة الفعلية التي ليست خبر لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقى ان بعد
حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) في الشرح يجوز حذف الفعل بعد حذف قول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا
لما نزل برحالتنا وكان قد أي وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة فقيما ادماها من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر وأقول
بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك
لا ينافي جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما في هذا البيت قال المصنف في بحث قد وقد يحذف الفعل بعد هذا الدليل وأنشد
البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يقع اذا صرح بهما) في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار
بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التعظيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن
الحاجب لم يستضعفه الامن جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يصف اذا
صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لا لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا) في الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر
والمفوض في المعنى المقصود وان التقدير انما روى لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير
المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فاني يقال بان معناها
واحد والقول بان مثل هذا الغايد كره أهل البيان وأما النجاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف
المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعنى المقصود كقيام زيد
فانه المعنى المقصود من قام زيد ويزيد قائم والقول بان مثل هذا الغايد كره أهل البيان لا النقص قول صحيح لان هذه مسألة

من علم البيان دون الضوء ذكر الضوء له لا على انه مسألة من النحول لا ينافي ذلك وقد وافقنا الشارح في اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعاني والبيان والاقتل هذه الابحاث اغماهي من علم المعاني (قوله وأما الاول فـ قد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران حذف المبتدأ او بقيت اللام) لا يقال هذا ليس بقادح في الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدأ بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح في ذلك اما ابتداء عدم الجامع أو اظهار الفارق لا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقرر اننا سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيّق فيها كما يضيّق فيها ألا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدأ بعد اللام في هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما في ثبوت الكلام فضلاً عما هو في أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متناهيين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فـ قد قال جماعة لانه في معنى لان جماعة قالوا في الشرح جواز هذا ليس مما الكلام فيه بانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدأ ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدأ وقائم خبر مقدم واللام داخلية على المبتدأ تقدير اعملى ما جاوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه ليراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في واسوف يعطيك ربك وأقول لا يراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع في قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدأ ولا يجوز في قد دخولها على غير الفعل ولا في ان دخولها على غير المبتدأ والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع) في الشرح يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله أم الخليلس لجوز شهر به) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن الحجاج وفي القباب لعنتربن عروش بالشين المعجمة وعجزه * ترضى من اللحم بعظم الرتبة * ومن قصيدة شظاظ اللص الذي يضرب به المثل فيقال الص من شظاظ وعجزه * علمتها الانقاص بعد القرقرة * وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من غير شهر به قال الميمني زعموا انه من باصرة من بني غير وهي تعقل بعير الهاوتة تعود من شر شظاظ وبعيرها من وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهر به * علمتها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والخليلس تصغير الخيلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الخليلس كنية الانان والمراد به انها امرأة والشهيرة الكبيرة ومن اللبدال أى ترضى بدل اللحم (قوله لهنك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره * الا يا سنا برق على قلل الحى * واصل لهنك لانك فقلت الهمزة هاء والسنة بالقصر الضوء وبالمد الرفع والقلل جمع قلة وهي من كل شيء أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغيرت بعدهم الى آخره) غيرت بالمعجمة والموحدة بمعنى بقيت وناسب من النصب فيختين وهو التعب واخال بكسر الهمزة على الاصح وفي الشرح ومستمع اسم مفعول أى أظن انى طاب منى ان اتبعهم في المضى والرحيل ولا أبقي بعدهم انتهى والذي رأيته في النسخ المقررة اغماهي بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثاني) يعنى بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله ووهم بدر الدين بن مالك فنفع من ذلك والوارد منه في التزويل كثير فحوان ربههم يومئذ نظير) قال بدر الدين في شرح الاقيسة وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون مغنيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما أورده المصنف ولا ما أورده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك شهيد وانه لم يلبس لشد يد (قوله اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعنى فلا تصير اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كفرة أمة أى رجاء وان كل ذلك ما امتاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ في حذف العائد المبتدأ هنا الطول الصلة (قوله ان كنت قاضى نحى الى آخره) النصب المدة والوقت يقال قضى فلان فحبه اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تغنوا بوعدمت (قوله ويجب تركها مع نفي الخبر) في الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيد به بان يكون اللبس مأموئا وانظر لم وجب تركها مع الثاني فان قيل كراهية لا اجتماع

اللامين كما استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للام متشابها ولا سواء قلنا قد يكون الثاني ما فلا يجمع مثلاً وقد
 يقال حمل على ما فيه اجتماع طرد الباب انتهى وأقول نفي الخبر دال على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة اذ لو كانت نافية
 لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفي الخبر دون دلالة في الظهور وقد يخفى فلذا اوجب ترك اللام مع نفي الخبر وجاز ذكرها مع
 غيره لتقوية دلالة (قوله أمسى أبان الى آخره) أبان علم وفي صرفه خلاف فن صرفه رأى ان وزنه فعال ومن منه الصرف
 رأى ان وزنه افعال منقول من أبان ماضى بين واختار هذا ابن مالك وخزم به في التوضيح وقال القرافي النحاة والمحدثون على عدم
 صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع على بكسر الاول وهو الرجل من كثر الجمع ويجمع
 أيضا على عالج والعج أيضا العبر وسودان جمع اسود كعميان جمع أعشى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعنى من
 السبع لامات التي ليست بعامة وانما في تلفظ القسم هنا بعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (قوله واكنى
 من جهة العميد) سيد كرم المصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تنقمة وفي الصحاح العميد
 والعمود الذي هذه العشق (قوله وقيل اللامان لا ابتداء) في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلية
 في قوله ان اعلاج سودان وفيه قائل في التصنيف فان الواقعة في قوله ان اعلاج سودان قد انقصى الكلام عليها فيما تقدم
 وذكر المصنف بعدها قسم آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعدما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما
 فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتبعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكرنا ثم دخل في خبر المبتدأ
 وخبران المفتوحة المهمزة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين
 بلام أخرى ولما استدل الكوفيون على محيى اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما أبان ان اعلاج سودان أجاب عنه هذا
 القائل وأجاب عن قول الشاعر واكنى من جهة العميد ولو سلم فقله على ان الاصل واكنى اتى وقوله على ان ما في وما أبان
 ظاهر في ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين)
 يعنى القول بان اللام لا يستثناء والقول بانها لا ابتداء وان الكلام ثم عند أبان وابتدئ لمن اعلاج سودان وذلك ان المعنى على
 القواين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله وما زلت من ليلي الى آخره) هام ذهب
 من العشق أو غيره والهام من الابل الذي يصيبه داء فيهم أى يذهب على وجهه في الارض ولا يرى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد
 المهملة اسم مفعول من اقصيته أبعده والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من رادى ودجاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام
 الابتداء لم يبعد فيها التقديم عن موضعها) على صاحب البحر وشارح الباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في
 حيز الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلهما فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا
 وقيل انما في موضعها وان من مبتدأ أول لبئس المولى خبره) لا يقال اللام في لبئس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه
 هو الخبر لا الجواب وحده لا نأقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها أو ما القسم فؤ كدله ومقرر لوقوع مضمونه
 (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون
 يدعونا كيد اليدعوا الاول واللام في ان لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى (قوله وهذا
 الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو على الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي الباب
 والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم إشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعده يدعوا جملة تحكية
 للكافرين في القيامة فمن مع صلاته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعوا بمعنى يقول ويجوز ان يحكى بعد القول الجملة على
 حالها من كونها مصدرية باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا هذا القول للفراء وفي حاشية الباب
 لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعوا أى ذلك هو الضلال مدعوا لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع
 الى المدعوا بضمف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعوا بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعوا بمعنى يقول وما
 بعده مبتدأ محذوف خبره أى يقول ان ضره أقرب من نفعه هو مولاى وفي حاشية الباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر
 كيف يقرب ان ضره الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويرغم انه مولاى وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح الباب
 ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضره

أقرب من نفعها انتهى وأقول إذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسداً المعنى لأن الكافر في يوم القيامة
بمقتضى ما يعلم أن ضرا لا وثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعني الثالث من السميع لامات التي ليست بعاملة
(قوله كما في قوله وقد جعلت قلوب بني سبيل إلى آخره) وذلك أن فيه اسم تعبرت الجملة الاسمية وهي من نفعها قريب مكان
الفعلية لأن جعل التي من أفعال الشروع يشترط في خبرها أن يكون جملة فعالية والقلوب بفتح القاف القليلة من الأبل
كالجارية من النساء والأكوارجع كوربضم الكاف وهو الراجل بادانه أوجع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الأبل
والمرتج موضع الرنوع وهو كل الماشية ماشاءت (قوله وذلك لشبهها بان) يعني في الصيغة والمعنى أما في الصيغة فظاهر وأما
في المعنى فلأن أدنى التعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على إلى آخره) في الصحاح والجزء يعني بكسر الجيم
وتشديد الزاي صوف شاة في السنة يقال أفرضني حزة أو جزتين فتهطيه صوف شاة أو شاتين وفي القاموس وخروف كصبور
الذكر من أولاد الضأن أو أذاري وهي خروقة والجمع أخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا إلى آخره) هذا البيت لذي
الرمه ويروي من محي بدل من أبي وقبله بعباد وادل على وفدرأت ضمير الهوى قد كذب بالجسم يبرح وفي الصحاح يرح به الأمر
تبريحاً أي جهده وضر به ضر بامبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الأمر ابرح من هذا أي أشد وكأرى خبر كان وتباريح بيان
له أو بدل منه (قوله لئن كان ما حدثته إلى آخره) القبط بالقاف والطاء المجهدة الحروف في القاموس القبط صميم الصيف من
طالع الثريا إلى طالع سبيل وبأدب أي ظاهر أو هو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق بإدباو بعد هذا البيت وأركب جارابن
سرج وفروة * وأمر من الختام صغرى شمالها * قال الفراء هذا البيتان لأمرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك
بالفارسية والفروة ما تلبس وجلد الرأس والثروة قطعة نبات مجتمعة بإسنة والخاتم لغة في الخاتم (قوله ألم بزينب إلى آخره)
الاسم النزول والبين الفرق ويطلق أيضاً على ضده وأند قرب والثواء بالثاء المفتوحة والمدالاقامة مصدر ثوى بالمدالكان
يثوى أي أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك) هو مبني على أن اسم الإشارة مع الكاف من غير لام
للبعد كما قال ابن مالك فاللام توكيد البعد أو للتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لا فائدة معنى البعد (لا التبرئة) وتسمى
حينئذ تبرئة قال الاندلسي في شرح الجزولية انما سميت لاهذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس
(قوله فلا ثوب مجدي إلى آخره) في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان إلا بالآباء والأولم
بلام مضمومة وهزة ساكنة ضد الكرم وغيره لثوب مجدي فيجوز نصبه مرعاة للفظه ورفعته مرعاة لمحلته وموقع خبر
لا وبأولم متعلق به (قوله ففأقليل إلى آخره) الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على لاجلي (قوله قيل لنضمنه
معنى من الاستغراقية) لأن لارجل نص في نفي الجنس كان لا من رجل وما جاء في من رجل نص فيه بخلاف لارجل بالرفع
وما جاء في رجل إذ يجوز أن يقال لارجل في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل
رجلان وما جاء في من رجل بل رجلان وانما لم بين المضاف والمشبّه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية في الأعراب مع كراهتهم
جعل ثلاثة أشياء واحداً (قوله وقيل أتركبه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التثنية في معمولها لأنها
جاءت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكلمة عشر (قوله وليكنه جاء بالفتح وهو الارجح) قال الرضي وأما جمع سلامة المؤنث
فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لاسماء عا نظراً إلى أن التنوين للقبالة لا للتمكين بدليل قوله من عرفات وهو
منقوض بخوياً مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقاً والجمهور يكسرونه بلام تنوين لأنهم وإن لم تكن للتمكين فهي مشبهة بالتنوين
التمكين والمآز في فتحه بلام تنوين نحو قوله أودى الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نداء لذات الشيب حذر من مخالفته
في الحركة كسائر المبني بعد التبرئة مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى
(قوله وفيه رد على السيرافي والزجاج) انهما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتحفيف (المجرور بنفي عائد على
محي عنحو مسلمات بالفتح ووجه الرد أن اسم لا لو كان معرباً محذوف التنوين لم يحجب نحو مسلمات بالفتح لأن أعرابه انما
هو بالكسر وقال الرضي الفتح في لارجل عند الزجاج والسيرافي أعرابية خلافاً للبرد والاختفاء وغيرهما وانما وقع
الاختلاف بينهم لاحتتمال قول سيبويه وذلك أنه قال ولا يميل فيما بعده لا فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في
معمولها لأنها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد تكلمة عشر فأول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انما تنصبه أولاً لكن بني

بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا
 مركب مع عامله لا ينفصل عنه كالا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه
 كالا ينفصل مع كونه معربا بالتثنية بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعني السيرافي ان مركب مع عامله لا فائدة لا التثنية
 للاسـ تغراف كما أفادته من الاسـ تغرافية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبو الامع
 النكرة كما ان من تتركب معها انطبقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
 الرضى والاولى ما ذهب اليه المبرد وأصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون اغير الاضافة والبناء اغير
 معهود وأيضا التركيب بين لا والنفى ليس بأشـد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يمحذف التنوين من
 الثاني في الموضع بين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لازادة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب) في الشرح أى
 ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضمير يعود الى عملهم من المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم
 النار فان وما في حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قوله م ان لا جرم كلمتان مركبتا وصار معناه ما
 حقا انتهى وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير النحوى البصرى أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان
 يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما أنت الاقطرب ليس وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفر وكان يعلم أولاد أبي
 دلف الجهلى توفي سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائما كان مرفوعا به قبل
 دخولها اليها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبرها لان لم يكن اسمها مبنيًا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيًا
 نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان
 معربا بسبب مبنيًا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قربها منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا بقى
 على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي
 عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
 في لا رجل ظريفا كالرفع في ياربذا الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل
 مضى الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار
 المحل قبل مضى الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما) في التمرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه
 الخمسة التى جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شئ من الصور المذكورة اذ لا
 يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة
 بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لاننا نقول يدخل أيضا ما هو مشترك وهو نصب الاول مع فتح
 الثاني أو رفعه أو رفع الاول مع نصب الثاني ويمكن أن يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة
 عند القوم في هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا في كل منهما مانعة ولا قوة معطوفة على لا حول
 عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أى موجودان أو بالله أى كائنان أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة
 الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني واما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثاني كذلك وخبر الاول محذوف
 أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوف على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرها واحد منثنى أو اسما
 لثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاول على انها بمعنى ليس والثاني أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب
 الثاني فعلى أن تكون الاولى نفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي ويكون الثاني معطوف على لفظ الاول منون لا اعرابه
 وان عطف على مبنى على الاكثر اشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطاقا عند سيبويه وضرورة عند
 الاخفش والخبر واحد منثنى اكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه معطوف على
 الاول مثل لا املى ان كان ذلك ولا أب وأوان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدّر خبران أحدهما الاول مرفوع والاخر
 للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية نفي الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم
 الكلام عليه في اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) في الشرح كان مقتضى الظاهر أن يقول الثاني بالتذكير كما

قال في الاول أحدها لانه يصدد تفصيل الوجة الخمسة التي قدم ذكرها لكنه أثبت على ارادة الحالة (قوله من صدعن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لم سعد بن مالك وقبلة والحرب لا يبقى لجنا * جهها التخييل والمراح الا الفتى الصبار في النجدة والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخييل الخيلاء والحب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدة جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانه المحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه أي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لزرع فيها ولا شجر (قوله أحدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجود) في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما سلفناه في ان المكسورة المشددة حيث قال ان محبي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس بنهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه في بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شيء الى آخره) تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شئ أو متعلق بما قبله والوزر بفختين المجرأ (قوله نهرتك اذا صاحب الى آخره) الخاذل بفتحين التارك للنصرة وبوئت انزلت والمياه منزل القوم والسكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحاش سواد القلب الى آخره) في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا نابغا يمكن أن يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باغيا فدخل لا نكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى أن تم تأويلها يخرج به البيت عن رأى ابن الشجري وابن جني انتهى وأقول الظاهر ان اميس في العبارة قلب وانما قال ظاهر قولهما الاحتمال ان يريد ابعمل لاني المعرفة عما فيها لا بطريق الاصاله بل بطريق النيبات بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبرئة في قولهم قضية ولا بأحسن لها ان التقدير ولا مثل أبي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا اري باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا اري باغيا فانا مبتدأ واري خبره وباغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال في توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفي عند الجمهور لا تقرير للنفي الذي قبلها وجعل ضده ما بعده ما كان لا رجلا بالفتح لاني الجنس كان تقويته بان يثبت مانفي للجنس آخر (قوله ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلا لان أو رجلا) الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت مانفي للجنس آخر وتقوية الاحتمال الثاني بان يثبت مانفي لعدد آخر (قوله وخبر الاخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) في تفسير البيضاوي ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائي بكسر الزاى من مثقال ذرة أى من موازين غلة صغيرة أو هباء في الارض ولا في السماء أى في الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقدم الارض لان الكلام في حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى بهم ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نافية وأصغر اسمها وفي كتاب خبرها وقرأ حنزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على انظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لا متنازع الصريف أو على محله مع الجار يعني محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ وفي البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فيهم ما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حنزة وحده برفع الراء فيهم ما ووجه على انه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع يعزب هكذا وجهه الجوفى وابن عطية وأبو البقاء وقال الزمخشري نابعا لا اختيار الزجاج والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفي العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه فتحذف في موضع جراسكال لان قولك لا يعزب عنه شئ الا في كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنه لان التقدير يصير الا في كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخبره أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو في كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازي أجاب بعض المحققين بان المعزوب عبارة عن مطلق

البعد والمخالفات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والارض وقسم أوجده بواسطة القسم الاول
 مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتبع في سلسلة العلمية والمالوكية عن مرتبة وجود واجب الوجود
 قائم لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور تلك
 المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هنا من البحر (قوله نعم ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم
 تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أي في سورة يونس وسورة سبأ وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء
 على ان الضمير في عنه للغيث وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكتابين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء
 الا مسطورا في اللوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا همرو) وذكر السكاكي في الفتاح وعبد القاهر الجرجاني
 في دلائل الإعجاز ان شرط النفي بل أن لا يكون منقيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبته
 للتبوع لان لا ينفيدهم النفي في شيء قد نفيه عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيدا لا
 قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانت كائنات ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد
 نفيت به ما هو منفي قبلها بما النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيدا فقد نفيت عمرا وبكر وغيرهما عن القيام فلو قلت
 لا همرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء
 الذين يستشهد بكلامهم فن ذلك قول صاحب الكشف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لان ما هو الارشاد والاصح
 لا يعلمه الا الله لا أنت ولا من تشاؤره وقوله أيضا في أرسناك الانذار الاحفظ اولا مهينا وقوله أيضا وما هي الاسهوات
 لا غير فقول المصنف ان يتقدمها اثبات ان أراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك غميلة لم يحجز العطف بالبعد
 الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم
 يكن جاز العطف بالبعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قاله لان الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو
 بفتح السين المهملة علم منقول عن ثبت هو من أفضل مرعى الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه به حمة الندى
 (قوله فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمر وقاله طاف بل ولا ردما قبلها ولبست عاطفة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل
 من حرف الباء ان لا يزداد قبلها التوكيد الاضراب بعد الايجاب واتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل
 انه لا معارضة بين كلاميه فإبراجع غمة (قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها) أي لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل
 لاز يد ذكر هذا الشرط أوحيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزولية (قوله وتنوفي جبل
 عال) في القاموس وتنوفاً كجلاولاً ثنية مشرفة قرب القواعل ويقال ينوفي بالتحمانية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره
 للضرورة (قوله واللبون فوق ذات اللبن) يعني اللبون الذي في البيت كما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة
 والابل ذات اللبن (قوله وقوله ان العامل مقدر) أي قول الزجاج في تعاليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح
 تقديره هنا اذ لو صح ان كان تقديره لا قام عمر وعلى الاخبار ولا يقال لا قام عمر والاعلى الدعاء (قوله لا متنع ليس زيدا قائما ولا
 قاعدا) اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدا مثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي
 (قوله لا الشمس ينبغي لها) أي لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخيل بتكون النبات وبعيش الحيوان
 أو في منافعه أو في مكانه بالنزول الى محله أو في سلطانه فيظهر نورهم وايلما حرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر
 لها الا ما أريد بها ولا اليل سابق النهار فيفوتها ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما التناول وهما النيران والسابق سبق القمر
 الى سلطان الشمس فيكون عكسا الاول وتبديل الادراك بالسابق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي (قوله
 وانما لم تكرر في لا لولا ان تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناول ولا
 مأخوذ ذلك هذا الفعل أي لا ينبغي لك ان تتناوله (قوله لا فيم اغول) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يقول
 أفسده ولا هم عنما ينفون أي يسكرون من نرف الشارب فهو تزيف ومنزوف اذا ذهب عقله أو رده بالنفي وعطفه على
 ما بعده لانه أعظم مفسدا كان كجئس برأسه (قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهر ابق) المنبت بالمتنابة
 في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدى الى ملالها وتركها

فيكون صاحبها كسافرا انقطع عن رفقة فان اجهد راحته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى راحته (قوله وقول الهذلي) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبرية وتتمام قول الهذلي ومثل ذلك بطل روى بالثناء التحية على انه مضارع بمعنى للفعل بمعنى يهدر دمه وروى بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شيء (قوله ولا زال منه لا يجوعائك القطر) هذا مجزئ بيت صدره * الا يا سلمى ياد ارمي على البلا والمنادي محذوف وقيل بالثنية دون النداء واسلمى أمر من السلامة وهي اسم امر أقول ليس بمرخم مية وعلى للصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجوعاء مرملية مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله في الغواني الى آخره) الغواني بكسر الهمزة الخفيفة في آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها أو غنيت بحسنها عن الخلق والزينة والمطاب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمي من الاقتعال من الطلب (قوله حسب المحبين الى آخره) في الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعد ذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الشرح وأقول مراد الشاعر ان عذابهم في الدنيا بما يقاسونه يكفي عن عذابهم في الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل بتعلق في الدنيا بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم أو بعد ذابهم على ما اختاره الرضى من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لا هم ان الحارث الى آخره) هذه الايات الاربعة من مشطور الرجز ولا هم أصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر في خبر كان أعني في جاراته أو هو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على الحال وفي الشرح يتحمل ان يكون المنفي هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذ أو أقول كون الماضى هنا جمعا في المستقبل لا يصح لان المراد تقبيل الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضى (قوله زنى بتخفيف النون كذا روى يعقوب أصله زنا بالهمزة بمعنى ضيق) في الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه ترتيبه أى ضيق قال لا هم ان الحارث بن جبلة زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك هذه ضرورة انتهى وفي الشرح جاز ان يكون أصل المخففة النون بالفتحة منقلبة عن ياء يقال زنى بزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجماد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعند ما بعلى أى تعدى على أبيه بالزنا والمراد انه زنى باهله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من التكاف (قوله وروى تشديدها والاصل) أى في البيت على تشديدها زنى باهله أى به بتخفيف النون وبالألف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأتاب على عن الباء وشدد النون وفي الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى باهله أى به وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا اناة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المجهة خويلد بن مرة الهذلي والجم الكثير والجار والمجرور أعني لك صفة عبدو ألم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما نزل بعصية وفي الشرح ولوجعل الفعل مستقبلا بمعنى أى عبد لم يلم لا يمكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المنفى بلم مستقبلا في المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ماض فيه (قوله فلا اقسم العقبة) أى فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول في أمر شديد العقبة الطريق في الجبل استعير هنا الما فسر به من فك الرقبة والاطعام كذا في تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري) الذي في الكشف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقسم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا الا ترى انه فسر لاقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفي تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذي قاله الزمخشري الا على قراءة فك فعلا ماضيا وأقول بل يتم على قراءته اسماء أيضا لانه جعل ذلك تفسير لاقتحام العقبة في وما أدراك ما العقبة لا لاقتحام العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقسم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير لاقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقسم لا فك ولا أطعم فان قلت فما وجه قراءته فعلا ماضيا ابن كثير وأبو عمرو والكسائي قلت على انه تفسير على المعنى كما انه في قراءة الباقيين اسما خبر المبتدأ محذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقسم والاول أولى لجريانه في قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسما (قوله ولو صح لجاز لأكل زيد وشرب) في الشرح ظاهره انه رد لقول الزجاج وكايرد عليه يرده على الزمخشري بجماع ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكريرا لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه تخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهم ما جئنا به انتهى وأقول لا وجه له كون هذا رد المقالة الزمخشري

لان حاصل مقالة ان نفى الفعل بلا وتفسيه بفعلين بمنزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفى الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا أكل زيد وشرب من قبيل مقالة الزجاج لان قبيل مقالة الزجج شري فائتأمل (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف هزة الا التحضيضية وابقاء لا يدون هزة (قوله وظل من محموم) أى من دخان أسود ينفوخ من الجملة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع ان يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) في تفسير البيضاوى أى من شجرة الزيتون المتكاثرة نفعه وفي إيهام الشجرة وصفها بالبركة ثم ابدال الزيتون منها تفخيم لشأنها لاشرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينئذ بل تقع عليها طول النهار كاتى تكون على قلة او في صحراء واسعة فان غمرتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أو لا ثابتة في شرق المعمورة ولا في غربها بل في وسطها وهو الشام فان زيتونها أجود الزيتون أولافى مضى تشرق الشمس عليها دائماً فصرقها ولا في مضية تغيب عنها دائماً فتتركها نائياً (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصية الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجروراً لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة معني وهو الماضى والانقطاع) في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما للدلالة على الماضى فقط والاستمرار والانقطاع موكل الى القرينة وأقول هذا المكان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تعيد شيئاً الا محض التأكيد قال الرضى اعلم ان كان تراد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكامة في كلام العرب كقوله سرارة بنى أبي بكر تسامى * على كان المسومة العرب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبياً ان زائدة غير مفيدة للماضى والأفان المجزئة وصيها على هذا حال وقال أيضاً كان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرر ونال زمان الذى تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضى ويكون للمحال أو للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعاً بصيراً وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعاً بصيراً لا من لهظ كان الا ترى انه يجوز ان كان زيد دائماً نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد صار بالمبسطة فقد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضاً لا استمرار انتهى (قوله سواء كان المطلوب منه مخاطباً لا يتخذ واعدوى وعدوكم أو ألياء أو غائباً) في الشرح في هذه العبارة المطفى بابعد هزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحث أم ان الصواب في مثله العطف بام (قوله لا أعرفن رب رباحور امد معها) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه مردفات على أعقاب أكوار والرب رب القطيع من بقرة الوحش والحور جمع حوراء أو أحور والحور بفتحين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ماحولها أو أسوداد العين كاهما مثل الظباء ولا يكون في بنى آدم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع الماتى وهي أطراف العيون أريد بها هذا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهي التي أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشيء والا كوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادانه (قوله وأما الاغلاظ فلم يقصد دلالاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأموراً به الا مامراً بكارهه العدو (قوله وعكسه لا يقتضيك الشيطان) أى عكس النوع السابق الذى هو مما أقيم فيه السبب مقام السبب هذه الآية فانما أقيم فيها السبب مقام السبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لاقتنائهم فانهم في الحقيقة لبنى آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهى عن سببه الخاص للبالغة في المقصود (قوله فتكون من هذا) أى مما أقيم فيه السبب مقام السبب (قوله واستند هذا السبب) أى استند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا يتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهار الالفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان في جملة لا تصيب على كون لانهاية وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقولاً فيها والاخر ما ذكره المبرد والفرعاء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واقفاً فتنة خطاب عام ثم الكلام عنده ثم ابتدأه في الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محمول والمراد لا يتعرض للظلم لا لظلمه فتقع اصابته له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهما واحداً وأجل في قوله والاصل لا يتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسراً فان قيل في كلام الكشف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن

التعرض للظلم على تقدير لا تصيب صفة أيضاً أجيب بان التفتازاني قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير
 لا تصيب نهياً سواء كان وارداً بعد الامر أو صفة لفتنة من التبيين كان المناسب على تقدير الوصفية أيضاً اعتبار النهي عن
 التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تعرضوا للظلم فتصيب الفتنة الظالمين الذين هم أئمة بناء على ظلمكم
 (قوله جاؤا بعد قهله رأيت الذئب تط) هو اللجاج ويروي جاؤا بضمج هو عجة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فهو له اللين الرقيق
 المخلوط بالماء وقهله بتجانسان ومعهزاه تنط * تلحس أذنيه وحينئذ تنخط في سمن منه كثير واط * ما زالت أسعى
 بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط * والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختبط وطء الارض بشدة ورجن
 الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يحجب كل شيء أي بسنره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المجمة مصدر قولك مذقت اللبن
 اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن المذوق والمعنى وصفهم بالخل وعدم اكرام الضيف (قوله فلا الجارة الدنيا بهم التلميحاً) هذا
 صدر بيت للنمر بن تواب العكلى وعجزه ولا الضيف فيها ان اناخ محمول ويروي بدل اناخ واقام والدنيا القربى والباء ظرفية
 وتلميحاً بالمشاة التحتية من لحاه بلحاه اذا لامة ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة أولها قوله
 تأثر من اطلال جزرة ماسل * فقد افقرت منها سرا وفي ذبل وجزرة بالجيم والراي اسم محبوبه الشاعر والاسل شجرو يقال
 كل شجرويل فشوكه أسل ويذبل بالهجة جبل (قوله وهو فهما) أي دخول نون التوكيد في الفعل الذي فصل بينه وبين لا وفي
 الفعل الذي لم يفصل سماعى وفيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المنفي بلاختلاف فيه
 فالجوهو لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور والذي تختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان
 قد جاء لحاقها الفعل منفياً بالامع الفصل فلان تلحقه مع غير الفصل أولى (قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم
 وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري) ظاهر هذا الكلام ان الزمخشري ذكره هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر
 القول الثاني وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذي صدره المصنف وان الاصابة عليه خاصة (قوله وعن ذكره هذا
 الوجه الزمخشري) قال في الكشف وقوله لا تصيب لا يتخلو من ان يكون جواباً للامر أو نهياً بعد امر أو نهياً بعد امر أو نهياً بعد امر فاذا كان
 جواباً فالمعنى ان اصابته لا تصيب الظالمين منكم خاصة وليكن انعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر
 تعذيراً أي اجعلوا أنفسهم معذورين عند الله تعالى فعمهم الله تعالى بالعباد واذا كانت نهياً بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا
 أو عقاباً ثم قيل لا تعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة
 القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولاً فيم لا تصيب ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة في جواب الامر قلت
 لان فيه معنى النهي فان قلت فسامعنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعض على الوجه الاول والتبيين على الثاني
 لان المعنى لا تصيبكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم أقبح من سائر الناس (قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تنقوها
 لا تصيب الظالم خاصة) في الشارح لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتباً على تقوى
 المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الزمخشري برى من هذه ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف
 (قوله وقوله ان التقدير ان اصابتمكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس
 الجواب) يعنى من لفظ ذى الجواب لا من لفظ الجواب وفي الشرح هذا مبنى على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي
 فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس المفوظ فقد أجاز لا تدن من الاسدياً كلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن
 يا كلك وان تكفر تدخل النار نظر الى المعنى لاقرينة المرشدة اليه ولم يقيم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك
 فاعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقد مر ما قدر في الطيبي اشارة الى ما قلناه وأقول لم يظهر مما نقله عن الكسائي
 مخالفته لغيره في كون المقدر من جنس ذى الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذى الجواب
 كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يا كلك وكذلك ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من
 لفظ تدخل النار نعم في حاشية التفتازاني وأجيب بانه على رأى الكوفيين حيث يقدر من ما يناسب الكلام ولا ياتزمون ان
 يكون المقدر من جنس المفوظ في مثل لا تدن من الاسدياً كلك الاثبات أى ان تدن يا كلك وفي مثل اتقوا لا تصيبكم الفتنة
 النفي أى ان لم تنقوا تصيبكم فالصنف يعنى صاحب الكشف قدر شرطاً يستقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما يقتضيه بل

ما يثبت به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لا تبعه الى آخره) يقال بعد بضم العين بعد استكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعد افتحةين هلاك وقول الشاعر مكان البعد بلا ثم الاول ورواية البيت لا تبعه بالفتح بلا ثم الثاني لانه مضارعه والاستفهام في أين لا نكار ولذلك وقعت الابدال (قوله فلا تشال يدفتكت بعمر والى آخره) الشلل فساد في اليد يقال شل شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتى الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب (قوله اذا ما خر جنا من دمشق الى آخره) دمشق بدل مهملة مكسورة فيم مفتوحة وقد تكسر قسبة الشام وتسمى أيضا بجلق وبيرون وبالعدراء قال البرقي سميت بدماشاق ابن غفر وذبح كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها جبرون بن سعد بن عاد وقيل كان جبرون وبريد أخوين وبهم ما يعرف باب البريد باب جبرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهب له غفر وذبح كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به وقيل غير ذلك والجبراض ضم بجيم مضمومة وضاد موحدة مكسورة الا كقول كذا في الصحاح والقاموس (قوله ولحيمينى الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتال من اللهو والد ثب بالهمزة من دأب في عمله اذا جدد وفي الشرح ويحتمل ان تكون لنافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه ويحتمل ان يكون عجز البيت حجة ذمالة حاله امامن فاعل يلحق وامامن مفعوله وقصد الشاعر انه مبعوض للهو لا محبة له وان اللواحي يلتمسه على ذلك في حالة ان داعى اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف في لاف هذا البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التتزيل) في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محله نصب على انه صفة مصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية أى اختلف في الواقعة في مواضع من التتزيل اختلفا فامثل الاختلاف في الواقعة في هذا البيت ويكون قوله كذلك تا كيد الهمكا اختلف لا معمولا لا اختلف الثانية وقوله انافية جواب انافية أم زائدة والابط محذوف أى انافية هي (قوله واختاره الزمخشري) عبارته في الكشف ادخال الانافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها تأكيد القسم وقالوا انه اصله مثله في التلايم لم أهل الكتاب والوجه ان يقال هي للنفي والمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظامه بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع التجوم وانه اقسم لو تعلمون عظيم فكأنه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامى به كالاعظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانهم لا تزداد ذلك صدر ابل حشوا كما ان زيادة ما وكن كذلك) في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدر ابل مثل بحسبك درهم وليس امتنع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يراد شئ منها صدر ابل من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما كان أولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبهة بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسمى بخلاف الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) في الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ وترينه نعم لازم الزيادة غالباً استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تكسبه غالباً صحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو علي) يعنى عن رد بانهم لا تزداد ذلك صدر ابل حشوا بما تقدم من ان القرآن كاسورة الواحدة فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشو وفي الكشف وهذا الجواب غير سديد الا ترى الى امرئ القيس **كيف زادها في مهمل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العاصمى البيت** (قوله ويجوز أن يعلق عايكم بابل) يعنى سواء جمعت ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أى ان وما بعدهما وفيه رد على أبي حيان حيث قال ان يكونان في موضع نصب لان لوضع لان وما بعدهما لان وحدها ثم قال والنصب على البدل محرم أو من الضمير المحذوف محرم اذا تعدى ما حرمه وهذا الوجهان لافيه ما زائدة وههنا ضعيف لا تحصر عموم المحرم في الاشرالك اذ ما بعده من الامر ليس داخل في الحرام ولا ما بعده الامر محافيه لا يمكن ادعاء زيادة لافيه لظهور ان لافيه للنهي انتهى وأقول ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم في الاشرالك انما يتجبه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان صحة البدل بصحة حلوله محل البدل منه وصحة حلوله محل البدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه متحققة في البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متلوقة غير متحققة في البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بمحرمة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أولانه يؤدي الى خلل الأصل في حق المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انهم انافية على الاول زائدة على الثاني) انما تكون زائدة على الثاني

إذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسراً بالمحرم وهو ممنوع لجواز أن يكون مفسراً بالمتلوفيكون الصواب عدم زيادته أقال
صاحب البحر وأما الرفع فعلى ضمير مبتدأ دل عليه المعنى والتقدير المتلوان لا تشركوأ في الشرح بعد كلام المصنف هذا
عجيب جداً فان الأول هو جعل ماموصولة وحرم ربكم صلوة عليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوأ في موضع نصب على انه
بدل من ما فاذا جاءت ما نافية في هذا الوجه كان فاسد الاقتضائه ان عدم الاشرار محرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب
لان ما على الأول معمول لا تل فعمل ان لا تشركوأ بدلا منه على تقدير ان تكون لا نافية يقتضي ان عدم الاشرار متلوعليهم
وهو كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشرار محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ماموصولة لحرم وليس الامر كذلك وسيأتي
لهذا ان شاء الله تعالى بيان في الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استفهامية وفاعل يشعركم مستتر عائد
عليها والخطاب لا كفارة عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب في قراءة ابن عامر وحزرة
وبالغنية في قراءة الباقرين (قوله فممن ففتح الهمزة) هم نافع والكسائي وحفص وابن عامر وحزرة (قوله فقال قوم منهم الخليل
والفارسي) فيه رد على أبي حيان حيث قال في البحر والقائل زيادة لا هو الكسائي والفراء (قوله والا لكان عذر الكفار)
لان معنى وما يشعركم انما اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافرين بآية من مقترحاتهم اذا جاءتهم
لان ما انكار اسباب الشك شعور بالغبة في نفى مسببه والضمير في انما الآية في ان جاءتهم مآية والمراد بها آية من مقترحاتهم
وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفي ذلك عذر لهم في عدم ايمانهم قبل مجي آية
من مقترحاتهم وفي اقتراحهم الآيات على النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائمين بان لا غير زائدة وهم الجمهور ان
المخاطبين وهم المؤمنون كانوا بطمعون في ايمان الكافرين اذا جاءتهم مآية من مقترحاتهم ويؤمنون بحيثها فقبل لهم وما
يدريكم انهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرون ما سبق على به من انهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كالم يؤمنوا به أول مرة
(قوله ورجحه الزجاج وقال انهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان النضاه أجمعوا على كون ان هباء من لعل
وليس في كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها العلهما
اذا جاءت لا يؤمنون وهي قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أقوى في العربية والذي ذكر ان لا يغواط لان ما كان
لغوا لا يكون غـ ير اغوا ومن قرأ بالكسر فالاجماع على ان لا غير اغوا فليس يجوز ان يكون المعنى مرة ايحيا ومرة غـ ير ذلك
في سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لانهم) يعني مع بقاء كون ان للتأكيـ د وكون الكلام فيمن ينس من
ايمانهم وكون الآية عذر للمؤمنين (قوله واختاره الفارسي) فانه قال والتقدير قبل انما الآيات عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون
فهو لا يأتي بها الاصرارهم على كفرهم فيكون نظير وما منعت ان ترسل بالآيات الا ان كذبهم الاولون أي بالآيات المقترحة
انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول (قوله فليل لآزادة) فأنله أبو عبيد فاستعير الحرام
للمتنع كما استعير حرم للنع في قوله تعالى ان الله حرمهم على الكافرين واريد بالقربة أهلها لا مجاورة أو لحجاز الحذف وحتى غاية
للرجوع وقضت بأجوج وما أجوج أي سدد بأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون يا ويلنا قد كنا في غفلة من
هذا (قوله والمعنى تمتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام تمتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى
الآخرة واذا امتنع الانتفاء واجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة في الدار الآخرة والغرض ابطال قول من
ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لشي أحد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا في البحر (قوله وقيل على يقول)
قال الطبري ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يثبت به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطأ
انه اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفي فلا يمكن الا أن يقدر العامل قبل لا وهو ان ينسبك من أن والفعل
النفي مصدر منتف فيصير المعنى ما كان لشر موصوف بأوصاف انتفاء أمره بانتخاذ الملائكة والنبيين أربابا واذا لم يكن له الانتفاء
كان له الثبوت وصار أمره بانتخاذهم أربابا وهو خطأ واذا جعلت لا لتأكيـ د النفي السابق كان النفي منصبا على المصدرين
المقدرين بثبوتهم فانتفى قوله كونوا عبادا الى من دون الله وأمره بانتخاذ الملائكة والنبيين أربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ انما
يكون على أحد التقديرين في لا وهي أن تكون لتأسيس النفي وان يكون من عطف النفي بلا على المثبت الداخل عليه فلهذا
نحو ما أريد ان تجهل وان لا تتعلم تريد ما أريد ان لا تتعلم (قوله أحدهما الزيادة) قال التفنار اني أحدهما ان تجعل مزيدة لتأكيـ د

الارجل جزاء الله خيرا) هـ ذا صدر بيت بحزبه * تدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه في الابق
الهمزة والتخفيف (قوله والثاني ان الاصل ولات أو ان صلح) قال الرضى وأوان عند السيراني والمبرد مبنى اكونه مضافا في
الاصلى الى جملة فعلى طلبوا صلحنا ولات أو ان طلبوا الصلح ولات أو ان طلبوا ثم حذف الجملة وبني أو ان على السكون ثم ابدل
التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاث سوا كن كما كسر ذال اذا وتقول حذف الجملة وبني على الكسر
لاعلى السكون لئلا يجتمع سا كان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيان من المضاف اليه الا اذا كان جملة
فلا يعوض في نحو من قبل (قوله وقال الرخصى للتعويض) في الكشف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبي زيد
الطائي طلبوا صلحنا ولات أو ان * فاجبت ان لات حين بقاء فان قلت ما وجه الكسر في أو ان قلت شبهه باذ في قوله
وأنت اذ صحح في أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أو ان صلح فان قلت فالتنوين في حين
مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف
والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الحين اكونه مضافا الى غير متمم كن (قوله ولو كان كان زعم
لا عرب لان العوض يتنزل بمنزلة العوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض في أو ان قبل بنائه وهو ممنوع
ولو سلم فالعوض لا ينزل بمنزلة العوض من كل وجهه ولا يقوم مقامه في كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان
خفف الحين على ضمائر من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا الى انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس
من رجل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفي البحر وروى أيضا عن عيسى ولات حين
بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوائح فلهذا بني حين على الضم فيكون في الكلام تقديم وتأخير واجزؤه مجرى قبل وبعد في
الغاية وبني مناص على الفتح مع لات على تقديم لات مناص حين لكن لا انما تعمل في النكرات في انصالحا من دون ان
يفصل بينهما ما ظرف أو غيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوائح (لو) (قوله في المستقبل)
ظرف للسببية والمسببية لا لا عقلا لانه في زمن التكامل وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس
ما يتوهم المبتدئون) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحد كاصورة التي ذكرها وأما اذا كان متعديا
كأمس الماضي وغد المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى ويمكن في بيان سبق الشرط بان على
الشرط بل وان يقال ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق
أو والانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منغيا لفظا أو معنى) هذا التفصيل لفعل الشرط
لانفيا والمثال والشعر الاول والثاني لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والالتزام وبيت الجاسي لدخوله على
معنى فعل الشرط وانما قال في الشعر الاول ومنه لانه لم يثبت فيه بعد حرف الاستدراك بنفي استغناء بجعل السعي للمجد
عن نفي كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثاني مجرورة عطفا على محل لوجاء في أكرمته عطف نوههم لان معنى تقول
لوجاء في أكرمته أكرمته نحو لوجاء في أكرمته (قوله ولو ان ما أسعى الى آخره) هـ ان البيتان لامرئ القيس وما يحفل
ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتب متصلة لمة أجيب بانم انما كتبت منفصلة
على احتمال انم اغبر كافة والمؤنل المؤصل (قوله أى فلم يركمهم كذا) في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها وقد
استشكل بعض الطلبة بنهز واله في حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه القاب
بجعل العين في محل اللام تقول راءه مثل راءه وقد قرئ في الشواذ ان راءه استغنى بالغ بعد الاء وهزة بعد الالف ومضارعه
حينئذ ترى همزة في الآخر بعد الاء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها سا كنة بعد كسرة وقد خرج
الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر * كأن لم تراقب لي أسير ايمانيا * فقال الاصل تراء
همزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى سا كان فحذف لذلك أولاها وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة
ألفا واذا ثبت ذلك فلا ان تضبط يركمهم من قول المصنف فلم يركمهم همزة سا كنة بعد الاء أولئك ان تضبطه ياء
مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا في شرح التسهيل
ما يتأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب في السعة وقيل انما ورد من ذلك

محزوم بحدف الحروف ثم أشبع الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفي اعراب أبي البقاء في قراءة قبيل انه من يتقى ووجهت بانه أشبع حركة القاف فنشأت الياء بانه قدر الحركة على الياء وحذف بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة في الباب الرابع في أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لاكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان كانوا ذوي عدد) في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالامع اقترانهم بالواو وفي جواز تقدم مذهبها خلاف ثم الحالية انما تأتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي وهو متمتع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكاف وأقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ يكون حالا متأخرة عن عاملها المعنوي مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) يعني بمنزلة في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ رميت) في حاشية المطول للسيد أي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبوا وليس بشيء لجر بانه في جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره (قوله وهو باطل بموضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا لنزلنا إلهامهم الملائكة وكلهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا) الجواب عن تلك المواضع ان لو قد تستعمل للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبل اجمع قبيل كرهيف ورغف بمعنى كفيل أي كفلا بمشروا به وانذروا أو بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة في قراءة نافع وابن عامر أي ولو أننا لنزلنا إلهام الملائكة كما اقترحوا وقالوا لا أنزل علينا الملائكة وكلهم كفالوا فأنابا بآئنا وحشرنا عليهم كل شيء قبلا كما قالوا أو أنابى بالله والملائكة قبلا ما كانوا ليؤمنوا في حال من الاحوال لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا في حال مشيئة الله تعالى ايمانهم فهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفالا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ والدي رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي ينسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبدله اسنادا انتهى وقال الحافظ زين الدين بن المراق ومن خطه نقلت لأصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على اسناد قط في شيء من كتب الحديث وبعض النسخة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أره اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه يبحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقعت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالم أشد به الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتهاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والابلزم ثبوت عصيانه لان النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولولا لدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء او يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدم وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء ممتزجين نحو لو أهنتني لا تنبت عليك أو منفصلين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمي لا تنبت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم تارة يعزّل بين الجزأين ارتباطا مناسبا وتارة لا يعزّل) في الشرح اعترافه بان الشرط سبب بالي هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلوية فحيث تنفي المناسبة تنفي السببية فلا يأتى التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لوعلى عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فإراد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسبهما مقتضيا لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى العقل فقط والمنافي هو الاول (قوله وما يجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفي ان ذلك والضمير المنسوب في ترجمته وفي انه لا انحصار سببية الثاني في سببية الاول وفي الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شئ على شئ ظهور انحصار سببية في ذلك الشئ ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالتظاهر هنا الرجوع لكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولا حظ انحصار سببية ما بعده فاما بما عدا ذلك من انحصارها فيه وجهد انحصارها راجح في ذهنه وساقا الى فهمه وكيف لا والاصل في سبب السبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع بدل فيه العقل) لوقال وهذا القسم لكان أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الابهام من دفع بان قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع لا حكم النوع لانه ذكر في كل من قسمي النوع الاولين حكمه فيه (قوله أحدهما ان دلالاتها) أي لوعلى ذلك أي انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لولا الشرط ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للذكر اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للذكر (قوله والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولوردو العادوا) فهذا وأمثاله يعرف بثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني في الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الآية ولا محذور بترتيب عليه ولا داعي الى ما رتبته من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما نوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معال بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وأمثاله الى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لوقام زيد لقيام عمرو ومقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقفا لوصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيدي واحترز بقوله كان عن ان واذا فأنهم لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظان في اذا وأتى بالفعل المستعمل احتراز عن لما فأنهم لما يقع لوقوع غيره وأتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ ضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس بمناول لا ذوالا لما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك انما قالوه في تفسيره لو بامتناع الثاني لا امتناع الاول عندى نفسى صحيح وهو الذى قصده سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره بمعنى انها تقتضى فعلا ماضيا ما كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو تقتضى فعلا امتنع لا امتناع ما كان ثبت لثبوته وهو نحو ما قاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) قال ابن مالك في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لوقام زيد لقيام عمرو ومحكوم بانتفاءه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضى امتناع ما يليه يعنى الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بواجب ولم يكن اقوالا لوقام زيد قيام عمرو وفائدة وقوله واستلزامه لتاليه أى يقتضى استلزام شرطها الجواب فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضى امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض النسخ لو حرف يقتضى نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا في شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لانها يه لها) معنى عدم تنهاى صفاته تعالى هو عدم تنهاى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهى الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا معنى ان ما لانها يه يدخل في الوجود فانه محال وفي البحر قال أبو علي المراد بالكلمات والله أعلم ما في المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة في قوله تعالى ان الله يشرك بكافة سمي عيسى بكافة لصدوره بكافة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قوامنا شئ اذ أردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته في تكوين الاشياء ان يكون اجمده الكافة وان لم يمتنع تكوينها غيرهما والمعنى بقوله له احدث فيحدث عقيب هذا القول

ليكن المراد الكلام الازلي القائم بذاته تعالى لا اللفظي المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل
ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الآية مجاز عن سرعة اليجاد وسهولته على الله تعالى غلبة الغائب
أعني تأثير قدرته في المراد بالشاهد أعني أمر المطاع للطبع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام
وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرون بالعلم والقدرة وفي الكشف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع
التكثير لا التقليل فهلا قيل كلام الله قلت معناه ان كلماته لا يفي بكتبها البحار فكيف بكلامه قال أبو حيان وعلى تسليم ان كلمات
جمع قلة فجموع القلة اذا عرفت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت عمت وصارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع
الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) في الشرح ما قدره أولا يقتضي ان المراد بما
سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا ترام لما قدر اللام توقيفية بمعنى عند قال أي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول
وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهم اتناف وأقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط بل
يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا ويبان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عائدا الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط
مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على
عدم وقوع الشرط (قوله في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم
وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمه أم سلمة إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في
أمره يزيد وهي آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثاني لمجت الطائفة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) اللهج بالشيء الوقوع به وفي المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم
لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينبخ لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير
ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد وأوجب بانهم مأمولتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية
ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا زوجيتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جازان
يستلزم المحال وهذا غلط لان افظة لولم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانه الامتناع الشيء لا امتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكميم تعالى انه قياس أهلت فيه شرائط الانتاج وأي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس للحصول النتيجة
بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وورد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو
أسمعهم لتولوا كلام آخر على طريقة لولم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكرنا وأنا أقول يجوز أن يكون التولي منفيًا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصل لو
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذكر الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض
عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خيرة وقد ذكرنا لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا أهله بان سمعوا شيئا ثم انتفادوا له ولم يعرضوا اه ما في المطول (قوله والثاني أن
يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) في الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي
عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خيرا لتعاقب علم الله تعالى به قطعًا عبر بذلك مراد به ما تقدم لانهم مستويان في التحقيق
بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لولم انتفاء نالها وهي داخلية في الآية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم
الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره
ولو علم الله فيهم خيرا وقتما لا سمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولولم انتفى أصداؤنا الخ) الاصداء بالمدحج صدى بالقصر
وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصداء أيضا ذكر اليوم وفي القاموس الرمس القبر وفي الصحاح تراب القبر
والسبب فيهما تين وموحدتين المفازة والرمية بكسر الراء العظام البالية وبهش يرتاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان
بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له وهششت الورق أهشه هشأخبطته بعصا ليمتحن ومنه قوله تعالى وأهش بهاء على غنى
والطرب خفة تكون اسرورا وخرن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بهش (قوله وقول توبة ولو ان ليسلى الخ)

توبة بالثبوت المفتوحة والواو الساكنة بعدهما موحدة هو الخفافجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين ويلي الأخيالية صاحبه وقد ذكرناهما في أول الجندل الحارة والصفائح الحارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقاراي وقاف صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو يزق زقا أي صاح وكل صائح زاق والزقية الصبغة (قوله لا يافك الراجع الخ) العديم القبر يعني العدم كالإيم يعني المولم أو يعني المعدم وتزق لا لوجود من لا مال له منزلة المعدم (قوله وانما أوالنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء) في الكشف لومع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الأوصياء أمر وان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى وبشفقوا عليهم خوفاً على ذريتهم لو تركوهم ضعافاً وشفقتهم عليهم ان يقدروا ذلك في أنفسهم وبصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى ويخشوا على اليتامى من الضياع وقيل لهم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئاً فقدم مالك فيستغفره بالوصايا فامر وان يخشوا ربهم ويخشوا على أولاد المريض وبشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا يجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون الغسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم مضاعفين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه ويخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شاربوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كفلهم وكاسهم انتهى وفي حاشية التفتازاني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للوصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءه ضرورة انه لا خوف بعد - فبقية الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفي الحاشية أيضاً عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر في المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خراً لانه حال تعلق العصير به ليس بخمر وكذا عصير العصور أيضاً مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الانصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلاتراخ كقتل القتل ومريض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً فان انصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فمعم ومنطلق كانه قول ذلك مع ان) في الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونه التعليل في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساو به في جميع أحكامه وأقول لو كانت معناها الوقت وموقعها قال ابن الحاجب في أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا يخفى التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذي في شرحه للألفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كان الشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لو لا تكون غير الشرط في الماضي وما تسكو به من نحو قوله تعالى ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم وقول الشاعر * ولو ان ليلى الاخيالية سلمت * لاجحة فيه لصحة حمله على الماضي (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالأحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظراً لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سبباً كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً أو شرطاً كما في قولك لو كان لي مال لحييت أولاً شرطاً ولا سبباً كقولك لو كان زيد أبى لكانت ابنته ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هي موضوع لا امتناع الاول لامتناع الثاني أى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوع لا يكون جزاءها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمتعاً فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لا جمل امتناع لازمه أى الجزاء لان المروم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في مطوله لبس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لا امتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم بل

معناه انه لا دلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعلى ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على هلاك عمر معناه ان وجوده على سبب عدم هلاك عمر لا ان وجوده دلائل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول أبي العلاء ولودامت الدولات كانوا كثيرهم * رعايا ولكن ما هن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا يفتح شيئا على ما تقر في المنطق وكذا قول الجاسسي ولو طار ذو حافر قبها * اطارت ولكنه لم يطر أي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطرد وحافر قبها أو أما رباب العقول فقد جعلوا الوان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القصد بانتفاءهم ما ولهذا صرح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملون الدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء المزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لا كتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء المزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كافي قوله تعالى لو كان فهم آلهة الا الله لفسدنا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فلم ان اعراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب وأشياءه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكما من عائب قولنا صححنا انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما رباب العقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب العقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه أيضا من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذلو كان فيه لحضر مجاسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمى علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه أقل استعمالا من المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسر وابه عبارتهم) الضعيف في فسر وافي عبارتهم بل تنبئ الامتناع وما فسر وابه هو قولهم لا امتناع الجواب لا امتناع حرف الشرط وعبارتهم في قولهم حرف امتناع لا امتناع (قوله فان المعنى انقلب عليه) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عباراتهم بما وافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصريحه أو لا دليل على انقلاب معنى لوعلى بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير ابن الجباز عبارتهم بما وافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله وعملا لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) الاستحالة ان يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق (قوله قوم اذا حاربوا الخ) المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار كقولهم ملحف ولحف ومقرم وقرام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجعاجع والاطهار جمع طهر وهو وزن انقطاع الحيض (قوله ارى وأسمع ما لم يسمع الفيل) هذا مجزئ بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره اقد أقوم مقام الويقوم به وبعده لظل يرعد الا أن يكون له * من الرسول باذن الله تنويل (قوله قول قتيلة ما كان ضرك) قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وباء التصغير قال السهيلي والصحاح انها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من وقعة بدر فأنشده قتيلة بعد قتله أي انا ما من هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلتاه ولعفوت عنه ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبيات ما يذكرونها مصنوعة وكان من جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار الجهم على العرب ويقول محمد ياتكم باخبار عاد وغود وانا آتيكم بنحبر الا كاسرة والقياصرة والغيط بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيطه وفي القاموس الغيط الغضب أو شدته أو سوريته أو أوله والحنق اسم مفعول من أحققه أي غاظه فهو تارك الغيط وما نافية أو استقهامية والمعنى أي شيء كان يضرك لو عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قديمن ويعفو (قوله ورعافات قوما الخ) جل الشيء معظمه والثاني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليلية لغات (قوله تجاوزت احراس الخ) تجاوزت الشيء خزته والاحراس جمع حارس كاحصاحب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر وحرس جمع حارس كحدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس وحراس جمع حريص كطرف جمع ظرف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروي باللهمة من الاسرار وهو الاظهار والاختفاء مشترك بين هذين الضدين ويروي بالهجة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفي الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمره جواز او المجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها او اقول لا نسلم ان اضماران بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف به اعلى اسم ليس في تأويل الفعل نحو * لولا توقع معترفارضيته * حتى لو كان العطف به اعلى اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف به اعلى مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع في تأويل اسم وهو اولى بوجوب الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجهور المصاحف على اثبات النون وقال هرون انه في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان أحدهما انه جواب ودوالتضمنه معنى ليت والثاني انه على توهم انه نطق بان أي ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفاً على التوهم ولا يجي هذا الوجه الاعلى قول من جعل لو مصدرية بمعنى ان (قوله ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الاحياء أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما وافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يجي ان الإشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور في الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمره والمصدر المسموك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كره أي ليت لنارجوعنا فيكون ننام المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقي فافوز بنصب الراي وهو جواب التثني ومذهب جمهور البصريين ان النصب باضمارة ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطف المصدر المنسوب اليه من ان المضمر والفعل المنسوب به اعلى مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالغاء نفسها أجيب بان ما ذكره السفاقي توجيهه لنصب المضارع الواقع جواباً للتثني ومراعاة المصنف وجه غير هذا وهو النصب لاعلى انه جواب للتثني بل على انه للعطف على اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفاً على الاحياء وميسون ميم مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فسين مهملة في آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فdal مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الخنيز الى اناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسميها ذات يوم تنشد لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف وأكل كسيرة في كسريني * أحب الى من أكل الرغيف وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف وكلب ينبع الطراق دوف * أحب الى من قط ألوف وبكر يتبع الاطعان صعب * أحب الى من يغسل رفوف وخرق من بني عمي نحيف * أحب الى من عجل عليف وفي بعض النسخ من علف عفيف فلما سمع معاوية الايات قال اما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني عجم لاعليها هكذا ذكره الحريري في درة القواص في أوهاام الخواص والارياح جمع ربح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفاً وشفيفاً بضاعتين الكسائي أي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف أي رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شفة الحباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفتح الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكي أبو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء الهجاء الكريم السخى والصفيف المنزلة والجهل من ولد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل المرعى والعلم الرجل من كفار الجهم والعنيف الذي لارفق فيسه (قوله فلو نبش المقابر الخ) هذا الشعر اهل بن ربيعة بن الحارث بن ثعلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بنار أخيه كليب واسمه وائل وكنيته أبو الماحج دذكر ذلك أبو عبيد البكري في شرح امالي العالي ويخبر بمعنى لافعل والذنايب بحجة فنون وفي آخره موحدة موضع والزبر بكسر الزاي في أوله الذي يجب محادثة النساء ومحاسنهن * في ذلك اكثر من يارته

وكان النعمان قد بلغه عنه شيء فاحتمل حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والمالك والمالك بيم مفتوحة فهو مزه ساكنة
فلام مضمومة الرسالة وفيه نظيران ماذ كرهانه قبله من شواهد العروض ولم يذكره الا وانتظار يسكون الراء والشرق
بكسر الراء صفة مشبهة من شرق بريقه اذا غص والعصان بفتح الغين المجمة والصاد الهاء - ملة اسم فاعل من غصصت يارجل
تغص فانبت غاص بالطعام وغصان والغصمة بضم الغين المجمة وتشديد الصاد الهاء - ملة ما يعترض في الخلق من مأ كول
والاعتصار بالعين واذا الماهاتين ازالة الغصمة بشرب الماء قليلا قليلا وبالماء متعلق بالاعتصار يعني لو شربت بغير الماء
لازلت شرقي بالماء الذي يزالي به الشرق (قوله لو في طهية الخ) الطهية بضم الهاء - ملة وفتح الهاء وتشديد المنة الفتحية حتى
من تميم نسبوا الى أمهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر الملهة وسكون اللام وعرضوا يعني اعترضوا واعلم ان في كون هذا
البيت والذي قبله من الرابع نظيران الرابع هو ان يلى لو اسم هو في الظاهر مبتدأ او ما بعده خبره ولم يلى لو فيه ما الا الجار
والجرور فان قيل المبتدأ في كل من البيتين واللى في التقدير وان لم يكن واليه في اللفظ لان الجار والجرور في الاول
مع مول الخبر وفي الثاني نفس الخبر ومراده يلى لو لفظا أو نية أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله
مبتدأ ما بعده خبره يأتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدأ ما قبل خبره ويمكن أن يقال ان قوله أو اسم هو في الظاهر
مبتدأ ما بعده خبره معناه أو جملة اسمية بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا
(قوله فهلا نفس ليلى شفيها) هذا آخر بيت للصمة وقيل لقيس ابن الملاح وهو

ونبت ليلى أرسلت بشفاعته * الى فهلا نفس ليلى شفيها (قوله وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق
حاق هو شرق) في الجنى الداني وذكر ابن مالك ان لو قد ولها مبتدأ وخبر كقول الشاعر * لو بغير الماء حاق شرق * قيل
وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على أضمار كان الشانية وتأوله الفارسي على ان حاق فاعل فعل محذوف
يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح الشين الفرجة وبكسر هاء الجانب
والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبي موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت عجزه * فقام بنصل بين وصليك جازر * وبلال هو
أمير البصرة وقاضيه ابن أبي بردة فامر بن أبي موسى الأشعري والخطاب للناقعة وابن أبي موسى نائب عن فعل محذوف يفسره
بلغته وبلالا منصوب محذوف آخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن أبي موسى بلغت بلالا بلغته والنصل السيف
ووصلا الناقعة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجار راسم فاعل من جرز
النساقعة نحرها (قوله عندى اصطبار الخ) الاصطبار افعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر
والنوى البعد والبرى نعت السهم ونحوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدأ الذي هو ان المفتوحة مع
معمولها مؤخر ابعدا ما يشهد لتقديره مؤخر ابعدا لو وتقديره ان خبر هذا المبتدأ انما تقدم عليه دفعا لاشتباه ان المفتوحة
المؤكدة بالمفتوحة التي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه موقوف بعد اما بعد لولان لعل لا تقع بعدها فلذا أتى هذا الخبر
مؤخر ابعدا عن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخر ابعدا لولان الاصل في الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضي التأخير (قوله
ما أطيب العيش الخ) اتقى الشاب وتنبو تبعده والحوادث مصائب الزمان والمعلوم المجتمع الاجزاء (قوله ولوانها صفورة
الخ) مسومة أي فرسام مسومة وفي الصحاح بدل مسومة مزعة والزعة شيء يقطع من طرف أذن البعير ويترك معلقا يابس
واغما يفعل ذلك بالكرا من الابل وعبيد بضم العين وازنما بفتح الهاء مزه وسكون الزاي وفتح النون اسم شخصين أو قبيلتين
من بني يربوع وقيل عبيد ابن بطن من الاوس وأزنم من يربوع (قوله لوان حيا الخ) ٦ في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن
مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله ليبد ملاعب الرماح أباراء مدره الشباح انتهى وفي التشرح ان صاحب الاخبار
أنشد ما ذكره المصنف وأقول لعل نسخة السارج من الصحاح كما ذكر واما النسخة التي راجعها فليس فيها الا ما نقلته
ثم رأيت في نسخة أخرى مثل ما في نسخة السارج (قوله وقد وجدت آية في التزويل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم ينسبه
لهذا المخشري كالم ينسبه لآية النعمان) فيه نظيران لو في هذه الآية ليست بالشرطية التي الكلام فيها قال المخشري
في نفسه ير هذه الآية وان يأت الاخبار كره ثانية تمنوا لحوقهم مما منوا به هذه الكرة انهم خارجون الى البدو وحاصلون
بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقد مر في حرف الراء انه قال في رجا يود

٦ قوله أباراء هكذا بالنسخ التي معنا وليتأمل فاعل فيها سقطا اه

لمن والجمع ازوار وزيره وازيار وفي الشرح وأي زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام المضمرة انتهى وفي هامش بعض نسخ
 المتن والزير الذي يكثر الزيار للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعنين اسم لحرب
 وقعت بالذئاب انتهى وما في الشرح هو الموافق لما في شرح رسالة ابن زيدون للشخ جبال الدين بن نباته وفي شرح الامالي
 للبكري والشعثان شهتم وشعثت ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعتم حارثه والباء في بالذئاب ظرفية (قوله أو أنها
 حرف وضع للتمني كليت فمنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني في الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد
 الزخشرى فيكون مذهبه ان لو قدر ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني
 لا يرد عليه فانها عند جماعة الفعل التمني تكون مجرد المصدرية مساوية للدلالة على التمني فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال
 لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزخشرى يوافق على مجيء المصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق
 ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم في الجني الداني وقال السفاقي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى
 أنفسكم متعلق بمحذوف أي ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد ولو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل
 عليه شهداء وقدره الزخشرى ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوار طمعتي) أي كقولهم في المنزل
 ولو قال كقوله اسكان أولى لان الذي قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب ثم صار مثلاً
 وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف أي لمان على (قوله وقول عمر لو غيرك قالها
 يا أبا عبيدة) أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام حتى
 اذا كان بسرغ اقبه أمراء الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي
 عمر ادع الى المهاجرين الا و اين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلّفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر
 لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء
 فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما خلتهم فقال
 ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلا فقالوا نرى
 ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنأدى عمر في الناس اني مصعب على ظهر فاصبوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح
 وهو اذ ذاك أمير الشام افرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر
 الله أرايت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت وادباله عدوتان احدهما خصبه والاخرى جذبة ألسنت ان رعيت الخصبه رعيتها
 بقدر الله وان رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي من هذا
 فلما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذ وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا
 فرار منه قال فحمد الله عمرو وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالجل هذا الذمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع
 لغيركم تقديره عاقب ويكن ان يكون ما هذا قوله فيما بعد يجب له وان يكون اجار قوله ادى الجوار وفي الشرح والذي يظهر
 ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لم لا قوة لهم يحمون به امن التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذهمة غيركم لم يلتفت
 الى جوار قومهم لكن غيركم من الحماية به بحيث يفرقون عصبة قومهم يعني وأما أنتم فاستم هذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم
 بل هو متمسك بجوار قومهم (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لانا في فيكون ما بعد دها من فوعا وان تكون
 ناهية فيكون مجزوما مكسورا لا لتقاء الساكنين والبنى الظلم والتعدي (قوله وقيل من النساء أي لو كنتم تملكون) في
 الشرح هذا سهوفان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفي الآية اغا ولها اسم كان لا خبرها على هذا أو تا كيد الاسم لا الخبر
 على رأى المجيب عن الرد وأقول لاسهون من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم
 أنتم تملكون في حذف كان ومرفوعها وعلى ان التاكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالمعتمد (قوله وفيه
 نظر للجمع بين الحذف والتاكيد) في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ما يمنع فقد أجازها اماما العربية سيبويه والخليل وقدم
 الكلام فيه في فصل ان المكسورة المشددة ويأتى في الباب الخامس في الخاتمة التي تسلك فيها على الحذف وشروطه (قوله
 لو غير المساعطى شرق) قيل هذا البيت لعدي بن زيد وقيله أبلغ النعمان عني مالكا * انه قد طال حبسى وانتظاري

الذين كفروا ولو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم وانما جىء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال التفتة ساراني في مقوله
مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتفتي حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه
معنى التفتي مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم يادون في الاعراب لو
للتفتي ليس من ذا الاعراب وقال الرضى واما قوله تعالى يود والوانهم يادون في الاعراب فان لوبعنى ان المصدرية وليست
بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التفتي (قوله ووجدت آية الخبر فيها ظرفا وهي لو ان عندنا ذكر من الاولين) في الشرح
ولا دليل في الآية المذكورة على الرخصى لاحتمال انه يوجب فيها تعاقب الظرف بفعل ولا يجمع له متعلق باسم الفاعل
وأقول لما كان متعلقا به الظرف محذوف على سبيل الوجوب وأقيم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل
وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله لو يشأ طاربه الخ) هذا البيت لامرأة من
بنى الحرث بن كعب ترفى شخصاً وقبله فارسا ما غادروا ملحما * غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح
المهملة أى ماصق بالقوم والزميل بالراى المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون
الضعيف والوكل بفحتمين العاجز الذى بكل أمره الى غيره ويتشكل عليه والميم بفتح الميم وسكون التخمية وفتح العين المهملة
بعد هاء التانيث النشاط وأول جرى الفرس ولاحق الاطال أى ضامر الجنين قد لصقت طلبة باختها من الضم وقد جمع
الشاعر في موضع الشبهة والاطال أحد ما جاء على فعل كابل وهو الحاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم
مشرف وحصل بضم الخاء المحجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المحجمة وسكون الصاد المهملة وهى ابيض من الشعر
(قوله نامت فؤادك الخ) فى الصحاح تيمم الحب أى عبده وذلك فهو متميم ويقال أيضا نامته فلانة قال لقيط بن زرارة نامت
فؤادك وأنشد البيت وفى الشرح لم ينشده الجوهري بل واما أنشده بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما
النسخة التى راجعناها فاعلم فيها بلو (قوله والغالب على المنفى تجرده منها) فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطاقا سواء
كان منفيا بلم أو بما تجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلا ويمكن ان يجعل الالف واللام فى المنفى
للهاء الذكرى والمعهود أقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافى تجرده
منها فان اللام انما تنصل بحرف النفى أو تجرده عن اللام بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب لا للفعل وحده (قوله
كقول جرير لو شئت قد نفع الفؤاد الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويجده بالضم
لغة عامرية لا تنظر لها فى باب المثال قال البيد وهو عامرى وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوائم صواذى ويمكن أن
يكون هذا من توارد الخواطر بان يكون كل منهم حاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه مفيدة ومتلاف اذا ما أتته *
تمل واهترأه تراز المهنه فقييل له أين يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم أسمعه
ونقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا لا يابل تأكل الا فاعى فى الصيف
فتسمى قطاب الماء فاذا رأتها امتنع من شربه وحامت عليه تنفسمه لانم الوشربته فى تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم
حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمحجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها
تقدم فى صحيح البخارى فى باب رجم الحبلى بالزنا وفى باب الخمس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا فى
عمر فقال بأمر المؤمنين هل لك فى فلان يقول لو قدمت عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وفلان الاخير هو طلحة بن عبيد الله
وقع ذلك فى فوائد البغوى وفى المقدمة للحافظ ابن جرير انه وقع كذلك فى مسند البزار والجمعيات باسناد ضعيف ووقع فى
الانساب للبلاذرى باسناد قوى أنه على وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال

البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا (قوله لولا رجاؤك قد قلت أولادى) هذا عجز بيت صدره
* كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله قيل وقد يكون جواب لوجلة اسمية مقرونة باللام
أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير وقيل هى جواب لقسم مقدر) قال الرضى واما قوله تعالى
ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير فقلت قد بدلت القسم قبل لو وكون الاسمى جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله
تعالى وان اطعموهم انكم لثمركون وقوله تعالى كالاولى تعلمون علم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادس جواب لو

وذهب جارا لله الى ان الاسمية في الآية جواب لوقال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى
 وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف
 افهم المعنى أى لا تبيوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بآياتهم وتقواهم وترتبته عليهم وهذا
 قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله المثوبة والاول اختيار
 الرائب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لانه لم يبهه في اسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للو وانما جاء
 هذا المختلف في تخريجيه ولا تثبت القواعد السكينة بالمحتمل وليس منسل سلام عليكم اثبتت رفع سلام عليكم في اسان العرب
 انتهى وعبارة الزمخشري فان قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات
 المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انهم آمنوا فغلب على سبيل
 المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قبل ليهم آمنوا ثم ابتدئ المثوبة من عند الله خير قال التفقازاني يرد على السؤال
 ان الاسمية لا تصلح جوابا لما لفظا فلا يطابق النحاة على انه لا تكون الافعلية ماضوية وامامه في فلان خيرية المثوبة
 لا تنقيد بآياتهم والتفاتهم ولا تنقضي بانتقائهما فالاولى ان الجواب محذوف أى لا تبيوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما
 تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يثبت لوقيل المثوبة لهم والجواب ان ماضويته
 تقدير اذا اصل لانهم الله تعالى مثوبة لهم فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان
 والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل
 المجاز عن الارادة لان التني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند أهل الحق القائلين باستحالة ما
 فلا يجوز جاء على التني الاحكامية على معنى انهم بحال يمتنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلهف عليهم انتهى وفي الشرح ولم يصرح
 به في الزمخشري بكون الجملة على تقدير التني جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا
 فيكون هذا قولنا ثالثا في الآية وأقول قول الزمخشري ثم ابتدئ فثبوت من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء
 (قوله قالت سلامة الخ) عادة خبر يكن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعد رتبتي للفعول من عذرته
 صبرته معذورا أو مبني للفاعل من اعدا الرجل صار ذا عذر ﴿لولا﴾ ﴿قوله والالانعكس معناها﴾ أى وان لم يقدر في
 الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذي هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متناع لان
 مطلق الامر بالسؤال موجود ونفس المشقة معدومة فان قالت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت
 طائفة منهم ان يضلوا فانه وجداهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تأثيره
 فيه صلى الله عليه وسلم (قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابته اعنه ولا بها اصالة خلافا لراعى ذلك)
 القول بان المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لولا في نحو لولا ذات سوار لطمتي والقول
 بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بلولا لنيابته انما لم يوجد حكاة الفراء عن بعضهم ورده بانك
 تقول لولا زيد لا عمر ولا نبتك ولا يعطف بلا بعد النفي اه (قوله أو مبتدأ لا خبره أو فاعلا بثبت محذوف على الخلاف السابق
 في فصل لو) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبره الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان
 التخريج على انه فاعل اثبت محذوف لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق
 الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال
 فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا لا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في
 موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع مواها الذين هم ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت
 محذوف فامتنع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفسر على كونه مبتدأ لان انما نسخ والناسخ لا يدخل
 الاعلى مبتدأ (قوله ولحن جماعة من أطايق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ) المعرى هو
 أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدري ولد بعمره النعمان في شهر
 ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين

وأربع مائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنيا * ولكن بعد ما نسجت ثمالا والاذابة اسالة الجوامد والرب
بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعصب بالعين والصاد المجهمة السيف الفاطم والغمد بكسر الغين المجمة غلاف السيف
والضمير المنصوب بمسكه للعصب وفي شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تنزع منه السيوف فلولا انما دها
تمسكه السالت (قوله وليس بجديد لاحتمال تقدير يمسه بدل اشتمال) في الشرح وقد أسلفنا في فصل بيد من حرف الباء
الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الاخرون السابقون يوم القيامة
بيد كل أمة أو قال الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري
أيضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على ان حذف
ان فهم الاختان في الصدرية وشبهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه
* ولولا بنوها حولها لخطبها * انتهى وأقول ان بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف
الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهي امرأة سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته وهي تقول نطاول هذا الليل
واسود جانبه * وأرقني ان لا خليل لأعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزنع من هذا السير رجوانبه فسأل عنها فقيل
له ان زوجها بعث في الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فعمل ذلك نهاية غيبة الرجل عن
زوجته كذا في الشرح وقد روى البيهقي هذه الحكاية ولفظه فقال عمر ابنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها
فكانت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقى أسهر في وزنع حرك (قوله) ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة) قال الرضي لولا عنده حرف جر هنا خاصة قال يعني سيبويه ولا يبعد ان تكون بعض الكلمات مع بعضها
حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جمع انما مع غيره عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانه لا تجر
ما بعده بالاضافة الا اذا وليتها غداة فانه انصبها قال الرضي وفي قوله نظروا ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق
ولا متعلق في نحو لولا كذا ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيراني الجار والمجرور رأى لولا كذا في موضع رفع بالابتداء كما في بحسبك
درهم وفيه نظيران ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق
لا مبتدأ فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا لجمعها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه
يلزمه تغيير اثني عشر ضمير ارجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف
تغيير لولا لجمعها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستعملا أهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان
قل انتهى (قوله) وقد أسلفنا ان النيبية انما وقعت في الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى (قوله)
تعدون عقري النيب الخ) هذا البيت لجرير وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة وضو طرى بالصاد المجمة
والطاء المهملة المرأة الحنفي وفي الصحاح الضبط طر الرجل الضخم الذي لا غناء عنده وكذلك الضو طر والضو طرى قال جرير
وأشد البيت والكمى الشجاع المتكلم في سلاحه والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد (قوله) عاف تغير الا النوى والوند) هذا
عجز بيت صدره * وبالصرية منهم منزل خلق * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصرية جهمة وملة انصرمت من معظم
الرمل والارض المحصور دزرها والعافى الدارس والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فاء آخر الحروف حذيفة تصنع حول
الخباء لئلا يدخله المطر * (لوما) * (قوله) ويرده قول الشاعر * لوما الا صاحبة للوشاة لكان لي * هذا موجود في كثير من
النسخ ويقال أصاخ أى استمع ووشى كلامه أى كذب فيه ولولا امتناعية * (لم) * (قوله) حرف جزم ان في المضارع وقلبه ماضيا
في الجنى الداني ظاهر مذهب سيبويه انما تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى الماضى وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين
وذهب قوم منهم الجزولي الى انما تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان
المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له تطيرا وهو المضارع الواقع بعد لولا والقول الثانى لا تطير
له انتهى وصراده بالمهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال (قوله) لولا فوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة
الرهط الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفع عطفا على فوارس والصلفاء تصغير الصلفاء وهى الارض الصلبة ويوم الصليفاء

يوم من أيام العرب وفي الشرح فان قلت يتعلق هذا الظرف قلت محذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفا وقد أجازوا
تعلق الظرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذ كنت على غضبي أي اني لاعلم شأنك اذ كنت ولا يصح تعلقه
بلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقا بضاف محذوف لجواز ان يكون
هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان يكون التقدير لولا
وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها (قوله في اي يوم الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت
العرب الساكن المجاور للمحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء البحار حكم مجاوره) يتعين تخفيف الراء من الجار وتثقلها
خطا والمعنى ان العرب لما أجزوا كلاما من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجزوا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء
الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فخر كوهانم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة
محركة بفتحة اتباعا لفتحة الاء لا يلتقي الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد
ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به في آخره ذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح
ما قبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له وقول أبي الفتح وقد أجرت العرب الخ يقتضى ان
فتح الاء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابقة على ابدالها ألفا وأقول ليس في كلام المصنف تناف
مع كلام أبي الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ما قبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له
وانما يقتضى ان لازم فتح الراء متأخر عنه أو مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزم ذلك
الفتح متأخر عن كون الهمزة ألفا أو مقارن له فليتأمل (قوله كان لم ترا قبل اسير ايمانيا) هذا مجز بيت صدره * وتصحك
مى شجة عبشمة منسوبة الى عبد شمس (قوله ارى عني ما لم تراه) ارى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم
حذفت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) في الشرح فينبغي حينئذ ترابا لالف لا بالياء وقد أسلفنا في فصل لوان ابن السيد
الطليوسي خرجته على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع ارى (قوله وأقيس من تخريجهم ان يقال في قوله أي يوم لم يقدر
نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والسكاة
وقوله كان لم ترا واكن لم تحرك الالف فين لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع في بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع
قوله كما في ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة الفاعول ليس كذلك وانما أبدل الالف
همزة قاله صاحب البحر وقرأ أيوب السخيتي في ولا الضالين بابدال الالف همزة فرار من التقاء الساكنين ونص الخوريون
على ان هذا الابدال غير قياسي لانه لم يكن كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيوم مثذلا يسأل عن ذنبه
انس ولا جان فظننته بلعن حتى سمعت من العرب دابة وشأبه انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما في ولا الضالين
فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ما هو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الا ترى الى قوله
واكن لم تحرك الالف فين أي في المرأة السكاة ولم ترافانه يشعر بتحركها فيمما سبق وهو يقدر أم وكأنه لم يذكر ذلك اعتمادا
على فهم الطالب ويقع في بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الاء كما في ولا الضالين فيمن همز وكذلك القول في المرأة والسكاة وقوله كان لم ترا واكن لم تحرك
الالف فين لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وهو يتم لقول أبي الفتح ومنه ما لا يقع فيه ذلكا كفاء بذكره في تخريج المصنف وفي الشرح تعبيره بأقيس يقتضى ان
مذهب أبي الفتح وأبي جاريان على القياس ولا شيء في تخريجهم ما بقياس بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه أقيس
سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباعا للحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام
التي بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباعا لحركة الدال التي قبلها أو الهمزة التي بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول
المصنف وأقيس من تخريجهم أو أولى من تخريجهم المبرد عليه مما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لا لتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع في أكثر النسخ ولا بد منه لان من تمام قول أبي الفتح وتعام ما ذكرناه أولى

من تخريجهما (قوله فذلك ولم الخ) الامتراء الشك والمرء الجدال (قوله فاخت مغاير اقفا راسومها الخ) المغاير بالمجتمعة جمع
مغنى وهو الموضع الذى كان به أهله والقفا رجع فقر وهو المفازة لانبات فيها ولا ماء والر سوم جمع رسم وهو ما كان من آثار
الديار لاصقا بالارض (قوله ظننت فقيرا ذا غنى الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير نائبه
للغنى وذا راء جاء مفعول محذوف مفسر بالى المذكور وغير واهب حال من فاعله يعنى انه فى حال فقره كان متعففا فكفى عن
ذلك بظنه ذا غنى وانه حين صاوغنيا يعطى كل راج اقيه ما يرجوه ﴿ولما﴾ (قوله أحدها انهم لا تقترن بأداة شرط)
قال الرضى واختصت لما أيضا بعدم دخول أداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب
ومن لم تضرب وكان ذلك ليكونا فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفى الشرح يريد بشبه الحرف ومعموله أسماء
الشروط وهذا من الرضى تصرح بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفي (قوله الثانى ان منفها
مستمر النفي الى الحال) أى حال التكلم وهذا امر ادم من قال لانهم الاستغراق النفي وامتداده قال الرضى ومنع الانداسى من
معنى الاستغراق فيها وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة وامالم
فيجوز انقطاع نفها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك لان النفي المنقطع بقوله
وكنت اذ كنت الهى وحدها * لم يك شي يا الهى قبلها وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش)
جعل ابن مالك النفي فى هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تنصرف قبل زمن التكلم هذا النفي ووهه المصنف لان
النفي فى البيت وجود شي مقيد بالقبليية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شي بعد ذلك هكذا كنت كتبت على
هذا المحل ثم رأيت منقولاً عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان فى الشعر
* لم يك شي يا الهى معك * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتبعه ذكر أن يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك واعتراض بان هذا
لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبليية بل مطلقا أى لم يك شي يا الهى قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج
الدين البلقينى والصواب ما قاله ابن مالك لان القبليية محالة فى حق الله عز وجل فبقيت المعية فالنفي لم يك شي معك قبل خلق
العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن أبى عمرة القرشى كان بدعيامنهم فى أموره (قوله ولا امتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانهما بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت لم تقم لان معناه وماقت عقب قيامى ولا يجوز قلت فلما تقم
لان معناه وماقت الى الآن) فى الشرح لم يظهر لى كون امتناع قلت فلما تقم مرتباً على ابتداء النفي بعد لما الاذ مانع أن يكون
قيام مخاطب منقيا بعتقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول ظهر لنا نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان
فى الدلالة على كون شي عقب آخر دلالة على حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شي كان ذلك النفي غير
متمم فى جهة ذلك الشيء وكان بين التعقيب والابتداء تنافى فى الجملة وفى بعض الصور فمنها ما من اجتماع ضمتهما فى الفعل كما
منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت اذ وقعت حالا للتنافى بين الحال والاستقبال ومعلوم
انه لا تنافى بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافى بينهما من جهة معنى آخر لا لفظ الحال فليتأمل (قوله وعلية
هذه الاحكام كلها ان لم انفى فعل ولما انفى قد فعل) يعنى بالاحكام الامور الخمسة التى فارقته فى المسالم وبيان هذه العلة فى
الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعله وفى الثانى
والثالث ان قد فعل اخبر عن الماضى المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفى
الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيد نفيه كذلك وفى الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك
مدخول لما (قوله وبقا فيها حرف وجود لوجود وبعظم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي فى شرح التلخيص
ولما حرف عند سيمويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفى الشرح وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود
لام التعليل (قوله ويكون جوابا فعلا ماضيا انفا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) فى الشرح وفوق
الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغى ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضى ان قيد الاتفاق راجع لهذه
الفعالية الماضية (قوله وهى بمعنى سقط) ان قيل فى الصحاح غير هذا وهو هو السقاء بهى وهى اذا انخرق وانشق وفى السقاء
وهى بالتسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرق قليل وفى المثل خل سبيل من وهى سقاؤه * ومن هريق فى الغلاء ماؤه

بضرب ان لا يستقيم أمره وهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اهـ والجواب ان قول المصنف يعني سقط لا يقتضي
أن يكون موضوعه عال ولا انه مجاز مشهور والصحيح انما بين المعاني التي هي كذلك وفي الشرح بعد ما نقل عن القاموس وهي
الرجل حق وسقط وكان حق وهي ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء كنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله
قال له بالله ياذا البردين الخ) غنث بعين معجمة مفتوحة فتون مكسورة فتنة ساكنة فتنة للخطاب قال في القاموس الغنث
ان تشرب حتى تنفخس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع (قوله واما المركبة من
كلمات فكما تقدم في وان كالا ليوفيتهم) في الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما في هذه الآية مركبة من كلمات أصلا (قوله
فلما كثرت الميمات حذف الاولى) في الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات
عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يفتن لذلك ولا يحس
اللسان منه بثقل ولا السمع بنسب وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في أمم ميمين وتنوينها قلب ميم الملاقاة ميم من وميم من ونونها
قلبت ميم الملاقاة ميم من وهذه النون قلبت ميم الملاقاة ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهلا كتبت بالياء
وهلا أماله من قاعدته الامالة) في الشرح رسم المصحف سنة متبعة فم فيه من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط والامالة في
التسلاوة متقاة بالرواية فعمل القاري لم يروها الا غير عمالة فلم ينشئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق
بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله وفي تقديره نظروجه
النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدّر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه
(قوله الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا ولا ينفذ في التثنية) في الشرح لا نسلم ان منفي لما متوقع الثبوت
دائم بل قد لا يكون كذلك نحو ندّم ابليس ولما ينفذ في التثنية وقد صرح الرضي بان توقع الثبوت في منفي اغالب لا لازم سلما
انه لازم ان لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت أن
يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوت كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة اقوم ينظرون
الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصري أحد الاثني من نخبة البصرة وأبو
الحسن علي بن حمزة الكسافي امام نخبة الكوفة ﴿وان﴾ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفسالة العكس)
في الشرح العلة خاصة بان والدعوى عامة لها ولهم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها
وهو ان ابليس أصلها لان هي المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم يفسد أصلها
وتلك العلة هي ان ابدال الف ميم ابليس معروف (قوله بذييل جواز تقديم معمول معمولها علم نحو زيد ان اضرب)
هذا دليل على نفي أن يكون أصل ان لان وفي الشرح لا ينتهض هذا دليلا لان مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجب أبيضان قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول
بان المهمة حذف للتخفيف والاف لا لتفاء الساكنين مع قول المبرد ان وما بعد دها مبتدأ حذف خبره يقتضي انه لم
يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بان لم ينطق به مع انه
لم يبدئ شيئا مسدده) في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا
ينطق به وانما يراد عليه كونه حذف وجوبا بدون مسدده وأقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد
منهما (قوله قيل ولو كانت للتأنيد لم يقيدهم فيها باليوم في قلن أكلن اليوم انسيا) للقاتل بان التأنيد ان يقول انما أقول بذلك
عند اطلاق منفي او خالوا المقام عن مقيداته (قوله وليكان ذكر الأبدى ولن يقيموا أبدان تكرارا والاصل عدمه) لقاتل أن يقول
ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالاراد لان الأبدال يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في غير هذا
الموضع ولان التأنيد بنفس معنى أبدأ وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي
دفع ما يتوهم من ان لجرد النفي بناء على استبعاد نفي نفي الموت منهم على جهة التأنييد (قوله ان ترالوا الخ) هذا البيت من
بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة في زلت وفي الشرح وقد يقال لا تقوم هذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن ترالوا
كذلك خبر الادعاء ولا يعينه كون المعطوف بهم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون

وانما غير عاملة لكان مستقيما و أقول لا بد أن يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لأجله معتبرا عند العرب وذلك لما هو
معلوم عنهم في نحو انما قام أنتم لا فائدة الحصر لاني كان هم لا فائدة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان
بالحقيقة) ليس هذا عطف على قيل السابق حتى يكون تفعيلا على ان كان الزائدة لا تعمل شيئا وانما هو عطف على صدر
الكلام ببيان اقول مبين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان في البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالغاء كما
فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلماء اضاءت لك النار الجمار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعذ نظرا بعد قيس
لعلماء اضاءت لك النار الجمار المقيدا وسيد كره المصنف بتمامه قريبا وفي بعض شروح الفصل أى غرض هذا الشاعر
هجاء عبد قيس بأنه يفعل بالجمار الفعل الشنعاء و اضاء يستعمل لازما ومعديا كما في البيت (قوله وفيه اشترى لغات مشهورة)
في التسهيل وهي لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهـ مهلة ورغن بالمجـة ولغن بالمجـة واعلت وفي الجنى الداني وفي
لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالفاظ وذكرهن ورعن وعل وغن بالمجـة قال واختلف في الغين المجـة في تلك الالفاظ الثلاث
فقيل بدل من المهـ مهلة وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المبانى وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين (قوله
أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) في حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو
الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها
كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات انما قاله جهلا أو مخرفة وافكا) في
الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقاقه من صرح الشئ اذا ظهر وأسباب
السموات طرقها وأبوابها وما يؤدى إليها وكل ما ادراك الى شئ فهو سبب إليه كالرشاء ونحوه وفي تفسير البضاوى وعلـه
أراد ان يبنى رصده في موضع عال يرصديه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى
هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى آياه وان يرى فساده قول موسى بان اخباره عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله
إليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنباطه انتهى وفي
الصحاح وأما المخرفة فكامة مولدة وفي القاموس الاختراق الاختلاف من الكذب (قوله والثاني التعليل أثبتته جماعة
منهم الاخفش والكسائي وخـه لواء عليه فقوله لا قولنا لعلـه يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء
ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما في الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون وعلـه للترجى أو للاشفاق تقول لعل
زيدا يكرمنى وعلـه يهيننى قال الله تعالى لعلـه يتذكر أو يخشى لعل الساعة قريب الانزى الى قوله والذين آمنوا وشفقتون منها
وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كرم رجب اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة
لجرى اطماعه مجرى وعـه المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كـ ولعل لا تكون بمعنى كـ ولكن الحقيقة ما القيمت
اليك وأيضا فن ديدن الملوك ان يقتصر وافي موايدهم التي يوطنون أنفسهم على التجازها على أن يقولوا عسى وانـل
وتخوها فعلى مثله كلام مالك الملوك أو يجئ على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكلم العباد بقوله توبوا الى الله توبة
نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم فان قلت فلعل التي في الآية مامعناها وموقعها قلت ليست مما ذكرناه في شئ
لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على
ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضا ولكن لعل واقعة في الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خالق عباده
وركب فيهم العقول وأزاح الالهة في اقرارهم وتكليفهم وهذا هم التجدين ووضع في أيديهم هم زمام الاختيار فهم في صورة
المرجومين أن يتقوا ليرجى أمرهم كاترجحت حالة المرتجى بين ان يفعل ولا يفعل ومصدقه قوله تعالى ايايكم أياكم
أحسن عملا وانما يلوو يختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختيار بناء أمرهم على الاختيار وفي حاشية التفتازاني
ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن للاطماع أى
الايقاع في الطمع امالانه كلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وخـه بحصول المطموع فيه أولا لانه كلام العظيم الذي
يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكامة عسى وعل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الإيماء
الى

الى أنه لا ينبغي أن يتشكل العبادة في كمال الاجتهاد في العبادة والحاصل ان اعمل في مثل هذه المواضع لا لا طماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلاف في اطماع الكرماء اوليكون على دأب كلام العظاماء اوليتنبه العبادة بالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعمل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعد ما قبله الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجاعة من أئمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى جعلوا عليه كل صورة امتنع فيه التبرجى سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون أولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعني صاحب الكشف بان جهور أئمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقية على التبرجى والاشفاق وبان عدم صلاحها المجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا اننا نقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للتبرجى أمام من جهة الخالق فلا يستحالته وأمام من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عاين بالتقوى حتى يرجوها ولا لا طماع لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولا يناله الا من جهة المتكامل والتقوى بالعكس وانكنا استعيرت من معنى التبرجى للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالشبه المحذوف المستعار له هي الحالة المخصوصة الشبيهة بالتبرجى في تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لا يجوز ان تكون لعل على أصل التبرجى متعلقا بعبادة أى اعبدهم راجين أن تصالوا الى أقصى غاية العبادة أو يخلقكم على معنى مقدرا رجاكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه يا يحيى نبيا أى مقدرا نبوته قلنا أما الاول فلانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالا بعد وتوسيطه بين العباد والخالق الذى جعل لعلكم الارض فراشا موصول بربكم صفة أو مدحاً منصوباً أو مرفوعاً فيكون بمنزلة ان يقول اعبدوا ربك الخالق راجيا منه التقوى الرازق بتوسط الحال من فاعل اعبدوا وصفى المفعول على ان تقيمه العبادة برباء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقيمه بها بالتقوى واقتراها بها أو برباء ثواب التقوى وفيه من البعد ما لا ينبغي واما الثانى فلان المقدر والمنوى حال الخلق هو التقوى لا رجاؤهم الا ترى الى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلا يكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف شديد وان كان لها وجه جواز ثم في الحاشية فان قيل عند أصحابنا لا يصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفي تعليل فعل الله تعالى بالفرض فما يصنعون بل لعل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع حملها على تبرجى العباد قلنا يجعلونها اللطاب وهو لا يستلزم وقوع المطالب على ما نقرر في علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان يمنع التعليل بالغرض العائد الى العبادة بعد جدا لمخالفتها كثير من النصوص اهـ (قوله ولهذا علق بها الفعل) في الجنى الدانى وذكر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان اعمل من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعل يركى ثم قال وقفت لابي على الفارسي على شيء من هذا (قوله في الاية بحث سيجي) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب الخامس في المثل الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يومان تلملمة) هذا صدر بيت بحجزة * عليك من اللاء يدعك اجدعا * وألم نزل والملة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالحجم والدال المهملة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والاثني جدعا وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخروع بفتحين وهو الضعف وما ضمه خرج بالكسر (قوله فقولا لها قولاً رقيقاً الخ) رقيقاً بالفاء من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزبير أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخرجه وقد زفر زفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول أعواً والاسم العويل (قوله بد الى الخ) تقدم الكلام عليه في اذا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهى جراحات فى الجسد كالدامل وذلك ان أباه حجر السكندى كان طرده لاجل عيشه عنزة وتشبيهه بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجر آلى امرؤ القيس على نفسه ان لا يأكل لحماً ولا يشرب خمر حتى يأخذ بشاريته فخرج الى قيصر مستصرخاً به على المنذر فأكرمه وأنزله فمشقته ابنة قيصر فكان يأتمها وكان الطرماخ بن قيس الاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطابه فهرب فادركه الطلب عند انقره أو دونها قال الجوهري وانقره موضع فيه قاعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتمرحح لجه ومات وداميا بتقدم الميم وفي بعض النسخ دائماً والمنايا

جمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تختص بالمكن ونحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذين كون الماضى معمولاً لها أو معمولاً لى حيزها) يعنى ان هذا التعامل الذى ذكره لم يَدْخُلْ لعل على الماضى لا يفتقر الحال فيه بين ان يكون الماضى معمولاً للعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعدد هان نحو لعل الماضى فقول المصنف أو معمولاً لى حيزها ليس على ما ينبغى والصواب أوفى حيزها (قوله فليت كفاً فالخ) فى الشرح ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب مرتوى باثبات الياء خطأ وهو اما ان يكون مثبتاً على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مثبتاً على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما فى الوقف على قاضى المرفوع نحو هو هذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجروراً (قوله خبره اما محذوف تقديره كفاً) فى الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفاً فاصح كونه خبراً عن ما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما وأقول وعلى هذا جازان يتعاقب عن كفاً المذكر كوروى جعل المصنف مرتوى فاعلا لا روى نظراً لادلاوجه حينئذ لرفع الماع وجوابه ان هذا على نصب الماع لا على رفعه (قوله واما مرتوى) هذا معطوف على اما محذوف (قوله وروى بالنصب) عطف على روى بالرفع (قوله ومرتوى على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم لليت محذوف والثانى نصبه على العطف على اسم ليت (قوله وان علقه بكفاً محذوفاً على وجه مرذ كره فلا اشكال) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفاً ~~ولكن~~ (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) فى الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالاً من الضمير المستتر فى ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وايضاً الضمير لذكره والظاهر ان يكون حالاً على تقدير مضاف أى مفسر لكن فى حال كونه امشدة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخرج النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب فى الاول ومضافين فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايقان على حذفهما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول وما أنيب الثالث هما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما فى قولهم قضية ولا بأحسن لها والاصل ولا مثل أبى حسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التمرىف ولما ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازاً وحينئذ فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت أظن العقب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أغرب اياها حالاً على ان الاصل فاذا هو موجود مثلهما حذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوباً اهـ والمصنف تعليق مستعمل على قولهم الدليل لغة كرفيه أربعة أوجه آخر (قوله وفنبر بان ينصب لى بعدهما حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) فى الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقتضود الاستدراك فاذا لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان الفائدة الاتيان به الاعلام من أول الامر بان ما أتى بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفتها بما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلاً وأفاد الحرف المخالفة فى ابتداء الامراجالاً (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضده نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الحبرى المخالف لخبرى آخر فى النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيين اللذان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون فى الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكناً فى الضدين المشهورين والمخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالخلابة والبياض والقيام والشرب واذ تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضاً لقولنا ما هذا ساكناً اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوى وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبى الربيع السبتي (قوله وقال الفراء أصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين) فى الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة للملاقاة ساكن كلاًهما غير متيسر فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذف النون لاجتماع الامثال

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وإن كان فيه تقليل لمخالفة القياس إلا أن فيه زيادة في العمل وهو نقل حركة
 الهمزة إلى الساكن قبلها ومخالفة للأصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير له والذي يحسم
 هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون للملافة ساكن اغما هو للتركيب بعدد الوضع وما نحن فيه
 تركيب قبله وانما اختار أن حذف نون لكان لا لتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكان لذلك كما في البيت الذي ذكره
 (قوله فلو كنت ضبيه الخ) ضبياً أي من بني ضبة والزنجي بضم الزاي وفتحها واحد الزنج كسراً وفتحها واحد الزنج جيل من السودان
 والمشافرجع مشفر وهو من البعير كالجفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون
 استعارة وأن يكون مجازاً أمر سلباً اعتبارين نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أراد تشبيهه بمشفر الإنسان في الغلط فهو
 استعارة وإن أراد به إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسل على الأنثى من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل (قوله ولا لكان
 من لا يلقى أمر الخ) الأمر هنا بمعنى الشيء وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة مأخذ للحوادث من مال أو سلاح
 والأعزل الذي لا سلاح معه (قوله ولا كني من حب العميد) تقدم الكلام عليه في اللام المفردة ❀ (ولا لكان) ❀ ساكنة
 النون (قوله وخفيفة باصل الوضع) في الشرح قدم أنها تكون مخففة من الثقيلة وانما تدخل لذلك على الجملتين فانظر بما إذا
 تغيرت الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورفاء اسم رجل والموادرجع بادرة وهي الحدة والوقائع
 هنا جرح وقيعة وهي القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء راية عن العرب
 قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد نذكر ❀ (ولا ليس) ❀ (قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفى غيره
 بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس لأنني مطافاً تقول ليس خلق الله مثله في
 الماضي وقال تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجهور النحاة على أنها النفي الحال قال الاندلسي ليس
 بين القولين تنافض لأن خبر ليس أن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو يزعمون وإذا قيد بزمان
 من الأزمنة فهو على ما قيد به انتهى (قوله له نافلات ما بغب الخ) الضمير المجرور عائذ النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيت
 من قصيدة الأعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب ويقب بضم أوله وكسر
 المجه مضارع أغب من الغب بكسر المجه وهو أن ترد الأبل الماء يوماً وتدعه يوماً في الصحاح وأغبنا فلان أننا غبنا وفي
 الحديث أغبوا في عيادة المريض وأربعوا يقول عدي يوماً ودع يوماً وأدع يوماً ومن وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت
 أن عطاءه صلى الله عليه وسلم لا تأتي يوماً وتقطع يوماً بل تأتي كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله
 فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) في الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استتقلاً ولم تقاب ألفاً لانها لا تتصرف
 من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح الرضي وأصل ليس ليس كما يقال علم في علم والتمزم تخفيفها
 بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفاً كما هو القياس لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف (قوله ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف)
 قال الرضي ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء اذا الفخمة لا تحذف في العين تخفيفاً (قوله لا في هيئ) أي حسنت هيئته
 مأخوذة من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب
 الأول بدليل لست ولستما واسن وليسا وليسا أو ليست) قال الرضي وسبويه والاكثرون على أنه فعل غير متصرف قال أبو علي
 في أحد قوايه أنه حرف إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيداء أدت حركة الهمزة عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
 أن ذلك لم يفارقه أخواته في عدم التصرف قال أبو علي وأما الحاق الضمير به في است ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على
 ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا (قوله وإن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) في الشرح ولا يرد على هذا
 ما ورد على قاموا ما خلاز يد أعند من جعل الفاعل فيه ضميراً يعود إلى البعض المفهوم مما سبق لأن البعض هنا في سياق النفي
 فشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا في حاشا هذا الإيراد
 وبيننا أنه لا يرد هناك أيضاً (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النخو) حكى ابن السيد في كلامه على
 ألفاظ الموطأ ما يقتضي أن سبب قراءة سيبويه النخو غير هذا وذلك أنه قال يروي أن سيبويه قال لجاد بن سلمة ما تقول في
 رجل رعى في الصلاة فقال له جاد لحن يا سيبويه لا تقل رعى اغما هو رعى فحبل سيبويه وقال سأقرأ علم لا لحنني

معه ونهض الى الخليل فسكى اليه فقال الخليل رعى هي الغصبة ورعى لغة غير فصحة ولزم سيمو به الخليل فكان ذلك
سبب براءته في صناعة النحوي انتهى وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما
يدرك من النحوي وضم العين التي حقه ان تفتح لا يدرك من النحوي وانما يدرك بالنقل وأقول بطلق النحوي على ما يتناول ذلك
أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيمو به ما رواه الخطيب في تاريخه عن القراء قال انما تعلم الكسافي النحوي على كبر وكان
سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيانم جاس الى قوم ايسه تريح فقال قد عيت بالتشديد يدغير هن فقالوا لا تجالسنا وانت تلحن
قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعييت وان أردت من انقطاع الحيلة والتخير في الامر فقل عيت مخففا فقام من
فوره وسأل عن من يعلم النحوي فاشدوه الى معاذ فلزمه حتى أنفذ ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له
من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الجواز ونجدونهم امة تخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قتيبة من الحسبي في
الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهم مسائل أقرله يونس
فيها وصدره موضعه (قوله عت وأدج الناس) في الصحاح أدج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدج بالتحريك والدجة
والدجة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان ساروا من آخر الليل فقد ادجوا بالتحريك والاسم الدجة والدجة (قوله
واجيب بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي الاطناضيف والاعترا عظيم) في المطول أي طنا حقيرا
ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا النوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج
بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة
من انه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الاظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من
حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمته فبهذا الاحتمال يصير
المستثنى كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب انتهى (قوله هي الشفاء
لداف الخ) هذا البيت لهشام أخى ذى الرمة والداء المرض ههنا أصلية والظفر الفوز والبدل بالمجبة الاعطاء (قوله ابن المفر
الخ) المراد بالاشهر ههنا أبرهة بن الصباح صاحب الفيل الذي قصد تخريب الكعبة وقيل له أشهرم لانه كان مشروما لانف
(قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقديره متصل لم يجز حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من حوا حذفه مع تقديره
منفصلا وفي الشرح أما ان ذلك مقتضى كلامه قطا هو لانه عال حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا
فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه التسمية) في الكشف وما عام في كل شيء فاذا علم الفرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من ما يعقل قال
المتقارن أي يصح إطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا علم ان الشيء من ذوى العقل
والعلم فرق بين وما يخص من بذوى العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما غير العقل واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول
باطفاق أهل العربية على قولهم من ما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من ان يعقل كان اغوام الكلام بمنزلة أن
يقال الذى عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار
الصلة أعني يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منه ما مر ادبه شيء ما يصح في موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم
مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير اغوف ليتأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع ألباء ونفعه مرفوع ببعيد
والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبره تكن (قوله ربحا تكرر النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبي الصلت
من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالامور فقد يكسب غماؤها بغير احتيال والمم النازل والغما بالممثل الغم والغمة والفرجة بفتح
الفاء

الغاء الخروج من الهم قال في الصحاح والفرجة التفتي من الهم وانشد البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما أشبهه
والعقال الحبيل الذي يشده بيد الدابة لينعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفي هذا النابة المفرد عن
الجمع) لأنه أناب الامر عن الامور (قوله وفيه وفي الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعدها صفة له)
يعنى وقد حذف وأبقيت هي ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعنى من الامر لان
اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور
صفة لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه قال ان
النحاة اختاروا كونهم موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا
بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضى هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بتكره وهي للتبعض كما في أخذت
من الدراهم شيئاً وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تكره معنى تشمت وتنبهض (قوله في انكرة
تامة تمييز والجملة صفة) هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف
هي الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل
والجملة صلة) قال الرضى ويضعفه قوله وقوع الذي مصرح به فاعل الانعم وبئس وزوم حذف الصلة باجتماعها في فتحة ما هي
لان هي مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) في الجنى الداني واذا جاء بعد ما الواقعة بعد نعم وبئس فعمل فعشرة مذهب
وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية آخر (قوله والتفسير الاول رأى الزخشرى وفيه ان ما حينئذ للشخص
العاقل) في الكشف وقال قرينه هو الشيطان الذي قبض له في قوله نقيض له شيطاناً فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه
ربنا ما أطعته هذا ما لدى عتيده هذا في ملكي عتيده لجهنم والمعنى ان ما كاسو فقه وآخر يشهد عليه وشيطاناً مقروناً
به يقول قد أعد له لجهنم وهياً له لها غوائى واضلالى وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة بحتم رجوعها الى كتاب
السيئات أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيئات هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة
حينئذ الى ما أعد له من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي أحد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها من استعمالها فيما
لا يعقل (قوله جزم بذلك جمع البصريين الا الاخفش) قال الرضى ومذهب سيدي به ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادراً بخوفه ما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة)
قال الرضى وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يفسد مسده وأيضاً ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان
في تقدير سيدي به وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك ما يوم الدين وأندري من هو قيل
مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء ما لم يثبت اه (قوله في انصب على
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزخشرى) في الشرح أو رد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه
لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب بمنع مساواة ما للمضمر لان المراد به اشيء له عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله
وذلك على قراءة أبي عمرو والسحر) في البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع هم - مزه الاستفهام قالوا يجوز ان
تكون ما استفهامية مبتدأ أو السحر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جئتم به والسحر خبر مبتدأ المحذوف ويجوز
عندى في هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستفهام خبراً اذا التقدا هو السحر أو السحر هو فهو رابط
كما تقول الذي جاءك أزيد هو وعلى همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأ والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله
والاعشى سحر ويجوز عندى ان تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء أو في موضع نصب على الاشتغال
وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤ به والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فاموصولة
والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر) في الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون همزة
الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية
مبتدأ وجئتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف أى هو السحر وما اعتضده من قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه

اذا الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد ان تسام ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها انما قال
 ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شيء فيه وقد ذكره ذين الوجهين أبو البقاء وعبارته
 ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أيضاً في المعنى وحذفت الهـ مرة للعلم به والثاني هو خبر في المعنى فعلى
 هذا ما معنى الذي وجئتم به صلتهما والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله فذلك ولاية
 السوء الخ) المكث بتثنية الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالهمزة والمد المتعب (قوله يا أبا الاسود الخ) الطارقات جمع
 طارق وهو الذي يأتي ليلاً والذي كسر المجبة وفتح الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء
 المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولا وعائشة وأبي هريرة توفي سنة ست ومائة والعكرمة في اللغة أنثى
 الحمام وفي الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمزة مداني لا عيسى بن عمر الثقفي
 النحوي مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذي لا يعدل عنه الادلل ان المراد هنا الثقفي النحوي لانه الذي كان
 له اختيارات في القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذات تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته
 ولا شك في غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفي ليس بعداد وفي القراءة قلت قد ذكره أبو عمر والداني في طبقات القراء وذكروا ان
 عن روى عنه في القرآن الاصمعي والخليل بن أحمد وذكروا عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين في النحو
 سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحوي جميعا كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك الكمال
 وهذا جامع * فیه الناس شمس وقر وذكروا عن القتيبي انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى بن عمر الهـ مداني
 صاحب كتاب الحروف مات قبل الحسين ومائة وهذا خلاف ما في الشرح (قوله على ما قام يشتمني الخ) يشتمني بالضم والكسر
 لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب والثمن خلاف الكريم وتغرغ تغرغ (قوله اناقتنا بقتلنا الخ) السراة بفتح السين المهملة
 جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع والواو بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويعتاد اذ
 الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي ربي مصدريه وجوزوا ان تكون بمعنى الذي
 والعائد محذوف تقديره بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هو بعيد اذ يقول الى تني علمهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن
 تني علمهم بغير ذنوبه وجعله من المكرمين وفي تفسير البيضاوي وانما تني علم قومه بحاله اي حملهم على اكتساب مثلها
 بالدخول في الايمان والطاعة على داب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء أو لم يعلموا انهم هم كانوا على خطا عظيم في
 أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدريه والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أي باي شيء
 غفر لي ربي بما جازى عن دينهم والمصاهرة على أديتهم وفي الشرح لانهم انما يتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي
 عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي سلمنا اننا عبارة عن الذنوب لكن لانهم انما يتبعون
 ارادة الاطلاع عليها مطلقا فيجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه
 وأنت خبير بان عدم تسام بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكبرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه
 لا يلائم المقام (قوله ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف الا في بابي التمجيد ونعم وبئس
 وفي نحو قولهم اني محمان أفعل على خلاف فيهم قدمي) هذا التعليل عطف على قوله اذا المبدل ومجموعهـ ما علة ليكون رحمته
 ليست بدلا من ما حاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما واجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وان
 كانت غير استفهام واجب وصف ما وكلاهما مقصود ههنا فسقط قوله في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعي
 الامام ان ما للاستفهام التمجيد فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان
 قلت يمكن ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فينتج الاعتراض قلت لو اراد ذلك لا تنقض بصور كثيرة كقوله
 تعالى وما تالك بعينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه بشيء اه وفي اعراب السـ فاقسى ما زائدة
 للتوكيد وزادتم ابين الياء وعن ومن والكاف وبين مجرور انتم شيء معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى ان انكرة تامة
 ورحمة بدل منها كانه قيل فبشيء أجهم ثم أبدل على سبيل التوضيح وفيهـ لـ استفهامية قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ
 المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهما يجوز ان تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتهت وما قاله

من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى فسلم لكن لانسلم ان زياده ما ونحوها للتأكيده من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتهم لذلك في لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم ان تكون مضافة لرجة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسماء الاستفهام الايات اتفاقكم على مذهب أبي اسحق فان قيل يجوز ان تكون رجعة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعاده هزة الاستفهام في البديل وقد قال الزجاج في ما هـ هذه اضافة فيها معنى التأكيده باجماع النحويين قالت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الانحش وغيره انها منكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قدوة له الغزنوي عن ابن كيسان انتهى ما في اعراب السفاقسي (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا ومجموعه ماعلة امكون رجعة ليست عطف ببيان من ما والاشارة بهذا الكون المنكرة الواقعة في غير الاستفهام والشروط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رجعة عطف ببيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما ما استفهامية لا توصف وما لا توصف لا يعطف عليه عطف ببيان (قوله فاذا ركبنا ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها) في الشرح وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خافوا فلما بلغني انه توجه فافلا حضرتني هي وطفقت اذ ذكر الكذب وأقول بم ذا اخرج من خطه بحذفه الالف من ما مع كونها مركبة مع ذافيه هـ هذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله ألا تسألان المرء الى آخره) هـ ذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنصب النذر والمدة والوقت وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقالة ويحاول يريد أي ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنصب هنا النذر (قوله فامبتدأ بديل ابداله المرفوع منها وذا موصول بديل افتقاره للجملة بعده) في الشرح هـ ذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ ويحاول خبره والرباط محذوف أي يحاوله ومثله في الشعر جائز ونصب بديل من المبتدأ ويحتمل ان يكون ماذا كله في محمل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت يعطله رفع البديل قلت لا يكون نصب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمرا انتهى وفي شرح الرضي ولفاقل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في ماذا صنعت بزيادتهم أو أمارع الجواب في قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البديل في قوله الاتسألان المرء ماذا يحاول * انحب فيقضي أم ضلال وباطل فلا ن مامبتدأ والفعل بعد هذا المزيد خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي جعلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع الجواب والبديل في القهج المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق السؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البديل والمبتدأ منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فاعلمية وأما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فاقيل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرقا ان الجملة صلة لذا خبر السالان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجيء الضمير انصوب في الجملة التي بعده من بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية أو من لان ذلك لا تكون موصولة الاوقها أحدها وكان الثقل الحاصل بانصال الصلة بالموصول أكثر فكان التحقيق بحذف الضمير الذي هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها التثاقها بالاضاف اليه (قوله وهو أرح الوجهين في ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع) الذي رفع هو أبو عمرو وابن كثير في رواية وضمير هو عائذ الى كون مامبتدأ وذا السهم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا ينفقون ووجه الرجحان ان العفو حينئذ خبر مبتدأ محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال في اسمية الجملة أو فعلية أو ذلك في الوجه الاول دون الثاني كقولك لماذا اجئت لان الف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خذ قلب ما ذابال نسوتكم) هذا صدر بيت عجزه لا يستفحق الى الذين تخناوا الخرز بضم الخاء المجمة واسكان الراي بعدها جمع أخرز وفي الصحاح الخرز ضيق العين وصفها ورجل أخرز بين الخرز ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكمم اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل والبال الحال ويستفحق بمعنى يقفن أو بمعنى يقفن من قولهم فلان ما يستفحق من الشراب أي ما يكف عنه والذين تنثية دبر وفي الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفي القاموس انه من ذوات الياء وفي الشرح والتخنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفحق بمعنى يقفن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفحق بمعنى

يكفئ والاصل لا يستفيق ثخانهم والى الدبرين متعلق بخنان المذكور ان يجوز ان تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا
أو بعثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استفهامية وذاموصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفحق استئناف ويجوز
ان يكون حالا من والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكر حاله في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف
اليه لان المضاف كجزءه (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ازائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير
ما قاله المصنف ان ماذا مجموع اسم موصول (قوله ولا علمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة
لامكسورة لان الكسر ينافى آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبتى بما جهلت (قوله أنورا
سرع ماذا يافروق) هذا صدر بيت لرغبة الباهلى هو بالزاي المضمومة والغين المعجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق
ونور ابفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة مرخم فروقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثالثة
فى آخره أى منتكض والخذيق بالحاء المهملة والذال المعجمة المقطوع (قوله يقال سرع ذاخر وجا أى أسرع هذا فى الخروج)
فى الشرح الظاهر ان خروجا تميز أى سرع خروج ذامتل تصب ز يد عرفا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروجا منصوبا
على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروجا منصوب على التمييز
(قوله قال الفارسي يجوز كون ذافعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كاه اسماء) فى الشرح وأحسن من هذين التخريجين
ان يكون نورا مصدر امنتصو بفتح النون والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسند الى ضمير عائد الى نورا والجملة صفة
وما ذامبتدا والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقق ان الاسماء لا تزداد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير
والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضميرهم عائد اليه باعتبارها وأنشد البيت صاحب اللباب
بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولب بالعقل نطق اداءه وان حبس العقل
قصا صاحبس أنفسنا لذلك الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما
قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذف منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل
وان يحبس حسبنا ظاهر فى ان كلامهم شاهد لان فى كل منهم ا حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآتية انهم موصولة وان
الفاء ادخلت على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيهه الى بجزء الشرط لتشبيهه الموصول بكامة الشرط وتشبيهه صاته بجملة
الشرط فان قيل الشرط وما يشبهه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآتية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب
عن هذا بان مسببه الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فأجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان أكرمته اليوم
فقد أكرمته أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمته
اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآتية فان المسبب فيه الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون
الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مانعا للفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملائكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون
النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يعزى قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل
الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسيرا والخبر فن الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية
وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يمكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب
الاستغفال أو متلواة النافية مدلوله عليه بما قبله نحو بلا قوله فطاعها فاست لها بكفوء والا يعمل مفرقا للحسام وحذفه
بعد ان غير متلواة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغي لاشعاره بان كون ما شرطية راجح (قوله
وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى
هذه الآتية شرطية زمانية ظاهر ونحن لانسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية وللمعول المطابق على حد سواء فيحتمل ان يكون
التقدير أى زمن استقاموا أى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لشرطية
زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسيرا معنى لا تفسيرا اصناعيا وأقول اماراة ظهور الفاء فى استقيموا لان المصدرية الزمانية

لا تحتاج الى الفاء وقصده رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة
استقامتهم ورد قول الخو في انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولكم متعاق
باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما بأس لوردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأس فعل ماض أصله بئس بكسر
الهمزة يقال بئس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسر هاء ولو مصدرية
وهي وصاتها فاعل بئس والاسناد مجاز والمراد انهم ما بئست بسبب رد الختية ثم اسند الفعل الى الرد للملابس لها وأصل
عابها عيها أو عابها على انه مقلوب العين ومخدوفا (قوله ورد عليهم ابن مالك بحوقل ما يكور لي ان أبدله) لان أبدله مستقبل
(قوله وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه) يعني وهما وجدت قرينة خلافه وأجيب أيضا بان التقدير قل
ما يكون لي قصده ان أبدله (قوله وليست هـ) هذه بمعنى الذي لان الذي سقاء لهم الغنم فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي
ويكون المراد به الماء الذي سقاء عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه عـ)
كانوا يكذبون) وليست هـ هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الاصلاح ما استطعت اغا قال ومنه لوجود
الفصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دواحي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة
عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا أي الاستطاعة أي قدر
استطاعتي وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه عـ كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا
أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انما غريبان ههنا * وكل غريب للغريب نسيب
والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثرا استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسبب اسم
جبل (قوله ولو كان معنى كونه زمانية انما ساندل على الزمان بذاته لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن
الكثير) في الشرح ظاهر كلامه انما ساندل على الزمان بطريق النية والتحقيق انما لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق
الاصالة ولا بطريق النية وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعده حذفه
يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النية لانه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة
وأقيمت هي مقامه وابن الكثير هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصمته كان يعيل الى تقديم على
ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرمه بتأديب ولديه المعتر
والمؤيد من غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عشرة من لسانه * وايس يصاب المرء من عشرة الرجل
فهو ثرته في القول تذهب رأسه * وعثرته في الرجل تبرا على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما يا أبا اليك ابنائ
أم الحسن والحسين فقال والله ان قبر اخادم على خير منك ومن آباءك فقال المتوكل لا ترا كساوا لسانه من فقاء ففعل ذلك به
فأت وقيل أمر المتوكل الاتراك فدا سوا بطنه فحمل الى داره فأت بعد ذلك اليوم خمس خيلون من رجب سنة
أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن الكثير من احاث صار جـدا (قوله
من الذي هو ما ان طر شاربه * الى آخره) هذا البيت لابن قيس بن رفاعه الاوسى شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعه
برثي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بنى معاوية أيام النمر كل عام
طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على
اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الارتفاع بن مرار فلم
يحل الحول على أحد من أصاب من ذلك شيئا حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشام من الرماح وبعده هذا
البيت ونحن بمحمدنا الحادي ونظمه * لحم السنان له هبر وترعيب وفي الصحاح طر النبت بطر بالضم طرور انبت
ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعنسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس
وأنشد البيت والمهرج هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب
بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا الا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكر وامن حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرا او كونه بمعداة ثبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسما للشبب لصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشبب صفة يكون باعتبارها قسما او التقدير والشبب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويكفي ان يقال ان في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطالب بين ما وقع في كل تقسيم على انفرادهم وقد وجدت بين العانسين وبين الذي طرشاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طرشاربه (قوله وفي البيت مع هذا الغيب شذوذا ان اطلاق العانس على المذكور وانما الاتمهراستعماله في المؤنث وجع الصفة بالواو والنون مع كونه غير قابلة للتاء ولا دالة على المغاضلة) في الشرح لم أر التصريح بشذوذاطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين واعلم المصنف استند الى نقل معتمد وأما جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة ورودها وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونه غير قابلة للتاء ولا دالة على المغاضلة فشا عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه (قوله وثالثه ما ان شهلة الى آخره) في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصف عاقلة وفي القاموس انما أيضا الجوز وأوجد من وجد في الحزن (قوله ويرجح ان فيه تلخيصا من دعوى اشتراك الاداعي اليه) أي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونه احرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرى الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصول وكونه اسميا فيه تنحاص عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملة ذلك الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني آدم واقائل أن يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالانفاق موضوعة بمعنى الذي وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهي الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة أيضا بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذي لا داعي اليه والجواب اننا لانسلم ان هذا الاشتراك لا داعي اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها شيء (قوله فاذا قيل أعجبني ماغت قلنا التقدير أعجبني الذي قتله) لا يخفى ان هذا رجوع اقول الاخفش ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن السجري وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للبرج الذي ذكره بالطعن في مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثاني الزام تقدير الاول لانسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطا قبل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلست زيد يريده المكان فمتنع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الهاء المقدره مفعول مطلق) والمفعول المطلق يمكن مع كل صلة متعديا كان أو غير متعد (قوله وهذا اسم ومنهم) امامنه فلا قراره اياهم وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما لو قيل باسميتها) عبارة أبي البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه وامم عند الاخفش وعلى كلا القواين لا يعود عليها من صلتها شيء انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها او على القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا اوله لكن في التسهيل ما يقتضي انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وايست اسمها تفتقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وفي شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله في آخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مرادهم ان المصدر انما ينسبك من ما يكذبون لانه ما من كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) لقائل أن يقول ان أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناء عن عائد وان أراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنائها عن عائد (قوله فانه جوز مصدرية ما في وانبع الذين ظلموا ان تروا فيه مع أنم اقداد عليها الضمير) في الشرح لم يتعرض في الكشف الى مفاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضي انه جوز كلا منهما وانما في الجواب عن اشكال المصنفات نقول لانسلم

هو الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائداً على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي الصحاح مثل نخرج على قومه في زينة والمعنى واتبع الذين ظلموا انراهم مع ظلمهم (قوله أليس أميري الى آخره) الباء في بانتمازائدة وهو فاعل أميري أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض الوجه الثاني وهو ليس بصواب لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله فلما يبرح اللبيب الى آخره) فلما بمعنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بداءياو يقدر مثله لمجيئاً (قوله وأما قول المزار) في القاموس وكشداً المزار السكبي وابن سعيد الفقيمي وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرشي شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يميزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر) في الشرح الذي قاله سيديويه في الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت وأطوات الصدود فلما وصل على طول الصدود ويدوم وهذا نصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء فلما الفاعل مقدراً أو اقامة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال وداد عوض وصال وان كان سيديويه وغيره أوردوه كذلك يعني ان تساط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله ولبس كذلك فانه لا وصال أصلاً مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصل ان ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقربة انتهى وأقول ان ارادته لا وصال مع الصدود في زمنه فسلم ان كان لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان ارادته لا وصال مع الصدود مطاقاً فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهل انفس ايلي شفيعةها) هذا آخر بيت أوله * ونبت ليلى أرسات بشفاة * الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهي المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذي تقرر في علم النحويين ما لا دخله على ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر في سياق الكلام لا من اولها فادب الحصر لا فادته أخواتها المكشوفة عما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتي والثالث ان يقول هنا الثاني الا انه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه الأنواع الثلاثة الكافة وهي مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل هيئة) المتلوة مرفوعة على انه نائب عن فاعل تسمى وهيئة مفعوله الثاني (قوله فانما قد تفسر بالدعاء) وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عائداً على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على ايمان جزاك الله خيراً وذلك البعض هو نافع (قوله على اننا لا نسلم ان اسم ان المحففة يتعين كونه ضمير شان) في الشرح لما قدم ان ضمير الشأن بعد ان المحففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه فاعل بان اسم ان المحففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذي أوردته بقوله على اننا لا نسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لا نسلم استدلالاً وانما هو ممنوع وطالب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالاً عند الجدلين أو ان قوله بالاستدلال انما هو تحريف للنساج وانما هو بالاستدراك لان على تكون الاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب في الثاني) هكذا وقع في نسخة من المتن ووقع في نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدر في الثاني ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يعتنع ان يكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء) في الشرح ولا يضرفوات الحصر استفاداً بما في الحصول بطريق آخر كما في نحو ان الذي يكرمني الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المحصف متصلة بان اذ هو مانع من كونه بمعنى الذي لان ما لا يتصل الا اذا كانت ما حرفاً فان قلت قد يتمسك المصنف بأن رسم المحصف سنة متبعة فلا تجرى على قانون الخط المصطلح قلت يا بابه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم بمعنى في المحصف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد أمكن هنا جعل ما حرفاً كافاً انتهى وفي البحر وقرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك وتوالت هذه القراءة على ان الخشبية مستعارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهم وقد رأينا كتباً في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن أبي حيوة أبي القاسم يوسف بن جبارة

في كتابه الكامل (قوله قال الايتماء هذا الجام لنا) هذا صدر بيت يحزه الى حامتنا ونصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه في
 الا في حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير) أي مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا
 بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدارة
 جليل (قوله وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين) في الجني الداني واستدل الامام الرازي على ان اغما للخصم بان ان
 للاثبات وما لا نفي فان لاثبات المذكور وما لا نفي ما عداه ورد بوجوده منها ان فيه اخراج ما الثانية عما تستحقه من وقوعها
 صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قائما ذكر
 بعضهم هذه الواجهة ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساد انتهى وقد ذكرنا في حرف اللام عن شمس
 الدين الكرمانى انه قال في شرح البخارى ان المراد اغما كلمة موضوعة للخصم وما ذكر سر الوضع لذلك لان الكلمتين والحالة
 هذه باقيتان على اصلهما امر اذتان بوضعهما (قوله أو نفيًا مثل ان زيد ليس بقائم) فيه بحث لان لتوكيد النسبة التي بين
 اسمها وخبرها وهي لا تكون الا بتوابع وان كان نفس خبرها نفيًا (قوله وبعضهم ينسب القول بانهم انا نافية للفارسي في كتاب
 الشيرازيات) في الجني الداني وذكر القرافي في شرح المحصول ان ابا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات ان ما في اغما
 للنفي وفي الشرح اعلمه بشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكى فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي في
 شرح التلخيص رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه وأقول هذا الذي ذكره بهاء الدين يقتضي ان القرافي ذكر انما
 نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبته للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله في كتاب الشيرازيات) يستعمل
 على مسائل أملاها أبو علي بشيراز في القاموس وشيراز بن طهمورت بن قسبة ببلاد فارس فسميت به (قوله وانما يدافع عن
 احسابهم أنا أو مثلي) هذا من بيت وهو انا لذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي والذائد من الذود بمجعة
 فهو مله الطرد والذمار بكسر الميم في حفظه وحجته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس وهو
 الحامي الذمار اذا حى ما لو لم يحسمه ليم وعنف من جاء وخرجه انتهى والحسب ما تسده من مفاخر آبائك أو المال أو الدين
 أو الكرم أو الشرف في العدة أو في الاعمال الصالحة أو في الالباب وفي المطول وما كان غرضه ان يحض المدافع لا المدافع
 عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم اصارا لاني انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
 لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على
 الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما أدافع عن احسابهم انا على ان انا كيد ولا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانا
 تا كيد ولا يجوز ان تكون ماموصولة اسم ان وانا خبرها أي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض
 الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
 عن لفظ من الى لفظ ما وهو أظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لان العلم ان الفعل
 غائب لان غيبة الفعل وتكامله وخطابه باعتبار السند اليه ولو سلم فالسند اليه بالحققة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله
 قد علمت سلمى الى آخره) قيل هذا البيت لعمر بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه * والخليل
 تجري زيمابينا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة أي الفاء على قطر به بضم
 القاف وسكون الطاء وهما جانيه وشككت بالشين المحبة وكافين يقال شككت بالرمح أي خرقة والحيازيم بالحاء المهملة
 والراي جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جعه مع انه ليس في الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله
 والريم بكسر الزاي وفتح الدال التحتية المتفرق وفي الصحاح قال الاعشى اللحم الزيم المتفرق وليس بجمع في مكان فيمدن (قوله
 وقول أبي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما لا يمنع وان
 الزجاج أجاز الفصل ولم يوجب به وان ابن مالك أوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى اغما للخصم فلذلك منع الحصر
 بهدها (قوله ربما أوفيت الى آخره) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في
 الصور) يعني فلا اعتبار الحال أي بالفعل المضارع ولا اعتبار المعنى أي برجا وتنظير المصنف بالانية انما هو على تنزيل المستقبل
 منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفي شرح الرضي والترمذ بن السراج وأبو علي في الايضاح كون الفعل

ماضيا لا ز وضع رب للتقابل في الماضي والعذر عندها في نحو قوله ثم الى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أي
الامور الاخرية غالب عليها في القرآن ذكرها باللفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا واولادى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير
ربما كانوا يود) قال الرضى وقال الرعي ربما كان يود مخدوف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمشمور دخول ربما على المضارع
بلا تاويل كما ذكره أبو علي في غير الابضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا ومن تنزيل المضارع منزلة الماضي
في أحد قولى البصريين وأما ~~كوفيون~~ فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما أو ما جعل ربما يكون
موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربما محذوف أى رب شيء يود الذين كفروا وتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله
ربما الجامل المؤمل فيهم) هذا صدر بيت عجزه * وعنا جميع ينهن المهار * وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو
لم يخنه مضاربه) هذا عجز بيت صدره أخ ما جدم يخزنى يوم مشهد * وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فأتى صرت
الى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويحبر بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحاريقا قال كلمته فأتى أحار جوايا أى مارجعه
والجواب محذوف أى لم يقدح هـ ذانى فـ احتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى
مقام الماضي (قوله أحدثت مع الباء معنى التقليل) هو بالفاء لا بالعين الهـ ملة كما يتوههم لقوله بعد ثم المناسب في البيت
معنى التكنيز لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه هـ) هـ كذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل
وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلاما من الكاف والباء تأتى للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم
يحمل ما مع الباء في هـ هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يتعقباتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل
(قوله كقول أبي حية وانا ما انضرب الكباش ضربة) هذا صدر بيت عجزه * على صدره تاقى اللسان من الفم * وأبو حية
بالهاء المهملة والمثناة التحتية والكباش سيد القوم (قوله وضنت علينا والضحين من الجبل) ضنت بخت (قوله علافة أم الوليد
الى آخره) في الصحاح العلافة بالكسر علافة القوس والوطر ونحوهما والعلافة بالفتح علافة الخصوم وعلافة الحب وأنشد
هذا البيت والوايد تصغير الولد وهو الهـ والافقان جمع فنن وهو الغصن والثغام بمثابة مفتوحة ومهجمة نبت في الجبل اذا
يبس ايض والواحدة الثغامة والخماس بالحاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بيباسه وفي الصحاح ان
البيت للمرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم لوليد مفعول بفعل محذوف
أى أتعلق أم الوليد - علافة (قوله بينما نحن بالاراك الى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع
بعينه قرب غرة جبل لهدبل وشجر يستاك به (قوله فبينما نسوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر
وسياسة الناس أمرهم ونهمهم والسوقة الرعية ونصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروى ينتصف أى يخدم
قال في الصحاح وتنصف أى خدم قالت حرة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل
من النسخ وهو الصواب وفي غيره الرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لوبابانين
الى آخره) مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمي بذلك لانه أول من هلهل الشعر أى
أرقه من قولهم هلهل النساء اذا رقت نسجه وأبانان جبلان يقال لاحدهما أبان والاخر متالع عيم مضمومة فثناة فوقية وفي
آخره عين مهملة وزمل بالزى المضمومة أى غطى هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه
بعضهم بالراء ومعناه لطم قال في الصحاح في فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أى تالطخ قال الشاعر ان بنى رملوى بالدم *
شئنة أعرفها من أخزم (قوله متى ماتنا خي الى آخره) بثناة مضمومة في أوله وبخاء مهجمة في آخره مضارع مبنى للفعول من
أنخت الناقه بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وترأى بثناة مضمومة
فوقية في أوله وبجاء مهملة في آخره مضارع مبنى للفعول من الأراحة ضد التعب والخطاب لناقته والندى بفتح النون والقصر
الجود وفي الشرح والفواضل جمع فاضلة وهى اسم لدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره)
تقدم الكلام عليه في رب (قوله وننصه مولانا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام الخلى فأتى أحسن الى
آخره) الخلى الخلى من الهـ وهو بخلاف الشجى قال المبردي الخلى مشددة وباء الشجى مخففة وقد يشدد وأحسن مضارع
أحسن الشئ وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومختصر بكسر الصاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهـ

واحتضره والوساد بثلاث الواو المحذوفه وشقي انحنى (قوله ولا سيما يوم بدارة الجبل) هذا عجز بيت صدره الأرب يوم صالح
لأن منه ما وقد تقدم الكلام عليه في سب (قوله وفي الهيئات) في الشرح الهيئات بكسر الهاء وهى المسائل التى أملاها أبو على
الفارسي بيت وهى بلد على الفرات انتهى وفي كثير من نسخ المتن مكتوب على الماش ههنا هى مسائل تكلم فيها
الفارسي على هيت وهات ونحوه فسميت الهيئات انتهى ويؤيد ما في الشرح أن له الحلييات وهى مسائل أملاها بحلب
والشبرازيات وهى مسائل أملاها بشبراز ثم إن كانت المسائل التى سئل عنها ببلد هيت متعاقبة بكلمة هيت وهات
ونحوها حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسي ما حرف كاف أسى عن الاضافة فاشبهت الاضافة فى على التمرة
مثالها زيدا) فإن اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لاسيما زيد
جاز جر زيد وره وه وامتنع نه به) فى الشرح يمكن أن ينصب باعنى مضمرة وما نكرة بمعنى شئ أى ولا مثل شئ أعنى زيدا
أقول إن مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه الغصب الذى تقدم فى قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطابق للنصب فلا يرد
عليه جواز نصبه باعنى مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) فى الشرح هذا تكرار
خال عن الفائدة فإن الكلام تقدم على زيادته به الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة أملا أو بدل منه) فى نصب مثلاً
وبعوضة فى الآية أقوال أحدها لافراء أن مثلاً مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلاً من مثل وتكون
ما حينئذ مذوصفت باسم الجنس المنكر لا يمام ما ووضعت بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقياس الشان أن مثلاً مفعول
وبعوضة تطف يبار للثل وضعف بان الجمهور على أن عطف البيان لا يكون فى النكرات الثالث أن مثلاً مفعول وبعوضة
بدل منه واختير الرابع أن بعوضة مفعول يضرب ومثلاً حال منها لأنه نكرة مقدم عليها الخامس أن مثلاً مفعول أول
أيضرب وبعوضة الثانية وضعت بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس أن بعوضة مفعول أول
أيضرب وهو مثلاً الثانى وفيه ما تقدم السابع أن مثلاً مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أى ما بين
بعوضة فلا فوقها وحكوا له عشرون ما ناقه فجم لا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوى للكوفيين وغيرها للكسافى
والفراء وأنكره أبو العباس (قوله وقرأ روبة) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة (قوله وذلك عند البصريين
والكوفيين على حذف الهاء) مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياساً عند الكوفيين فى الشرح والذي ينبغي أن
يقال الطول فى الصلة هو موجود لا معدوم لأن قوله فلا فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كأنه لا شذوذ عند
الكوفيين وأقول فى كونه من جملة الصلة نظر لأن ما فى فلا فوقها موصولة أو موصوفة وهى معطوفة على ما الاولى على أن
بعوضة منصوب صفة لها أو معطوفة على بعوضة على أن ما صفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية
كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الخشبرى كون ما استفهامية مبتدأ) قال السفاقسى فيه غرابة وبعدن معنى
الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف أى هو بعوضة وتكون الجملة كالمتفـهـر ما انطبق عليه
الكلام السابق واستحسن عدم تكافئه (قوله اما ترى بنا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو
أمر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره **فوفصل عقدته للتدريج فى ما** (قوله ويضعف كونه مبتدأ
محذوف المفعول المضمر) لأن حذف المفعول المضمر العائد الى المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه مؤخر من الخبر وسيذكر المصنف
هذا فى الباب الرابع من الكتاب فى الاشياء التى تحتاج الى رابط قليل قال الرضى حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من
حذفه من الصلة وحذفه من الصلة أكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا فى الباب الرابع من الكتاب فى
الاشياء التى تحتاج الى رابط ويدكر هناك أن شاء الله تعالى الى ما قبل فى تعاليه (قوله ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد) كون
المراد به هنا لولد قول ابن عباس قال صاحب الكشف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعنى رأس المال والأرباح أو ما شئته وما
كسب من نساها ومنافقها أو ماله الذى ورثه من أبيه والذى كسبه بنفسه أو ماله التالذ والطريف والتالذ المال القديم
الاصلى الذى ولد عندك والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما كسب ولده وحكى أن بنى أبى لخب اقتتلوا فقام
يحجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخر جوائى الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أن أطيب ما بآكل الرجل
من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعنى كيداً فى عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن قتادة عمله الذي ظن أنه منه على شيء انتهى وقوله ويرجى أن يعين في ما أغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية لقوله بعده
ولا ابصارهم (قوله والارجح فيما وما انزل على المالكين انهم اموصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) في
الشرح لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر فتأمله وأقول انما كان أرجح الظهوره في بادى الرأي ولهذا جزم المعربون
به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكره الزمخشري قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ماموصول اسمى منصوب وانه
معطوف على السحر وظاهر العطف التغير فلا يكون السحر انزل على المالكين وقيل هو معطوف على ماتتوا الشياطين وقرأ
الجمهور المالكين بفتح اللام وظاهره أنهم ما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرأ ابن
عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابري بكسر اللام فقال ابن عباس هاروت وجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن هاروت وجلان
ببابل العراف وقال أبو الاسود هاروت وماروت وقال ابن ابري هاروت وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى
قول ابن ابري تكون مانافية وعلى سائر الاقوال في هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف في قلوبهم ما وفي تفسير
البيضاوى وما انزل على المالكين عطف على السحر وان كان المراد به ما واحد التغير الاعتبار أولان المراد به نوع أقوى منه
وهاروت وماروت عطف بيان للمالكين علمان لهما وهما ما كان انزالا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا
عليكين لاجل صلاحهما وتوحيده القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية
فيكون ما انزل معطوفا على ما كثر وهو تكذيب لليهود في هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثاني وهما
اسمان اقبلياتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهم ما منصوبان على الذم
(قوله والارجح في لتندرقوما ما انذرا باؤهم أنهم النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا
على ان مانافية فان النفي في آية يس يتسلط على انذار آباءهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجز في ذلك
ذكر كيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل بما يفيد
الاولوية والرجحان من مشابهة أو نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا في ترجح كون ما في آية
يس نافية وقال صاحب الكشف قوما ما انذرا باؤهم قوما غير منذرا باؤهم على الوصف ونحوه قوله لتندرقوما ما انذرا باؤهم من
نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم سم قبلك من نذير وقد فسر ما انذرا باؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما مصدرة
لتندرقوما ما انذرا باؤهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتندرقوما ما انذرا باؤهم من العذاب كقوله انا انذرتكم
عذابا قريبا فان قلت أى فرق بين تعاقى قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي أى لم يندروا فهم
غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتندركا تقول ارسلتك الى فلان لتندره فانه
غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لما نفاضة هذا ما في الآتى آخر فالتناقض لان الآتى في
نفي انذارهم لا في نفي انذار آباءهم وآباؤهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت في أحد التفسيرين ان آباءهم
لم يندروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله * أمرتك الخ) فافعل ما أمرت به *
هذا مصدر بيت عجزه * وقد تركت ذامال وذانشب * والنشب بالشين المجبة قال في الصحاح انه المال والعقار وفي
القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أى شيء ننسخ لا أى آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من
آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أى آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أى آية مع من آية على أن تكون من
ايمان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أى نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) في البحر ويجوز ان
تجىء ما الشرطية مصدر تقول ما تضرب زيد اضرب مثله التقدير أى ضرب تضرب زيد اضرب مثله وهذا الوجه فاسد
لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الاترى انك لو قلت أى ضرب تضرب ههنا اضرب أحسن منه الم
يجز لان منعا عائد على ههنا لا على أى ضرب الذى هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بهدم الايجاب والتكثير والشرط
ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء
فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا هو منه الذى في اعراب أبي البقاء بحر وفيه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية
وآية مفعول به والتقدير أى نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما ههنا مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليلا في معنى النفي) في الكشف فقليل لا ما يؤمنون
فاما ناقلة لا يؤمنون وما مضى يده وهو ايمانهم ببعض المكاتب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقي واعترض
بان كون القلة بمعنى العدم اغناقله النحويون في نحو أقل رجل يقول ذلك وقيل يقول ذلك وقليما يقوم زيد وقيل من
الرجال يقول ذلك وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت فنحو قلت قليلا وقليلا ما فت فلا تذهب الى انه بمعنى النفي المحض
انتهى (قوله * قليل بها الاصوات الابعامها) * هذا مجزئ بيت صدره * انيحت فالقت بلدة فوق بلدة * وقد تقدم
الكلام عليه في الابل الكسر والتشديد (قوله ويرغم قوم ان ما هذه اسم كقدمناه في مثلاما موضحة) الاشارة به هذه الى
ما المفيدة للتقريب وقدمه في مثلاما موضحة حيث قال هنالك وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاثا اذ لا معنى لكونها صفة لثلاثا الا
افادتها لتقريبه (قوله ويسمى ذلك شيا ما على تقدير قليلا لاعتناء الطرف لانهم ينسعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه
لا ينبغي ان يسئل عند المصنف ذلك ولا شيا ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقديم الطرف المعمول لما بعده ما علم بالخصوص
بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الا بيان ان هذا الرد ليس في هذين
التقديرين على حدسوا بل انه يسئل يسيرا على تقدير قليلا لاعتناء الطرف ولا يسئل شيا ما على تقدير كونه نعتا المصدر ولا يخفى ان
ذلك لا يقتضي جواز تقديم الطرف المعمول لما بعده ما النافية عما في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وان في قوله يسئل شيا ما
ما اشارة الى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في
الآية المذكورة وهي قليلا لا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على
خلاف الاصل على ان لفائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى
وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها السند فيها شئ الى غير ما حقه ان يسند اليه أو وقع فيها شئ الى غير ما حقه ان يقع عليه
أو اضيف فيها شئ الى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للحكمة لكونها انقلت عن معناها الاصل الى غيره أو لكونها
نقلت عن اعرابها الاصل لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أولي ياد فحوم مثل في قوله تعالى ليس كمثله شئ اذا
تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهم لذلك لا يمنعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من
الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الحكمة المنقولة عن معناها الاصل الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد
عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنقلهما عن معناها الاصل الى غيره (قوله ورد بان الغايات
لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتفريقكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل
اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لثلاث في ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت
على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن على وعن علو ولا يقاس
عليها ما هو بعينها نحو عين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبر ابا قوى
الحركات لما لحقه من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه أو يكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما
مجرورة عن أو منصوبة أو اتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها أن لا تكون غاية انضمام المعنى
النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استغرب صبر ورثه غاية الخافعة ذلك
لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصبر ورثه بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع
وقوع الغايات اخبارا أو صلات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل)
في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف
لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين
كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصاتها) ذكر أبو البقاء وجه آخر وهو ان نصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد
على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل
وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثله بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين
الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في خواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا فتمتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتم أو يفدروا بأمركم إذا حكمتم فيكون على هذا الأخير من باب عطف الجمل فقلت ويحجب عن آية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بأن يقال التقدير في ألم تعلموا من قبل أخذ أبيكم الموثق ومن قبل تفريطكم في حذف الأول وعطف عليه انتهى ما في الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) في أعراب السلف فاقضى وقيل ما موصولة أي النساء التي لم تمسوهن وضعف بان ما حجة فيكون وصفا للنساء لانه قد رهاه بمعنى التي وما من الموصولات التي لا توصف بها بخلاف الذي والتي (قوله والجملة مفعول) أي ومجموع ما رصنته مفعول فالجملة هنا بالمعنى الغوي **ومن** (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضي كثير ما يجيء في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذي كان الامد والالجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والالجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتداءية بان يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فأنتم اخذوا قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التحجى إليه فالبدء هنا أفادت معنى الانتهاء واذ قصدت عن مجرد كون المجرور بها موصوفا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء ممتد جازان يقع موقعه عن لانها مجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك في غير الزمان) أي سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو انه من سليمان وفي قوله وتقع كذلك دون وهي كذلك جنوح إلى مذهب الكوفيين (قوله بذيل من أول يوم) قال الرضي وأجاز الكوفيون استعماها في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وأنا لأرى في الآيتين من معنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي عن الابتداءية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور عن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بافل من خطوة وليس التأسيس والبدء حدثين ممتدين ولا أصابين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهما معني في فن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك غمت من أول الليل إلى آخره وصحت من أول الشهر إلى آخره وهو كثير في الاستعمال انتهى (قوله تخبرن من زمان إلى آخره) تخبرن مبني للمفعول من تخبرت الشيء اصطفتيه وازمان جمع زمن ويوم حليلة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليلة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان وكان أبوها وجهه جيشا إلى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مكرنا ملأوا من طيب وطيبته من منه فقالوا ما يوم حليلة بسري ضرب لكل أمر مشهور وانتهى ما في القاموس وعام خبرهم انهم ذهبوا إلى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشره وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في هذا اليوم من الهياج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بين فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشيء اذا تجربته وعرفته والمركن بكسر الميم وفي آخره نون الالجنة التي يغسل فيها الثياب وليس بوحدة فهملة (قوله ورده السبيل) بانه لو قيل هكذا لا حجة إلى تقدير الزمان وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير في البيت في زمان من مضى ازمان وفي الآية في زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية ويحسن عندي ان يستغنى في الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدأ الايام وقد حكى في هذا الذي أخبرته عن بعض أئمة النحوات (قوله وعلامتها المكان سد بعض مسدها) قال الرضي وتعرف من التبعيض بان يكون هنا شيء ظاهر وهو بعض المجرور وعن كافي قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والنحشري ان أصل المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضي ويعرف بان يكون قبل من أو بعده ما بهم يصلح ان يكون المجرور عن نفسه يراه وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهمة كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والضمير في قولك عز من قائل انه الاله ائبل

بجمل لايف التبعيضية فان المجرور يعل لا يطاق على ما هو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطاق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقي في اعرابه غير هذا فانه قال ومن في من آية للتبعيض وآية مفرد وقع موقع الجمع أي شيء ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لوقايت من يضرب اضرب كان عاماً فاذا قلت من رجل اختص بجنس الرجل (قوله مهماتاً تنابه من آية) قال السفاقي موضع مهماتاً رفع بالابتداء أو نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي شخص يحضر بآنيانه وضميره عائد على مهماتاً وفيها عائد على معناها لان المراد به في الآية أي آية كما عايد على ما في قوله ما ننسخ من آية أو ننساها (قوله وهي ونحوها في ذلك في موضع نصب على الحال) في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لان في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهماتاً تنابه من آية فالظاهر ان مهماتاً مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الجرم به أو يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مخرج انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدأ الذي ليس بفعل ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايمام بالافتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من نباء جاءني) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبي الاسود (قوله يغضي حياءً يغضي من مهابة) هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عجزه فباكم الاحسين يمتسم (قوله الخامس البذل) قال الرضي ويعرف بصفة قيام اقط بديل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجند منك الجند) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة البخت ويروي بكسر ها وهو الاجنه ادواً ذكر أبو عبيدة رواية بالكسر وقال قد أمر الله بالجند والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيدان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بحجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لا يكران الانباري قال أبو عبيدة الجند بالكسر الانكاش والله تعالى قد أمر بالانكاش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي أنكره أبو عبيدة ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكاش والحرض على الدنيا انكاشه ولا حرصه عليه انما ينفعه العمل لا آخره (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علق من بالجند انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عن ذلك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي القائق انه الابدائية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها لا بتداعٍ يتعلق اما ينفع واما بالجند والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجند الذي منحه وانما ينفعه ان تمنحه التوفيق واللاطف في الطاعة ولان ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللاطف ما يحتاجه المكلف عند فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقاً والثاني عصمة وفي حاشية التقطازي وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضموم ومنك الجند مبتدأ وخبر أي لا ينفع ذا الجند جده وانما يكون الجند منك وليس شيء في الشرح لا يظهر انما اذا علق بالجند انعكس المعنى اذا المراد بالجند هو الخط الذي يورى والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلاً عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجند أو ينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجند حينئذ الخط الذي ليس بدنيوى اذ هو المتبادر من اطلاق الجند مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفى نفع الخط الذي ليس بدنيوى وقد كان المعنى اثباته ونفى نفع الخط الذي يورى ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجند تكون بمعنى بدل بل تكون معناها نفى لقائل من الله وفي قول المصنف أي بدل خطه منك وقوله وأما فليس من الله في شيء فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر واما من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولا ية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى في صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدل ولا ية الله تعالى أي ليس في شيء نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي اعراب السفاقي في شيء خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر اركان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولا ية الله ومن للتبعيض (قوله وفي قول أي نخيلة ولم تذق من القول القسمة) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل الرقة وأبو نخيلة بضم النون في أوله تصغير نخلة كمن بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن خزام والقسمة تنق بضم المثناة الفوقية وفتحها معرب بستة (قوله وقال

الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليه التبعية والمعنى على قول الجوهري انها على كل النقول (الافستق) في الشرح الذي رأيت في الصحاح في مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروي بالباء وانا أظنه بالنون لان الفستق من النقول لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنان الحكامة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف ما ثبت في زره لا في أصله ثابت وبضم النون ما ينتقل به على الشراب انتهى وأقول لم أره في النسخة التي أراجعها من الصحاح شيئا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف في بقل بالباء الموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفة وفي الكلام على الشواهد بعضهم قال الجوهري الرواية من النقول بالنون فيكون من التبعية وهو نظير ما قاله المصنف عنه وفي الجني الداني قال الجوهري وأظنه النقول بالنون وهو نظير ما في الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذي حمل المصنف عليه كلام الجوهري من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بهض النقل في الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ما عداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذي قاله (قوله أخذوا الخاض الى آخره) في الصحاح والخاض أيضا الحوامل من النوق واحدها خلفه من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والا فصيل صغير الابل بنت الخاض ونحوها والغلبة بالمجته واللام المضمومة متين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدى فلان أفيلا) في الشرح هذا الغايتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب المأخوذ من فلان أفيلا أو غير ذلك مما يكون فيه أفيلا مرفوعا لا منصوبا ووجهه بدون اعتباره بالحكاية ان يكون مفعولا يكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أي يكتب المأخوذ أفيلا بمعنى انه يصير بالحكاية أفيلا على التضمن انتهى وأقول لا يخفى على المصنف بعد هذا وقرب ما ذكره المصنف وسيا في كلام الرضي انه قد أجيب عن قولهم قد كان من مطربانه على سبيل الحكاية المقدرة فإسحق فيه يكون كذلك وأيضلا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفي ظننا (قوله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) هكذا وقع في نسخ من المتن ووقع في نسخ منه لقد كنت في غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثاني لان الآية فيه ليس فيها كلمة بويل (قوله وقد يقال ولو كانت للجحيزة اصح في موضعها عن) فيه بحث لان صحة وقوع المراد في موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حرف الجر الا من (قوله السباع مرادفة الباء في نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر ان الابداء في الشرح ان أريد كون الطرف آلة فن بمعنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لا ابتداء الغاية فهم ما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانا لما الخ) تقدم الكلام عليه في ما (قوله والظاهر ان من فهم ما ابتداءية وما فيه ماصدريه) هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى والظاهر عندي انما أي من في أخذته من زيد وفي الجني الداني مثل ابن مالك لانتهاء الغاية عن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهم ما تكن عنده امره الى آخره) تكن بالثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف في مهمما أو بالثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشف اليمني فان صاحب الكشف قال في قوله تعالى وقالوا مهمما أتاتناه من آية لتسخرنا بها أو الضمير ان في به وارجع ان الى مهمما الان أحدها ذكر على اللفظ والثاني أنت على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليمني انه ذكر الضمير في يكن حلا على اللفظ في مهمما وأنت الباقي حلا على معناه لانه في معنى الخليفة والخلق والخليفة واحد والثاني في الآية والبيت جاء بهما التبيين بقوله من آية ومن خليفة وخالها بالحاء المعجمة أي حسنها (قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيت الضمير نظر الى لفظها (قوله بنزلة الجورور مع) يعني مع التي هي اسم المكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهب من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معي بتوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيها معنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم أي في حفظ أحوالها وتقدير أرفاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشهدت قراءة بعضهم ما كان ينبغي ان ان نخذ من

دونك من أولياء بنياء لتخذه للفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال) نقلت هذه القراءة عن أبي الدرداء وزيد بن ثابت وأبي رجا ونضر بن علقمة وزيد بن علي وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبي جعفر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وأبي بشر والزهري وأبو جعفر بن جابر وغيره بدخول من في قوله من أولياء وأوجب بان اتخذ بناءً بمعنى تارة لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الأرض وعليه قراءة الجمهور وتارة إلى اثنين كقوله تعالى أفأرأيت من اتخذ الهة هواه وهذه القراءة منه فالأول الضمير في يتخذ والثاني من أولياء ومن التبعية وقال أبو الفتح من أولياء في موضع الحال ودخات من زيادة المكان النفي المتقدم كاتقول ما اتخذت زيداً من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية الفاعل ومن أولياء هو المفعول الأول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسم فاء له والمفعول الأول مضموم ومن أولياء الثاني وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين لأن من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الأول ويجوز أن يكون من دونك حالاً من أولياء انتهى وفي نفسه يراد بالياء وقرئ يتخذ بناءً للفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً ومفعوله الثاني من أولياء ومن التبعية (قوله لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خادلاً لكانت مثبتة لانه ناه عن اتخاذ) في هامش بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فإن اجتماع الحال مع عامله منتف وكذا من الحال والعامل بانفراده محتمل الثبوت والنفي وأقول هذا في النفي المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتقديم كافي المثال فإن الفعل والحال فيه مثبتتان على ما لا يخفى والآية للنفي المحض لأن المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا أن نتخذ دونك أولياء وكيف نحمل غيرنا على أن يتخذنا دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا أن نتولى أحداً دونك فكيف يصح لنا أن نحمل غيرنا على أن يتولا دونك والجمهور على أن القائمين ذلك هم المعبودون والعقلاء الذين لم يأمر وأبعادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام بقدرها الله على هذه المقالة وقال الكاظمي بحميد الله يومئذ كذيب عابدين (قوله ونقد يراد باليس يشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه هنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على ليس يشتق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال ليس بالآية لا يتفق جامدة إلا في عشر مسائل أن تدل على تشبيه نحو كز يد أسد أي كاسد أو تدل على مفعلة نحو بعته يد أسد أو تدل على ترتيب نحو ادخلوا الأول فالأول أو تكون موصوفة نحو قرأ ناعرياً ودالة على سعر نحو بعته مذكراً أو دالة على عدد نحو فتم مبيعات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا برأس الطيب منه وطبا أو تكون نوعاً لصاحبها نحو هذا مالاً ذهباً أو فرعاً له نحو هذا حديدك خاتماً وأصله نحو هذا خاتماً حديداً أو مانحاً فيه ليس واحداً من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف انما هو مجموع كونه ليس يشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضعين لا في إيجاد المعنيين (قوله ونفسه يراد باللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلاً وكثيراً وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لمومه لا من آية) في الشرح ولقائل أن يقول وآية تقييد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبي المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضي والكوفيون والاختصاص لا يشترطون كونها في غير الإيجاب ولا دخولها على التكرار استدلوا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فن في خبر الإيجاب وهي داخلية على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً قالوا فقولته تعالى أن الله يغفر الذنوب جميعاً يناقضه وأوجب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى أن الله يغفر الذنوب جميعاً خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضاً خطاباً لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله نكفر عنكم من سيئاتكم) في الشرح في سورة البقرة أن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم فقرأتها فجزء والكسافي نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها

حدثها وقد وقع له أيضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف فيما أغويتني أن تلاها بدون فاء وهل مثل ذلك سائغ
 أولا هذه مسألة مهمة أظن فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي ثم ذكر الشارح كلامه فيها
 بكلامه (قوله ويغني إلى آخره) يقال غني يغني ويغني بمعنى زادوا الكاشع بالشين المحبة والحاء المهمة الذي يضم لاء العداوة
 ويضم بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع صار يضمر ضير بمعنى ضر وفي الشرح استدل لال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على
 الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما
 آتيناكم) هي قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذي لابن جني في غابة البعد وينزه كلام العرب
 أن يأتي فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو إسحق أي لما آتاكم الكتاب والحكمة أخذ الميثاق وتكون لما تقول إلى
 الجزاء كما تقول لما جئني أكرمك وقال ابن عطية ويظهر أن لما هذه هي الظرفية أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس
 أخذ عليكم الميثاق فيجيء على هذا المعنى كما معنى في قراءة جزء بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف المذهب سيبويه فإن لما
 المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وإنما ذهب إلى ظرفيتها أبو علي الفارسي (قوله
 وجوز الزمخشري في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزليين فجوز زيارتهم مع المعرفة) في الشرح لم أر هذا
 في الكشف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي أن ما من قوله وما كنا منزليين نافية ولعله وقف على ذلك
 في موضع آخر انتهى وفي البحر وقالت فرقة ما في وما كنا منزليين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أي من جند ومن الذي
 كنا منزليين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لأن من في قوله من جند زائدة ومذهب البصريين بشرط زيارتهم أن يكون
 المجرور بهم انكسرة وإذا كان كذلك فلا يجوز أن يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذي انتهى وأقول الجواب
 عن ابن عطية أنه بنى هذا التقدير على أنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أي
 كائن من جنس المطر) فنظر طرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضي وأجيب بأنه على
 سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما
 قال دعني من عمرتان وقول ابن الحاجب شيء من مطر ومن للتبعيض أو التبيين فيه نظرا لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو
 النظر مقامه بالشرط في باب الموصوف قليل وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل
 المبني للفعل إلا إذا كان الجار زائدا لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه
 فعله (قوله ولقد جاءك هو أي جاء من الخبر كائنا من نبال المرسين) قال الرضي ويجوز أن يقال إن ضمير جاء للقرآن وقوله من نبا
 حال (قوله وأجيب بأنهم أغبر متأصلين في الظرفية) في حاشية التسهيل للصفاء أنهم ما قد يكونان في الأشخاص فلهذا سهل
 دخول من عليهم (قوله فالجرور بدل بعض) لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما تنبت لأن بدل البعض كبديل
 الاشتغال في أنه لا بد فيه من ضمير لفظا أو تقدير يعود على المبدل منه (قوله من الأولى مثلها في زيد أفضل من عمرو) وفي الجني
 الذي اختلف في معنى المصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجاءة هي لابتداء الغاية ولا تنفيده معنى التبعيض وصححه
 ابن عصفور وذهب سيبويه إلى أنه الابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض (قوله على جعل كتمانته عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانته
 عن الله) كتمانته الأول مجرور بالإضافة مفعول أول الجمل وكتمانته الثاني منصوب على أنه مفعوله الثاني (قوله وقد مر أن كتم
 لا يتعدى عن) هكذا وقع في أكثر النسخ ولم يدرك من ذلك وفي بعض أوسياتي أن كتم لا يتعدى عن وفي الشرح كأنه نسي أن
 يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن كتم لا يتعدى عن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور
 الأولى بدل اشتغال) في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولما قل أن يقول أن تكرار من يغني عن
 تقدير الضمير (من) (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع في كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله وإذا
 قيل إلى آخره وفي بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الأوجه وورده من التي فيها معنى النفي إلى الاستفهامية وظاهر
 قوله في التنبيه الأول فتحمل من الأوجه الأربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا
 الذي يشفع عنده الإبانة) في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك مانعه ويكثر
 قيام من مقرونه بالواو مقام الثاني فيجاء بالاقصه إلا يجب أن ينتهي وهذا نحو ومن يغفر الذنوب إلا الله ونحو ومن يرغب عن

تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله وتبعه ابن يسعون) هو بمثابة تحمية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فتون (قوله ولا أوبيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فثناة تحمية فوقية ساكنة للتأنيث فعل مبنى للفعول من آيته بالمبدأى منعتة شرب الماء والضاوية الخيفة والبارق السحاب ذو برق وشمت البرق اذا تطرت الى صحابه أين غطر (قوله وأنت ضميرها لان الخليفة في المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالثناة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه في من الزائدة (قوله لما نسجتها من جنوب وشمال) هذا يحزب بيت لامرئ القيس صدره فتوضح فالمقرا لم يعف رسمها وتوضح بضم المنة الفوقية وكسر الضاد المحضة موضع وكذلك المقرا بكسر الميم ورسم الدار الملقى بالارض من آثارها وفي القاموس والجنوب ريج تخالف ريج الشمال مهبان مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال يفتح السنين وكسرها الرج التي تب من قبل الحجر أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعيش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليللاو يقال فيها شمال بيم ساكنة فهمزة مفتوحة كافي البيت ونسخ الرجين الدار اختلافا في اسماء علم فاحداها تستر الآخر بالتراب والاخرى تزيه فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم يخصص سبب محوها في نسخ الرج بل له أسباب كمر السنين وترادف الأمطار (قوله وهي بسيطة لامركبة من مهموما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التقطازاني واختلافه وافية فقيس كلمة برأسها موضوعا لزيادة التعميم فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء لزيادة في المعنى وقيل معناه معنى اكفف وما هي الشرطية والمعنى اكفف عن كل شيء ما تفعل فاعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا أفعله فهو ما فوق الامر بالكفف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل أصلها ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ايهامية متصلة بهم الزيادة التعميم كافي متى ما واينما وغير ذلك وفي حاشية التسهيل للمصنف ينبغي ان قال بالبساطة ان يكتب مهمما بيايه ولمن قال أصلها ما ما ان يكتبها بالالف وفي الشرح وكذا اذا قيل أصلها ما ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهمما ما ما من قال بان أصلها ما ما اتفقا على أصل آخر كلمة مهمما فلا ينبغي في كتب آخرها على القول الاول ينبغي على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأنشد لحاتم فانك مهمما منعط الى آخره) حاتم هو أبو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والسؤل بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفف فتبدل واو ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت البيت هضم الكشع مضطرا لحاشا من الجوع اخشى الذم ان اتصلوا واني لاستحي رفيقي ان يرى مكان يدي من جانب الزاد اقرا (قوله ومهمما اتصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت عجزه لتزيلها بالسيف است مبسلا وفي الشرح وقوله لتزيلها تليق بالانجيل اترك البسلة وبالسيف في محمل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل عليا رضي الله عنه لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسلة امان وبراءة أنزلت بالسيف واست مبسلا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفي معنى النهي أي فلا تبسمل وفي شرح الشاطبية للفرغى مهمما في موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهمما تفعل أي وأي شيء تفعل في براءة يعني من الوصل أو الابتداء وقولها اتصالها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير اتصالها فجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا بياضمار أعني وفي شرحها للجبيري مهمما منصوبة بتقدير أي أي حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجه الى ظاهر بعدهما على جهة المفهومية فاعمل الثاني على مختار البصريين لقربه وضمير المفعل في الاول جواز والافصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهمما واقعة على براءة) يعني انه اذا جعل مهمما براءة صح كون المنصوب في اتصالها مع كونه مفسرا ببراءة عائد على مهمما فيكون مهمما مبتدأ أو مفعولا محذوف بفسره تصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) اقول ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه عائد على المطلقات الأعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهمما) وهو عدم الرباط في اتصالها السكونية حينئذ الخبر يبطل كون مهمما مشتقا عن العامل الذي بعدهما بضميرها لان كلاما من ابتدائية مهمما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضي عود

المنصوب في تصانها عليها (قوله ومعهما اتصالهما مع أو آخر سورة) هذا صدر بيت عجزة • فلا تنقض الدهر فيها افتقلا • وأواخر
 جمع في موضع المفرد أي في آخر سورة وقوله فلا تنقض الدهر جواب الشرط وتنقل منصوب باضمار ان بعد الفاء جوابا
 للنهي أي فتثقل يعني اذا وصات البسملة بآخر السورة فلا تنقض عليها وتبدي بالسورة الأخرى لان البسملة لا وائل
 السورة لا لا وآخرها وفي شرح المغربي وموضع مهـ ما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير يدبر اياها بسملة من
 البسملات الكثيرة في أوائل السور فصل تصانها (قوله وأما هنا فيمتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأي وقت تصل براءة أو
 مفعولا به حذف عامله) في الشرح لا يمتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون في محل نصب بتصل على
 انها مفعول مطلق بمعنى أي وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة في براءة مطاوب سواء ابتداءت
 بها أو وصاتها بآخر سورة كانت أو وصلتها بآخر آية من أي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان
 المراد وصلها بآخر السورة لانها لا تنقل قصور انتهى وأقول انما قال بعض شارحي الشاطبية ذلك نظر الى الغالب • (مع •) (قوله لغة
 غنم وربيعة) في الصحاح وغنم بالتسكين أبو حنيفة وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفي عقيل ربيعة بن عقيل وربيعة بن
 عامر بن عقيل وفي غنم ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن غنم ويلقب بربيعة الجود وربيعة الصغرى
 وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وربيعة أبو حنيفة من هو ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو حنيفة ومحمد أمهم
 نسبوا اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلهم أصحاب هذه اللغة انتهى
 وفي الصحاح وانما سمي ربيعة الفرس لانه أعطى من مبراث أبيه الخيل وأعطي أخوه مضر الذهب فسمى مضر الجراء
 (قوله أفيقوا بني حرب وأهووا ناعما) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والوواللحال (قوله وقيل هي حال والخبر محذوف)
 في الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر أي وأهووا ناعما كائنة معا وعلى هذا افتراق معا محذوف أيضا أي وأهووا ناعما
 كائنة في حال كونهم معا وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يغني عن تقدير كائنة أخرى يتعلق
 بهما معا اذا لفرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر في المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه اننا لانسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد
 عادل بينهما • الى آخره • من هذا المنع الذي هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) بدي بالثناء التختية ثنية يندري
 بفتح النون وكسر الميم وزاى بضم النون وفتح الميم (قوله اذا حنت الاولى سمعنا لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى
 بضم الهمزة أنثى الاول وهو صفة لمحذوف أي الحامة الاولى وسمعت هدرن (قوله وأفنى رجالي الى آخره) فاعل أفنى ضمير
 الدهر أو الموت وبادوا أهلكوا وفي الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفز الخوف اذا استخفه انتهى وفي بعض
 النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استفز أي أصبح قاي بسبب هلاكهم مستقرا لا في كنت أخشى عليهم ولا
 أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاي أي وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى
 الاستيفاز والذي في البيت هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف أي استخفه وقدم مستوفزا أي غير مطمئن
 • (قوله متى) (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) هذا عجز بيت لسحيم بن رثيل وصدره أنا بن جلا وطلاع الثنايا • وتقدم الكلام
 عليه في غير (قوله أخيل برفاقتي حاب له زجل) في الصحاح واخلت فيه خالما من الخير وتخلت فيه خالا أي رأيت فيه تخيلة
 وفي الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه يعني دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسر
 بتقبل الشيء ولم أقف عليه والزجل زاي وجيم مفتوح بين الصوت يقال حباب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم أي ذورعد
 (قوله شر بن عباد البحر الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة • (منذ ومنذ) (قوله فليلع السمان مضافان)
 هذا القول لبعض البصريين وبنو اعند هؤلاء انضمم ما معنى الحرف (قوله وربع عفت آتاره منذ زمان) هذا عجز
 بيت لامرئ القيس صدره • قفانك من ذكرى حبيب وعرفان • وفي القاموس وعرفان كعتبان مغنية مشهورة والربع
 المنزل وعفت درست والآنار جمع أثر وروى بدل آتاره آياته وهي جمع آية وهي العلامة (قوله أقوين مذحج ومذهر •)
 هذا عجز بيت صدره • لمن الديار بقنة الحجر • والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار غود
 ناحية الشام عند وادي القري وأقوين خاؤون من سكانهم والحج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهي السنة (قوله فقال المبرد
 وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا الاعراب هو الذي
 اختاره

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غير هاتين مذهب المحققين مذهبه لكنه مشكل به كما ذكرنا من في الظروف مع اختياره
لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين منافي لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتأمل وأقول لا منافاة
بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بأن يكونا مبتدأين وفي الشرح وعمما استشكلت به الابتداءية
أن فيسل ما الموجب لتقدمه وهما لاجاز يومان مذ كما تقول يومان أم كذلك وأجيب بأنهم أجز وهما رافعة مجراها خافضة في أنها
لا تدخل الاعلى اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والراجحي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناها بين وبين
مضافين فعني ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب
وهم لان المعنى واللفظ بأية المعنى فلا نك تحبر عن جميع المدة بأن يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلأن اليومان نكرة
لا يصح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ المنكر معص له وهنا كذلك فيكون المصحح
موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون معصا وانما يكون معصا ان لو كان الظرف خروفا للمبتدأ كقوله في الدار رجل
وفي يوم الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه
نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتقاء الروية يومان بل المراد انه هو (قوله
ما زال مذعتقد يده ازاره) هذا صدد ريت للفرد في يدي به يزيد المهاب عجزه * فسمما قادر ك خمسة الاشبار *
قيل أراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل أراد السيف
لانه في الاغاب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده بدني كئائب من كئائب تلتقي * في ظل
معتزك الحاج مئثار والكتيبة بالمتنائة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكئائب تسكت أي عباها كتيبة كتيبة وتسكت
الخيل تجمعت والمعتزك موضع المعركة والحجاج الغبار ومئثار صفة الحاج على زيادة ال (قوله * وما زالت أبني المال مذانا
يافع) * اليافع بالمتنائة الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام
فهو يافع ولا يقال موفع وهما من النواذر وغلام يفع ويفعه (قوله وقيل مبتدأ) هذا القول يقابل المشهور وليس
بمعطوف على قبل الذي قبله (قوله وأصل مذ منذ يلد رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم)
قال الرضي واما متحريك مذ عند ملاقة الساكن في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان
أصله منذ لجواز أن يكون لا اتباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي
وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عذرية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فلهما احتج الى التصريك
للساكنين رد الى أصله انتهى

﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأني تقسيم نون التوكيد اليه ما في هذا الحمل لان المقسم أولا
هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطأ انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي
الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة (قوله اقاتلن أحضروا الشهودا) هو روية بن الحاج وقيل
أريت ان جاءت به املودا * من جلاو يلبس البرودا وارتب أصله أريت حذفته منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود
بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد العودة ولا سبطا تقول منه رجل
شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن الالباس كالغصن الناعم أنا من
باحضار الشهودا فقد نكحها عليه وفي الشرح والفسائل أن يقول لانسلم ان في قوله اقاتلن توكيدا لاحتمال ان أصله اقاتل
انا لحذفت الهمزة اعتبارا ثم ادغمت التنوين في نون انا على حذف الكا هو الله ربى وهما بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال
نون التوكيد به هل يبنى شبهه بفعل الامر فانه افعلا في هذه النون اذ تلحقه بالثبوت هذا عالم أرفيه نصالا لكن سمعت
شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقاتلن ولم أنف عليه مضبوطا في كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع
لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بناءه بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به نونا التوكيد والجهور على انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظه في
الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كان الاسم مع التنوين
معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر او قال بعضهم
المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو او الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت (قوله فضر ورة سوغه اشبه الوصف بالفعل) يعني المضارع قال الرضى قيل ويدخل اسم
الفاعل اضطراراً تشبيهه بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله * وليس حاملي الابن حماد (قوله * فازان
سكينة علينا) * روى البخارى من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب
وقد وارى التراب بيضاً بطنه وهو يقول اللهم لولا أنت ما هتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا فازان سكينة علينا *
وثبت الاقدام ان لا قينا ان الاى قد بغوا علينا * اذا ارادوا يقتلنا أيدنا (قوله * فاحربه بطول فقر واحربا) * هذا عجز
بيت صدره * ومستبدل من بعد غضي صريمة * وفي الصحاح وغضي أيضاً مائة من الابل وهى معرفة لاتنوين ولا يَدْخَاها
الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل وصريمة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو
الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل مابين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو مابين
العشر الى الاربعين ومابين عشرة الى بضع عشرة وأحرباً جمعهم - ملة ورا عقال في الصحاح ونحو ذلك الرجل فتقول بالحري أن
يكون كذا وهذا الامر محراه أى مقمنه مثل محباه وما أحراه مثل ما أحجاء وأحربه مثل وأحجبه (قوله دامن سعدك الى
آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتميم من تيمه الحب أى عبده وذلكه فهو متميم والصباية بفتح المهملة رقة
الشوق والجأخ العائد ومنه قوله تعالى وان جنحو اليه لست بواجب لهما (قوله والذي سئل به انه يعنى أفعل) أى دال على الامر
لان معناه ليدم سعدك (قوله وقربا من الوجوب بعد ما في نحو واما تخافن واما ينزغنك) يريد بالقرب من الوجوب
ما كثر استعماله بحيث لا يضر على تركه الا نادراً ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرطاً لان المؤكدة بما (قوله لم
يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرهم * يوم الصليفة لم يوفون بالجار
(قوله كفولهم * ومن عضة ما ينبتن شكيرها) * العضة واحدة العضاء وهى شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين
المججمة ما ينبت حول الشجرة من أصاها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى
وأراد المصنف بقوله كفولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزائدة التى ليست مسبوقه برب نحو قولهم بعين ما أرى نك وبجهد
ما يبذل وقول الشاعر قليلا به ما يحمدك وارث قال بدر الدين ابن مالك وأما كان له التوكيد شيع من قبل ان ما لما
لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعد ما معاملة به بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكّد
الفعل بعد ما لا فيمّا ندر من قول الشاعر * ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات وقوله ربما يقولن ذلك حكاة
سبيو به لان رب تصير الفعل بعد ما مضى المعنى وفي الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم في توضيحه على الالفية المضارع
بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة أن تكون قلب لا وذلك بعد الالفية وما الزائدة التى لم تسبق
بان كقوله تعالى وانتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدك وقد
عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدك زائدة ولا أدري الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما في ينبتن
نافية وما في يحمدك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما في ينبتن زائدة لانافية انه مثل لم يستعمل الابعنى الاثبات
لا النفي فان قيل انما هو عجز بيت صدره * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * أجيب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه
أنفائه مثله وفي قول المصنف كفولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلاً وكونه عجز بيت والوجه الذى
عين كون ما في يحمدك زائدة لا مصدرية انما لو كانت مصدرية لا ترتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه يحمدك لان
معمول الصلة لا يفتقد على الوصول وان كانت النون داخلية على المضارع في موضع لا يدخل عليه فيه الا في النكرة
(قوله ونون ضمير لطفيلي) في القاموس الضيف من يحى ومطلقاً (قوله ولم يذ الوسميت به رجلاً بقى ذلك التنوين
بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الحارث وفي الشرح واقتل أن يقول لانسلم أن التنوين في رجل حال علمته

هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير و بعد العلم بالتنوين و أيضاً برده
 اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علماً وتنوينه في الاصل للتنكير وأقول الجواب عن الاول ان كونه عينه
 هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الالذليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه اذ ظهور الشيء لا ينافي جواز غيره وعن
 الثاني بان الثابت في صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لان نفسه مراد به معناه والذي لا يثبت بعد العلمية هو نفسه
 لا حكايته وقال الرضى وتنوين التنكير مخصوصه ومعه ودح وسيبويه قليل ويختص بالصوت واسم الفعل وأما التنوين في نحو
 رب أحمد و ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتنكين لان الاسم معرب وانما أرى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتنكين
 والتنكير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فتقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً فاذا
 سميت بالاسم فمحض للتنكين انتهى وأقول على هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة
 على التنكير (قوله وتنوين التنكين لا يجامع العلتين) أى العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتأنيث (قوله
 وزعم الرخخشي ان عرفات مصروف لان تاء ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع) وقال الرضى قال الربيعي وجار الله ان
 ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما يسقط في عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض
 التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث وبما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة
 للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثاً نقول هذه عرفات مبارك فيها ولا يجوز مبارك فيه الابتاء بل بعيد كما
 في قوله ولا أرض أبقل ابقها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو ابتاء بل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين
 للصرف والتنكين وانما يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع
 السالم اذ الكسرة فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف ما منع (قوله فالاول بجوار و غواش
 فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور) قال الرضى فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
 جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها
 في غير المنصرف الثقيل بسبب القرينة وانما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع
 اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدماً على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت
 بجوارى لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورته فتحاً وايضاً يلزم ان يقال جاءني
 الجوارى ومررت بالجوارى بحذف الياء لان الكسرة لا تحذف بالالف واللام وثقل القرينة باق معها وفسر السبيري وهو
 الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء الساكنين ثم وجد بعد
 الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان المحذوف للاعلال كالتأنيث بخلاف المحذوف نسبياً لحذف تنوين الصرف ثم
 خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف والمستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالقرينة فعوض التنوين من
 الياء (قوله وفتحها النائية عن الكسرة خلافاً للبرد) احذر بقيد النائية عن الكسرة عن فتحها التي ليست بنائية عنها فان تلك
 لا تحذف لفتحها مطلقاً بخلاف النائية عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابة عن الكسرة الثقيلة قال الرضى قال المبرد التنوين
 في جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف
 الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين من الحركة ليحذف الثقل بحذف الياء الساكنين والاعراض عليه انه لو كان منع الصرف
 مقدماً على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لعوض عن حركات
 نحو حبل) في الشرح قد منع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوارى انما هو عن حركة يمكن التلغظ بها وليكنها
 حذفت استئصالاً فعوض عنها والحركة في نحو حبل متعذرة لا سبيل الى النطق بها فتركها التعويض عنها واكتفى بتقديرها
 ولك ان تقول حبل أحق بالتعويض من جوارى لا متناع التلغظ بالحركة فيها دون جوارى انتهى (قوله في جبال) هو بجمع فناءة
 تحتية ساكنة فهاءة فلام اسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائي وهي جباله وقال أبو على النحوي
 انما قال وجبل بالتحفيف ويتركون الياء معجمة لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظة فهي مبقاة في النية ومعاملة
 معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلوا الياء افاً كما قلوه في ناب ونحوه لان الياء في نية سكون والضبع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذ كرضبعان والجمع ضباعين مثل سرجان وسراجين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كنف وهزة جيل
منو بالثبوت) هزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كنف لان حركة هزة جيل موجودة على الياء لا منووية
(قوله والثاني كجندل) أراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجمع فتون مفتوحة بين فدا الهمزة
مكسورة فلام هو هنا جندل محذوف فامنه ألف الجمع وفي القاموس الجندل كجف ما يقبله الرجل من الحجارة وتكسر الدال
وكما بط الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثير منها (قوله وهو اللاحق للقوافي المطلقة) في
الشرح وكذا الصدور المقناة أو المصرة وقد ذكرنا الفرق بين التفتية والتصريح في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة
(قوله والذي صرح به سيدي وبه وغيره من المحققين انه يحى به لقطع الترنم) في الشرح قال ابن عقيل فتقوله تنوين الترنم فتقوله
داود القياسي وفي الحديث ان القدرة بحسب هذه الامة وداود ينفى القياس والقدرة ينفون القياس فيقولون الامر ان
قال المصنف في حواشيه على التمهيل واما في شيء لانهم أثبتوا القدرة لانفسهم وأما داود القياسي فلا يعلمهم بقولون وأقول
القدرة طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقضوا وصار القدرة لقباً لله تعالى لا سناداً لهم أفعال العباد الى
أنفسهم وأثبتهم القدرة فيها لم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب
الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدرة ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انه استتبع
في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وانكرت القدرة
هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بهم او انها مستأنفة العلم أي اغايب علمها سبحانه بعد وقوعها وكذا هو على الله
سبحانه وتعالى ومثبت هذه الفرقة قدرة لا نكارهم الله قدر قال أصحاب المقالات من المتكاملين وقد انقضت القدرة
القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرة في الأزمان المتأخرة تعقد اثبات
القدر ولكن نقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وقولي ان أصبت لقد أصابني) هذا
يعجز بيت مقفى صدره * أقلل اللوم عاذل والعتابن واللوم يفتح اللام العذل بالذال المجعولة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر
التاء كذا وجد في غيره هذا التصنيف بخط المصنف مضبوط مكتوب بأعليه صح (قوله لما نزل برحائنا وكان قدى) هذا يعجز بيت
صدره أفد الترحل غير ان ركباننا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقائم الاعماق خاوى المخترفين) * هذا صدر بيت يعجزه
* مشتبه الاعلام لماسع الخفقن والقائم القائن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عقى بفتح العين وضمها وهو ما بعد
من أطراف المغارة والخواوى الخالى والمخترف يسكون الخاء المجعولة وفتح المثناة الفوقية والراء الامر الواسع والاعلام جمع علم وهو
الجبيل وما يمتدى به في الطريق والخفق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي
شرح اللباب وأصل المخترفين المخترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيهاً بالنون الخفيفة
أو تنكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالسكس (قوله وفائدته الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي باسكان القاف
لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت
لانه شعر فتسكين الآخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف (قوله أي يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في
الخشوم والاعن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال طي أغن ووادغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك أغن الغن الدبان وفي
أصواتها غنة والدبان جمع كثرة للذباب وجمع القملة اذباية كغراب وغربان وأغربة (قوله وثبتت في الوقف) في الشرح قد
ينازع في ذلك فان المخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف
الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله ويوم دخلت الخدر خدر عيزة) * هذا
صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فقالت لك الويلات انك مر جلي * والخدر السر كذا في الصحاح والمراد هنا سترها هودج
وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعيزة بهمة مضمومة فتون مفتوحة فثناة تحتية فزاي هي ابنة عمه
والويلات جمع وبلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مر جلي تاركى راجلة أي ماشية (قوله * سلام الله يا ماطر عليها) *
هذا صدر بيت عجزه * واما علىك يا ماطر السلام * وهو لا حوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في
سلي أخت امراته وكانت جميلة وكان هو أيضاً جليلاً وكان يحبها حباً شديداً فترجى رجل قبيح المنظر يقال له ماطر فتاب على

الاحوص حبا حتى ياح به ومن تلك القصيدة كأن المال كين نكاح سلى * غداة نكاحها مطرا نيام فان يكن النكاح
 أحل شيء * فان نكاحها مطرا حرام فلا غفر الا له نكحها * ذنوبهم ولوصلوا وصاموا فلولم ينكحوا الا كفئا *
 إمكان كفيئها الا لك الهمام فطلقها فاست لها بكفء * والا يعل مفرك الحسام (قوله وبقوله أقول في الثاني دون الاول
 لان الاول تنوين التمكن لان الضرورة أباحت الصرف) في الشرح فيه نظرا لان وجود العاتين في الاسم منافي لصرفه
 وانما جعله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرنا فينبغي ان يحمل كلامهم
 على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين
 الصرف لما فاقته لوجود العاتين المحققين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العاتين في الاسم ليس منافي للصرف
 منصرفا للضرورة مع العاتين والصرف هو دخول تنوين التمكن (قوله وفيما قاله نظرا لان الذي حكاه سماه تنويننا فهذا
 دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف) في الشرح اذا كان النظر محضا أمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان
 سببويه سمي ما هو الترتيب تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترج بذلك ما حكيناه آفعا عن الزمخشري
 وأقول ابن مالك استدلل بثلاثة أمور منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه في ما استدلل عليه (قوله وهذا
 اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان قبل التسمية حكى بعدها) في الشرح أمكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين
 صرف قطع وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكي تنوين
 صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف ما فيه علتان ليست الاعتبارية وضعية لاذنية فاذا وجد
 ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) في الشرح صرح ابن الحاجب في أماليه بان نون الوقاية
 كحرف المضارعة ليست بكامة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبي وأطال الكلام فيه
 فلا ينبغي عدها في أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها ونون الوقاية
 لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزءا (قوله اذهب القوم الكرام ليسى) هذابت من مشطورا السريع تقدم
 الكلام عليه في قد (قوله فقبل النون الباقية نون الرفع) لانها سابقة على نون الوقاية فيكون النون حصل بنون الوقاية
 فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجواز والناسب بخلاف نون
 الوقاية وسبب ذكر المصنف في الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك
 نون الوقاية في نحو أحتاجوني وان القول بحذفها لا يوجب العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون
 الرفع ليس بيوه واختاره ابن مالك (قوله الثاني اسم الفعل) قال الرضي ويجوز الحذف اسماء الافعال لاداء معنى الفعل ويجوز
 تركها أيضا لانها ليست أفعالا في الاصل (قوله * أمسلمني الى قومي شراحي) هذا مجزئ صدره وما أدري وظني كل ظن
 (قوله وبني ذلك على قوله في ضاربني ان الماء منصوبة) لان القول بانها مجزئة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان
 جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافق ليرفد خائبنا) هذا صدر بيت مجزئ وان له أضعاف
 ما كان أملا يقال وافي القوم اذا تأهم والرفد العطاء والخيمة عدم حصول المطلوب (قوله وفي الحديث غير الدجال أخوفني
 عايكم) لا يقال هذا التركيب يقتضي ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما
 المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفي ثم حذف خوف الاول
 والثاني وخلفه ما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات
 النحيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير لرجال أخوف تخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا الذي ذكرناه من بيان أصل التركيب
 خرج الجواب عما يقال ان أفعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال
 بجلي وليس كذلك) الذي رأيناه في الصحاح وبجل بمعنى حسب قاله الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجلاك كما يقولون فطك
 لانهم لا يقولون بجلي كما يقولون فطن ولكن يقولون بجلي وبجلي أي حسبي وفي الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجاني
 بالنون من مقول الاخفش (قوله * * * * *) (قوله بنخ العسين) في الشرح المراد من العسين الهجاء لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك (قوله وكنانة تنكسر ها) في الشرح كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثر وأشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا نعم بالفخ في واحد الانعام وقد جمع بين اللفظين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فيا لك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفخ عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر الفون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك في حواشى التسهيل عن أبي حيان ثم قال انما أراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في منذ ومذ من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعني لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله لثانيه مما هو على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر في هذا بالمعنى) هذا يقع في أكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ثم في بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفي بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام في نحو هل تعطيني بمعنى اقبل فيكون داخل في قوله وما في معناه ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيهه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع مادون أصله لا فادة معنى التصدير أى مصير المعنيين السابقين الثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية ليكون داخله أيضا على المضاف اليه نحو الجمع الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انما بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول مبتدأ خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقوا وثنا لاجرا (قوله قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم) قيل بكسر القاف وسكون المثناة الضميمة واطلالهم بفخ الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحين وهو ما شخص من آثار الديار (قوله ألت بربكم) في البصروي في الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريرة وأخذ عليهم العهد بانه ربهم وان لا اله غيره فافر وبذلك والتموه واختلف في كيفية الاخراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية ينافي ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكاف في التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية مفسره به الزمخشري قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررهم وقال ألت بربكم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقررنا بربوبيتك وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وفي كلام العرب وتظيره قوله عز وجل انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعقول انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم يمه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم فافتدينا بهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نهى وعلية قائم معهم فلا عذر لهم في الاعراض عنه والاقبال على التقليد والافتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت عنى بنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وذرياتهم الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انهم في المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل والدليل على انهم في اليهود والآيات التي عطف عليها هي والتي عطف عليها وهي على غطها وأسلوبها وذلك قوله تعالى واسألهم عن القرية التي واد قالت أمة منهم وماذا نذرك ربك واذا نتقنا الجبل فوقهم وما اتل عليهم نبأ الذي آتينا آياتنا انتهى وقرأ نافع والعريبان وهما ابن عامر وأبو عمر وذرياتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم كما ان من ظهورهم بدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقي السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية وبتعين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أى ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى آدم لصاحبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما في البحر (قوله وقول بخدر) بحجم مفتوحة فاء مهملة ساكنة فدا لهملة مفتوحة فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

﴿حرف الهاء المفردة﴾

(قوله نحو ماهيه ونحوها ونحوها هناه ووازيده) أراد بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقتطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واران بنحوها هناه الاسم المبني ونحو وازيده الاسم المندوب (قوله وأتى صواحبه الى آخره) منح أعطى ومضارعه يفتح بالفتح والكسر وجفاناهمجرنا وهو واوى اللام تقول جفونه ولا تقول جفيمته (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لان البست باصلية) في الشرح قد ذكر المصنف في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عد هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه بمعنى من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهو لم يعد ال التي للاستفهام من أقسام ال وانما قال بعد ذكر أقسام ال مستثناة ومن الغريب ان ال تأتي للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أي أصل هذا في البيت هذا بالالف بينهما ما حذف الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي ان هاء التأنيث كلمة ركت مع ما دخلت عليه فصارت الشدة الامتزاج ككلمة **بهايم** (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) في الشرح حكى الزنجشيري في المفصل انه يقال هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا وهذا ليس شيئاً من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزنجشيري انشد في المفصل هان تاعذرة ان لم تكن قببات * فان صاحبها قد تاه في الابد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ان زيداً منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فاعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهد لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب مختصراً انتهى ما في الشرح وأقول هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا قليل والمصنف اغاذا كرم ما يدخل عليه هان للتنبيه كثيراً ثم عبارة الرضي واما ما قد دخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيراً وبفضل كثيراً بين اسماء الاشارة وبين اسماء القسم نحوها والله ذاها لعمري الله ذاها واما ما بالضمير المرفوع المنفصل نحو هانتم أولاء وبغيرها قليلاً كقوله هان تاعذرة وقوله فقلت لهم هذا لهاها وذاها ثم قال وما حكى الزنجشيري من قولهم هان زيداً منطلقاً وهان فعل كذا لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول هان التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله هان تاعذرة وهو البيت الذي أنشده الزنجشيري في الفصل مما فصل فيه بين هان التنبيه وبين اسم الاشارة بفواصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فواصل بينها وبين اسماء الاشارة وحينئذ فيمتنع من تعجب الشارح وترجيحه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيحه **بهايم** (قوله) فيمتنع نحو هل زيد اضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيداً ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازاني في شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون زيداً مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيداً ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم مجرد الالهتاف غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتعجيبه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اغنى على قصد الالهتاف ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمر وإذا أراد بام المتصلة) هذا التقديم مشعر بجواز ان يراد بام في هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازاني يقتضي عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمر ولان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بتبوت أصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيبين ما ندفع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أز يد قام أم عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور والسابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طالب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتي بمعنى الههزة

فتعاد لها أم المتصلة وفي شرح الرضي وربما نجي أهل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الاطمان الا فرسان عادية) هذا صدر بيت
عجزه الانجسؤ ثم حول التناير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الابقع الهمة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها
المضارع بالاستقبال) في الشرح هذا يحكم الوضع كالسين وسوف وقيل من يتعرض لهذا من النجاة (قوله فن مبلغ الاحلاف الى
آخره) الاحلاف بالخاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يخالفون على التعاضد والتناصر وذيان بزال معجة
مضمومة وقد نكسر فوحدة ساكنة فثناة تحتية فالق ونون أو قبيلة من قيس ومقسم مصدر رمي من الرباعي (قوله أن
ذكرتم) في الكشف وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وأن ذكرتم بالف بينماء في التطير ون أن ذكرتم
وقرئ أن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعني أنطير ثم لا نذكر ثم وقرئ أن وان بغير استفهام يعني الاخبار أي تطير ثم
لان ذكرتم وأن ذكرتم تطير ثم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين
المهملة هو ابن أبي طالب أخو علي رضي الله عنهما لآبيه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنسبوه الى الخاقفة قال ابن عساكر دخل
عقيل على معاوية بعد ما ذهب بصره فاعده معه على سريرته وقال أنتم يا بني هاتم تصابون في أبصاركم فقال عقيل وأنتم يا بني أمية
تصابون في بصائركم وقال هشام ان عقيل أقدم على أخيه علي بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيئا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر
حتى يخرج عطائي من المسلمين وأعطيك فالخ عليه فقال علي لرجل خديده وانطلق به الى الخوانيت فافتح أنفاله واخذ ما فيه فقال
عقيل انت أردت أن تجعلني سارقا فقال علي أنت أردت أن آخذ أموال المسلمين وأعطيك اياها فقال عقيل لا ذهبن الى رجل هو
أوصل بي منك يعني معاوية فقال أنت وذلك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذا كرمأؤلا لك علي
وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس اني اخبركم اني أردت عليكم ديني فاختار دينه علي واني أردت معاوية على دينه
فاختارني على دينه فقال معاوية هذا الذي نزعتم قريش انه أحق وأياما عقيل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان
عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان
من الهجرة وتوفي سنة خمسين والرابع بكسر الراء جمع ربيع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله ليت شعري هل ثم
هل آتيتهم) هذا صدر بيت عجزه * أو يحول دون ذلك حمام * ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتيتهم هو بهمزة
مدودة فثناة فوقية مكسورة فتحية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أني مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أني ابراد
بالاستفهام النفي) في الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما مبالا لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا انما انما الانكار على
مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأن النفي ابتداء يقتضي ان هل موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام به النفي لانها
للاستفهام تجوز فيه بارادة النفي منه فبين كلاميه تناف وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي ذكره فان الباء في قوله
هنا يراد بالاستفهام معناها يدل أي يراد به بدل الاستفهام النفي وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما ابتداء
معناه بلا واسطة أي ان الهمة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالة النفي على النفي بواسطة استهزاء في الانكار بخلاف
هل فانما تستعمل في النفي فدلالة النفي عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعه للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد به بدل
الاستفهام النفي وفي شرح الرضي ان الهمة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أنقولون على الله ما لا تعلمون
وقال الشاعر اطربا وأنت قنسري ولا تستعمل هل لانكار وتختص بحكمين كونهم المتقري في الاثبات كقوله تعالى هل
تؤب الكفار أي توبوا واذا قدم الفادة النافي حتى جازان يبي بعدهم الا قصد الايجاب (قوله والباء في قوله * الا هل أخو
هيش لذي بدائم * هذا عجز بيت صدره * يقول اذا قلولى عليها وأقردت * قال المصنف وهو الفرزدق يرمي به جريرا وقومه
كليب ابان الان كان بني فزارة يرمون بانيسان الابل قال لا تأمنن فزارا بخولت به * على قلوصلك واكتبها باسيار وقبل
البيت ولبس كليبى اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الا نان بنانم وفي الصحاح وقد اقلولى أي ارتفع والمقلولى المتجاني المستوفز
القلق ويقال اقلولى الرجل في أمره اذا انكمش وأنشد خلف الاجر يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقرداى سكن
وتماوت وأنشد الاجر يقول اذا اقلولى البيت وفي الشرح ظاهر هذا ان لولا النفي المراد به لم ترد الباء في الخبر وعلى هذا
لا تراد في نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر
غير الموجب بنقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل

موضع وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا بهنابثى فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شفاى الى آخره) سياتى الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء والعكس (قوله لم يصرفهم) هو بضم المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع أصفاه بالشئ أثره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة ان يعقل ويربوع أبو حنيفة من تميم والشدة بفتح الشين المحجمة الجملة الواحدة في الحرب وبكسر ها القوة وسفع الجبل أسفله حيث يسفع فيه الماء والقاع المستوى من الارض والا تم بفتحتين جمع أكمة وهى التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الحكم) هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزخشرى والمجروور بعن والمستتر في ذكره سيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه ما الاول والمجروور بنى الكتاب سيبويه وعدة بكسر العين ونشده الدال المهماتين وفي الشرح وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دعاها وفي بعض النسخ ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه وانما قال في باب عدة ما يكون عليه الحكم مانصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فاستنع في دفع المعارضة التي أشار اليها وهى مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الحكم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت حمل ذلك على ان الاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لانها موضوعة للاستفهام جمعاً بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم بات على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلا فظه بعد ما ذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ما قد يفهم منه أن المراد الجنس حيث قال ألم بات على الانسان وفي آخره ما هو كاصريح في أنه آدم حيث فسر الذين بزمن تطويرة عليه الصلاة والسلام (قوله وحلوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدره جواباً للقسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أى هل فيها مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أى ليعذب كما قال الزخشرى بدليل ألم تركب الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لا بالمصد كما قال ابن الانبارى وفي البصر والذي يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا اياهم ثم ان علينا احسابهم وتقديره لا ياهم الينا وحسابهم عايناه وقول مقائل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسم الذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر في قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسم الذي حجر لا يصح ان يكون مقسم عليه انتهى ما في البحر (قوله * ولألسانهم أبدادوا *) هذا مجزئيت صدره * فلا والله لا ياني لسانى * (قوله * فاصبح لا يسأل عنه عابه *) هذا صدر بيت عجزه * أصعد في علو الهوى أم تصوبا * وروى فاصبح وهو للاسود بن بفرجاهلى يكنى أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد اطالع فيه وتصوب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها

﴿ حرف الواو المفردة ﴾

(قوله انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح انقضت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسمًا وبطل منها سبعة وهى واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها واورب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدما قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما أن يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثانى فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنما واو العطف وغير الواو التي لا لانكار والواو التي للتذكروا والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الأربعة هو أحد عشر فلا إشكال (قوله قال ابن مالك وكونه للعبة راجع للترتيب كثير
 ولامكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون
 بين متعاطفين متقارب وتراخ) هـ كذا وقع في بعض النسخ وفي البعض الآخر أوتراخ وهو معنى الأول لأن المراد منه جواز
 كونهم ما بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع (قوله فإن الرديع يدباقائه في اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه في هـ ذا
 المائل ليعلم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد بتقييد الجمع بتقييد
 الإطلاق) الجواب عن هـ أن ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل إيمان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه
 قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا يشترط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الإطلاق وفي الشرح عن
 شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ أبيه الدين السبكي والظاهر أن العبارة تدل على الجمع المطلق ومطلق الجمع ههنا وان
 مؤداهما واحد لأن المطلق وهو الحقيقة لا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الأصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ ذهو
 الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بتقييد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الأعم في الأخص والجمع لا بقيد أعم
 منه بقيد فيلزم وجود الأول في الثاني ثم قوانيما مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع
 فقوانيما مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قوانيما هـ مطلق من الجمع الذي هو
 مدلول مطلق الجمع وقوانيما مطلق وانما جاء الالتباس من قولهم أن الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو
 الحقيقة لا بقيد والذي وقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه
 في شيء فان المطلق في قوانيما الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء
 فالفرق بينهما ما أتوا به من جهة أن مطلق من قوانيما مطلق الماء المعنى والمطلق من قوانيما الماء المطلق المعنى آخر بخلاف ما نحن
 فيه انتهى ما في شرح المختصر (قوله بل قال بافادتهم إياه قطرب والربيع والفراء وثعلب وأبو عمر والزاهد وهشام والشافعي)
 في الشرح قال الشيخ أبيه الدين السبكي ولم ينص الشافعي على إفادتهم للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس
 بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبي حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله إذا قال لغير المدخول به أنت طالق وطالق وطالق
 يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لأن الواحدة إنما وقعت فقط لأنها بان قبل نطقه بالمعطوف فلم تنطبق محللا للإطلاق ونقل ابن
 عبد البر في التمهيد أن بعض أصحاب الشافعي حكى في كتاب الأصول أن الكسائي والفراء يقولان بأن الترتيب وقال القرافي
 المشهور عنه أن الترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل أنها عنده للامتناع فتكون للترتيب وأما حكاية الإجماع
 عن السيرافي فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن القاربي وعن السهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ أبيه الدين
 وفيه نظر من أوجه أحدها أن قول القائل هؤلاء أجمعوا وقول الآخر هؤلاء أختلفوا مطلقان فلا يتناقضان فيجوز أن
 يكون ثم خلاف سابق انعمد الإجماع بعده فيقع الخلاف في أن الإجماع بعد الخلاف حجة أولا وفيه خلاف ومذهبنا أنه ليس
 بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الإجماع فلا أثر له وإذا كان كذلك فلا وجه للتغليب الثاني سلمنا أن المراد
 التوقيف المستمر فتغليب ناقل الإجماع وإن كثرت كلام أهل العلم وكان هو المتبادر إلى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل
 الإجماع كالنافي ينبغي أن يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم أر من تعرض لها والذي
 يظهر أن يقال إمامان يفرع على أن الإجماع السكوتي حجة أولا وإن قلنا بحجته فيمنبغي أن يقدم ناقل الخلاف لأنه اعتمد الصريح
 وناقل الإجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البيئة الناقلة على البيئة
 التي يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وإن قلنا أن السكوت ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لأنهم أمثبان وقد يقال
 بترجيح ناقل الخلاف لأنه نص في نسبة ذلك إلى قائله وناقل الإجماع كالناسط بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الاضمتنا
 وقد يقال بترجيح ناقل الإجماع لأن الخلاف يرتفع بالإجماع من غير عكس فيكون حجة كل منهما في وقت وبصير ذلك كما ذهب
 إليه بعض أصحابنا من أن بيئة الوقف تقدم على بيئة الملك لأن الملك يقبل الانتقال إلى الوقف من غير عكس وإن كان
 الصحيح من مذهبنا أن يفتي الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا أن هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون
 قائلون فيمنبغي أن يخرج ذلك على أن النادر الخارج هل يردح في الإجماع أولا ولا ينبغي أن الكلام في ذلك مبني على أن

الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة أو لا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي (قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الخنفية انهم للمعية) في الجنى الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انهم للترتيب وعند بعض الخنفية انهم للمعية وقد زل الفرقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي ويجمع طرق مذهب الشافعي فقبل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبني له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف لاسنة تسع عشرة وأربعمائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ مذكورين ما من أربعمائة وعشار في قلوب العالمين على المقاتلي * وأيام الوري شبهه الليالي أثمر غصن أهل العصر يوما * وقدمت الامام أبو المعالي (قوله أحدها احتمال معطوفها المعاني الثلاثة السابقة) في الشرح هذا الحكيم الاول لا يختص به الواو بل يشار كهافيه حتى وان افترقا من وجوه أخرى على ذلك غير ما واحد من النحاة وقال المصنف في فصل حتى الثاني من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهي ان معطوف حتى لا يبدان يكون ظاهرا بعبارة ما قبله غاية له في زيادة أو نقص ولا يبدان يكون مفردا ولا بد من إعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الواجهة التي وقع الافتراق بها لا تقدر في مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يردها قلت انما يريد ان تنفرد بكل منهما بديل قوله في الثاني عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشتربته بدرهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكيم تختص به الواو وعند غير الجمهور ولا يشار كهافيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبني كلامه في حتى على قول الجمهور وقال الجزولي المهمل في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهمل وقال ابن مالك في التسهيل في حتى ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور وقال الرضي والذي أرى ان حتى العاطفة لامهلة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائت اما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عاياه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعده حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الاخر كقوله توفي الله كل أبلي حتى آدم وقد يكون تعلقه في أثناء تعلقه بالأجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالغصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهمل بل المعترف فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أي حين اقترانها بابل لتفيد ان الفعل منفي عنها في حالتي الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاي فتى في الناس الى آخره) أخرزه بحاء مهملة وراء وزاى أي جملة في حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دجاء وهي الشديدة السواد والعرب تسمى أولى الحماق الدجاء وهي ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفتنة وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحدة الجبال ويرى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفي الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غيره هل من أدوات الاستفهام هل في كونه اللاني في معارض ما تقدم له في هل لانقول اختصاص هل بهذا الحكيم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصاص وقد ورد لافيه في هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الآية زائدة لا نافية لافيه عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في المثال امتنع دخوله بين المستويين وفي حاشية التفاتاني عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا في ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكرة للنفى مثاه في لم يجز زيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى والاعمى والبصير مثل الكافر والمؤمن كما ضرب الله البحر من مثلهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يؤيدان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للؤمن والكافر بأبع من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور وفعل من الحر غلب على السجوم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفي الكشف الحرور السموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت
 لا المقرونة بواو العطف ماهي قلت اذا وقعت الواو في النفي قرنت بها التأكيد معنى النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات
 قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها و ترا الى وترو قال ابن عطية دخول لانها هو على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذلك الاوائل عن الثواني ودل مذكور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر
 غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفي استواء الظلمات والنور فاي فائدة في نفي استوائها ثانيا او ادعاء محذوفين وانت تقول ما قام
 زيد ولا عمرو فمؤكد بلا معنى النفي فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون) في الشرح المراد
 بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو
 واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف
 من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا
 مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة عشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلامهلة أو بهم (قوله بكيت وما بكارتك الى آخره)
 في الصحاح البكاء يد ويقصر اذا مدت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخرجها انتهى
 قبل ولم يحث من المصادر على فعل الاسرى وهدي وبكاو والربع المسلوب الذاهب بالكساية والبالى الذي بقيت آثاره (قوله
 الثامن عطف على ما حقه التنبيه أو الجمع) في الشرح وفي قول المصنف ما حقه التنبيه اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت
 خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغي وفيه نظر في التسميل ان العطف سائغ بدون شدوذ وأقول ان المصنف يعني ما الاصل
 ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ايسر بشاذ (قوله ان الرزية لارزية مثلها) الرزية بالهمزة المصيبة ويجوز تخفيف
 الهمزة بفتحها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولدا الحاج بن يوسف وبالا آخر أخو الحاج روى انهم مانعوا اليه في
 يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم (قوله أقنابهم الى آخره) في الشرح ذكر الشريف قاضي الجماعة بغير ناطة أبو القاسم
 محمد السبتي في شرحه مقصورة حازم ان أبانواس مر بالمداين فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخله اليوان كسرى فربأينا
 آثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان اقوم قبلنا فاقتنا خمسة أيام وسألنا أبانواس صفة الحال فقال

ودار ندماى عطاوها وادخلوها * بها أثر من اجدي ودارس مشاجب من جوارق على الثرى * وأضغاث ربحان جنى وباس
 ولم أدر من هم غير ما شهدت به * بشر في ساباط الديار البساس حبست بها حبي فجمعت شملهم * وانى على أمثال تلك الحباس
 أقنابهم ايوما ويوما وثالثا * ويوماله يوم الترحل خامس تدارعيننا الراح في عسجدية * حشيت اباوواع التصاوير فارس
 فزارتها كسرى وفي جنباتها * مهاتدرهم بالقصى الفوارس فالراح مازرت عليه جيوبها * وللماء مادارت عليه القلائس
 وفي هذه الحكاية تصرح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى
 مجموع الاربعة المتقدمة يعنى ان يوم الترحل خامس اذ كرم من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة
 باعتبار وقوع الإقامة في معطاه انتهى وندماى جمع ندما في الصحاح نادى الى الشرب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام
 وجمع الندما ندامى وأدج القوم سار وامن أول الليل وادخلوا بتشديد الدال سار وامن آخره والراح بكسر الراء وبالضاد
 جمع كثرة للزق وهو السقاء وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى وأضغاث عجمتين وفي آخره مثلثة جمع ضغث
 بكسر أوله وهو قبضة حشيش مختاططة الرطب بالياء والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحت طريق
 وهو هنا ساباط كسرى الذى بدائه وهى المراد هنا بالديار والبساس جمع بساس بموحدة تين ومهملتين وهو القفر
 والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفي الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح
 جمع مها وهى البقرة الوحشية وتدرهم بالذال المهمل تستتر من مأخوذ من الدرية وهى دابة يستتر بها الصائد فاذا أمكنه
 الصيد رعى قال الاصمعي غير مهوز وقال أبو زيد مهوز والجيوب بحميم مضومة فثناه تحمية جمع جيب وهو موضع الازار
 من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصيبون الراح في العسجدية الى ان فصل الى جيوب تصاوير الفوارس
 ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسهم او الغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء المزوج به (قوله والجواب ثمانية) في
 الشرح الصواب ان أيام الإقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة وقد بعث ذكره عن هذا بانه

جعل يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم المتصلة) في الشرح
 هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أولاً تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله
 أولاً بناء على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى) في الشرح يرد
 على ما ورد على الذي قبله وأقول يجاب عنه بما أجابنا به عن الذي قبله (قوله وزجج الحواجب والعيونا) هذا عجز بيت صدره
 إذا ما الغانيات برزن يوماً ومعنى زجج رقق وطول (قوله إذا التقدير فذهب الثمن صاعداً) فالفاء عطفت عاملاً لحذف وبقى
 معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين التزجيج والتكحيل التحسين (قوله وأني قولها كذبا
 ومينا) هذا عجز بيت صدره وقد دلت الأدب على رهاشيه وهي من قصيدة لعدى بن الأبرش يذكر فيه غدر الزباء بلذعة الأبرش
 والبيت في قصة قتل الزباء بلذعة الأبرش وسند كرها أن شاء الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد
 والتقدير يد التقطيع والرهشان بالشين المحجمة عرقان في باطن الذراعين والضمير في رهاشيه وفي الفى بلذعة وفي قد دلت وفي
 قولها للزباء (قوله وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا) قال بهاء الدين السبكي هذا أوفى لبقية القصيدة لأن أيمانها أكها
 مكسور وفيها ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر أنه وهم (قوله والربع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة
 كقوله الأياخلة إلى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الأمور التي اشتهرت بين العرب بين
 والصواب خلافاً وحكى عن أبي الفتح أن الأولى جملة على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه
 وأنه اعتراض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل وفي الشرح لا نسلم أن مثل هذا العطف ضرورة
 بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبي ربيعة * قالت إذا قبلت وزهرته هادي * وقول
 جرير * ما لم يكن وأب له أينا لا * قال ابن مالك وهذا أفضل من ختم لا مضطراً ومن الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذي قال
 المصنف أنه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلع الأياخلة وظاهر أن
 ما ذكر في الشرح من الدليل على أنه ليس بضرورة لذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في أن الواو مفردة بهذا الحكم
 عن سائر أحرف العطف ثم في الشرح وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقديم على
 العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعني الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما في الشرح (قوله
 وفيه بحث سيأتي) يعني في آخر أبواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون
 في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجرور عليه وجارم) هذا
 عجز بيت صدره وتنتصر مولانا ونعلم أنه وقد تقدم الكلام عليه في أو (قوله وقالوا نأت فاخترنا إلى آخره) نأت بنون وهمزة
 مفتوحة تين أي بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا لا بد
 منه الوزن (قوله ونقول يحتمل أن الأصل فاخترنا من الصبر والبكاء) في الشرح ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون البكاء
 مفعولاً بفعل محذوف والتقدير وارتك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء
 وقوله أن البكاء أشنى إذا الغليل يشير إلى ذلك (قوله وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكن) هذا بعض بيت من الشاطبية
 وهو ووصلك بين السورتين فصاحة * وصل واسكن كل جلاياه حصلاً والفاء في فصاحة رمز حزة وأشار بالمصراع الأول
 إلى أن حزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم من جلاياه والهاء من حصلاً رمز ابن عامر
 وورش وأبي عمرو (قوله والثاني أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاة ودرهم أقاله جماعة وهو
 ظاهر) لأن المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف في الباب الخامس في الخاتمة التي عقد هذا الحذف والوجه
 أن الأصل بمالك ثم أتى الواو تاء الباء قصداً للتشاكل اللفظي لا الاشتراك المعنوي كما قصد به العطف في نحو وأرجلكم
 فحين خفض على القول بان انخفض للجوار وقال الرضي ولا يجوز أن نصب في أنت أعلم ومالك لأنك لا تنقص فيه مصاحبة
 المخاطب في العلم بماله والتقدير الأصل في فيه أنت أعلم بمالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ
 المعطوف عليه ماله لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول
 من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر ثلثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك

مقتربان والمعنى ان لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم وربك
وهذا يستعمل في التهديد أي أنت اعلم لم ربك فاعمل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين فانت وربك أي أنتما
مقتربان فان لا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى
أنت اعلم وربك أنت اعلم وربك مجاز بك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك
وكذا ما قيل ان تقديره أنت اعلم من غيرك وربك اعلم منك وهو هذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت اعلم
وربك انتهى وفي التعليق قلت واما بعث الشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما
أي بعث شاة واخذت درهما أي بعث شاة واخذت درهما وحذف الناصب في الموضوعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح
واسم تظهار المصنف لكونه بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لما ذكرنا (قوله الخارزنجي) هو بخاه مبهمة
قال فرائسا كنه فزاي مقموحة فنون ساكنة فجم فياء للنسبة الى خارزنج وهو بالذكر صاحب القاموس (قوله
والصواب ان الواو فيهن للجمعية كما سيأتي) يعني في الباب الرابع في آخر أقسام العطف (قوله اذ لو كانت و او العطف لا تنصب
نقر ولا تنصب أو انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الا آخره وللزم عطف الخبر على الامر) يعني في واتقوا الله ويعلمكم
الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلا احتمال ان يكون معطوفا على ما يتعلق به لنبيين اكم أي
نفسه على ذلك انبين لكم القدرة الباهرة وتقر في الارحام ما نشاء واما في قوله ويذرهم فلا احتمال ان يكون المعتمد بالعطف
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجلة الجزاء فقط واما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملة المتعاطفتين بالخبرية
والانشائية على ما ذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) في الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله
ويمكن ان يكون يقصد في الاصل منصوبان مضمرة وان وصلت اعطف على ان وصلت المتقدمة عليه أي عليه ان لا يجوز
وعليه ان يقصد أي بعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالعبدي وقد سبق في فصل
لوان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقبسا وفي الصحاح قال الاخفش أراد ويبغي ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع
ينبغي رفعه لوقوعه موقع الرفع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لاتباعه فخالف بينهما ما في الاعراب انتهى
كلامه وأقول الحكم بتعين الاستئناف هذا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شيء في الكلام (قوله لانه لو نصب كان المعنى
ايجتمع تركك لعقوبتي وتركى لانتهاى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقييد ترك المنهى
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) في الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه
لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ايجتمع في المستقبل
كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد نسألم ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك ان المطلوب ههنا
أريد تحصيله في الحال أيضا ما على القول بان الامر يقضي الفور فظاهر وأما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام
لا يقوله الا من هو موثق أريد معاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف)
يعني ان مكان ان أراد ههنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واول الحال الدخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا في الوهم لابي
البقاء لا يزيد منه فيه (قوله بايدي رجال الى آخره) يشيرون مضارع شمت السيف بكسر الميم المحبة اغمدته ويقال شمتته أيضا بمعنى سلطته
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لا نقاب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم
وان القتلى لم يكثر واو هذا م لهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يعمدوا سيوفهم حال
عدم كثرة القتلى ومفهومة انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكابة الاعداء وفي الشرح
ولما قل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى ثم امطعنا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك ان في حالة اخر اجها
من الاغمد لا يقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السل أي لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير
بذلك الى ثبات أحكامهم وعدم تهوورهم وانهم لا يقدمون على القتل باثرسل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يقتلهم
بقتله فان قلت لم يشيروا سيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة عليهم رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت
الرابط موجود بطريق التقدير أو النسيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائية عن ضمير

مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لا يخفى ما في بناء منعه للفساد من البعد والتكاف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب به اخلافا للجرجاني) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أوشبهه بواسطة الواو وذهب الجرجاني الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لا تصل بها الضمير في نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره بيلابس وضعف بان فيه احوال باب المفعول معه اذا منصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضمف بان الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النبل فلما جىء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصابا مع (قوله ولم تأت في التثنية بيقين) يعني بل أتت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني) في الشرح قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة وجهه وأجمعه وذكرا استعمال الجمع في المعاني اجمعت العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوفا على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصارا ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لم استعمل المشترك في معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون المقدر انما ترك بين الذوات والمعاني (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول) في الشرح خرمه بانهم اللعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافران قوله والحق ان هذه واو العطف يشعربان الواو المتكامل فيها ليست كذلك وقد خرم أولا بانهم اللعطف نعم لو قال أولا بانهم ساواوا الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فاعلم ان كراينيه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله وابس عبادة وتقرعني الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لو والضمير في كقوله للقائل والاقوال كقوله الان قائله ميسون زوج معاوية (قوله لاتنه عن خلق وتأتي مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعات عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانها عن غيبها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول وبقتدي * بالقول منك وينفع التعام (قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي) في الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الداني الا انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضماران بعدها في الاول جائز وفي الثاني واجب في شرح الرضي لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر خولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبه في قم وأقوم قم وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما معنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع انتهى (قوله وليل كوج البحر ارجى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم ليتلى والسدول جمع سدول وهو السدور وعلى يتعلق بارخى والباء في بانواع للصاحبة ويتلى يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضي اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهم ما بل برب المقدره بعدهم الان بل حرف عطف بها على ما قبلها واو الفاء جواب الشرط وأما الواو فالعطف أيضا عند سيمويه وليست بجارة فان لم تكن في أول القصيدة والرجف العطف ظاهر وان كانت في أولهما كقوله وقائم الاعماق فانه بقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرور ثم اجمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنهما صارت بمعنى رب فخرت كما تجر ومعه ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فذلك جاز دخول واو العطف والفاء ثم عليها نحو والله وفوالله ثم والله (قوله وقائم الاعماق خاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه في النون المفردة (قوله فاجيب بجواز تقديم العطف على شيء في نفس المتكلم) واجيب أيضا بجواز اسقاط الراوى أيا تامن أو ائيل تلك الفصائد (قوله والله لا نغمره

ماحيته*) هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق* وقبله أحب أناهروان من أجل غمره* واعلم أن
الرفق بالمرء أرفق وهما الغيبة لان بن شجعمان التمشلي وقد أنشد ههنا صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروي بالضم
والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه الهباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول
الاول) هو القول بزيادة الواو كما أن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فبال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من
الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازائدة والمعطوف
عليه محذوف أي هم مل أمري وبنو كثرى (قوله*) ولقد رمتك في المجالس كلها* الى آخره) رمتك نظرت اليك
ويبغى يقصدني أي بسوء (قوله واذما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم* اذهبهم قريش
واذما مثلهم بشر (قوله قيل وانما فكت لهم قبل مجيئهم) اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم في الشرح ورد في
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انه لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح
قبل المجيء الاكرام امكن عاينه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي
أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يقضى منه الى المنازل
فيندفع السؤال وفي الكشاف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله
تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فاذلك جى بالواو وكأنته قيل حتى اذا جاؤها وقد فكت أبواب اقال النبي أراد أن جهنم
محبس لاهلها ومن عادة الحبس أن لا يفتح الا لداخل فيه أو الخارج منه ولهذا قارن فتحها مجيئهم وأما الجنة فلا من
فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لقاءهم فيفتحون اقبل مجيئهم استبشار بهم (قوله والظاهر
أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف
بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشئ خصوصاً وخصوصية وخصوصة وافتح أفصح وخصيص وفي الشرح ليس
التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجه وبكفي
في العطف التباين فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما أو قول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة
العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لامتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتيازاً بالعطف
اظهار الامتياز هما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتماد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر)
في الشرح يمكن أن يقال لا نسلم أن العاطف هو المقتضى للاعتماد بكل منهما بل لو ذكر اكرام غير عطف كان الاعتماد بكل حاصل
والذي قاله ابن المنير أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف وعدداً وصفه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر
تفخيمه وتزويج القدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البعضاوي
في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون
بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عدداً تاماً لكن في وجه تعادل قولهم هذابه خفاء
وعدم ظهوره لهذا كسط بعض الفضلاء من نسخه كلفه في واثبت مكانه او او هو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله
أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المعنى سوى نسخة هذا الفاضل وفروعهما من نسخ اعراب أبي البقاء
ومن نسخ الصحاح اغما هو بكامة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل الذال المجمة من باب العين دليلاً على تأنيث الذراع وهو
ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقداراً من السبع أذرع والاقول لا يكون ظراً لذكره وقد
جعل هنا ظراً له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذا انتهى بعدد عامه يجعل في طرف لحفظه وصيانتة (قوله ذكرها القاضي
الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرح بن أحمد بن محي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولود المصري الدار
كانت ولادته في خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان
ولذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتعاقد بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان
صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عنده

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسائة بالقاهرة فجاءه وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكم ابن المنبر في الانتصاف عن شيخه أبي عمرو بن الحارث ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية وكان يتبع باستخراجه ازادة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحارث ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة أبي الجود النحوي المقرئ فبين له انه واهم في عددها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره النحوي من دعاء الضرورة الايمان به ساهنا لا متاع اجتماع الصفتين في موصوف واحد واو الثمانية ان ثبتت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبتها النحوي ومن قلده) في الجني الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدلان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معال بما لا يناسب وذلك ان الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكدا وأيضا وصلت الواو لتوكيد الموصوف بالصفة. كان أولى المواضع بها موضع الايصال للحال نحو ان رجلا رأه سديلا سديدا فريه سديدا جملة نعمت به او لا يجوز افتراءه بالاول لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما او الجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنهما في أصناف الجمع المناسب للالتصاق لانها الآتي عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرّد دعوى مع انه الواسط لا يصلح لردان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الردان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريع في الصفات) سيد كرم المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني بالشرح مما ذكره هنا وقد ذكرنا شيئا من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة غزتهم والديك يدعوصها * اذا مبنون نعش ذنوقا صوبوا وانفق سيمويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصوف جواز الاوجوب لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الإعران انتهى والتصويب النزول (قوله بنو لا بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور برفي عائد اليه وما اسم ان وشبهه بنسبة الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن وعلى هذه النسخة فافيه خبر الذي سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا الجموع بما يتعدا على الذي سوغ (قوله يلومونني في اشتراء الخيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للفعول أي وكلهم أكثر ملومية وروى في اشتراقي الخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هي فاعل المصدر وروى بدل قومي أهلي (قوله أكلت بنيك الى آخره) الكالا بغير مد العشب والويل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج (قوله وجهها على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حل وهو أظهر مما وقع في بعض آخر بإفراده وتأنينه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على ضمائر أدم أو أعني وجها واحدا لانها ماني المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعني مثله في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخوله بيا ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الامع ما لفظه جمع حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه في الفاعل كما أن السبب في دخول تاء التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعلة دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فإن أبا حيان منع وأسند إلى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع برأى لفظه فمذلك يوثق معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند إليه وأما من فاقدهم الجمع باعتبار معناه أو اعتبار المعنى فيها قليل وما استند إليه من تجوز المخشري لما منه أبو حيان لا ينهض رداعليه والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها (قوله * وقد أسلماه مبعود وحيم *) هذا مجزى بيت صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعد اسم مفعول أريد به من أبعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفي بعض النسخ تصحبه بكسر العين فيها على أنه اسم فاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم والحليم القريب الذي يتم بامرره (قوله لانيك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظى المبين والمخصص اسم فاعل فان الأخ على تقدير أنه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له وانما لا تعطف المبين على المخصص لأن عطفه عليه يشعر بأنه مخصص وهو ليس كذلك (قوله * من حوثا ساسا كوا أدنوقا نظور *) هذا مجزى بيت صدره * واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * وحوث بالحاء المهملة وسكون الواو لغة في حيث وقد روى البيت به مائى العجز أيضا ومن متعلق بادنوا (قوله * سقيت الغيث أبنتا الخيام *) هذا مجزى بيت صدره * متى كان الخيام بذى طلوح * وفي الصحاح الخيمة بيت تنبيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وأيضا كل بيت مستديرا وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وأمنتم) ابدل قبل همزة الاستفهام واو وفي هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فمما وعنه في الهمزة التي بعدها هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسجيلها واو ابدلها ألفا واسكانها واو لاجل ان ابدلها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل في مال آمنتم به بل قراه في طه بلفظ الخبر وفي الشعر همزة الاستفهام ومدة بعد هاء بقدر الفين (قوله وأجاز بعضهم استعمله في النداء الحقيقي) قال الرضى قبل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله واو أبى أنت الى آخره) الاشنب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال برودة وذوذة بالذال المعجمة أى فرق والزرب بفتح الزاى وسكون الزاء وفتح النون ضرب من القباب (قوله * واهال سلمى ثم واهالهاها *) في الصحاح اذا تجمعت من طيب شئ قلت واهالها ما أطيبه قال أبو النجم * واهال يا ثم واهالهاها * ياليت عينيها لنا وفاها * ثم يرضى به أباهها * (قوله ووى كقوله ووى كان من يكن الى آخره) ينى وقد يقال فى والتى هو اسم لا يحب ووى وذكر صاحب المبانى انه احرف تنبيهه معناها على الزجر كما ان هامعناها التنبيه على الحض وقال فى الصحاح فى وى كان الله أن تكون حرف تنبيهه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحبب والنشب بالمججمة المال (قوله * ولقد شفى نفسى *) الى آخره) القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنتره وأقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفي الكشف عند قوله تعالى ويكأنه وى مفصولة عن كان وهى كلمة تنبيه على الخطا ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم فى غيبهم ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أى ما أشبه الحال بأن الكافرين لا يملكون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويلك بمعنى ويلك وان المعنى لم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويلك عنتر أقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كأتى حين الى آخره) تكلمنى بالمتناة الصوفية وفي الصحاح تيمم الحب أى عبده وذلك فهو متمم

﴿حرف اللام ألف﴾

(قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ باللام التعريف بالالف) يعنى ان الالف التى هى همزة كجاءت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة جمات اللام وصلة للتلفظ بالالف التى هى مدة ليمتقارضا لتفان الالفين فى الاسم والمخرج (قوله لان كلام اللام والالف قدمضى ذكره) أراد بعضى ذكره مضيه عند هذه الحروف اذا وصل العاد الى هذا الحرف الذى الكلام فيه لان اللام قبله بأربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفي الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لان الذي مر لهم ذكره لام مفردة وألف مرادهم الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام
والالف الهوائى ولم يعض ذكره لانهم يردان المراد من اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف
اسم الهمزة لانها فى أوله كاخوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبلت من عنده زبادى آخره) الخرف بفتح الخاء
المجعة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله
وفتح الكاف وقشد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى
الفصح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس بعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا
على الاسنة وهذا العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة)
هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصح
الافاظ من العامة وجوابه ان هذه الافات تتعلق بالخط والعربى الفصح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالافات المتعامة
لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحا وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار
ابن مرة من أهل الانبار قال الاصمعى ذكر وان قريشا قيل لهم من أين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل الحيرة
فقالوا من الانبار وروى السكاكى والهيثم بن عدى ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الجاز هو حرب بن أمية بن عبد شمس
ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب عن أخذ أبوك هذه الكتابة
فقال من أسلم بن سدره وقال سألت أسلم عن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها نزار بن مرة فحدث هذه الكتابة قبل
الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا سقط لان ما صدر عنه لفظ
لا خط ولعل مراد أبى النجيم تكتبان لا ما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مركب يقصد به لا فيكون قد حذف
التنوين وحرف العطف ووصل هزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يعمى
مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يعمى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى
مع ما فيه يعنى من البعد والتكاف (قوله وقدمضى ان التحقيق ان لا يبعده ذان) مضى ذلك فى أواخر الواو المفردة ولو قال
فمؤذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الانثى) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من
هذه الالف التى ترجع لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فاولى لك ذواقه وأولى افعلى من الولي
وهو القرب والثانى تأكيد الاول وهو دعاء مترضى بين الحال وهو ذابن صاحبها وهو الكاف فى عينك وواقه فاعله بمعنى
المصدر والمعنى لكثرة التفاتاته الى ورائه عنده الحرب وجدت عيناه عند قفاه ويقال الفيت الشئ وجدته وتلا فية تدار كته
(قوله ورمى ومارمتا يده الى آخره) صابنى لغة فى أصابنى يعنى انه نظرا اليه فاصاب فؤاده بسهم مخالف اداة السهام فانه
معدب بعدم اهلا لك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلا كما المصاب بسرعة (قوله فبيننا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام
عليه فى ما (قوله بينا انه انقذه الحكمة الخ) تمنعه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء للضمير والكاء بضم الكاف جمع
كفى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكلم فى سلاحه والروح بالغين المجعة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين
المهملة والقاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النباى الشديدة (قوله يابز يد الى آخره) هذا امثال للنباى المستعاث
والا تمل الى اجماع اسم فاعل من أمل بامل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجب بالهذه الفليقة) غماه هل تذهبن
القوباء الى يقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابى اصابت القوباء فقل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها
تذهب فجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوباء الى يقه برفع القوباء عن نصها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى
ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة
بالفاء فى أوله والقاف فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمداء معروف ينقشر وينسج ويسالج بالريق
(قوله حملت أمرا عظيما الى آخره) مثال للندوب وقيل نعى النعامة أمير المؤمنين لنا * يا خبير من حج بيت الله واعتمرا وبعده
فالشمس طاعة ليست بكاسفة * تنبى عليك نجوم الليل والقمر * واطاعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد
العزيز الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعده من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صغره سنة تسع وتسعين ولما ولى قدمته له

التداء والالية الثالثة مثال لوقوع الداء بعده (قوله والافهى للتنبيه) أى وان لم يلهادعاء أو أمر فهى للتنبيه كاتى ولها ليت
نحو يا ليتى واتى ولها جذا نحو * يا حبا جبل الربان من جبل * واتى ولها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

﴿ قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة ﴾

يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى نفسه ير الجملة خبر ابعـ خبر او خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون الباب
الثانى خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجملة خبر مبتدأ محذوف وفى الشرح الباب مبتدأ والثانى
صفته وفى تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى
لانهم اظرف وقد صرح ابن زهران بجوازه لتوسعه فى الظروف واما حال من المبتدأ على حدهما أجاز مسيدويه فى قول الشاعر
* ليلة موحش اطال * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده من فروع البدء وليس فاعلا كما يقول الاخفش
والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للتدائم كدرة بان تقدر متعلقه معرفة أى
الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير
المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من تى يبنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصدير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما
يكون كذلك لو كان مراد به التصدير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من تى يبنى وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان
بمعنى التصدير نظر وذلك انهم قالوا فى باب العـ دى صاغ من اثنين فافوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من الثانى فى التذكير
ومتصلا به فى التأنيث ويستعمل مفردا نحو ثانى وثانية الى عاشر وعاشرة وهو كبايع ما اشتق منه كاتى اثنين ومع
ما يليه ما اشتق منه كالثات اثنين وهذا الاخير هو الذى بمعنى التصدير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح
جعل الثانى وصفا للباب وجهه والنحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى ولذلك استضعف سيدويه من رتب برجل
أسد ووصفا لم يستضعف يزيد أسدا حالاً ~~أنه يشترط~~ فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون
ذلك فى مامعا والمصنف يعنى ابن الحـ اجب لا يشترط ذلك فيهـ ما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا
كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد) فى الشرح أثر القول على اللفظ
لانه يطاق على المـ مل والقول لا يطاق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقديع ارض بأن القول يطاق
على الرأى والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان
أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحدانما
يكون نقصا فيه اذ لم تقم قرينة تعين المقصود أو ما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد
موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على كل حال فاذا ذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى
الشرح واختر بـ بقيد القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار عن القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان المصادر
من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد فاقدم مثلاً ووافق ذلك قدومه فالغائبة لم
تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدم وانتهى وأقول كلام ابن الضائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة
للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسر به عـ اذ على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلاً زيد فاقدم
يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص واقام
الزبدان و كان زيد قائما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفـ عمل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن
الفاعل لافعال كما هو مذهب الزمخشري والثانى والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفـ عمل والفاعل وأن يكونا لما
كان بمنزلة المبتدأ والخبر اما كون نحو واقام الزبدان بمنزلة الفـ عمل والفاعل فاعدم الفـ عمل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فاعدم
الخبر لان المرفوع بالوصف ليس خبره عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفـ عمل والفاعل فبناء على أن المرفوع
يكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبه مبتدأ وخبر فى الاصل
هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو واقام الزبدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة

المبتدأ والخبر ووصرح في أن نحو كان زيد قائما جملة فعالية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو وظائف زيد قائما فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر لم يكن باعتبار مفعوليه لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر وفي الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيجوز أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن مفعول كان شبهه بالفاعل لفاعل اصطلاحا وأما الرابع وهو ظنيته قائما فإيراده فيما يمتزج بمنزلة أحدهما مشكل لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما تزل بمنزلة الفعل والفاعل ولا بمنزلة المبتدأ والخبر فإن قلت لعلمه يشير إلى أنه مما تزل بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأول والثاني فأنهم أمبتدأ وخبر في الأصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وإنما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما وأقول لأنهم لم أنه لو كان كذلك لزم كونهم جملة اسمية بعد دخول الناسخ وإنما للزم أنهم بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الالغية لولد مصنفها ما يقتضي أنهم بعد دخول الناسخ جملة يسلم الناسخ على جزئها فانه قال في باب ظن ومن الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتعصبها مفعولان انتهى (قوله ولهذا يظهر لك أنهم ليسوا مترادفين كما توهمه كثير من الناس) قال الرضي والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصود الذات فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح الفصل أن كونهم مترادفين رأى الجميع فانه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الأصول فانه قال والجملة ما وضع لأفاده نسبة وهذا لا يعدو هو ما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤ عليه وما قاله المصنف اصطلاح اقروا آخرين فليس توهم أو تأنيك بناء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأني المشاحة فيه وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأني المشاحة فيه والتوهم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد أن فرغ من حيد الكلام قال ويسمى الجملة) في الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لأنهم أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لأن قوله ويسمى الجملة ظاهرا في أن لفظ الجملة موضوع للتعني الذي وضع له لفظ الكلام لأن ذلك هو معنى التسمية وإذا كان لفظ الجملة موضوعا للتعني الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا لفظ الكلام لأن المترادفين هما اللفظان الموضوعان للتعني واحد وإنما قال ظاهر قول صاحب المفصل لا احتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا أن لفظ الجملة تطلق عليه لأنها أعم منه وإنما كان الظاهر هو الاعتبار من الكلام بزم ابن الحاجب بترادفهما في شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه أن كل لفظتين وضعتهما الذات واحدة أحدهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جازنا ثبت الضمير وتذكير والتأنيث هنا أحسن لأن الجملة مؤنثة وهي خبر عنه يعني في الأصل لأن الأصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعني يسمى (قوله أما قول ابن مالك فلائنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل) في الشرح بل كان من حقه أن يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فإن قلت لم يعدها لأن خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم أن لا يعد أمنا وجملة لأنهم أخبر أن ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض أما الزمخشري فانه قال في الكشف المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله ولوان أهل القرى إلى قوله يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وأما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشف أن ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا الفقهاء علمهم بركات من السماء والأرض ولكن كذوبا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وأما فاختة فأنهم وأما من أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف في أنها فعالية أو اسمية) في الشرح اجراء الخلاف هنا غير ظاهر لأنه بعد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى أن هذه فعلية ليس إلا (قوله والزمخشري يرى أن وصلتها فاعلا ثبت) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو ظاهر لأن المراد بان لفظها وهو مفعول أول يرى وفاعلا مفعول ثان له وفي بعض النسخ أن ان وصلتها فاعلا وهو غير ظاهر لأن المراد بان الثابتة لفظها وهي اسم ان الأولى وفاعلا خبرها وان الأولى مع اسمها

وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح أن يكون فاعلا لخبر الان مع نصبه (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم جدولة
وهم لا يشعرون وعدجل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الشرح وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى
ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لآلينا قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما
تاموا والكلام التام هنا هو المجموع لا ارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما
كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم ان
جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما فسيأتي في الجملة الاعتراضية ان وان شطبت نواها من قوله تعالى وان شطبت نواها
أزورها * جملة معترضة (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لانه يؤدي الى أن من قال الاعتراض هنا
بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة * في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية
وظرفية * (قوله وهيئات العقيق) قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة
لاخبر بها كما في اقام الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر
بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قباهام مقدرة فلم تكن
قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائما) قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال
من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز الحلال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل
جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام
به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه في المحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني
قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطوقا (قوله وعلى انه حذف
وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه) في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبني على ان الضمير في عمل عائد على الظرف وهو
ممنوع ولم لا يكون عائد على الفعل المقدر من الاستمرار ولو سلم فلما راد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي
المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا في عامله كما ذكر المصنف في حكم الظرف
والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير ادعوزيدا) هكذا وقع
فيما رأيناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عدم الله بدل زيدا * في باب * (قوله ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل
فيه لاحتماله للاسمية والفعالية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير في عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام
الاولي لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثانية لتعليل الاحتمال
ويفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد في قوله فيه من تقدير مضاف أي في جوابه ويعني باختلاف التقدير اختلافه من
غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبني على اختلاف السابق في عامل اذا) في
الشرح الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها أو مافي جوابها من فعل أو شبهه أما
الاول فظاهروا أما الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أي أكرم زيدا اذا قام وأقول القائل بان العامل في اذا هو مافي جوابها من
فعل أو معناه لم يمتثل الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له
الصدر جواز ذلك (قوله فان قلنا جوابها) أي مافي جوابها من فعل أو شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه في الكلام
على اذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنامسافر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولاً لشيء منها
وانما هو مقدم من تأخير معمول ما بعدها (قوله * فيينا نحن نرقه أنانا) هذا صدر بيت عجزه * معلق وفضة وزناد راعي *
ومعنى نرقه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي شيء كالجمعة من ادم ليس فيها خشب
والجمع الوفاض وقال الزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزند السفلى فيها ثقب وهي الاثني واذا اجتمع ثقبان زندان
ولم يقل زندان والجمع زناد وزناد في القاموس والوفضة خرطة الراعي لآذنه وأداته والجمعة من ادم (قوله الثالث نحو

يومان في نحو ما رأيت مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفردا مابتدا أو خبرا وفاعل وإذا كان مفردا فكيف
يحمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول من المصنف يومان مع ما يصير بضميمته
كلاما لا يومان بمفرده (قوله * فقلت أهى سرت أم عادي حلم) * هذا معزيت صدره * فقلت للطيف من تاها فارقتي * وقد
تقدم الكلام عليه في أم (قوله ولم يذكر الخشري غيره) أي غير مذهب الكوفيين إلا أنه يقدر الفعل مؤخر ليكون معموله
مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبا لما جعلت التسمية
مبدأ له لان حرف الجر يدل على أن له متعاقبا وليس عذ كور ههنا فيكون محذوف وفاقريته تعيين المحذوف في بسم الله وهو
ما يتلو ويحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلو في الذكر مقروء فان قيل ينبغي أن يقدر باسم الله ابتداء لان الابتداء
لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر الحضور والكون أجيب بأنه أثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله
بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدئ والخويون انما يقدر من متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا ويمكن
قول الخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحدمعنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدرا ابتدئ فكانه أشار في
الموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفتازاني (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه
لابن عباس حين جاء رسول الله من على رضى الله عنه وفي الشرح عده هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود
الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى
وأقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعد ما غير ظاهر فيه
الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز هذين أعني جاء في ما جاءت حاجتك
وقعد في قعدت كأنها حربة الموضع الذي استعملته فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أي اذا
قدرت موسى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان ذا خبر
وان قدرته يصنع فامفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف
يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع * انقسام الجملة الى صغرى وكبرى * (قوله وقيل حذف فاقيا سيا بان نقلت
حركتها ثم حذفتم ثم ادغمتم نون امكن في نون انا) رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المحذوفة بان المحذوف لعلها بمنزلة
الثابت وحينئذ يدغم نون الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لابي
نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلق الماء كالغارورة وفي الكشف
وعن المأمون ان الهمزة زفت اليه نوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة الأولى ونظر اليه
منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبي نواس كأنه أبصر ههنا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها
البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانهم مضافان) في الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر
الاسفنديري ما نصه قالت اقول أبي نواس وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها حذف
من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لانها للبيان ونحو باب حديد باب من حديد وهما معني وقد ظفرت بمثل
هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * أي موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر حذف
من الاول الى آخره ان كبرى في البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفي ذلك نظر ولا يفيد كون
الاضافة وقطعها على جعل من بيانية معني واحدا لان المانع صناعي لا معنوي وأما ولا يك موقف منك الوداعا فاقوالوا انه من
القلب الداعي الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ منكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا يك موقف
الوداع موقعاً منك (قوله بين ذراعي وجهه الاسد) هذا معزيت صدره بان رأى عارضا أسره (قوله اذا غاب عنكم
أسود العين الى آخره) المراد بأسود العين هنا جبل والآنم جمع ألأم بمعنى اثم لان افعل يجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه
* قد يحتمل الكلام الكبري وغيره * (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقلبة عن همزة هي
فاء الكلمة اذا صلح آتى مضارع أي (قوله وينبغي ان يجري هنا الخ لاف الذي في المسألة قباها) وهو ان الظرف الواقع في
موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش نصر يحا ومذهب

سببويه ايماء الصحيح عند ابن مالك وأتباعه أن العامل فيه فعل لأن أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والرخشري وغيرهما ونسب الى سببويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسألة السابقة صريحا قد أشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدر مستقر (قوله الامر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت بحزه فيرأب ما أذات يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الافتح المهرزة وتحقيف اللام (قوله بناء على ما قدمنا) يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه **والجمل التي لا محل لها من الاعراب** (قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها انخومات فلان رجه الله) في الشرح مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها الغضا أو معنى فالاول كالامثلة التي أوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظي يربطها والثاني نحو أو لم يروا كيف يبدؤ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف بعدم من ان إعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر برؤيتهما مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ويخص الميانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت قالت عليل * سهر دائم وخرن طويل فسر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب عاتيه كانه قال ما سبب علمك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علمته مطلقا عن سببها الخاص بان يقال هل علمته كذا وكذا ولا سيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علمته السهر والحزن لانهم ما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص فنحو وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتأكيده دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكده واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القساموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضدهم وأكثرا يقال فيما يشك وفي شرح النخبة لاهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملت تجمده يستعمل حيث يكون المتكلم شاككا فهو لقول لم يقيم الدليل على صحته وان كان محججا في نفس الامر قال وقد يستشك كل قوله صدقوا بضمير المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكورين جائز فالعني زعم الجماعات العواذل المذكورين انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تجلي لا تنكشف (قوله اذلا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا انه عليل ابطل ان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الرخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واحدا من الخلق لا لزومة لاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه النبي بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والالم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشيء باسم ما يؤول اليه فجاز والاصل الحقيقة وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة لشيئين ليست كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولان نقول اذا جعل استئنفا فنحو يا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فرمته فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استئنفا فنحو يا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا يوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استئنفا في انية الفساد المعنى أيضا) في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الرخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال

عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم - لان السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف اليماني ما ينزب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الا بهذا الزجرى احضر الوغى) هذا صدر بيت من معاقبة طرفة عجزه وان أشهد الذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين) قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لثلاثا تضلوا وحذف الجار وحرف النفي قال اليماني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا أو قول ولود ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو وحذف اللام وان ويرفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما في قولك حررت برجل معه صقر صائداه غدا أى مقدر حال المرو به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) في الشرح وهو ضعيف اما أولا فلان سلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال حررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدر اسم مفعول اصح سواء كان هو المقدر أو غيره واما ثانيا فاعلى تقدير نسائم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رآوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدره لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لاطولم ادخل السجن خالد في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لا حقال ان يقال عدوا امر يدين بما ارتكبه من جريمة الكفر وأقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضمير ايعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدر ذلك لانه بعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع في الآية ان تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود النكوا كب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر واما متصفين بالحال المقدره في وقت تقديرها والحال المقدره لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال وقوله ولا يريدونه نفي لتقدير هذه الحال عريدا كما ان قوله لا يقدرون نفي لتقديرها مقدرها وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذ في الفصل الثاني في خر وجهاء عن الاستقبال انهم يقدرون مقدر الصيدين غدا وأوضح منه ان يقال مر يدايه الصيدين غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم في قول الشارح ولو قيل معنى المثال حررت برجل معه صقر مقدر عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم) في الشرح ثبت في عباراتهم من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بان مراد الثاني الواجب عند الفقهاء ومراد المثلث الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تشيير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذي قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان الاستئناف تشيير جيد ويبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تشيير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشف ولا الاولى للنفي والثانية من يده لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تشيير وتسقى على ان الفعلين صفتان لا ذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تشيير صفة لا ذلول وهي صفة داخلية في حيز النفي أى لا تشيير الارض فتذلل ولا تسقى الحرت نفي معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان في الفعلية لان تشيير من منى من حيث المعنى كما ان تسقى كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا في حرت ولا في سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تشيير الارض بالحرث ولا يسنى عليها تسقى وقيل المعنى تشيير الارض من البطراذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واطلاها فتشرب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي) في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بما فاشه أبي البقاء وأقول لا يبي حاتم ان يمنع ان لا تسقى معطوف وانما هو حال وعبارة أبو البقاء ليس فيها وان لا تعطف ونص ما في اعرابه تشيير في موضع نصب حالا من الصمير في ذلول تقديره لا تذلل في حال انارته او يجوز ان يكون اتباعا

تسبب ان يكون ما ذكره من اوجه من حيث سببه به ان الحال بمنزلة ما ينزج في اللون المتكرر منها من حيث
ما ان ينظر انه جائز كما سببه في المشتد الى الجاهل فيه احر التاكيد ما انزل اليه ابو حيان في ان الرابع في ٢١ المصنوع
مستحسن ويذكر عليه زيد لا رجل في الزاوية و لا يستل في كنهه ابدا فيصنع في الجزء الثاني في نظيره فلما انزل رعا
اتباع الدلول وقيل هو مستأنف أي هي ثبوت وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تنسف الزرع وهو قول
بعيد الصحة لو جهن أحد هـ انه عطف عليه قوله ولا تنسف الحث فتفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في
المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها
لو انارت الارض لكانت ذلولاً وقد نفي ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا ياتفت) يجاب
عن هـ انج ان الواو من ولا ياتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا معني المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على
ما قلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان بعينه (قوله وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم
اتيان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه (قوله وبأنه
كان يجب تكرار لا في لا ذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي
وغيره مثل غضبت من لاشئ وجئت بلا زاد لكن لا يكون في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير
وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفي به والتكرير اغاها في حرف النفي وهذه اسم لاحرف وأقول وقد
يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحد هـ ما اذا حمل على الاستئناف
اخرج الى تقدير جزء يكون معه كلاما مخوزيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافا
لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيد مما يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه
ويصير به كلاما (قوله قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشف فان قلت
كيف موقع هذه الجمل قامت يجوز ان يكون لا بالونكم صفة لبطانة وكذلك وقد بدت البغضاء كانه قيل ببطانة غير آليكم خبالا بادية
بغضاؤهم وأما قد بينا في كلام مبتدأ أحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم ببطانة
انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا بالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي
صدورهم أكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا بالونكم خبالا في حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع
وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أي عما ذكر وذلك لما في الاستئناف من الفوائد وما في الصفات
من الدلالة على خلاف المقصود أو إيهامه وهو تقييد للنهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها
ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلامه علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيه على الاستقلال كما في قوله تعالى
ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون
الاولى علة للنهي ويتم التعليل بل بالجموع أي لا تتخذوا منهم ببطانة لانهم لا بالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه
قد تبعدوا والبغضاء من أفواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليل لآله والبغضاء من
أفواههم ويصلح تعليل للنهي أي فاني بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن
يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها إشارة الى ما سواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان لخصاص
تفسيره اعرابا) هما السفاقي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا لا أنهما اجتماعا على تخصيص
اعراب كما قد نشعر به عبارته (قوله أحد هـ ما اذا قام من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضي اذا كان الجزء مضارعا
والشرط ماضيا ففي ذلك الجزء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب
للجواز فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما
لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى أن يقال تغير عمل ان
وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء
فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقدير كما ينجزم سائر الجوازم عملا واحدا أي معمول واحد وكلام والاولام الامس
واللنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداه الشرط حينئذ عن العمل في
الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه في دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط
مضارعا اذا لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

تسبب ان يكون ما ذكره من اوجه من حيث سببه به ان الحال بمنزلة ما ينزج في اللون المتكرر منها من حيث
ما ان ينظر انه جائز كما سببه في المشتد الى الجاهل فيه احر التاكيد ما انزل اليه ابو حيان في ان الرابع في ٢١ المصنوع
مستحسن ويذكر عليه زيد لا رجل في الزاوية و لا يستل في كنهه ابدا فيصنع في الجزء الثاني في نظيره فلما انزل رعا

يؤيدهم أي سيمويه والاشارة بذلك إلى أقوم من قولك أن قام زيد أقوم وفي الشرح وجه التأييد أنه استقر من قواعدهم
أن الجواب متى حذف لم يحجب الشرط بضمه من الماضي أو المضارع القرون ولم ولا يجيء على خلاف ذلك إلا في الضرورة
(قوله والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها) في الشرح هو هذا الكلام ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل
لها وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء محال للشرط حازم في محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر في
أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان محل الجموع الفاء وما بعدها (قوله وليس بشيء لعدم الرابط) في
الشرح بل هو شيء وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم مبنى وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه
بحسب اللفظ مفقود أو أقول هذا عجيب فإن الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظاً أو تقديرًا وهو ما لا الواو
أو الضمير أو هو ما رسمه المصنف ذلك في الباب الرابع في الأشياء التي تحتاج إلى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى
الابتدائية) في الشرح إذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها
محل من الأعراب أو لا فإن القائل بأن الجملة بعد حتى في محل جلا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج
وابن درستويه أن الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر محتى فإن قيل ما الفرق حينئذ بينهما وبين حتى الجارة قلنا أن
هذه لا تقع بعدها إلا الجملة وتلك لا يقع بعدها إلا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فما زالت القتلى
تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفي الصحاح دم أشكل إذا كان فيه بياض وجره قال ابن دريد غاسمي
الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعني في حرف الخاء في الكلام على حتى * الجملة الثمانية
المعترضة * (قوله بين شيئين) يعني سواء كانا مفردين في جملة أو كانا جاثين متصلين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة
جملة واحدة أو أكثر (قوله * شجاك أظن ربع الطاعنة) هذا صدر بيت عجزه * ولم نعبأ به ذل العاذلينا * والرابع الدار
نفسها أو المحلة واعترض بالاناسم أن شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الطاعنة خبر عنه على تقدير
رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعنة مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال في الصحاح الشجوة الهم والحزن يقال
شجوة يشجوه شجوة إذا حزته وأشجاء يشجيه أشجاء إذا غصه تقول منها شجى يشجى شجاء (قوله وقد أدركتني إلى آخره)
الحوادث نوازل الدهر والجملة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه وضماف وعزل مجروران
بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك خبر لم يأتك إلى آخره) يقال غي الخ برادشاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الأبل ذات
اللبن وبنوز ياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم أن فاعل يأتيك ضمير يعود إلى النبأ دلالة الانباء عليه وأنه لم يزل على
حذف مضاف أي ألم يأتك خبر لم يأتك بنو زياد (قوله * وبدلت والدهر ذو تبدل * إلى آخره) في الصحاح الهيف يعني بفتح
الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب
والدبور من تحت مجرى سميل والصارح مهبها المستوى مطاع الشمس إذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين
وسكون الميم بعدها هزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبهذه ألف وقد دخلت الباء هنا على المترك وهو
الاستعمال المشهور (قوله وفيه والايام إلى آخره) هذا البيت من بن أوس وقوله رأيت رجالا يكرهون بناتهم *
وفيه لا تكذب نساء صالح وضمير يلائمه عائذ إلى الندب المفهوم من نوادب (قوله وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه
الصلاة والسلام نحو معاشر الانبياء لا نورث) في المطول أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي
أيضا فلا تكون اعتراضية فإي في أنا أفعل كذا أي الرجل مضموم والرجل مرفوع كافى النداء والمجموع في محل نصب
على الحال وتقديره متخصص من بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منصوب امام معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس
للضيف أو مضاف نحو أنا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بناتكم أي يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعروف
ليس منقولاً عن النداء لأن المنادى لا يكون ذالام ونحو أي الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل
فيكون منصوبا بمقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص وفي شرح الالفية لولد مصنفها
ما يقتضي أن الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك أنه قال الاختصاص خبر يستعمل بالفظ النداء كقولهم
اللهم اغفر لنا آياتنا العصاة ونحن نفعل كذا أي القوم وأنا أفعل كذا أي الرجل يراد به النوع من الكلام الاختصاص
على

على معنى متخصصين من بين العصاب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيّد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضي بان من قال انه اجلة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انه اجلة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول ولد المصنف أولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضى انه حالية وبين كلامه آخر (قوله نحن بنات طارق) هذا البيت لهذبت عتبة زوجه أبي سفيان بن حرب قائلة قبل اسلامها في يوم أحد تخرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في الفارق والدر في الخائق ان تقبلوا نعانق ونفرش الفارق أوتدبروا نفارق فراق غير وامي والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهذبت ساضة بن رياح بن طارق الا يادى قائلة حين لقمت اباد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس اباد بياضة بن رياح بن طارق الا يادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قوله ونفرش الفارق يقتضى أن يكون الروى ساكنافي السكل وهذه الايات من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبث شذوذا (قوله وانى رام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزورها خبرا على وتقدير الصلة محذوفة) احتراز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير أزورها صلة وتقدير خبرا على محذوف (قوله لعلا والموعود حق لقاءه * الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبدا انتقل الرأى من شئ الى شئ (قوله ياليت شعري الى آخره) التي جمع منية وهي التمنى وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدوا يوما وأمرى مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أى عن اسم ليت وهو شعري (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بالسان آخر ومنه الترجمان ولا ان اضم التاء اضمه الجيم وفي القاموس ان فيه فسخ التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلمي الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكأوها يحفظها واضنت بخات وبرز وهاينة صها وهذا بيت واحد من مقفى المنسرح (قوله انى واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث معنى العطاء ونصر الاول منادى والثاني تأكيده على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصغاني قال أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تحريف والرواية بان نصر بن الضاد المجبة ونصر هذا صاحب نصر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى ونهيمى الى آخره) التهام معنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلبت بالطاء المجبة تحببت وتوا اتخذ مباءة أى منزلا ثم على قول أبى على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازها أبو الفتح بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما) يعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التي ذكرهم المحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لا ت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهم ما ليست مسببة عن السكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فالله أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو أنظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليهما ولا يراعى الغنى اغناء ولا الفقير لفقره وليس فالله أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كانه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبى فالله أولى بهم ما يشهد بإرادة الجنس وقال السفاقي الجواب فالله أولى بهما والضمير عائد على الغنى والفقير المدلول عليهما بوله تعالى غنيا أو فقيرا والشم ودعايه داخل جزما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمرافى أحبهما أى أحب زيدا أو عمرافى يكون الرجل داخلا في ذلك (قوله لان أو هنا للتوزيع) أى للتقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من ان أو في الآية للتوزيع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الا بدي) في الشرح هو موزة مضبوطة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال مهيبة منسوب الى أبدة بل من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شخصابرهان الدين الاندلسى وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة بل بالاندلس انتهى وأقول أخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولون الا بالاهملة وانها

بيد الفرج الآن وهم يقولون بالاجبة مع شريف في لفظها (قوله أحدها ان أحق خبر عنهما) في الكشف وحاشيته عند
 قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا والله ورسوله أحق ان يرضوه وحق الضمير فيه دلالة على أن المقصود ارضاء الرسول
 وانما ذكر الله تعالى لقادة قوة اختصه الله ورسوله به وكونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا
 الرسول وحده (قوله والثاني ان أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق ان يرضوه ورسوله أحق ان
 يرضوه كقول الشاعر نحن بمعاذنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ومذهب المبردان في الكلام تقديم
 وتأخير وتقديره والله أحق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائدة على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدل من أحد
 الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عاينه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم
 ان المصنف لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكرها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي
 الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال ان التقدير يقولون ما نهى عنهم وان هذا المقدور
 يحتمل أن يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم (قوله لعمري الى آخره) في الصحاح عمر الرجل بالكسر
 به عمر وعمره على غير قياس لان قياس مصدره التحريك أي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرتك وهما وان
 كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو
 صفة لمحذوف أي نطقا بطلا والاقارع بالقاف جمع أقرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية)
 الذي في الكشف بنصه والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق
 مني أو فالحق أنا) هـ ذابقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق عيني والصواب الاول لان معنى عيني قسمي
 فكيف يطف عاينه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للبطل ان كان التقدير مني واسم من أسمائه تعالى ان كان التقدير انا ومحتمل
 لهما ان كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جاتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة
 والثانية عطفا على الاولى ان ترهفهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لاجزء صلة والصلة جملة غير مستقلة (قوله ثم انه)
 أي كون جملة ما لهم من الله من عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزءا سيئة بمثلها بان
 يقدر فيها رابطير بطها بانابتدأ نحو لهم كسبوا السيئة اليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الاظهر) في البحر وأجاز ابن عطية أن يكون
 الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين أحسنوا أو يكون جزءا خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر أي والذين كسبوا
 السيئات جزءا سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيدو القصير عمرو وأي وفي هذا القصير عمرو وانتهى وهذا هو
 الاحتمال الذي ذكره المصنف الا أن تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيدوا الحجر عمرو وتقرير
 المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف جعله على قول سيبويه لان المصنف يحيز قول الاخفش لانه قال
 في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عامين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عامين مختلفين (قوله وذلك من
 العطف على معمولي عامين مختلفين عند الاخفش وعلى ضمائر الجار عند سيبويه والمحققين) الاشارة بذلك الى قولهم في الدار
 زيدوا الحجر عمرو وقوله على ضمائر الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخافكم زيد) قال الرضي وجاء على قلة لكن لا الى حد
 الشذوذ في المتن وجمع المذكر السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا واه الام الجران نعطي حكم الاضافة بحذف
 فون المثني والجمهور واثبات الالف في الاب والآخر حتى يكون مضافا للام زائدة فيكون معر باو مذهب الخليل وجمهور
 النحاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بان اللام ههنا أيضا
 مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحارث الوجه أن يقال انه شبه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا
 وأخا وحذف النون في غلامي ومسلمي (قوله مكره أخاك) أصل هذا ان شخصاروى في موقف حرب فقبل له في ذلك فقال
 مكره أخاك لا بطل (قوله كان وقد أتى حول كميل الى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالثلاثة جمع اثفية
 بضم المهملة وكسر هاء مع نشد بدالثناء التثنية وهي الجري بوضع عاينه القدر وتشدد الياء في الجمع وتخفف والمثول من الاضداد
 يطلق على المنتهيات وعلى الماتصقات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبنى على
 جواز تقديم الحال المسدرة بالوارد وقد منه المغاربة واجازة الجمهور (قوله كان قلوب الطير الى آخره) هذه الببت لامرئي

القياس بذكر فيه العقاب وهي معروفة بأنها لا تأكل قلوب الطير والحشف أورد الثمر اليابس ورطبا ويا بسا حالان من القلوب على معنى رطبا بضعها ويا بسا بضعها (قوله آيت وهل ينفع شيئا آيت الى آخره) آيت الثالثة مؤكدة للاول وأما الثانية فآيتهم انفسها (قوله وما أدرى وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه في أم (قوله * أخالده والله أوطأت عشوة *) هذا صدر بيت عجزه * وما قائل المعروف فينا يعنف * وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه به الذين السبكي بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احدهما معه موله للآخرى والافهى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويجب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدأ المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لادليل وأقول فيه نظرا لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبيّنوا انه عليه ولم يطقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احدهما معه موله للآخرى (قوله وفي التنزيل نظر) يجاب عنه بان في هذه الآية الثانية اعتراضا واحدا بجملة من لان مجموع جاتي قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم نعم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان الزحشرى أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمع على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة) في الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لابي على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض بأكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباء في هذا البيت على منع الاعتراض بجملة من ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبي على لئلا يلزم الاعتراض بجملة من ظاهر في منع الاعتراض بجملة من طافا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم في الشرح واقتال ان يقول لا يلزم من تقدير أية مصدر الاو بيت الاعتراض بجملة من لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طابعت غير منبيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول ومنبيل اسم فاعل من أنال اذا عطى (قوله وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) في الشرح بل ويخرج على قول البصريين أيضا بان يجعل مانع اسم لامفرد مبني أو الخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فذلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطى لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا حاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطلق فيجب نصبه وتنوينه وانما يتعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت يخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو يتعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المفعول من قوله وعلى قولهم أى قول البغداديين يخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقديم المفعول من قوله وعلى قولهم لا فادة الحصر لا يريد بقوله يخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سبقه في الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد هاء اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمرى والخطوب مغيرات الى آخره) المظن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وباليتة عدته وأكثر ثبته وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب ان بقدر للباء متعلق بمحذوف أى أرسلناهم بالبينات) في الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لا مورشتي خلافة قال الزحشرى اما ان يتعلق بما أرسلنا داخل تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الرجال بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما رجالا لصفه أى رجالا متلبسين بالبينات وأما ما أرسلنا مضمرا كأنما قيل لم أرسلوا فقامت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد وأما يوحى أى يوحى اليهم بالبينات وأما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبعيكية والالزام كقول الاجير ان كنت عمت لك فاعطى حقى وهب ان المصنف أبطل بعض هذه التخيلات بقوله ولا يستثنى بأداة واحدة شيئا ولا يعمل

ما قبل الا فيما بعد هذا في المسائل الثلاث التي ذكرها فاحتمال تعلقه بالاعلمون ظاهر لم يبطله شيء فثبت ان وجوب تعاقبه
بمعدوف منتف انتهي ما في الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا) في الشرح كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون
عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد فان مثل هذا جائز بانفاق وأقول لا حاجة الى
الاحترار بما ذكر لان ما قام الازيد وعمر وروما ضربت الابكر او خالد المستثنى فيه باداة واحدة شيئا وانما المستثنى شيء
واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم في الشرح وأما اذ لم يكن ثم عطف في المسئلة خلاف فنع من ذلك جاعة منهم ابن مالك
وأجازه آخرون وعليه معنى صاحب الكشف في مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا به فانه
قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما ما قصود أي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعه بنحو ما قام أحد الازيد افاضل) في الشرح يلزم على اجازة هذا
التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو متنع على ما صرح به المصنف في أوخر هذا الباب نقلا عن الاخفش
وارضاءه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفريع في النعت بنحو ما صررت باحد
الاقام بالجزم فيمتنع وأما حيث تكون الصفة منزلة عن المحل الذي تستحقه بطريق الاصال فلا يضر لان اصاله المحل تجزئها
الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق نظر الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد
الازيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكثر به وأقول الفصل الذي عرض هنا لغرض
ان كان الا فينبغي ان لا يمتنع التفريع اذا وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكثر انهم هذا المعارض لا يؤدي الى
المصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدي الى المصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ماسية قوله المصنف
مذهب الاخفش وما ذكره من مذهب غيره ثم في الشرح فان قلت من المعالم ان البديل في غير الموصوف هو الراجح وزيد
هنا مستثنى من احدى الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فبال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت
ليس المستثنى منه أحد مجرد مع قطع النظر عن صفة والاستثناء منه منظورا الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخر
بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نص به (قوله وان المعنى ولا تظهروا
تصد بكم بان أحد يؤتى من كتب الله مثل ما أو تبتن ذلك الا حيا جواركم) أشار في هذا التقرير الى ان يحاجوكم على
هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجوكم عائدا الى أحد دلالة في معنى الجمع لكونه في سياق النبي وفسر أو بالواو
لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باوعم النهي كل واحد منهما لان أو لاحد الأمرين مهم ما وامتناع
المهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمعدوف مؤخر) لان القصد افادة الاهتمام والحصر
وذلك بتقديم المفعول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واول التتويع وأجازوا ان يكون هدى الله بدلا من الهدى
لاخبار لان الخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد أو أي حتى يحاجوكم عندكم بكم فيعابوكم لانكم تعلمون
بصفة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجمع لان ذلك لا يكون الا في نفي بل بمعنى الواحد وهو مفر دعى به النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدهما مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا)
في الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما أرجح من الاول فلا يثبت حينئذ لتعليل ذلك
بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتغاله على المحذور الذي أشار اليه فتأمله وأقول لم يدع المصنف
حجة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني أرجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا على محذور أو مكروه ليس
في الثاني بل ذلك سبب لاحتجانه على الاول ولو سلم فترجح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل الا فيما بعدهما
وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه
أرجح من الاول لخلوه عن هذا الذي قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه
وعلى البيهقيين الذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغي ان يقول وقرى بباء الغيبة احتراز عن من ضمها
وقرى بالياء خطأ بالموثمين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم
يحتز عنهما لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح في الآية العطف) هذا جواب شرط
مقدم أي اذا تقرر هذا فانما يصح في الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ما ذكر لان التتابع

يغتفر فيه ما لا يقتضيه في غيره (قوله وقد فهم ما أوردته من ان المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وذلك بالاجماع)
قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون
الحال فمضى قولنا جاء في زيد راكباً ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن
ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقرار وان في الطاب است على يقين من حصول
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما الايقاعية فتجوز وتزوجت وطلفت فان
المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف
بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح وقرر الحديث وجهه اشهر ترا
الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت تكبر المبتدأ في المعنى الا انه احكم خبري لان ما قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع
ما قيد به او الانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطاً ولا صفة الا اذا كانت
المجوز لوقوع الانشاء خبراً او صفة بالتأويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالاً بالتأويل اذ لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد
قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالاً غير مؤولة بالقول كما في قوله جذب الليالي ابطنى أو اسرعى
والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالاً الاعلى سبيل المجاز انتهى وسيد ذكر
المصنف في أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا البشر منكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال
لا يقال هذا مناف لقول بان الحالية لا تكون الاخبارية ولخطئة من قال في ولا تضجر ان الواو للعال ولا ناهية لانا نقول ذلك
على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفرداً من لفظ القول والجملة مقولة ثم في الشرح وانظر من أين فهم
من كون المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الاخبارية
والاعم لا اشعاره بالاختصاص وأقول أراد بالطالبية هنا الجملة التي ليست بخبرية دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعارضة تتميز
عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضاً على انها تنفرد عن الحالية بغير خبرية وتشارك معها في الخبرية وذلك مستلزم
لكون الحالية لا تكون الاخبارية (قوله وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطاب) هذا صديريت مجزئة فاقته
الطالب ان يضجر وبعده ما ترى الجبل بذكره في الصخرة الصماء قد أثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع
الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الذى يفتح النون والقصر
وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتان فلان اذا كان بعيد الصوت كذا في الصحاح وادعوا بالنصب ولصوت بكسر
اللام وينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعوا فان اندى الى آخره (قوله الثاني
انه يجوز تصدير هابديل استقبال) أى الثاني من الامور التي غير المعارضة الحالية ان المعارضة يجوز تصدير هابديل
استقبال بخلاف الحالية قال التفتازانى في المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينة حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي عز يدغدا يركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال اتناقض الحال والاستقبال في الجملة وفي حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جدا
وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده يجامع كلاماً من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر
المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم
الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيوداً له اختصاصاً باحد الازمنة فهم منها المستقبلية
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم
في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بهم الفهم كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها (قوله
وكالشرط في فهل عسيتم ان تؤايمتم ان تغسدا) في الشرح قال المطر زى لا تقع جملة الشرط حالاً لانها مستقبلية فلا يجوز جازيد
ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبراً ان الحال له كقوله جازيد وهو ان يسأل يعط ويكون الحال
حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفي المطول فان قامت هل تقع الجملة الشرطية حالاً أم لا قالت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو
الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا أن يكون
له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المتبدل عدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه
أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فانها
فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لا ضرر بنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضرر بنه على كل حال) في الشرح ومن هنا
جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فتسلله كمثل السكب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى
الشرط غير مراد الا ترى ان الله قد علق على الجمل وتركه ولذلك قال كأنه قيل كمثل السكب ذابلا دائما الدلالة لاهنا في الحالتين
وتظهر هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان أساء حالا مع وجود ان لا تسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي
يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كافي قول الشاعر فلما نفرنا كافي
ومالك • اطول اجتماع لم يثبت ليلية معا وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت
عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لا ضرر بنه ان ذهب وان مكث
مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد
والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لا ضرر بنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه
ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعل المريد ينفعه الى آخره) ان تخففه من الثقيلة واسمها محذوف (قوله
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع نصديرها بالاضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عبرها الى آخره) انما لم يجر ذلك في الحالية
لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل
اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحادي بالحاء المهملة تنفية حاد اسم فاعل من الحد وبالذال المهملة وهو سوق الابل والغناء
لها وقد حددت الابل حدودا وحادي بالحاء المهملة تنفية حاد اسم فاعل من الحد وبالذال المهملة وهو سوق الابل والغناء
التي تحمل الميرة (قوله تنبيهه لليمانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التلخيص الاعتراض يكون
في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لفكته سوى دفع الابهام وليس المراد
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعاقبهم من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول أو توكيدا أو بدلا منه وقال قوم قد تكون الفكته في الاعتراض دفع الابهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشف (قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليها) في
الشرح هـ ذانعر يف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوى وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان
اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليها من النحوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان
مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردها لان لها
محلا منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه اخترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة الضمير الشأن
وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله خلقه وما بعده تفسير المثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر فقط
الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون) فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسير المثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ وقد اراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشف وقوله خلقه من تراب جملة
مفسرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمنع اختصاصه بدونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان
حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستقرة وهما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير أب وأم اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبّه الغريب بالاغرب ليكون أقطع للخصم واحسم
للمادة شبهته اذا نظر فيما هو أغرب مما استغرب به وعن بعض العلماء انه أسرى بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال
فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحبى الموتى قال فخر قيسل أولى لان عيسى أحياء أربعة نفر وخز قيسل أحياء ثمانية آلاف
قالوا

قالوا **ك** ان يبرئ الاله والابرص قال فجر جيس أولى لانه ذميج وأحرق ثم قام سالما انتهى مافي الكشف (قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنال) هذا جواب عن اعتراض الزاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض الخويعين في قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر أى آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم (قوله الرابع وما يأتىكم مثل الذين خلوا من قبلكم) في الكشف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستمى بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستمى البأساء قال التفتازانى ولا يخفى ان الذى يصيبهم مثل حالهم وشبهه لان نفسه في الكلام حذف (قوله والحال لا تأتى من المضاف اليه في مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال كما في قولنا يغيبني ضرب اللص مكتوف ولا يجوز من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا بشييه جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا (قوله وترميني بالظرف أى أنت مذهب) هذا صدر بيت عجزه وتقليدني لكن اياك لا أفلى * وقد تقدم في أى بالفتح والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدريه لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري) في الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمد من الكلام القسمي هو الجواب والقسم تأكيدي فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعني بدون حرف تفسير أى أو ان (قوله والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) في الشرح لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محمل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انهم ابدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها الفظة اعلی تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكأنه قيل وأسروا هذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعيينه لها وانما يلزم جوازها وهذا قد ذكر المصنف في أول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسير النجوى وبذلك منه على قول الكوفيين وان يكون معمول لا أقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مراد بها الفظة لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به وبغفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاولى (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير المساقضا المعنى وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ لا ان التفسير أو جيب ذلك) هذا جواب سؤال برده على ما تضمنه قوله الثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرير السؤال انه قدمضى في أول هذه الجملة ان هل هذا للنفي ومعلوم ان النفي من قبيل الخبر وفي الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفي الكلام على هل ان الاستفهام في هذه الآية مراد به النفي والجملة خبرية وتقدير الجواب انما نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه وأوجبه الصنعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية انظرا (قوله ويجوز ان تكون ليس بجنه جوابا لبدأ) لانه من أفعال القلوب يقال بداله في هذا الامر بدء أى نشأه فيه رأى (قوله واقد علمت لتأتين منبتي) هذا صدر بيت عجزه * ان المنايا لا تطيش سهاها * وفي الشرح اختاف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الامع اسم الله تعالى وبرده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثلب وجماة يجوز ذلك في كل جملة) في الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينزع عن ان من خصائص الاسم كونه مسند اليه فيحمل ما ذكره من

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع
 بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول السك في نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من
 خصائص الاسم كالا سناد اليه ليكن الجملة هنا مؤولة عندهم بغير أى حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في
 الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء على أقت أم قدمت أى قيامك وقعودك وفي لانا كل السك وتشرب اللبن أى لا يكن منك
 أكل سك مع شرب لبن فهشام ومن قال بقوله الحق وامثل يعنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله وبعد فعدى ان المسئلة
 صحيحة وليكن مع الاستفهام خاصة دون سائر العلاقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لالى الجملة) في الشرح يمكن ان
 يكون هذا مراد القرا من ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لالى الجملة لكن لما حذف
 لضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتعد بذلك مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير
 استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد (قوله وبعد مضمون في واذا قيل ان وعد الله حق) بعده
 عطف على بانه وفي التعليق وعده في هذه الآية لا يرد على أولئك اقوم لانهم لم يقولوا للنائب الجار والمجرور داعيا وانما
 قالوا به في محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان
 القائل بان الظرف في هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعاه ورد عليه
 ما لا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفي المثل زعموا مطية الكذب) شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل
 به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب
 مطية وسار حتى يقضى حاجته وفي بعض النسخ مطنة بكسر الطاء المجنة بعدها نون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة
 المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انما تكون ذات محل كما سيأتى) هو ما ذكره بعد نحو سطرين عن الشاويين انما يحسب
 ما يفسره وفي الشرح لا يخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بغير الغضلة في مثل قولنا قام زيد عمر اضربه لانها مفسرة
 للحال فهي فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما أورده لان له محلا (قوله
 ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) في الشرح قد أجاز وفي قوله تعالى واتقوا الذي أمركم بانه علمون أمركم بانعام
 وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة أمركم الثانية بدلا من الاولى وأجاز وفي قول الشاعر * أقول له ارحل لا تقين عندنا *
 ان تكون لا تقين بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وأقول الذين
 أثبتوا في الآية والبيت البدل هم البنيانيون أثبتوا في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتغال وهم بالنسبة الى باقي
 النسخة خلاف الجمهور وفي حاشية التفاتاني عند قول صاحب الكشاف ان انما نحن مستترؤن بدل من انما هم ثم الظاهر
 انه غير له بدل السك وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له مما لا يكون خبرا أو صفة أو حالا
 وان كان في موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة
 مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشاويين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب
 عنه بان الشاويين أراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم في ذلك) أى في
 المفسر في البيت المذكور وهو وثومنه (قوله * لا تجزعي ان منفسا أهالكته *) هذا صدر بيت عجزه * فاذا هلكك فعند ذلك
 فاجزعي * (قوله وساعاضماران) يعنى في هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى في المحل الصالحة له الاضرورة
 يعنى ضرورة الشعر مع ان كلامهم ما أداة جزم لانساعهم في ان ما لم ينساعوا في لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على
 لانساعهم لتعليل آخر لتقر يقهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كنو منسه في البيت الاول والتعليل الاول
 بالنظر الى أنفسهم (قوله ولهذا أجاز سيبويه عن قرأ امر) حيث حذف صلة أمر وهو به التقدم ذكر نظيرها وهي صلة
 قرأ (قوله وقال) عطف على أجاز مشاركا له في الترتيب على ان المتقدم مقول لا دلة وذلك ان اضمار رب في المحل الذي ذكره
 اضمار ما لم يتقدم واضمار خافض صالح فطالح اضمار ما تقدم لان التقدم يران لا أمر بصالح فقد مررت بطالح (قوله ثم
 يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يريد ضرورة الشعر لان حسن ضربونى وضربت ليس بخصوص بالشعر (قوله واستغنى)
 عطف على ما بعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجرام الثانى على تكرير ان (قوله كما استغنى في نحو اريد اظننته قائما عن ثانى

مفعول ظننت المقدرة ثنائي مفعول المذكورة في الشرح لا يتعين كون قائماً ثنائي مفعول ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثنائي مفعول المقدرة وهو الأول لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما أتت بالضرورة التفسير وأقول الظاهر ان قائماً ثنائي مفعول ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر ﴿والجملة الرابعة﴾ المجاب بها القسم (قوله وحذف القسم مع كون الجواب منفيان) قيل في كون هذا محذورا نظراً لقوله تعالى ولئن زلتان أمسكهما من أحد من بعده (قوله ويؤيده ان بعده وقولوا أقيموا آتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظاً ومعنى فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظاً على انه منهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كان المكاف امثال النهي فاخبر عنه بنفي مانهي عنه (قوله تعش فان عاهدتني الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له انك تكثر ضاحكاً وقائم سيفي من يدي يمكن وبعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنفاً أخيين كانا أرضعاً بلدان وتكسر بالشين الهجاء كشف عن نابه قال ابن السكيت التكسر التبرسم يقال كسر الرجل واتكل وأقتر وابتمس كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله أرى محمداً الخ) محمداً اسم رجل وأمر به بكذا أي حثته عليه (قوله والمعنى شاهد للجوابية) لان المعنى على المعاهدة والخالف على ذلك لا على الخاف في هذه الحالة على شيء آخر (قوله وقد يخج للحالية بقوله أيضاً ألم ترق عاهدت الى آخره) في الشرح هذا عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالاً في تركيب خاص محجة على ان لفظاً آخر وقع في تركيب مبين لذلك التركيب حالاً هذا لا سبيل الى القول به أصلاً وأقول لا كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انه افعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احدهما على الحالية ترجح حمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فافهم ان كراهه مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذي عليه المحققون الى آخره (قوله كما عكس في ان أصبح ماؤكم غوراً) يعني حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله ومراده) يعني ان مراد ثعلب من جملة القسم في قوله لا تقع جملة القسم خبراً لمجموع جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله لا ضربته والاولى الجواز اذا لم مانع (قوله اذ لا ينفلك) هذا لتعليل صحة ارادة مجموع جاتي القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجملة القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد لتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قوائمه لا محل للقسم وجوابه ليس معناه نفي امكان المحل عنهما بل نفي المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقوله لهما محل لاجل وقوعهما خبراً مطلقة أخرى والمطلقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكون خبراً) يعني ويلزم ان لا يكونا خبراً بل يكون الخبر أحد هما وهو الجواب ولهذا ظهر ان هذا المانع مانع ان يكون القسم وجوابه لا يكونان خبراً الا ظاهراً من نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبراً كما يتوهم (قوله لان الجملتين هنالما استاكجمتا الشرط والجزاء) هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكماً وان لم يكن فيها لفظ ولا تقدير لان ضمير المبتدأ في جوابه يعني عنه فيها كما يعني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط (قوله ولهذا منع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طائفة لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً ويعدل على جواز كونها طائفة قوله تعالى بل أنتم لا مرجع اليكم وأيضاً اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيد اضربه وأقول في هذا الاخير نظراً فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن الانباري ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لما فيه من تقوية كون جاتي القسم وجوابه مرتبطتين بجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما واقعة متصلة الموصول وجملة الصلة بجملة الخبر في وجوب الربط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظر الى ما في دليله من الضعف الذي ذكره (قوله لا خبر المبتدأ) أي ليس الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ للاتفاق بينهما وبينهم على ان الاصل في الخبر الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذ لم يشترط في اصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة (قوله للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول مقتضى النسبة امر الى أمر فينبغي ان يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد ماله لغلाम ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم ولكنه ذو نسبة في نفسه فلا تعدد

بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذ خشيت
ليأتين) هذا صدر بيت عجزه واذا أتاك فلا تخين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله
التقدير والله ليس ابن لم ينتهوا عمن) تقدير الام هنا قبل ان ليس على ما ينبغي (قوله وقع لمكي وأبي البقاء وهم هو) يسكون
الهاء ان تذهب القوة الواهية الى شيء والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقت به الى هذا الاعراب) الاشارة هنا
الى اعراب ايجهم عنكم بدلا من الرحمة وفي وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونهم ماع صلتهما ابدا فان ليس جعته
بدل من المستتر في بداوه وضمير مصدره أو ضمير السجين كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب ان اللام الجواب وانها منقطعة
عاقبها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ايجهم عنكم ولقوله تعالى ليس جعته وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص
بليس جعته (قوله ومن كتاب مثله من آية فيما ننسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية في موضع نصب على التمييز والمميز ما
والتقدير أي شيء ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أي شيء ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله فيه الاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويعتقر في التابع ما لا يعتقر في غيره فلاخبار عن الموصول قبل كمال
صلته بغير التابع لا يعتقر وقيل كمالا بالتابع يعتقر (قوله الثاني ان تجوز كونه ليؤمن خبر ماع تقديره اياه جوابا لاخذ
الميثاق يقتضي ان له موضععا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ماعه فنقول
ان جواب نفس القسم لا يقع في محمل كما ان القسم كذلك وجواب ماعه يعني القسم يقع في محمل كما ان ماعه يعني القسم
كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أي لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ماعه أقوى منه
ففي العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التي في قوله للماع (قوله ولو أن ما عالجت الى آخره) او لو هنا مفتوحة
بفتحة منقولة اليها من هـزة ان ولا يجوز تسكينها التلاصير المصدر من بحر الطويل والمجزم من بحر الكامل وينبغي
ان يكتب ما منقصة لمة عن لانها اسمها والعائد محذوف أي به واسـتاين به خبر ان والجنـدل وهو الجارة نائب عن فاعله
ولان جواب لو فاعله ضمير الجنـدل (قوله اذا قال قدني الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف اللام لان المصنف أنشده
هناك اذا قلت قدني الى آخره وضمير قات هناك للكام الضيف وضمير قال للضيف وهما الامر بالعكس (قوله وليس فيه
ما يكون ولتصني معطوفاعليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصني لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدله به) ليس على ما ينبغي
لانه لم يسبق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والاية دليلا ﴿قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم
مطلقا أو جازم ولم تقع ترين بالفاء ولا باذا الفجائية﴾ في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل
جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبهة في الجملة
الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو لولا وما) كونها للشرط انما هو على ما ذهب اليه
الكثيرون من ان الحرف وجود لو وجود على ما ذهب اليه ابن مالك من انه اطرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ماع على ما ذهب
اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انه اطرف بمعنى حين ﴿قوله الجملة السادسة﴾ (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها
بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفي الشرح وههنا بحث وهو
ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال امام القول
بان ذلك لا يكون الا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع
كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد أو قول لا نسلم
ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك لواقعة موقع المفرد بطريق الاصلة والموقع بعد ال الموصولة
ليس للمفرد بطريق الاصلة كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فاعا ذلك لواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة
ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانه الما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابه الى صلته بطريق العارية
كما في الاعمى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان وأول اعرابه في الثاني وذلك مبنى بكل
حال هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية التقطازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم موضع برأسه انتم
دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم
(قوله)

(قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانا) هذا عجز بيت صدره فاما كرم موسرون اقيمتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبوحا الصباحا) هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحا والحقيلي بضم العين وفتح القاف وفي الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات قيل والسرفية انه في حالة بناءه شبهه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثر واعدم ظهورها خطأ في حالة البناء وأظهر وهما في حالة الاعراب لان شبه الحرف النخي والنخيل بضم النون وفتح الخاء المججمة بعد هاء مئة تحتية ساكنة اسم لموضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما يكذبون لامنها ومن كان) يعني انه جازان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز ان يكون اطلاق الصلة على يكذبون لانه العدة منها ومحط الفائدة فيها ﴿قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محمل له﴾ فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب اوجب بان المراد بالتابع هنا الانعوى لا الاصطلاح الذي لا بد ان يكون متبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محمل لها لا فائدة بثبوت مضمون الجملة لان مثل قوله اضرب زيداً كرم عمر وبدون عطف بمحفل الاضرب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر ﴿قوله الجمل التي لا محمل من الاعراب﴾ (قوله وقيل نصب بقول مضممر هو الخبر) في الشرح اضرار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر أقول فيه فيكون في محل نصب (قوله وقد مرابطه) يعني في الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ لا اتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب اغما هو من صفة الكلام ﴿قوله الجملة الثانية﴾ (قوله لان الذكركم تختص به فته مع انه قد سبق بالنفي) هذا جواب سؤال تقديره كيف جعل محمدنا واستمعوه حالاً من فاعل يأتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت في سياق النفي وهذا وجد الامر ان فان ما نافية ومن ربه صفة ذكر ولما جازان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقاً يأتيهم أي بكلمة مع ويجوز في محمد ثان يكون حالاً من المستتر في من ربه وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحالان على الاول مثلها في قولك مالي الزيد بن عمر ومحمد الا منعه درين وعلى الثاني مثلها في قولك مالي الزيد بن عمر وراكباً الا ضاحكاً) يريد بالحالين محمدنا واستمعوه والاول كون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم وبالثاني كونه حالاً من فاعله (قوله فالحالان متداخلان) الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى والمتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أي فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداعلها (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغي والاولى من حال عامة أي متداخلة لهذا المفرد وغيره (قوله بايدى حال الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف الواو (قوله وقول كعب صاف باطخ اضحى وهو مشمول) هذا عجز بيت من قصيدة كعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم صدره * تجت بذى شم من ماء مخنية * وقبله تجلوعوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذي في عرض الفم والظلم بفتح الخاء ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقي الاول والمعلول من علته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجبت كسرت من أعلاها لان الشج لا يكون الا في الرأس والشسم عجة فوحدة قال في الصحاح الشسم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شسم وقد شيم الماء بالكسر فهو شيم أبو عمرو والشسم الذي يجدد البرد مع الجوع والمخنية بفتح الميم واسكان الخاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والباطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي يضرب به ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحى تامة) في الشرح اغما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبر الماء أسلفه من ان الخبر لا يقترب بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا في الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى ﴿قوله الجملة الثالثة﴾ (قوله ومحملها النصب ان لم تنب عن الفاعل) في الشرح اغما الكلام في جملة لا يراد به الفظها فان التي يراد به الفظها في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لانسم ذلك واغما الكلام في مطلق الجملة سواء أراد به الفظها أو معناها (قوله والى صواب

(خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عما تدل الی مصدر هذه الافعال لان الفاعل أو نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون
الاسما مفردا أو ما هو بمنزلة (قوله أحد هاباب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول
ان تحكي ومعها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع صاحبة القول (قوله ثاني ما اختيار ابن
الحاجب) أي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي (قوله والصواب قول الجمهور) أي المذهب الاول
وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا بالصحيح ان
القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مفعول وتعمل القول موقوف عليه واطلاق القول عاميه من قبيل ضرب الامير
أي مضروبه والفاظ انما نشأ من هذا (قوله والثاني نوعان مامعه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين أقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم
الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها
أقساما وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو مامعه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسمها هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى
ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب
الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا
اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني
ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في
التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسمان أحد الابواب الثلاثة (قوله اذا لم يقدر بالجر) يعني قبل ان وقيد بذلك لان
الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدريه (قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضى قال انها تفسر مفعولا مقدر او قد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام
في ذلك (قوله رجلا من مكة الى آخره) رجلا من بسكون الجيم للتخفيف تنبيه رجل كعصا وأشار بقوله روى بالكسر الى انه
لوروى بالفتح لكان حرف الجر مقدر فلم يكن مما نحن فيه (قوله في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى
ربه ندا خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشف أتي مع القول في الجملة الاولى بالقضاء دون الثانية لان المراد بالنداء
في الاولى ارادته فكأنه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال
الزخشرى ان الجملة الاولى) أي يوصيكم الله في أولادكم اجمال والثانية أي للذ كرمثل حظ الاثنين تفصيل لها وهذا يقتضي
انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعده معنى القول ولم تقتصر بحرف
تفسير فبستوى ما فيه حرف نفسه وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا
وأقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعده معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين
لما محل لا على ما اقتضاه كلام الزخشرى واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله لم تراني الى آخره) في القاموس الجو
الهواء وما انخفض من الارض ودخل البيت واليامة وثلاثة عشر موضعا غير ها وفيه أيضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة
وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسبية وموضع بطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع عمرو
وبلد بالمغرب وتسعة مواضع بعداد (قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو من ضرة أقرب من نفسه) في تفسير البياضاي يدعو
من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في
التيه ضلالا يدعو من ضرة بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفسه الذي يتوقع وهو
الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ايدعو من حيث انه جمعي يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخل على الجملة
الواقعة مفعولا اجراه مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك بدعا عوصراخ حين يرى استنصاره به أو مستأنفة على ان يدعو تكرير
للاول (قوله يدعو عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى من خيم عنتره وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي
المحذوف ويروي بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح في أوله والنون في آخره ما جرى عليه اللب من صدر الفرس
(قوله وجملة من وخبرها محكية يدعو أي أن الكافر يقول ذلك في القيامة) في الشرح في هذه الآية أشكال معروف
وذلك أنه تعالى قال أولاً يدعو من دون الله ما لا يضره أي أن لم يعبد ولا ينفعه أي أن عبده ذلك هو الضلال البعيد أي عن
الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو أن يضره أي أن لم يعبد ولا ينفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب
بان الثاني اخبار عن الكافر بأنه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها
حين عبدها وأقول ويجاب أيضاً بأن النفع والضر المنفيين هانفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هانفعه باعتبار توقع
الكافر منه الشفاعة وتوسله به إلى الله تعالى وضره باعتبار أن عبادته توجب القتل في الدنيا والآخرة كما يشير
إليه ما يلونه عاكاً أنفاً من تفسير البضاوى (قوله ولك أن تقدروا ما ابتدأ خبراً على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون
إن إبراهيم وإسماعيل وإسحق الآية) يعني على قراءة تقولون بقاء الخطاب لأنه قال إن القول في الآية استوفى شروط أجرائه
مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعاً مخاطباً بعد استيفاء متصلة أو منفصلة بنظر أو مجروراً ومجروراً وبمعمول ويجوز
مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لأن هذه الشروط ليست شروطاً للوجوب
أجراء القول مجرى الظن وانما هي شروط لجوازه (قوله وتبع الزخشمي أبا على في التقدير المذكور) فانه قال في المفصل
ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه إيقاع أيهما شئت نحو قولك أول ما أقول أني أجد الله أن جعلته أخبر المبتدأ
فتحت كأنك قات أول مقول حمد الله وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت ما كيا (قوله والصواب خلاف قوله ما فإن فتحت
فالعنى حمد الله يعني بأي عبارة كانت لأن لفظ الحمد على هذا التقدير ليس يحكى وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره في
المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فإذا أنا همرون بعد قال الملا من قوم فرعون أن هذا الساحر
عالم لأن قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها لأن قولهم ثم عند بصره ويرد عليه
أن الآية التي فيها قال الملا من قوم فرعون في سورة الاعراف وليس فيها بصره ولفظها قال الملا من قوم فرعون أن هذا
ساحر عالم يريد أن يخرجكم من أرضكم فإذا أنا همرون والآية التي فيها بصره في الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون
ولفظها قال للملاحول أن هذا الساحر عالم يريد أن يخرجكم من أرضكم بصره فإذا أنا همرون (قوله قالت له وهو بعيش ضحك
إلى آخره) الضحك الضيق في كل شيء (قوله حذف المحكية بالمدكور) يعني بعض المحكية أو المحكية بالمدكور وحده لأن
المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور لأن المحكية بالمدكور من أتذكر إلى عنك وقد أثبت المحكية بالمحذوف فلا
يصدق أن المحكية بالمدكور حذف بل حذف بعضها ويصدق أن المحكية بالمدكور وحده حذف (قوله لأن جملة الإنكار
هنا محكية بالقول الأول وإن لم تكن محكية بالثاني) يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه لأن الكلام فيما إذا كانت الجملة غير
محكية وهذه الجملة في الآية محكية (قوله وقدم البحث فيها) يعني في هذه الآية وذلك في الكلام على الجملة المستأنفة (قوله
الخامس قد بوصول بالمحكية غير محكي وهو الذي تسميه المحذوثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة
ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في اصطلاح المحدثين أقسام منها
ما ذكره المصنف هنا وهو أن يصل الراوي بين حديث نبوي كلاماً لنفسه أو لغيره فيتموهم أن ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي
الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون أرادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله
فإن ترعيني إلى آخره) في حاشية التفتازاني زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخرة كنت أجهل أي
اتسافه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم أن أجهل هنا أفعال القلوب فيروي بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا أن
الزعم هو نابع عن القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت إلا من أفعال القلوب أو بمعنى كلفت ومصدره الزعامة أو بمعنى
يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائز في كل فعل قاي) أراد بالقاي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت
أو بوضعه لما يطالب هو به كنفكرت وبلوت وجميع أفعال الحواس (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام أحدها
أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار) في الشرح هذا الكلام وإن كان ابن مالك قاله وغيره مشكلاً لأن هذه الجملة إما
أن تجعل في محل نصب باعتبار أن الفعل بعد اسقاط الجار تعدى إلى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار

المحل وأما ان يجعل في محل جرب باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان
هذا تركيب مقبوس ونصب الفعل للمفعول المقيد بهداس سقاط الجار ليس بمقبوس وأما الثاني فلأن ارادة حرف الجر بحيث
يكون عاملا في ما بعده ملازم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والظاهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل
عليه المذكور فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي والتقدير أولم يتفكروا ويعلموا بما صاحبهم من جنة فلم ينظروا يعلم
أيها أركي طعاما يسألون ليعلموا ان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها
في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك
المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل (قوله وأكفنا) أي هذه الافعال الثلاثة عاقت هنا أي في الآيات الثلاث
بالاستفهام هذا ظاهر في الآخرين وأما الاولى فالظاهر ان التعليل فيها بالنفي أي لم يتفكروا وفي انتفاء الجنة عن محمد صلى
الله عليه وسلم فبعلما ان اثباته لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها الاستفهام معناه النفي
والتقدير أي شيء يصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء من ذلك (قوله الا سمع المعلقة باسم عن نحو سمعت زيدا يقرأ فاقبل متعديا
لاثنين نازمها الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت
زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا أخاك لم يحجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أي سمعت كلام زيدا لان
السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكور فلهي حال مبينة فلا يجوز حذفها (قوله ومما يوهمون في
انشاده واعرابه يستعمل ليلى الى آخره) يوهمون كيمعاطون وزنا ومعنى قال في الصحاح وهمت أو هم وهما اذا غلطت فيه
وسهوت وهمت في الشيء بالفتح أنهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره ووهمهم في انشاد البيت واعرابه هو رفع
أي الاولى وجعلها مبتدأ (قوله على حد انتصاب في أي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصاب على هذا كونها
منصوبة بالفعل الذي بعدها وهذا اذا لم يكن دين مضدرا محذوف الزوائد والاصل أي تدين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولا
مطلقا وكان المصنف لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيد كرا المصنف فيما افرق فيه
البدل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب في ذلك كلام الخنثري) في الشرح وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب
بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير لم يلبواكم فيعلم أيكم أحسن عملا ويكون المراد بقوله تعلق فعل
الباوي تعلق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكفي بالسبب وهو الابتلاء عن السبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق
اليه كالنظر والسمع وأما في سورة المائدة فلا حذف ولكن ضمن فعل الباوي معنى العلم كانه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملا
وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يفسد مسددا للمفعولين جميعا وهذا سبب المفعول الاول وهو المضمر
المنصوب فامتنع القول بالتعلق فالخنثري اختار في هذا الموضع التضمن وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه
الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب التفسير لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف
لانها اذا وقعت مفعولا أول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي لننزعن الفريق الذي يقال في
حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل أي ليعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم
أيهم أحسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره
الخنثري انتهى كلام الطيبي وفي حاشية اليمنى ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم
يبين التعليق الاصل طاحي اكتفاء بذكره في سورة المائدة فاذا لا تناقض والمراد بالتعلق المعنوي الاتصال انتهى وأقول في
هذا بعد من وجهين أحدهما محل التعليق في سورة هود على غير المصطلح عليه وثانها ما لا كفاءة بالذكري الاوخر عن الاوائل
وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكري الاوائل عن الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصري والاسماع
الامن جهته) قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يقيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطالب به العلم
كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كسمعت وأبصرت ونظرت وسمعت وسمعت وذقت فيعلقه (قوله
بقول كثير وما كنت أدري الى آخره) بالفظ التصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزازي أحد عشاق العرب المشهورين
وانما قيل له كثير لانه كان حفيرا شديدا القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأ طأ رأسك انما يؤذيك

السقف بمازحه بذلك وكان شديد التصعب لآل أبي طالب وعزه بفتح العين المهمة وتشديد الزاي هي بنت جيل بن
 حفص صاحبة كثير وله معها احكاميات مشهورة وكان كثير عصر وعزه بالمدينة فاستاق اليها فاسافر فلقها في الطريق وهي
 متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقد مدت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافي الناس منصرفين من جنازته اتوا في
 رجه الله ستة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس ف صلى عليه ما جميعا وقال الناس مات أفقه الناس
 وأشعر الناس * حكى أبو الفرج الاصبهاني في كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز في
 الطريق قد اقتنست ناراً في روثه فتأفف كثير في وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت ألسنت القائل فخار وضة زهراء
 طيبة الثرى * عجم الندى جثباتها وعرارها بأطيب من أردان عزه موهنا * اذا أوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت
 لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ألم تريا في كل جثت زائرا * وجدت به أطيبا
 وان لم تطيب فناولها المطرف وقال أستري على هذا والجثات نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو
 أصل الكم وأراد بالمندل عود البخور قوله في الجملة الرابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك الجمل التي لها
 محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية
 كيف وهو لا يكون الاسماء أو ما في تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في
 معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم في الشرح وقد أنشد ابن جني في الخصائص
 له قول طرفه بجفان تعترى نادينا * من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعترى نادينا تعشى محانا
 وتأتبه والسديف سنام البعير أو النافق والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو
 البرد ثم قال ابن جني في توجيهه ذلك كان حق هذا اذا انقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مفعولة وليكنه قدر
 الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعنى انه نقل الكسرة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
 وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعرب به بالكسرة نظر الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا
 الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل الاغتر الذي نظمته فيه قريبا وهو * أبا علماء الهنداني سائل * فنوا بتحقيق به يظهر السر
 أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجرو ولا حرف يكون به الجر وليس بحرك ولا عجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
 فهل من جواب عندكم استفيد * فن بحر كم مازال يستخرج الدر وانما نظمته مرديا به بيت طرفه اعتمادا على توجيهه
 ابن جني وأقول سبقه الى اللغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النخوي الاندلسي في منظومته النونية في
 الاغمار النخوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان وفي شرحها يعنى الصنبر من قول طرفه بجفان البيت
 (قوله أحدها أسماء الزمان ظرفا كانت أو أسماء) أى سواء كانت منصوبة على الظرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبذل
 منه في الثالثة) يعنى من المفعول الثاني وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير اينذره يوم التلاق (قوله
 ويمكن في الثالثة ان تكون ظرفا ليجنى) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه
 قوله لا يجنى (قوله واذا عند الجهور) قيد بهم لان اضافة اذا انشأت على قولهم ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل
 أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لي شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب
 القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذا امر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي أتاه رثيه بظهور النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله
 ما كذا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فاخبرني بانيانك رثيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة
 بين النائم والميقظان اذا أنا في فصر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من
 لؤي بن غالب يدعوا الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتطلاب * وشدها العيس بافتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى *
 ما صادق الجن اكذابها فارحل الى الصفوة من هاشم * ليس قدما ما كاذبا قلت دعني أنام فاني أمسيت ناسا فلما
 كانت الليلة الثانية أتاني فصر بني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي
 ابن غالب يدعوا الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتخبارها * وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغى الهدى *

مامؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم * بين روايتها وأجبارها قلت دعني أنام فاني أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة أتاني فضر بني برجله وقال قم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول
عجبت للجن وتجاسمها * وشدها العيس باحلاسها
تهوى الى مكة نبغي الهدى * ماخير الجن ككفاسها
فارحل الى الصفوة من هاشم * واسمع بعينيك الى راسها
قال فرحات ناقتي وأتيت المدينة فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فأنشأت أقول أتاني نجي بين هدهور قدرة * ولم أك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ايام قوله كل ليلة * أناك رسول من لؤي بن غالب فشعرت عن ذيلي الازار ووسط * بي الذعاب الوجناء بين السباب فاشهد ان الله لا رب غيره * وانك ما عاون على كل غائب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * يعني فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقالوا قال فوثب عمر بن الخطاب والترمه وقال كنت أشتي ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أمامك قرأت القرآن فلا والذعاب عجمة مكسورة فهملة ساكنة فلام مكسورة فوحدة الناقاة السريمة وفي الصباح الوجناء الارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجناء وهي الناقاة الشديدة شربت به في صلاتها وقال قوم هي العظيمة الوجنتين والسباب عجمتين وموحدين المغارة والغتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يقتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعل مطاق والمعنى يغتن اغناء ما (قوله انما يشترط جل الزمان المستقبل على اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على سيبويه وجعل مفعوله والضمير المستتر في كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ما ينبغي والاولى ان يقول انما يجوز لان الذي ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف اليه اذا وجوب (قوله ولا يأتي هذا الجواب في البيت) في الشرح ان لم يأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسماء يكون محذوفة والباء في بمن زائدة في خبر يكون (قوله وزعم المهدي شارح الدر يدي) المهدي منسوب الى المهدي بالدم من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدر يدي قصيدة مطاعها أما ترى رأسي حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض له في رأس التسعين من عمره فالحسنى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد احوال اغذاء تناوله فكان يحرك يديه بحركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال رأيت في النوم رجلا طويلا أصفر الوجه كوسج ادخل على وأخذ بعضا من الباب وقال أنشدني أحسن ما قلت في الجفرة قلت ماترك أبو نواس لا حشياً فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجية من أهل الشام وأنشدني وجراء قبل المزج صفراء بعده * أنت بين ثوبي نرجس وشقائق حكمت وجنة المعشوق صر فافسا طوا * علم امرأ جافا ككسنت لون عاشق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك قدمت الجفرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقد دمت الصفرة فهلا قدمت الجفرة أيضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض (قوله ثم راح الى آخره) ثم الماطفة لحة هاتئنا لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والمالبين جمع ماب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك وتحمي أقام والمأزمان عيم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بير من دلغة وعرفة قال في الصباح المأزمان كل طريق ضيق بير جبين وموضع الحرب أيضا مأزوم منه سمي الموضع الذي بين الشعر وبين عرفة مأزومين ومعنى مقصور موضع النحر عكة وهو مذكر منصرف قيل سمي بذلك لما عني به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده آدم قال له نحن نقال أغنى الجنة (قوله وابس بشئ اساقدمناه في أسماء الزمان) يعني بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو اسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنع من الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان الا ترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة وأسماء المكان لا يضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي المهدي فانما غيره مضافة عنده أصلا وانما هي بمعنى مكان أي الى مكان أقام فيه المأزمان ومعنى وأقول لم يرد المصنف الا زوم وانما أراد ان ذلك يفهم في أسماء المكان من ذكره في أسماء الزمان بناء على استوائهم في مطلق الظرفية (قوله بآية يدمون الخيل شعثا) هذا صدر بيت عجزه كان على سنانكها مداما ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو الغبر الراس والسنانك جمع سنانك بضم أوله

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الخرج يعني ان سنبلك الخليل ليكون ادامية كان عليها خراج وفي الشرح وضعه بقدمون
 ضمير غيبة يعود على بني غيم المذكورين في بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى غمها بآية ما يحجبون الطعاما وأقول الذي رأيناه في
 نسخ المغنى تفردمون وتجبون بالثناة الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبي النخعي بآية افدامكم يدل على ذلك وكان الذي حمل
 الشارح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للبالغ على المبلغ اليه وابسا بذلك لأن الشاعر ميز المبلغ اليه بما يعينه ويقطع
 احتمال غيره وهو قوله غمها ما يقول المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضعا فاولا عزلا فان الآية فيه علامة
 على المرسل اليه لان قائله ذكر في صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية
 المذكورة علامة له عايم (قوله ثم هو غير متأت في قوله بآية ما كانوا ضعا فاولا عزلا) هذا عجز بيت صدره ألكنى الى قومي
 السلام رسالة * ويقع في بعض النسخ بتمامه وألكنى بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهي الرسالة وفي الشرح
 بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة دلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على
 الظاهر (قوله لمنالدين سألتمونا وفافكم الى آخره) يقع في بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فعلى الاول مفعول (مننا محذوف
 يدل عليه المفعول الثاني لسألتمونا أعني وفافكم وعلى الثاني مفعوله وفافكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم
 خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خليم لي رفقا الى آخره) في الصحاح راث على خبرك يريث رثا أي أبطأ واللينة بضم اللام
 الحاجة والعرضات جمع عرصه وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراض والعهد دجج عهد
 وهو المنزل الذي لا يزال به القوم اذا اتوا واعنه رجعو اليه وكذلك المعهد (قوله والاو قول في التسهيل وشرحه) هكذا يقع
 في بعض النسخ وفي بعضها الاولى والاو هو الصواب (قوله من لدشولا) هذا بعض بيت أنشدته سيدي به وتمامه قال
 اتلنا والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنون التي جنف لبنها وانكمش ضرعها وأنى علمها من تتاجها سبعة أشهر
 أو ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتل التناقة
 اذا تلاءها ولدها وروى الجرمي شولا بلاتنوين على ان أصله المدوقصر للضرورة (قوله قول بالرجال الى آخره) الكهول
 جمع كهول وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين وخطه الشيب وفي القاموس الكهول من وخطه الشيب أو من
 جاوز الثلاثين أو أربعة وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) ملأت على وزن
 علمت بمعنى سئمت والعود بنشيد الواد جمع عائد من العباد فهو زيارة المريض وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذا ان
 البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التي أضيف اليها كل من قول وقائل مرادهم اللفظ اهوى في حكم المفرد وليس الكلام
 فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام في ما هو أعم منه (قوله الجملة الخامسة) الواقعة بعد الفاء اذا
 جوابا لشرط جازم لان المصدر بغير دفع الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محذولا كما في قولك ان جئتني أكرمك
 في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعده هو تدوير المصنف
 به قبل هذا في الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث قال
 وعلى قول المبردين ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على افظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعده هو صرح به
 أيضا فيما يأتي به قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعده بل صرح في أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا
 قول الجميع وسبب آتى الكلام عايمه وأقول يحتمل كلامه هذا على ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة
 الواقعة بعد الفاء اذا مجموع الجملة والفاء اذا ثم في الشرح وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان
 الفاء وما بعده هو موقع موقعها ما هو مصدر مضارع جزم فيحكم على الجموع بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان
 المضارع الجزم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعده وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر
 فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه لزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظر الى
 هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن ان تصدر
 مضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلما اعتبر ما تقدم لزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول
 اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذي أورده ثم في الشرح وأما
 ما قاله هنا من أن الجزم محكوم به ما بعده الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من

جزم ما بعدها وأقول قد بينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها*) هذا صدر بيت عجزه * والشرع بالشرع عند الله مثلاً * وقد تقدم الكلام عليه في أمابا الفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أتاه خليل الى آخره) قول مجرور بالاعطف على محل ان قلت أقوم والخيار على هذا الفقير المختل الحال والمسألة السؤال ويرى يوم مسـ غيبة أي مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا عندي حرمان ويجوز أن يكون معطوفاً على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) في الشرح الضهير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جواباً مقروناً بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكنت المصنف عن نقله في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محض بيان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والجارضرب غلامه زيدا) في الشرح واسيبويه أن يمنع ان أقوم من قولك ان قلت أقوم واقام موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الأصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبر عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء عن محله على خلاف الأصل فهو مشترك الزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالترام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضياً وهو آية كور الجواب محذوف (قوله وكذا القول في الشرط) يعني أن المحل فيه لا فعل لا للجملة كما كان المحل في الجواب الذي ليس بمقرون بالفاء ولا باذال الفعل لا للجملة (قوله قيل وله) هذا جازم نحو ان قام ويقعد أخوك على أعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تسكمل (يقع في بعض النسخ ويقعد بافرا) الضهير وفي بعضها ويقعد ابتنيته وهو الـ واب لان الكلام على أعمال الاول وأعمال الثاني فيجب اضممار الفاعل في الفعل الثاني وهذا هنا مثني وفي الشرح وهذا متقدم من وجهين أحدهما ان هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجملة بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل الجزوم اقظام معطوفاً على الفعل الجزوم محلاً وفاعل هذا الفعل الجزوم وهو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكان المصنف لم يرض هذا الدليل لما ذكرنا وألفه فأورد على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيهه ذرا غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبي عمرو لان أبا عمرو قرأ بالنصب عطفاً على المنصوب وهو أصدق وفي الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف انفتحت على كتابة هذا الحرف بدون واو فساو وجهه قلت لها حذف اختصاراً من الخط وكوقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجاً عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها) يقع في بعض النسخ بعد هذا وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص ويجزم بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور) وهو قوله الواقع بعد الفاء واذا جواب الشرط جازم (قوله فابا في بليته) الى آخره (أبوا في همزة قطع أي اعطوني من أبليته معروفاً) اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبور أصحابها فلا تعلق ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها الى أن تموت والاستدراج الادناء على سبيل التدرج والنزول الجهة التي ينوي المسافر واصل نوباً نواي قاب الشاعر الألف باء وأدغمها في باء الضهير وهي اغة هذيل والشاعر منهم ﴿الجملة السادسة﴾ (قوله ومن مثل المنهوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتماها لغير التبع وعدم احتمال ما قبلها وفي الكشف أي يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فن ثم اتخذوا النصراني عيدا وقيل العيد السرور والعائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرور وافر حاشا انتهى (قوله ونحو فهم لي من لدنك وإياي رثني أي وإيا وارثا وذلك فيمن رفع يرث) الذين رفعوا يرث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشف والمراد بالارث يرث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبراً ويرث من آل يعقوب المالك يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتبعية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ملثان أخوزكريا وقيل هذا عمران أبو مريم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) في اعراب أبي البقاء قوله تعالى برثني ويرثني يرثني الجزم فيه ما على الجواب أي ان ثوب يرث وبالرفع

ففيها على الصفة لولي وهو أقوى من الأولى لأنه سأل وأيا هذه صفته وألزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الحزم
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة أي لا يلزم أنه لم يوجب له ما طلبه الموت يحيى في حياة كرياتهم ما الصلاة والسلام
(قوله قرئ برفع يهـ صدق وجزمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ماعد احزرة وعاصم والردء المعون ومعنى قصديقه لموسى
اعانته له في بيان دعواه ان احتاج (قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
الاصل فهي تصب) في اعراب أبي البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لا مبرين أحدهما أنه استفهام بمعنى
الخبير أي قدر أيت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفاء انما ينصب اذا كان المستفهم عنه سبيله ورؤيته لا تزال الماء
لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير فهي تصب أي القصة وتصبح الخبير ويجوز أن يكون تصب بمعنى
أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قدر ضمير مؤنث لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في
الكلام مؤنث غير فضيلة نحو هي هند مابحة وقوله تعالى فانم لا تعمى الابصار قصد الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك
المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير في غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه (قوله والثاني تقديره الفعل
المعطوف على الفعل الخبر به لا محل له) في الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أي تقديره الفعل خاليا
من المحل وفي كلامه تجوز فان الخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما الخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة
لا كنهه عن الكل بل لفظ الجزاء وأقول انما ظاهر ان لا محل له من كلام المصنف مفعول ثاني لتقديره لا حال من الفعل (قوله
وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا) في الشرح وفي كلام المصنف أشياء منها انه سلم لابي البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا
ولا نعلم ان أحد الجازة ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدلائل عليه لو حذف اذا خبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في
ان من يدخل الكنيسة يوما * ياق فيها جاذرا وظباء فاصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان
الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جعلوا حذف ضمير الشأن في نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان المحقة قياسا وان أخواته ضرورة انتهى فان قيل قد
جوزوا في قول الشاعر قنأ هذا جون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير الشأن
والتقدير بما كان هو أي الشأن اجيب بانهم لم يجوزوا في هذا البيت أنه محذوف وانما يجوزوا انه مستتر في كان والكلام
في الاول دون الثاني ثم قال الشارح ومنها تجوز ان يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدأ وفيه نظر
لاطلاعهم القول بان مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدأ محذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم بكونه
مستأنفا به بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم انه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشارح ومنها
استدلالة على ان مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف
انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد أن الشرب منه شيء عنه كالاكل في المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون
الغرض من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب
وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في حرف الواو ان يعلمكم
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أي وأنتم يعلمكم الله لم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم
العطف في الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للكل في انه منه شيء عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو
منوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهي والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاءوا اذا قيل ان وعد الله
حق) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض اوجاء اسناد يقال الى الجملة كما جاءوا اذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتداء قاض بمؤاخذة
على المصنف فان الكلام في الجملة الباقية على جملتها التي هي في حكم المفرد فاذا دخل هذا النوع فيما نحن فيه غير
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضا الكلام عليه ﴿والجملة السابعة﴾ (قوله ويقع ذلك في بابي
النسب والبدل خاصة) لان النعت لا يكون تابع الجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابع الجملة الا اذا كان لفظيا
واللفظي تذكر اللفظ الاول وفي الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا انما يدقام أبوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها
تأكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة المحل وليست في باب النسق ولا في باب البدل اه وأقول لا نسلم ان هذا من تأكيد الجملة ولم

لا يكون من تأكيده المفردات وان سلم فلان سلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تنكير بلفظ الاولى (قوله نحو وانقوا الذي
أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعميون) في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من
الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى هي قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله
أمدكم بانعام وبنين وجنات وعميون بدل منها فلا محل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل في الآية الشريفة انما هو ليكون جملة
البديل أو في بالدلالة على المقصود من الجملة البديل منها الا يكون الثانية تابعة لما له محل (قوله أمدكم بما تعلمون) لا تقين عندنا
هذا صدر بيت بحظه * والافكن في السر والجهر مسلما * وفي الشرح ويأتي في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله
منطلق وعمر ومقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول وذلك ان جاتي ارحل لا تقين
عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل ليكون الثانية أو في بتأدية المعنى المراد
لا يكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للسئلة المقصودة بالكلام
عليها وانما مثل لشرطها أو قول هذا البيت وان كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمر ومقيم لم يثبت به
بناء على قوله وانما مثل به تبع العلماء المعاني وهم انما يثبتون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان
دلالة الثانية على ما أراد من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) في المطول فان قلت قوله لا تقين عندنا انما
يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهية النهي فنلوازمه ومقتضياته فدلالة
عليه تكون بالاتزام دون المطابقة فان نعم ولكن صار قوله لا يقم عندى بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية حضوره
والتأكيده بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقين عندنا دال على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله
ذكرتك وانطى الى آخره) هذا بيت من الجاسة وهو لا يبي عطاء السندى وانطى بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها
هجر وهو موضع بايامة نحل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها
في المضارع ونهـل بكسر الهاء اذ اشرب الشرب الاول والثقة الرماح المسواة (قوله فانه أبدل وقد غات من قوله وانطى
يخطر بيننا بديل اشتمال) لا يقال كيف يجوز البديل مع توسط الواو لا نقول البديل الواو وما بعده (قوله كما قال في العطف في
نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف أو ما في
معناه صالحا مباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيهه هذا القول الذي ذكرته من انحصار
الجل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضه على غير هذا الوجه مما هو
بعينه (قوله قال ابن خروف من مبتدأ وبعده الله الخبر) يعني والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء
في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط قال صاحب الكشف الامن تولى استثناء منقطع أى استبتستول عليهم ولكن من تولى
منهم فان الله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتاهم
تساق وكانه أو عدهم بالجهد في الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذ كراى فذ كراى من انقطع طمعك من ايمانه وتولى
فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول أعنى الانقطاع قراءة الابفتح المهمة على التنبيه (قوله وقال جماعة
في الامر أنك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر) قال بد الدين بن مالك ويمكن أن يكون من هـ ذ أى من المستثنى المنقطع
الآتى جملة قراءة ابن كثير وأبي عمرو الامر أنك انه مصيب اما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع
من فأسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والرفع من أحد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح
حق المستثنى بالامن كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا لمعناه بما بعده نحو قوله تعالى انما نجوهم أجمعين الا
امر أنه قدرنا انما ان الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الانصب وقد أغفوا وروده من فوعا
بالابتداء ثابت الخبر ومخذوفه في الاول قول أبو قتادة أحرصوا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فلا يعني لكن وأبو قتادة مبتدأ
ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام لا تدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أمى معافى
الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون (قوله وليس من ذلك ما صرحت باحد الان بدخبر منه) الجملة هنا

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الاختش) اعترض عليه بأنه سيأتي في آخر هذا الباب أن الاختش منع الفصل بالابن
 الصفة والموصوف فكيف يقول هذا بان الجملة صفة لا حد وفي الشرح ويمكن أن يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا
 الى أحد المذكورين وإنما هو عائدا الى نظيره كما في قوله له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر هذه الجملة التي هي
 زيد خبر منه صفة لا حد محذوف وهو بدل من أحد المذكورين فلم يفصل بالابن الصفة والموصوف وإنما فصل بين
 البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاختش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة وموصوفها
 ليس بعضا من مقدم مجرور بمن أوفى (قوله وأجازهم اهشام وثعلب) أي أجاز ما أجازهم القراء وهو ما إذا كان الفعل قابلا
 ووجد المعاقب عن العمل وما منه وهو ما إذا لم يكن الفعل كذلك وإنما ذكر هذا مع أنه يفهم من قوله أولا وأجازهم أي كون
 الفاعل ونائبه جملة هشام وثعلب مطلقا المبني عليه قوله واحتج (قوله وما راعني الا يسير بشرطة) هذا صدر بيت بحجزة وهو عهدى
 به قينا يسير بكبر والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال الواحد أيضا شرطى كتركى
 وشرطى كجنى سمو بذلك لانهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكبر كبر
 الحداد وهو زرق أو جلد غليظ ذو حواف وأما المبني من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضماران) في الشرح أحسن
 من هذا التأويل في انصراف ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على
 انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي مارا عني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسيرا انتهى ويمكن ان يخرج
 البيت أيضا على تقدير معاق أي الا ليس بشرطة كما قالوا في اني وجدت ملاك الشيعة الادب ان التقدير ملاك الشيعة
 هو حكم الجبل بعد التكرات (قوله وإنما أعيد ذكر الاهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وعبارته انما
 أعاد الاهل بلفظ الظاهر لا خد امرين أحدهما ان استطعمهم امة قرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة اليها
 ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعمهم امة كان الضمير امة غير امة ولو قيل استطعمهم امة كان على التجوز امة القرية
 لا استطعمهم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير المائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بد كذا المضاف ولا يمكن ذكر
 المضاف مضمرا التعذر اضافة الضمير تعين ذكره ظاهرا والثاني أن الاهل لو ضمرا كان مدلوله الاول ومعلوم ان مدلول
 الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهلى قرية كذا الفماني وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض
 والاستطعام في العادة انما يكون ان يلى النار ليم منهم وهم بعضهم فوجب ان يقال استطعمهم امة أهلها الثلاثة فهم امة استطعمهم
 جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعمهم امة كان الضمير امة غير امة امة بمعنى فيلزم عدم ارتباط
 الصفة بالموصوف لخلوها من ضمير فلما قل ان معناه بناء على الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل
 مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافة القرية المتقدمة الذي كثر في هذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعمهم امة
 لكان على التجوز مناقشة فلما قل ان ياترتمه ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول
 لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضى عند قول ابن الحاجب في كافيته
 وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والمصلة يحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
 فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بضمون الصفة والمصلة فيحصل لهم ما به هذا الانصاف تخصيص
 وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية الا ترى انه لو قيل استطعمهم
 كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها الا صفة قرية والرابط المعنى اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل
 استطعمهم امة لكان على التجوز معنى وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصحا واقعا في القرآن على الصحيح وفي
 البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهي انها حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل
 أتيا بعضهم فجئى بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعمهم امة لكان الضمير عائدا الى الماتى اليهم
 (قوله وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت اتخذت عليه أجرا والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر
 (قوله لا فقتله أي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف
 والظاهر انه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المعنى لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما
 وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضهم لان الماضي المقرون بقوله لا يكون جوابا فوجهه فلت وجهه ان

الاقتران بالفاء يقتضى تقدير قد كونه تعالى ان كان قيصة قدم من قبل فصددت وهو من الكاذبين وان كان قيصة قدم من دبر
 فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق الماضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصلح اذن لان يكون جوابا
 للشروط المستقبلى (قوله ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنى تستكثر لا تقر بوا
 الصلاة وانتم سكارى) فى الشرح قد ينقض بمثل قولهم فى نداء العارى جل وعلا يا حليم لا يبجل ويباجوا لا يبخل فان الجملة الواقعة
 بعد الاسم المنصوب فى موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن
 السيد فى اجوبة المسائل انتهى واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفى كلام الرضى اشارة الى
 هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوا تابع جملة أو ظرف حيث قال وكان القياس فى الموصوف
 بالجملة والظرف ان يجوز ايضا حليم لا يبجل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف
 الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر اسلامته مما سياتى) هو
 ما ضعف به كونه حالا (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثلى الجارى يحمل اسفارا) فى الشرح قد يتموهم ان
 تجوز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض رده على أبى البقاء تجوز به الحالية مستهم البأساء والضرا
 عن الموصول فى قوله تعالى وما يأتىكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضرا الآية بان الحال لا تاتى من المضاف
 اليه فى مثل هذا والمضاف فى كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط فى آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال
 حينئذ كانتا غير مضاف اليه وعدم الصلاحية فى آية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام فى هذا كله فى الجملة التفسيرية انتهى ولا
 يخفى ان قوله كأنهم غير مضاف اليه على ما رأينا فى النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من النسخ كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ
 كأنهم من غير مضاف اليه (قوله واقد امر على اللئيم بسبني) هذا صدر بيت عجزه فخصيت ثمت قلت لا يعننى وقد تقدم الكلام
 عليه فى حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال
 ان الجملة الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا) فى الشرح
 اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليقه فى آخر الكلام على الجملة المعترضة وأما كونه لا يقع نعتا فقال الرضى وانما وجب فى
 الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجبى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المهيمن بما كان
 المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اقسامهم انهم الموصوف والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
 جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بدت وطاقت
 وانت حرو ونحوه أو الطامية كالامر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض فلا يعرف المخاطب حصول معنونه الا بعد ذكرها
 (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال
 فيدلها ما هو او عامها هو العامل فى صاحبها وصاحبها هانرا جلان فيلزم ان يكون القول من الرجاين مقيد بالجملة انعام الله تعالى
 عليهم (ما) قوله ومنها قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (جاؤكم عطف على يصلون أعنى صلة الذين وهو استثناء من ضمير
 النصب فى قوله فخذوهم وافتدوهم حيث وجدوهم أو عطف على موضع صفة قوم وهى يفسحهم وبينهم صيثاق والمعنى ان
 الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتليكم ولا مقاتلى قومهم موكلا العطف بين جزوه
 الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعترلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم وافتدوهم
 فقر ران كفهم عن القتال أحد سببى استحقاقهم لتترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضا حكم قبل ان
 يستحقكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كره القتل قومهم مع المسلمين واقتال المسلمين مع قومهم
 لا سبيل عليه وهذه نصحت أيضا بما فى براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء على اضمار فند)
 فى الشرح نقل السببى فى شرحه للتخفيف عن شيخه أبى حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضى الواقع حالا لا يقدر
 معه قد بل يجوز ان يخلو من القطا وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الاخفش بل
 هو مخالف لما ذكره المصنف فى قدم من حرف القاف حيث قال الثانى وجوب دخوله عند البصريين الا الاخفش على الماضى
 الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هى قراءة قتادة أيضا ويعقوب قال المهدوى وعن عاصم فى رواية حفص وقرأ

الحسن حصرات وقرئ حصرات وقرأ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة في موضع الحال (قوله لتلا يحتاج الى اضمار قد)
 هذا بناء على ان الجملة الماضية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة (قوله فقل الموصوف منصوب محذوف أى
 قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقيل مخفوض) هذا والذي بعده في كلام أبي البقاء الا انه قال وما بينهما
 صفة أيضا و جاؤكم معترض فاراد ما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك الى قوله وما بينهما ما اعترض وليس على
 ما ينبغي اشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده انه قرئ باسقاط أو في مصحف أبي) وقرأته ميثاق
 جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أى على اسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أى ثانية عن جاؤكم وان كانت
 ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفي الكشف روجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا لوصول أو بدلا أو استثناء أو صفة بعد
 صفة لقوم قال أبو حيان وهذه وجود محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال ولان البدل
 لا يتأتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حاشية التفتازاني وذلك أى كون جاؤكم بيانا أو بدلا لوصول لان الانتهاء
 الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصيح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم
 بالماهدين أو بدلا منه كالأو بعضا أو اشتمالا على ما قبل وأما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن أين
 علم ذلك (قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين) يعنى لا من صفة المجي حتى يكون بدل اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينفي
 الملازمة بينه وبين المجي، فيمكن بدل الاشتمال لان مجي الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والمكينة وأقول ليس
 كل ملابس اتبوعه بغير الجزئية والحكاية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه
 المحققون هو البدل الذي لا يكون عين البدل منه ولا بعضه ويكون البدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
 بل من حيث كونه دالاعليه اجالا ومقتضاه له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر البدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
 له فيجيء هو مبينا ومخلصا لأجل أولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غاية انه صفة فاعلة بهم
 كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين فاعلتين بوصف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه)
 سيد كالمصنف رجه الله تعالى في التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهة تاني
 الباب الخادس ان اراد هو الفارسي وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلموا أهلهم القتال حتى لا يستطيعوا
 ان يقاتلوا أحد البتة وفي البحر رد الفارسي على المبرد في انه دعاء عليهم باننا أمرنا ان نول اللهم أو وقع بين الكفار العداوة فيكون
 في قوله أو يقاتلوا قومهم من نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا
 المسلمين تعجيز لهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أى هم أقل وأحقروا ويغنى عنهم كما تقول اذا أردت هذا المعنى
 لا جعل الله فلانا على ولا معنى بمعنى استغنى عنه واستقل دون وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال موتهم على ان قوله قومهم قد يعبر
 به عن ليسوا منهم بل عن معاديتهم وفي الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار
 قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبنى على ان قوله ان يقاتلوا أو يقاتلوا
 قومهم متعلق بحصرت أى حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القاتل بان
 حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلواكم
 أو يقاتلوا قومهم أى جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم يسكون لانكم
 ولا عليكم فينتج حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعاء عليهم بخرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبرا
 لانهم لم يفعلوا كل شيء) في الشرح قد ورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزر صفة لكل شيء أما اذا جعل صفة
 له استقام لان المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الزر أى صحائف أعمالهم فعاووه ويرد أما لفظا فإنه يلزم الفصل بين الصفة
 والموصوف بالاجنبي وهو الخبر وأما معنى فلان المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير فعاووه
 صفة لكل شيء وفي الزر الخبر أى كلما فعاووه مثبت في صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبرا لما اشترنا اليه ولا ينقض الاول
 بقولهم لولا رأيت مدحهم ولا الثاني بقول الزبير * لولا بنوها حولها الخطبتا) يريد بما اشار اليه مانبه عليه بقوله كالأيد كـ
 الخبر من ان الخبر لا يذكّر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه أول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثاني عدم

ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقص الثاني بقوله لم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد
بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط
المصنف وتمام قول الزبير * كبطانة عصفور ولم تلعم * وفي نسخ المغني وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناطم خطبتهما بتقديم
الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لندورها) تعليل لقوله ولا ينقص وهو مبني على مذهب الاكثرين
في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في اوائل خامسة الحروف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب
ان هذا المذهب مردود (قوله أحدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زارني زيد
سا كافته أو ان أنسى له ذلك) في الشرح قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستثناف
فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم
وسينبه المصنف على نحو هذا في الثاني (قوله وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول
سا ذهاب مهيأ فانه هو) وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متباينين بحسب الظاهر وهما
الحال والاستقبال في محل واحد وهذا مفقود فيما فاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها (قوله مضى
زمن والناس يستشفعون بي) هذا صدر بيت عجزه فهل لي الى ليلى العداة شفيع (قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما) ضمير فيهما ما عائد الى الوصفية والحالية والذي مضى فيه البحث
فيهما هو أثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا يحمل لهما من الاعراب وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد
المؤنث وهو عائد على الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير فائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل) في الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيؤدى محكما بحذف أى يقول سيؤدى فلا يمنع كون
تخشى على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

❦ الباب الثالث من الكتاب ❦

(قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون انما صاب أمره معنوى وهو كونهما مخالفين للابتداء) قال
الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في زيد قائم أو كأنه هو في نحو وأزواجه أمهاتهم لم يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفه
بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير متبني يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل
وبشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغصوب عليهم) قال التفتازاني في حاشية الكشف وما ذكر ابن جني من انه أسند النعمة
اليه بطريق الخطاب تقربا وتعرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغصب تأديبا كالمحسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله
واشتمل المبيض في مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله في قوله اما ترى رأسي حاكمي
لونه * طرفة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غاظم الحطب وييس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذي في السماء اله) هذه
قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبي وعلى وبلال بن أبي بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء
الله وفي الارض الله (قوله واله خبر لمحمد وفا) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالمعطف كما حسن حذفه في
قولهم ما انا بالذي قاتل لك شيئا طوله بالاعمول (قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة) فيه رد على أبي حيان حيث قال ويجوز ان
تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهم بالوهميته وروبيته اذ يستحيل جملة على الاستقرار (قوله وتقدر في الارض اله
معطوفا كذلك) أى الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذا عاقله
لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف في الباب الاول في الكلام على اذ في مسئلة تلزم اذ الاضافة انه لا يعرف تكرار البدل الا في
بدل الاضرب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضرب معروف نحو لا تمر بهم الا الفتى الا العلافان
الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل وأجبت بان مراده انه لا يعرف تكرار البدل والمبدل منه واحد والمثال
المرتض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعائد بدل من الفتى كما ذكر المصنف في توضيحه (قوله وفيه بعد حتى
قبل بامتاعه) الضمير المجرور بني وبامتاع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الجملة على الوجه البعيد ينبغي ان
يكون

يكون سببه التخاص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يخرج الى تأويلين فلا يقع في بعض النسخ لان الجمل بدون واو والصواب ما في أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الجمل بالواو عطف على أمضيه الابدال واحد التأويلين نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الطرف الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يخرج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقدير موجود حسا فلا تضرنية طرحه مع وجوده لفظا فاعل هذا هو التأويل الذي أراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الى مثل ذلك فجاء التأويلان وأقول التأويل هو جمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض الى مبتدأ وخبر المثلالي لم يفسد المعنى ان استوفى وخلا الصلة من عائد ان عطف) في الشرح مراده بالوجه الذي أشار اليه بتقدير الطرف صلة والبدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل الله خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به أي وهو الذي هو الله في السماء وجعل وفي الارض الى استئنافا لفساد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلا الصلة من العائد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) في الصحاح والشهد العسل في شمهها والشهادة أخص منها والجمع شهاد والعاقم شجر مروي وقال للحنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وباء هي لغة همدان يسكون الميم وبالدال المهملة (قوله بما فيه رائحته) أي رائحة الفعل (قوله انا أبو المنال بعض الاحيان) هذا من مشطور السريع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذاج د النقر) هذا من مشطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس تقرأ وهو صوت ترجمه به وذلك ان نلصق لسانك بجمجمة فكأنك تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذجد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا يعلم السامع انه حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا برك ومررت برك ولا يكون ذلك في النصب انتهى (قوله فتعلق بعض واذا بالاسمين العامين لانهما باسم يشبه الفعل بل لاسف - ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد) في الشرح ولوقيل ان التعلق باعتبار تأويلهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذورا أصلا وأقول علميتهما هي المرادة منهما وهي تمنع من تأويلهما باسم يشبه الفعل لان تأويلهما به يخرجهما عن العملية (قوله حتى شأها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت عجزه * باتت ضربا ابواب الليل لم ينم * وهو في وصف برق وشأها بشين معجمة فهمزة فالف بمعنى سبقها والضهير للسحاب والكيل الذي حصل له كلال أي اعياء وتعب والموهن يفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان في الاول جمل الكلام على انجاز) في الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكمل للوقت أو جعل من كل مسند الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذي في كل منهما مجاز عقلي لان كلاما من نسبة الكلال والا كلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوي ولا شك انه في الاول دون الثاني لان الاول فيه اطلاق كليل الذي هو حقيقة في اسم فاعل الثلاثي المجرد على اسم فاعل الثلاثي الزيد الههزة وهو مجاز في اللفظ (قوله ونعم من هو في سر وعلان) هذا عجز بيت صدره ونعم من كان من ضاقت مذاهبه وقد تقدم في من (قوله وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني قال ابن عطية وهذا غنى أفضل الأقوال وأكثرها احراز الفصاحة اللفظ لانه أراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلانه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله في قوله وهو الله أي الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى ان كان صناعة النحول تساعد لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل في نفسه من حيث اللفظ لو احدى منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل في المجرور وما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية وان كان علما وقد قال الزمخشري نحو ما من هذا حيث قال في السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود وفيه قوله تعالى وهو الذي في السماء وفي الارض الى وهو المعروف بالالوهية أو المتوحد بالالوهية فيها وهو الذي يقال له الله فيها وقال التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله في السماء وفي الارض الى لان الهاء اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكلمة بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذاً من أصل اشتقاق الاسم أعني العبودية أو ما شتهر به الاسم من الالهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أى المعروف بذلك أو ما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالهية أو ما تقر عنده الكمال من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيهية والتمثيل شئت طالة علمه بما يحاله كونه في العالم اذا كان في مكان كان عالمه به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شيء ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلى ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكتابة وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كونه العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن مارية وأبى المنهال على معنى الشجاع أو الجواد لم يقتضى تأوله به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه يعلم) المجيز لذلك هو أبو على الفارسي فانه قال هو ضمير الشأن والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشأن قال أبو حيان وانما انفردنى هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عادت اليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشأن كان عائد على الله تعالى فيصير التقدير والله الله في مقدم مبتدأ وخبر من اسمين متحدين افظا ومعنى لانه نسبة بينهما السنادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الرمحشري ويجوز أن يكون الله في السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شيء كان ذاته فيها (قوله ورد الثاني) هو تعلقه بمركم وجهركم وسماء ثانيا لانه ثانی قوله واجيز تعلقه يعلم (قوله وایس شيء) لان المصدر هنا ليس مقدر اجحرف مصدرى وصلته في الشرح لان لم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدر ايسرون وما يجهررون وأقول ايسر المصدر قال في الصحاح السر الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع الاسرار واذا لم يكن السر مصدر الا بقدر اجحرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر لانه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتم لا معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدر اجحرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلته الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول الشارح مقدر ايسرون ليس على ما ينبغي لان يسر فعل الاسرار لا السر وقوله هل يتعلقان بالفاعل الناقص كما قال الرضى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالرفع مع ما لا مابل بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانما تتم كلاما بالرفع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ايسر شيء لان كان في نحو كان زيد فاعلم ايدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أى حصوله فجىء أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فلما كانت قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطابق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معاً كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون في الصبح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتقال فدلالتهما على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحح انها كلها دالة عليه) (الابن) في شرح التسهيل ويبطل القول بانما لا تدل على الحدث أو جهة أحد هاتين قد صرح بمصدرهما عملهما في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير واعترض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثاني ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام في مطابق الفعل ويقول انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخرجهما عن الاصل بل الابدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينقد مته ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تنماز بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملته انقل ولا بد معهما من تافى فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انقل زيد غنيا

ما زيد غنيافي وقت من الاوقات الماضية وذلك تقيض المراد السامع وقوع دام صلة المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء التامع محي اسم الفاعل منه واسم الفاعل لادلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قائم به أو صادر عنه العائثرانم الو كانت مجردة من الحدث لم يبين منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط (قوله ولا باوحينا الفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ ان أوحينا للناس ان انذر الناس ولقائل أن يقول لانسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الامر جلي بدلا من الناس وقد كانوا يحبون أيضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وفيه عجب هنا بمعنى محب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بحب ما روى عن ابن جريج أنه قل عجب قريش ان يث رجل منهم ثم فترت هذه الآية (قوله وفده ضي عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصاته لا يتبع التقديم عليه) هـ ذال اعتراض على قوله لا يتعلق بحب لانه مصدروا وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصاته منه وبالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون أل وبإضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هـ ذال الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجب على حـ د قوله لانه موحش اطال) يعني يجوز أن يكون للناس في الاصل صفة العجب فالمقدم عليه انتصب على الحال كما ان موحش اطال في الاصل صفة فلما قدم عليه انتصب على الحال هو قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد هـ ذال الفصل بـ كاله سابق في بعض النسخ (قوله وكيف أربأ أمر الى آخره) رهب أخاف وأراع أخوف هـ ذال يتعلقان بأحرف المعاني هـ (قوله وما سعاد الى آخره) في القاموس الغداة البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والذين هنا الفراق وظي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتراعين وفي الصباح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يربد لهم طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسمى تأديبه وما أهنت المحسن بكافاته اذ لعلق هـ ذال بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك أن المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالكافاة بل المراد نفي مطابق الاكرام ومطابق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي القيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفي ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفي عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن البلاء متعلقة بفعل دل عليه النافي وفي البحر ويظهر ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميمة عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعترض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزحشري يتعلق بمنحون منقيا كما يتعلق بعائل مثبتا في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواء هـ ذال في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تفعل الفعل مثبتا ومنفيا لا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيد بل ما أنت بمنحون منعمة عليك بذلك ولم يمنع البلاء ان يعمل بمنحون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعد ادما كان نسبته اليه ككفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للنبوة بمنزل انتهى والحصافة بمهمة من وفاء بعد الاف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمنحون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به لم معمول ففي ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والاخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معه معموله لا تنفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقثم مسرعا فلما تنبذ الى الذهن ان اسرعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه انتفي قيامه فانتفي اسرعه أي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزحشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطبق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقي والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقاءم ضاحكا نفي القيام في هـ ذال الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا أن يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفي افعوله والثاني نفي المحكوم به فينتفي معه وله بانفائه غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثله بما زيد بقاءم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفي غيرها بل القوم يقتضون ثبوته في غيره

فلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم في الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسما دالا طبي أغن
على التشبيه المعكوس للبالغة ان لا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم
ذلك بل هو ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة الدين الاحال طبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو انفور والظرف
متعلق بالاحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذا كرت في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا
بمحذوف أى واذا كرت حال مريم أو قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصص والنبأ والحديث يجوز انما لها في الظرف
خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسور والمحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال ضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل
الذي عقده مخرج اذ اعن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الطبي في انفور حتى يقال ان التقدير وما حال
سعاد الا كحال الطبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الطبي في انفور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في
حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرد اذ الظرف
يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع به لا وقد علم انه امانة من عمل
ما بعدها فيما قبلها الاستقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد
بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرو) هو بفتح العين المهملة
وسكون الميم وضم الراء والمثبور فيه الصرف والفارسي عنده للعلمية وشبهه بالهجة (قوله كان قلوب الطير الى آخره) تقدم
الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الاحال شبيهة بالمفعول به) يعني من جهة انه افضله ومن جهة ان الفعل يتساطع على
نصبه من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايا كان فالجئة قائمة به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز
عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله
تعبيرنا الى آخره) العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعاليك وهو فقير (قوله لئلا يتقدم الحال على
عاملها المعنوي) الذي في بيت كعب بن زهير ظرف لاحال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على
الظرف (قوله قلت سو غه الذي سو غ تقدم بغير في هذا بغير الطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم
عليه في نحو هو كفاهم ناصر او هو خشية اختلاط المعنى) قال الرضي ولا نرى بأسا ان يقال زيد احسن قائما منه فاعدا كما
يقال ضرب زيد قائما عمر فاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما أغتفر نحو هذا بغير اطيب منه رطبا
فراقبين المفضل والمفضل عليه اذ لو آخر التباس فان قيل اجعل أحدهما تاليا لافعل قلنا يؤدى الى فصل افعل عن من ومجرور رها
وهما كما لوصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا
التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون
صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظرم وجهين الاول ان كلام من الجاهل الذين جعل الكلام عليهم ما يباه الحري يرى نحن
وانتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان أنتم تو كيد لضمير نعوالم المحذوف وهو ضمير
المفعول يعني ونحن تو كيد لضمير عالة فكيف يعطف تو كيد المفعول على تو كيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو
وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل أنتم تو كيد الضمير صعاليك من
أجل تخالفهم ما بالضرورة والغيبة غير مسلمة لان ذال الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعوالم فيكون الضمير
الذي يتحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك أنت ضاحكوا الضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا
التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول اذا كان صعاليك مفعولا لعالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أى اناسا صعاليك فيكون
الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعوالم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا ان في الكلام
ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعوالم فيكون أنتم تو كيد له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون
فيحتمل كونه راعي المعنى وأكدا الضمير الذي فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول أنتم خبر مبتدأ محذوف أى
صعاليك هم أنتم أوجب بان عطف الحري يرى أنتم على نحن الذي هو تو كيد ياباه وبقتضى انه تو كيد يؤخذ كرما لا يتعاقى من حروف
الحري (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبى المغوار منك قريب) تقدم

الكلام عليه في لعل (قوله جرواها منبهة) هو عجم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو عجم مضمومة فنون مفتوحة فو حدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله اغاثبت في الكلام) الضمير في ثبت عائدة على النيابة لا كتناسها التذكير من المضاف اليه أولانها بمعنى الابقاع وهو مذكر (قوله لا يجاوزنا الا لك ديار) هذا عجز بيت صدره * وما نبالي اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودى الى آخره) الغرس مصدر غرس الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودى على فعل الفسيل واحده وودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فتنة تحمية صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفة والسدفة في لغة أهل نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا ظلم والسدف الليل قال الشاعر نزور العدو على نايه * بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودى اعلمنا * منابر كض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهدت في كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذي هو اتصال معنى الفعل الى الامم) تقدم في خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف اتصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراك في هذه الكلمات اذا جرت تقتضى اتصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما في ما قام القوم خلازيدا وعلى جهة النفي كما في قام القوم خلازيدا * وحكمها بعد المعارف والذكرات * (قوله فهم ما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهم ما بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونها ما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لما فقد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفة اسورة وان يتعلق بفا تواتوا وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله والضمير لما تزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي شارح نصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشف الوجه الاول بكون الضمير لما تزلنا واستغنى القاضي عضد الدين أهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابراهيم في رسالة سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يادلاء الهدى ومصباح الدجا حياكم الله ويياكم وألهما الحق بتحقيقه وياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتصق متعصن بالقصور لا تخن ذو غرور ينشد باطاق لسان وادق جنان الاقل لسكان وادى الحبيب * هنيأ لكم في الجنان الخلود اقبضوا علينا من الماء فيضاً * فانا عطاش وأنتم ورود قد استنهم علينا قول صاحب الكشف اقبضت عليه بحال اللطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة والضمير لما تزلنا أولعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما تزلنا نصريحا وخطره في الوجه الثاني ان لو صحا فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما تزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما تزلنا بسورة وهل غة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الربة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبت اجزل الاجر والثواب وقد اجاب المتأخر في حاشيته عن هذا وتعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر تجهيز باعتبار الماتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالآتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤق منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمجهوز عنه هو الآتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاء حيث تعلق به أمر التجهيز وحاصله ان قولنا اثبت من مثل الحامسة يثبت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا اثبت بيت من مثل الحامسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفا تواتوا فلا ابتداء قطعا فلا مذهب بين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لآتيان البعض ولا بحال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر الماتى به صريحاً وهو السورة واذا كانت من اللابتداء نعين كون الضمير للعبد لانه المبدء الآتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدء الذي يقتضيه من الابدائية ليس هو الفاعل حتى يقتصر مبدء الآتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالتكلم ليس مبدء الآتيان بالكلام منه بل لا كلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاثر الذي اعتبره امتداد حقيقة أو توها كالبصرة للخروج والقرآن الآتيان بسورة منه وبمذاينة دفع ما يقال ان المتعبر

للخاب الابنهما في الشخص فالتسكن اضافة اليد الى السكبة لذلك (قوله ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل يجوز ضرب غلامه زيدا وهو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا يلزم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاءه للفاعل قال الرضي والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا او كان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مؤخر بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أ كفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدري معنى الطي واللف (قوله بسماته هلك الغنى أو بختاته) في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهرى فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيته في نسخة الصحاح التي أراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهالك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء هلاكا وهلاكاً ومهلكاً وتهلكة والاسم الهالك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من قسامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ (قوله والارجح تعين الابتدائية) في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل وفي وكان مرفوع اسم التفضيل أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين فهو ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بحسب الكحل (قوله ومن المشكل قوله في خبر الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد لم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبر بنو لهب فلانك ما غيا * مقالة لبي اذا طير مرث) لا نأقول قد أجيب عنه بان خبر خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهيريما يجب فيه تعاقبهما بمحذوف (قوله أحدها أن يعاصفة نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعاقبه فسمان مستقر واقفا مستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذكروا لانه ترازاذا المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر ليان الواقع وزيادة الايضاح واللفظ ما كان متعاقبه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا أو ما غي قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دونه بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعاقبه سمي لغوا أو ما غي كأنه ألقى وقال اليماني مستقرا لانه يتعاقب بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذ من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحقا ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عام له مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر اقبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصل عليه هذا كلامه قال الشارح ولا ينبغي ان المناسبة التي ذكرتم اولا وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى مما ذكره الرضي واليماني أما ولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير ما له باستقراره على الخصوص بل يجوز ان يقدر بمحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلان الظرف

اللغوا أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة بصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر
 انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا متعلقه بلفظ الاستقرار أو ما بعناه وعن الثاني انه مستقر
 بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار أو ما هو بعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لتزد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي
 ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تنافي على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تنافي على
 ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تنافي علم ما فتكون
 أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لا غوا قلت ان قدرا كـ
 ابتدأ بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف
 واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لمتعلقه بمعنى مطابق الاستقرار فاذا أريد بمستقرا معنى راكب
 لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغو ولم يكن حذفه واجبا بل جائزا للدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده
 رأى بصريته ومستقرا حال من مفعولها وعند ظرف المستقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا فظهر
 هذا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العزالي آخره) هان بهون ضد عزى عزو والهون بالضم الهوان
 والذل وبجوحه الشيء مجازين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولغائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل
 محذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنه في البيت كون خاص وهو الثبوت
 وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون
 العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جنى بجواز اظهاره) هكذا وقع في
 نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقوله للمعرس بالرفع والمبين) المعرس
 من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والرفع بكسر الراء والمد الالتماس والاتفاق وهزته أصلية
 قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون أصله غير الهـ هـزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته
 (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة
 والظالمين أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر فقراءة الرفع قراءة ابن الزبير
 وأبان بن عثمان وابن أبي عمير وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظر) أي تردد لا شتمال كل من التقديرين على مناسبة هل
 المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقله ذلك واطراد هذا) الإشارة بذلك الى حذف قراءة بعضهم عما على الذي
 أحسن وبهذا الى نحو جاء الذي في الدار وانما أشار بالقريب للسابق على ما أشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما أشار
 اليه بالقريب منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما ان
 النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر
 لمشايمته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المنوط المعاق من نطت الشيء أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين
 المهملة اسم فاعل كداني (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر
 بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدراولى)
 وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانع مع كل
 متعدي بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيد امرت به مع كل متعدي بالحرف وليس المانع المعنوي
 في نحو زيد اضربت أخاه مع كل سببي وانما لم يفسد ذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس
 المانع مع كل متعدي بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي ووجود لا كما صنع المصنف
 مقتض لتصور المانعين معاني بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما
 في المتعدي بالحرف نحو زيد امرت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور
 باخيه زيد ليس مرفورا يزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل

هو ممكن فيه أيضا كافي هذه الصورة بينهما (قوله وأما في المثل) هو يفتح الميم والمثلثة إشارة إلى قوله السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه (قوله وأما في البواني) هي الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفة أو حالاً أو صفة أو خبراً أو رفعاً الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أو مستقر) قال التفنيزاني عند قوله تعالى فن كان منكم من بضاً أو على سفر ومما يستنبطه له أنه إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله وإذا جهلت المعنى فقد الوصف فانه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال) في الشرح كيف تقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا لا تم افت وأقول لا تم افت لأن تقدير الوصف انما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيرها (قوله وقد ينفاسد تلك الشبهة) هي أن الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها (قوله ويبتطله انما متفقون على جواز حذف الخبر) إلى آخره (قوله) ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وانما أحسن الحذف أن يعلم عنده وضع تقديره نحو واسئل القرية) الإشارة هنا بذلك إلى تقديره ضافين مع كائن في قوله اللهم إلا أن يتقدم ذلك إلى كائن وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين أسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقديره كلاً منه عند موضع تحقق تقديره واليمينية بين شيئين لا تحقق إلا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم إلا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما جعل قراءة السبعة على لغة من جوحه وهي ابدال السبعة عن المنقطع كما زعم المختمري فانه زعم أن الاستثناء منقطع) في الشرح ولكنه اعترض عنه بقوله فإن قلت ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على المذهب الجازي قلت دعت إليه نكتة سرية أي سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله إلا اليعافير بعد قوله ليس من أنيس ليؤمل المعنى إلى قولك إن كان الله من في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب يعني أن علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم كان معنى ما في البيت إن كانت اليعافير أنيساً ففهم أنيس قال صاحب التفسير وفي الكلام تعقيد بفعل بيان أمرين أحدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الآية بالبيت أما الأول فتلخيصه أن كان الله فهم ما هو يعلم الغيب فهم ما من يعلم الغيب أي استحالته كاستحالته وأما الثاني فلتوقف فهم ما على تقدير شرطية مثل أن كان اليعافير أنيساً ففهم أنيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الجازي فنصبه على أنه مستثنى منقطع أي مذكور بعد لا غير مخرج فليس فيه أنه من جنس الأول لا حقيقة ولا فرضاً فقد انكشف المقصود والله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف في بيان مكان المقدور في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس وإن قدمنا في نحو في الدار زيدان متعلق الظرف بقدر مؤخر أعز زيداً لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً للمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا (قوله) ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدر مؤخر في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ في هذا انظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أو وجه النظر أن العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً في باب المبتدأ هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلغظ الاعم الحذف والتقدير وجوابه أن المقدور عندهم في حكم المفوظ في امتناع في الوقوع وإن كان علة التامع لا توجد في المقدور

❦ الباب الرابع من الكتاب ❦

(قوله أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبني على ما ذهب إليه الاندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف إليه الضمير فانه في رتبة العلم وأن الاسم الشريف علم وفي مطول التفنيزاني وأصله الإله حذف منه الهمزة وعوض منها حرف التثنية ثم جعل علماً على الذات الواجب الوجود الخالق المكل شيء ومن زعم أنه اسم لفهوم الواجب لذاته أو المستحق للمبودية له وكل منهما كلي انحصري فرد فلا يكون علماً لأن مفهوم العلم جزئي فقد سمي لأن المراد

بالاله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق في لزم اسم إنشاء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علم بالافرد الموجد منه والمعنى لا يستحق للمعبودية له في الوجود أو موجود
الافرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشف أن الله تعالى مختص بالمعبودية بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لأنه يوصف ولا يوصف به
ولأنه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواء ولأنه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله
توحيد امثل لا اله الا الرحمن فإنه لا يمنع الشراكة والظاهر أنه وصف في أصله لكنه اغاب عليه بحيث لا يستعمل في غيره
وصار كالمثل الثريا والصق أجرى مجراه في اجزاء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لأنه
ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ ولأنه لو دل على مجرد
ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معني صحيحا ولا معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين
مشارك للآخر في المعنى والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القام
زيد) فأن هذا القول هو الامام نضر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدأ مبدءا لكونه منطوقا به أو لابل لكونه مسند اليه
ومثاله المعنى وليس الخبر خبر الكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثاله المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة
هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطق أو المنطوق زيد يكون زيدا مبتدأ والمنطوق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جمعت دالة على الذات ومسند اليها والاسم جعل دالة على أمر نسبي
ومسند اليه قال بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطوق فالالف واللام فيه موصول
بمعنى الذي فهو في الوجود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعني وان تأخر كزيد في المثال
المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعني وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم
عند هذا المخاطب فان علمه اوجهل النسبة فالقادم المبتدأ ينبغي أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عمومًا وخصوصًا
من وجه وطريق تناولهما الاقسام بحيث لا يكون قد اخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المبلوامين أو من المجهولين والا
عرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين في الرتبة وفي
المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع انصافه بأحداهما دون الاخرى
حتى يجوز أن يكونا وصفين لشئين متعددين في الخارج فاهم ما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ أو أيها ما كان بحيث يجهل انصاف الذات
به وهو كالطالب أن يحكم بنبوت الذات أو بنفيه عنها يجب أن يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
بمعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه أخوه وارت ان تعرفه ذلك فارت زيدا أخوك واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التبيين
واردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يتضح في قولها (رأيت أسودا غابا الرماح * ولا يصح رماحه الغاب)
يعنى لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط بمحوض بحر انقعه ماء وان الضواب ماؤه نفعه لان
اسامع يعرف له ماء وانما طالب تعينه وكذا اذا عرف زيد وعلم انه كان من انسان ولم يعرف انصاف زيد بانه المنطوق المعبود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطوق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطوق زيد بناء على انه بطالبه على التبيين ويقول
من المنطوق قلت المنطوق زيد ولا يصح زيد المنطوق (قوله واماسيبيو به فيجعله المبتدأ) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند
سيبيو به مخصوص بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف في أوضح المسالك لحسب
استعماله لان أحدهما أن يكون معنى كاف فاستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نفعاً للمنكرة كمررت برجل حسبك
من رجل أي كاف لك من غيره وحالا تعرفه كذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان
حسبك الله والثاني أن يكون بمنزلة لا غير في المعنى فيستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة وليكن عند قطعها عن
الاضافة يجدد لها اشراهم هذا المعنى وملازمه للوصفية أو الطائفة أو الابداء وبنائها على الضم كرايت رجلا حسب
ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا لاديلين) في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا

للدليان المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره أولا وذلك لان احدهما ذين الدليان هو شبه المرفوعين في
المثال المذكور ونحوه بمرفقين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى الحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى حقيقة
المتقدم وانما ذكر هذا توجيه الحكم بابتدائية غير الاخص فهاهنا الذي قاله وأقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى
اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا ما ذكره من
توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيهه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيتين
لادليان (قول) ولطريقتهما قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا
التقدير لم يدخل اذا لعمل في الاستفهام ماقبله) يعني انه لو لم يقدّر حاجتك مبتدأ بل قدر خبر لم يدخل الناسخ في هذا الكلام
لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام ماقبله وذلك مخرج
للاستفهام عن ما يستفهم من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ في مامته ماعلم او هو بمنوع لانا نقول ههنا
اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما هو معلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل
على مامته ماعلم (قوله) وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى أي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير
فاستترفيه) قال الرضي ومن الملاحظات بكان جاء في ما جاءت حاجتك أي ما كانت حاجتك وما استفهامية وأنت الضمير الراجع
اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كنت أمك وروى رفع حاجتك على انه اسم كانت وما خبرها وأول من قال
ذلك الخوارج قالوا ابن عباس حين جاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى (قوله بناء على انه من التشبيه المعكوس
للإبالة) هو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشمها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يتدح فانه قصد انهم ان وجه الخليفة أم من الصباح في الوضوح والضياء
* ما يعرف به الاسم من الخبر (قوله) وان كان يعلم ما ويجعل انتساب أحدهما الى الآخر) في هذا وفي قوله من قبل
في المسألة الأولى فان علم ما وجه النسبة إشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد السامع
فائدة مجهولة لان ما يستفهمه السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهم ماضدان في الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله) ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب
وفي باب المبتدأ أقوله بعد فان الانصح في باب المبتدأ وارد بنحو هذا كل اسم إشارة اتصل به التنبية والامع الضمير استثناء مفرغ
من ظرف عام مقدروا التقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة وهذا مع كل معرفة الامع الضمير والاشارة في ولا يتأتى ذلك الى
دخول التنبية على الضمير (قوله) واعلم انهم حكموا بالان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك
في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكيف من الاسماء لا يوصف ولم يجهل لوه بمثابة الضمير
وأقول جاز أن يكون في تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس بجزء من المقتضى ولا شرطاً في وجوده وفي
الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسموع من ان وان وصلتهما المعرفة بالإضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير
يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلاً بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة
اذا كان غير مصدر مسموع من ان وان وما بعدهما بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدراً مسموعاً
من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وان أراد المضاف الى ذى الاداة المسموع من ان وان
وما بعدهما لخوا به انه لا يلزم من عدم العلم بعدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفي الشرح ثم تخصيص ان وان المصدريتين هذا
الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للصف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان
قال والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة لانه لم يخصصه بان وان أقول تقييده ههنا بان وان اتفاق
لا لا حتراف لا ينافي ذلك اطلاقه في الباب الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهم ما لو كانا مقدرين
بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيصور وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدّر
أي صنع رجل حسن وفي خوارزمية نظراً لما انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما اجواز وصفهما الان

امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فلا حسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا لانه ان يجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة واقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزاج بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبيرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة منحصصة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقع منك الوداع) هذا مجزئ للقطامي صدره ففي قبل التفرق باضباعا وبعده ففي داري اسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباعا من ضم ضباغة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والداره الملاينة والمداحة وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك وقيل اسيرايك لان أباهاز فران الحارث كان قد أسر القطامي ثم من عليه واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي آيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر أي في انت ولا تقف في الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بك قبل العمل وقيل منصوب تقف أي في الوداع ولا تجعله ولا يك موقع منك ودعا خذف هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل منصوب بفعل مضمر أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناسبه اما في أو يك موقع وفي المطول والقلب ضربان أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله في قبل التفرق باضباعا ولا يك موقع منك الوداع أي لا يك موقع الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الخوض (قوله يكون من اجها غسل وماء) هذا مجزئ لخصان صدره كان سبيته من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر **وما يعرف به الفاعل من المفعول** (قوله اسماء ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسماء ناقصا في العقل وعدمه) أي في كون مسماة بمن يعقل أو مالا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في يحب زيد ما كره عمر ولان اعراب زيد في هذا المثال ما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على مالا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيدا كره عمرو (قوله وان كان الاسم ناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جاز في ما ان أوقعت ما على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لم يعقل وهو يصح ان يكون مجعبا ومجعبا بخلاف من لا يعقل فانه يكون مجعبا لا مجعبا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيد في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهه من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك **وما افترق فيه عطف البيان والبدل** قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مرت رجل عبد الله كانه قيل من مرت أوطن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله وانك انتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المميز فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلطان كون الثاني فيه هو المقصود بهم ادون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منصوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكرها صونا لكلام الفصحاء عن النحو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرها مع
أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو يزيد رجل صالح أو كون أولهما متصفا بصفة
والثاني أشهر نحو بالعلم يزيدو رجل صالح زيدو قد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست
في الثاني وذلك لان الابهام أولاً في التفسير ثانياً واقعا وثالثاً غير اوليس للثانيان بالتفسير ولا نحو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة
من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكرناه ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد
التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضع الاول والاغاب أن يكون البديل جامدا بحيث
لوحذفت الاول لاستقلال الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف بخلاف الصفة فانك
لوحذفت الاول في جاء في زيد العالم لا احتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف بخلاف التأكيده فانه
وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبديل معنى في
المتبوع كما فهم ذلك في تأكيده جازا اعتباره مستقلا لفظاً أي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بقبعية الاول جاز
ان يعتبر غير مستقلا آخر فالاول نحو يارب داخ وبأخانا زيدا مبین والثاني يا غلام بشرو بشرا معرب بالوجهين وبأخانا زيدا
بالنصب وكذا قوله انا بن التارك البكرى بشر بالجرو وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يارب داخ وبأخانا زيدا مبین وبأخانا زيدا
بأزيد والحارث للملة المذكورة قبعين وانما لم يجوز يارب داخ وبأخانا زيدا مبین وبأخانا زيدا مبین وبأخانا زيدا مبین وبأخانا زيدا مبین
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لما شرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد
الابهام لما فيه من التأخير في التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثاني بعد التجوز والمساحة بالاول تقول أكانت الرغبة ثلثة
فتقصده بالرغبة ثلث الرغبة ثم تبين ذلك بقولك ثلثة وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان
يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وساب زيدا اذا أعجبك علمه وساب زيدا اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل
ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه فظاهر ان أي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه وانما ان ندعي ذلك فيما سمي وعطف
بيان مع التسمي في البديل وفرقا ايضا بينهما بعدد وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفا وتكثيرا بخلاف عطف البيان
الجواب تجوز التخالف في التسمي عطف بيان أيضا انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله أن يكون بينا لله
ومن قوله تعالى الا ما أمرتني به فقد مضى رده) يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل
ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في يقذف (قوله فلان له ان ينال البائس)
هذا مجزى بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرى بقاء في على وزن فعلى موضع واليكوانس جمع كانس وهو الظبي
يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكن فيه ويستتر بالبائس صفة للضمير المنصوب بتسلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل
يئاس بؤسا وبؤسا اشتدت حاجته فهو بئس (قوله فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي) الاشارة
الاولى راجعة الى ما ذكر عن الزمخشري اخرا والثانية الى ما ذكر عن الكسائي أي فعلى ما قال الزمخشري من ان عطف البيان
في الآية للدخ كصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للدخ أو الذم أو الترجم بناء على قول الكسائي ان الضمير
ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه (قوله وانما
أمتنع الزمخشري من تجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توها منه ان ذلك يحل بعائد الموصول وقد مضى رده) يعني
في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف
اعمال المصدر بصدفه وهو ممنوع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوها وقد وصف بقوله منه قلت لان سلم انه معمول للتوهم بل
للطرف المستقر والجار محذوف أي توها صدر منه بان ذلك أو في ان ذلك فلا اشكال (قوله وأما قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو) سيجيب المصنف عنه في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد
يكون عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيرها او فيما نقلناه عن الرضي من تجوز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتكثير
جواب عنه أيضا (قوله نحو ما يقال لك الا ما قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

لذو مغفرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا البشر مثلكم) فان جملة هل هذا البشر
 مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمر والى آخره) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا أمها هو بصدده لان جملة البدل
 هنا يراد بها الظاهر فهي بمنزلة المفرد أى لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو مافى
 تأويله وأطاق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق
 انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطاق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا
 من لا يسألكم أجرا ونحو أممكم بما تعملون أممكم بانهام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقم عندنا) في الشرح صرح ههنا بان
 الجملة النائية تابعة للأولى بطريق البدلية مع ان الأولى لا محل لها وكل تابع ذوارب اما لفظي أو تقى ويرى أو محلى ولا
 اعراب ههنا فاهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقم بدلا من قوله ارحل مع ان
 المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون شئ من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من الجمل التي لا محل لها
 من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور
 وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من
 الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجمع له أحد لذلك والذي سبق في الجملة
 السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف بما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمر ومنطلق
 من ان الجملة الأولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاً في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ما ولو سلم
 فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله ههنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور
 (قوله رويدني شيان الى آخره) في الصحاح وتفسير رويدهم لا وتفسير رويدك أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى
 افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد لا انتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر ما مور به لان نصبه غير
 الترخيم من الأرواد وهو مصدر رويد ودوله أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمر أى أرو
 عمر اجنى أمهله والصفة نحو سار واسيرار ويداوا الحبال نحو سار القوم رويدا ما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو
 رويد عمر وبالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم مفعول محذوف أى
 كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهمله والفاء والنحر بك اسم ماء على اميال من البصرة والجيا دج جواد وهو الفرص الجيد
 ويجوز ان يراد بالجيا دج هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المجهة الحرب والمأزق يسكون الهـ مزه وكسر الزاى المضيق
 والمتداني المتقارب والحد ثان نواب الدهر ومصابته (قوله ولهذا منع سيبويه من المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما
 منع من المسكين وبك المسكين فلانه لو جاز البدل فيه ما كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في
 الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل السكل والمبدل منه في الاوالم فيه زيادة تعريف ليست في البدل
 ليكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف واما عدم منع به المسكين فلا ن ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيبين بالبدل ان
 الضمير ان اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يازيد زيد
 اليه ملائ وياتيم تيم عدى) أواد الوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد يازيد يازيد اليه ملائ
 البيت الذى هو مطلع له ولا ياتيم تيم عدى البيت الذى هذا مطلع له فان الاول مطلع بيت هو يازيد اليه ملائ الذيل *
 قطاو الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو ياتيم تيم عدى لا أبالك * لا يلغى في نسوة عمرو اليه ملائ جمع يعملة
 بفتح الميم وهى النافذة المطبوعة على العمل والذيل جمع ذابله من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرص ضمير وانما قيد
 بقوله اذا ضمنت المنادى فيه ما لانه اذا فتح المنادى فيه ما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني
 متعم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني مضاف الى
 الاخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء
 نحو ياتيم تيم عدى تيم نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد
 معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب بالضمارة أعنى
 (قوله)

(قوله لقائل يا نصر نصر نصرا*) هذا مجزئ صدره اني واسطار سطر سطرًا وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المترضة (قوله وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيما أوفى الاول فقط) فالثاني اما مصدر دعاني الاشارة بهم ولأه الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثاني والثالث وبالثاني الثاني منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضمة بغير تنوين كما لو كد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفي بعض النسخ وقيل لو قدر اتو كيد الضمة وهو ظاهر وفي الشرح الظاهر ان يقال اضم بغير ألف لهودا غير اني قوله أحدهما ولو حذف قوله كما لو كد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وأقول فيه نظرا لانه انما يستقيم لو كان ضمير الضمة لا احد والمؤكد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين اليان في نحو يازيد الحارث وفي نحو ياسعيد كزبال رفع أو كزبالا نصب بخلاف يابعد كزبالا ضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيدا أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء الرجال وفي نحو يابعد كزبالا ضم كزبالا لا م زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر وجاء في نحو جاءني كذا أخو يابعد وعمر) يعني انه امتنع البدل وتعين اليان في هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع أما نحو يازيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بالان المأدب لا يكون مقرونا به أو أما نحو يابعد كزبالا كزبالا نوى احلال كزبالا محل سعيده لم يكن كزبالا فوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يابعد كزبالا كزبالا نوى احلال كزبالا محل سعيده لم يكن كزبالا فوعا ولا منصوبا بل كان مضموما أنا الضارب الرجل زيد فلان زيد الونوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة للمعرفة باللام الى ما ليس بعرف بها وأما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لزم اضافة الصفة للمعرفة باللام الى ما ليس بعرف بها وأما نحو فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط ان يكون منهم وأما نحو يابعد كزبالا نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع وأما نحو أي الرجلين زيد وعمر فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تصاف اليها الا ان كان بينهما جمع وقد نوى أي زيد أحسن من أي أجزا زيد أحسن من أي أضعف على أي مثله نحو* أي وايد فارس الأحزاب* وأما نحو جاءني كذا أخو يابعد وعمر فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل أخو يابعد لزم اضافة كذا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهي انما تضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة ٧ وأما قوله كذا أخي وخيلي واجدي عضدا • في النائبات والمسام الملمات فمن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين اليان في نحو قولك هند قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعني ولاجل ان اليان في التقدير ليس من جملة أخرى والبدل في التقدير من جملة أخرى تعين اليان في هذه الصور وامتنع البدل فيها أما نحو هند قام عمر وأخوها فلانه لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعني قام عمر ومن رابطها بالابتداء أو أما نحو مررت برجل قام عمر وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعني قام عمر ومن رابطها بربطها بأوصاف وأما نحو زيد ضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال (قوله) ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لم يذ كر المصنف ما جمعا فيه كذا كرفي الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم انه ثلاثة أو أربعة ما يدل على حدث وصاحبه الثاني انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجليل) وذلك لانها تلزم فاعلا ولا تنعدي الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحن ورقيم فانهم ما موصوغان من رحم وهو متعد أجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهي لا تكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمان الحاضر) في الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرة في قال في الصفة المشبهة انما أبدل الماضي وقال ابن السراج انما الحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرة في بكونه للماضي أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثابتة قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ان السراج انما اوجدهت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين (قوله وغير مجازية) في التوضيح وهو الغالب في الميمنة من الثلاثي (قوله وقول جاءه انما لا تكون الا غير مجازية مردود بانفاقهم على ان منها قوله من صدق أو أخى ثقة* أو عدو

شاحط دارا) قال الزمخشري في مفصلة الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة في انها تذكر
ونثرت وتثني وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحط في هذا البيت وهو بشين
مجهة وحاء وطاء مهماتير بمعنى بعيد صفة مشبهة مجاز للضارع (قوله ولا يكون معمولها الاسمي بانقول زيد حسن وجهه
أو الوجه) قال المصنف في أوضح المسالك أي منه وقيل أل فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناطم ان جواز نحو زيد بك
فرح مبطل لعدم قولهم ان المفعول لا يكون الاسمي بما مؤخر امر ودلان المراد بالمفعول ما عملها فيه بحق التشبيه وانما عملها
في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فاما الحديث ان امرأه كانت تهراق الدماء
فالدماء تميز على زيادة آل) تهراق مضارع هراق وأصله أراق قابض هزنة هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه
لان تفاعلة الحذف وهي اجماع هزتين اذا كان حرف المضارعة هزفة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه ما نحن فيه
بل ذكره استطراد التشبيه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب مالم ينصب به المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني
مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت مالم ينصبه فاعلم ان فرع عنه أو ذكره دفع السؤال يرد
على قوله ويمنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يتبع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن
المفعول الثاني وقد بني هذا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوب بخط ابن السبكي وهو هذا عجيب
فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فلا يس ممانحن فيه فان أراد أن تهراق الدماء فاعل وان مهرافه صفة مشبهة
وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب فتهول وكذلك مهرافه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون
الدماء منصوبا بفعل مقدرا أي تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعاء ما فليست ال
زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي
في أراق فعد اسم الى مفعول آخر كان المعنى جعلها غير هاهنا مربة للدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه
قبل تهراق دمه اجمع الفاعل أولا لانه أيدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير لانه انتهى وفي الشرح
تخريج نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال
وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك
بل شرط كون الياء لا ما قبلها قال المصنف وهذه ليست لا ما وعنده شرط ذلك ان تكون لا ما الساكن أحسن (قوله وأما العطف على
محل المنفوض فمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز عيم مضمومة فحاء
مهملة ساكنة فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسر المصنف فيما سيأتي (قوله لان العمل محذوفه ولان معمولها
لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب
الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة في الكلام لف ونشر مرتب
(قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بفائل أبيه ويقبح مررت
بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن
وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقيدها بذلك (قوله التاسع انه يفصل مرفوعه
ومنصوبه) يفصل بضم أوله وفتح ثالثة مبنى للمفعول (قوله قاله الزجاج ومما أخر والمغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من
العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببيا أشبهه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعى فكذلك ما أشبهه
(قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجه بعضهم على أن اليمنى خبر لمتبدا محذوف
لا صفة لعينه كانه لما قيل أعور عينه قيل أي عينه اليمنى وأقول وخرجه أيضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف
وهو أعنى (قوله فظل طهارة اللحم الى آخره) الطهارة جمع طه وهو الطباخ وفي بعض شروح العلاقات الطهو الانضاج وهو
يشمل طبخ اللحم وشبيهه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والتقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد
كثير حتى طبخوا واشتتوا (قوله وخرج على ان الاصل أوطاخ فدير ثم حذف المضاف وأبقى جرا المضاف اليه) في الشرح
لا حاجة بنا الى التخرج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة
واقول

وأقول قال المصنف في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد بقي على جره وشروط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بعينه كقوله أكل امرئ تحسب امرا * ونار تود بالليل نارا أى وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاشارة أى على الاشارة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما فيما نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الاشارة بالخلف ايس على ما ينبغي والاولى ان يقول أكل امرئ تحسب بين امرأ ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بعينه اذا الطابع بمعنى الموضح الا ترى الى ما سيذكر المصنف في العطف عن البعد اذ بين ان جر قد ير بالعطف على محل صغيف * وما اتفق فيه الحال والتمييز وما اجتمع فيه * (قوله والتمييز لا يكون الا اسما) يعني غير ظرف ايكون قسيما للجملة والظرف (قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) لقائل ان يقول ان التمييز يضافه يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا (قوله * انما الميت من يعيش كثيلا * الى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكناية بسوء الحال والالذكار من الحزن وقد كتب الرجل يكاتب كاتبة وكاتبة منه لرافة ورافة ونساء فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاتباء ايضا ورجل كسف البال أى سبي الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رضاء النفس وفي الشرح والراء بالفتح والمدسة الحال وأقول هذا التفسير يقتضي انه بالبناء المجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالميم (قوله والثالث ان الحال مبيضة للهيئات والتمييز مبين للذوات) في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صاذا قلوبا مسلمانا وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير بأوضح اقصدوهم لكن يخرج منه مثل جائز به والشمس طامعة وجائز به وعروج الس قلت هاهنا منى جاء مقارنا لظهور الشمس وجاوس عمر وفجسب التأويل لا يخرج ان لانهم احية نذ مبينان للصفة انتهى ما في الشرح وأقول سيذكر المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جلة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافيته ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت أنت بك وزيد قائم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم للفاعل أو المفعول وقد اشهرت العبارة عن المزموم بالازم فكأنه بيان ذاتهما (قوله على اذا ما زرت ابني الى آخره) الرجلان المائى وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصداق التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالاً من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقرأه أرجلاى مكان رجلان وأعرابه فاعلا بزيادة وحافيا حالاً منهم على حد قوله به العيان تنهل وذ كر على حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلأى البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في الشام (قوله لان الحق قول العلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب العلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ايسر بمنزلة الرحيم ولا الرأحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من در صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهمي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يقتضي ان يبين لانه أعرف الاعلام كلها وأبينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما لله فهو وصف يراد به النساء وان كان يجري مجرى الاعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجرد اسم أ) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الاله تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لاله الا هو الرحمن الرحيم نعمتين له ووقية دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدلال المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجرد اسم أ ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فاما يمنع الغلبة الحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعى انه علم بالغلبة التقديرية (قوله وان السؤال الذي سألته الرخصى وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالتهم ما واحد فتكون دمان وتديم وقيل معناه ما يختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترفي لكن أردف الرحمن الذي تناول جلالا للرحيم وأصولها بالرحيم ايكون كالتمتمة والردف لمتناول مادي منها ولطف واختاره

الزنجشري وقيل الرحيم أكثره بالغة والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة فإذ لا جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فبالغة
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فاعيل من حيث التكرار والوقوع فعمال الرحمة ولذلك لا يتعدى
فعلان ويتعدى فاعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدي فاعلا قالوا زيد حفيظ ملك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن
رأى أنهم ما معني واحد ولم يذهب إلى توكيد أحد هاء بالآخر احتاج أن يخص كل واحد بشئ وإن كان أصل الموضوع عنده واحدا
ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال القرطبي رحن الدنيا ورحن الآخرة وقال نعلب
الرحن أمدح والرحم اللطف وقيل الرحن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع
إن عادتهم تقديم غير الأبلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الأبلغ وهو ليس بصواب (قوله
كقولهم عالم تحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم أتقنه (قوله غير متجه) هذا خبر أن السؤال وإنما كان غير متجه
لأنه مبني على أن الرحن صفة (قوله نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عامها الذي هو فعل وفي
أعراب أبي البقاء خاشعا هو حال وفي العامل فيه وجهار أحد هاء ما يدعوى أي يدعوه هم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف
وأبصارهم مرفوع بحسب ما أجاز أن يعمل الجمع لأنه مكسر والثاني يخرجون وفري خاشعا ولم يؤنث لأن تأنث الفاعل تأنث
الجمع وليس بتحقيق ويجوز أن ينتصب خاشعا ما يدعوى على أنه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الأبصار وكانهم حال
من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لأن الضمير في منتشر للجراد وإنما هو حال من
يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نحو وت هذا تخمليين طابق) هذا بخبر بيت صدره
* عدس ما لعباد عليك أماره * وعدس بفتح الهمزة والدال وسكون السين المهملة قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو
مفرغ * عدس ما لعباد عليك أماره * ونحو وت هذا تخمليين طابق * وربما هو البغل عدس بزجره انتهى وكان هذا الشاعر
هيماعباد بن زياد بن أبي سفيان وكتبه هجوه على الحيطان فلما طفر به ألزمه بمجوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه
فسكاهوا فيه معاوية فوجهه بربدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركها فنفرت فقال * عدس ما لعباد البيت * ومأقاله المصنف من
أن تخمليين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ذا موصول وتخمليين صلتته والعائد محذوف أي والذي تخمليينه
طابق ويستدلون به على أن اسم الإشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمنى السيد
إلى آخره) قبل هذا البيت واردة كأنها عصب القطا * تشير عجا بالسنابك أصعبا * والعصب بهملتين مضمومة مفتوحة
جمع عصبته وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة إلى الأربعين كالعصابة والنجار والدخان ورعاع الناس
وهو هنا النجار والسنابك بفتح الميم جمع سنابك بضمها وهو مة دم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبه
والصهوبه حجرة أو شقرة في الشعر والأصهب بعير ليس بشهد يدا البياض والسيد بكسر الميم ملة الذئب وفي الصحاح وفرس
ثم يفتح النون أي جسم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشروط بل القوائم وفرس كمش وكبش صغير
الجردان والجردان بالضم فضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتخلب سال (قوله إذا المرء ينال آخره) ترى
الرجل أكثر ماله ولم يكن بالبناء للمفعول أي لم يمت (قوله فهو لولان عطفاه والمرء مرفوعان محذوف يفسره المذكور) فيه نظر لأن
ابن مالك عنده أنهم ما مبتدأ أن فانه قال في التمهيل في إذا وتدينني ابتداءية اسم بعدها عن تقديره وفي وقال لا خفش فكان
على المصنف أن لا يقول فهو ويقول فلا يصلح أن لا يستدل لاحتمال أن عطفاه والمرء مرفوعان محذوف إلى آخره (قوله
وما الرعويت وشيبار أبي اشتعلا إلى آخره) هذا بخبر بيت صدره * ضيعت خرمي في أبعادى الاملا * (قوله فضرورتان)
في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوف يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيئا
رأى اشتعل وأطيب بنفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الأول فليس المعنى فيه على العطف
بل المراد فيه الحالية أي وما الرعويت في حال اشتعال رأى شيئا وإذا كان كذلك قالوا الحالية ورأى مبتدأ واشتعل خبره
ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا محذوف يفسره المذكور بعده فإذا تعين أن يكون تقديم التمييز في هذا البيت
ضروره كما قال المصنف قلت أما إن المعنى على الحالية فسلم ولا يمكن ذلك لا يمنع من جعل رأى فاعلا محذوف يفسره المذكور
وما أوردته من أن نحو زيد قام تعين أن يكون جملة اسمية ولا يجوز أن يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكره من هذا

مذهب الجمهور وجوز المبردين العربي وابن مالك فعليهما على الاصطلاح والتميز كما صرح به المصنف في الباب الثاني قيل
انقسام الجملية الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم
حذف قدم مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اصطلاحه قد عجزد هاقلت هذا فربيع على غير مذهب ابن مالك
واما هو فلا يوجب اصطلاحه مع الماضي الواقعية حالا (قوله وتحتون الجبال بيوتا) هكذا وقع في كثير من النسخ ووقع
في بعضها وتحتون من الجبال بيوتا والاولى في الاعراف والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها
ليس ينبغي لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تحتون بخلاف آية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين (قوله ويقع
التميز مشتملة نحو قوله فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
المفصل بانه لا يجوز ان يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم تردبه المدح
في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره
عالمنا والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانما
ههنا الوقت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكن قولك لله دره عالمنا أو رجلا أو كاتبنا لا يقيده الا ما افاده الاول
ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت التمييز وكذا الكلام
في ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله يا جارا تاما انت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضى وانا لا أدري بينهما فرقا
لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يدحه في حال فروسيته الا به وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في
حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فاشهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامه
وهو اثني عشر قمرين) في الشرح لا نسلم ان شهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر اما الاول فواضح واما
الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثني عشر ان الاثني عشر شهرا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة
بعد العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كافي قولك ال جال الذي عندي عشر ورجلا وأقول ليس الاول بواضح لان عدة
الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهر اثمؤ كدما ففهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز
المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميزين وان كان بالنسبة الى
انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبردين وافقه نعم الرجل رجلا لا زيد فردود) هكذا وقع في غالب
النسخ والظاهر ما في بعضهما وهو مردودة ووجه الراد ان الاجام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب
سيدويه ومن وافق المبردين السراج والفارسي وابن مالك (قوله فالصحيح ان زاد معمول اتزود) خرجه أبو حيان على ان في نعم
ضمير او زادة تقيز آخر عن المخصوص وزاد أي يك بدل منه **هو** أقسام الحال **هو** (قوله تنقسم باعتبارات) فيه إشارة الى ان هذه
التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعتة بديدا فانه بمعنى متقايضين) قال الرضى
ومن الحال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا و جاؤ في رجلا رجلا و احدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا أي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي ايمان اترتيب
بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بتم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكة ثم كبكة أي مرتبين هذا الترتيب
المعين وفي شرح التسميى لابن أم قاسم ومثل الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا
أو مصنفنا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول أي ذاباب
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وزد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيد لادى
ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر ههنا داخلو حامض ولو
ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا بابا لكان مذهبنا حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلو او منه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا
والجواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) في الشرح الذي يظهر انه من اردو الحق المذكور في هذه الآية وهو
قوله تعالى وهو الحق مصدقا لمعكم والبر ادعيا معكم التوراة وهو مصدق لها آية لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفي البحر مد قاحال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل اسمهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل
 لانهم انزلوا على بنى اسرائيل ولا غير مخالف لآقرار وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدقهم وفى
 اعراب أبى البقاء ومصدق قاحال مؤكدة والعامل فيها ما فى الحق من معنى الفعل اذا معنى وهو ثابت مصدق صاحب الحال
 الضمير المستتر فى الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب
 تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذى ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيداً فيتحمل الضمير عندهم قوم انتهى وقال بدر
 الدين ابن مالك والعامل فى الحال من هذا النوع يعنى الحال المؤكدة مضمون جملة ضمير بعد ان خبر تقديره أحقه وأعرفه ان
 كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالنقد برأحق أو أعرفى أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر تأوله بمعنى وقال ابن خروف
 العامل هو المبتدأ المتضمن معنى تنبيه وكلا النوعين ضعيف لا يستلزام الاول الجواز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وانما يمنع
 فالعامل اذا ضمير كاذكرنا وهو لازم الاضمار لتزليل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كالم لازم اضماع عامل الحال فى غير
 ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلاً وهذا هو منه لان الكتاب قديم) الجواب عن
 هذا ان انزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالة على تجدده تجدد لقيام
 الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمنع تجدد هو الكلام النفسى القائم بذاته
 تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالتزول هو الثانى لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاى (قوله ومنه قائماً
 بالقسط اذا عرّب حالاً) فية بذلك احتراز عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا ابني معها على الفتح والاطلق
 الحال يشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير البرفوع وفى الكشف فان قلت ليس من حق المنتصب على المدح أن
 يكون معرفة كقولك الحمد لله الجيد انما عشر الانبياء لا نورث ان ابني ثم شل لاندعى لآب قلت قد جاء نكرة كجاء معرفة وأنشد
 سيمويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلى وبأوى الى نسوة عطلى وشعثا مر اضيع مثل السعالى ثم فى الكشف فان قلت هل
 يجوز أن يكون صفة للنفى كانه قيل لا اله قائم بالقسط الا هو قلت لا بعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف
 قال التقطازى بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف فى ناله وبقي بيان جهة تأخير عن المعطوفين وكأنها الدلالة
 على علور تبتهما وقرب منزلتهما بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك فيما اذا كان
 المنتصب عنه معرفة كما فى الآية والمبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة لوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
 والبدل أعنى الا هو لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه أعنى المعطوفين بانه من
 اتساعهم فى اللغة وتجويزهم فى بعض المواضع ما يتبع فى القياس ويقل فى الاستعمال لا غرض تتعاق بذلك مثل ما ذكرنا
 من قرب المنزلة وبقي بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يقضى الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعنى ما هو فى
 صفة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء فى انه بعبء دغاية البعد فكان الانسب أن يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد
 من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوجبهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع
 النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فقد فوج بان هذا لوصف مسمول لوصف لان كل مستحق للعبادة قائم
 بالقسط بالضرورة ففقيه فقيه لكن تتوجه المطالبة بقيادة هذا الوصف ولا وجه للمدح فى مقام النفي والجواب انهم التعديل
 بهم التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين (قوله وقول جماعة انهم مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها) فى
 الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذال الحال المذكورة هو الاله اطلق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام
 بالقسط منها أو أقول عند المنتصف أن المراد من كون معنى الحال مستفاد مما قبلها أن يكون ما قبلها دالة عليه بحسب الوضع
 نحو ولى مدبر او مانحن فيه ليس كذلك لكن فى الكشف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مه دقا فان قلت لم
 جاز افراده بنصب الجاهل دون المعطوفين عليه ولو قامت جاء فى زيد وعمر وراكباً لم يحزقات انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز
 فى قوله وهبنا له اسحق وبعثوب نائلة انتصب نائلة عن بعثوب ولو قامت جاء فى زيد وهند راكباً جاز لانه بالذ كورة أو على
 المدح فان قلت قد جعلته حالاً من فاعل شهد فهو لى يصح أن ينتصب حالاً عن هو فى لا اله الا هو قلت نعم لان حال مؤكدة
 والحال المؤكدة لا يستدعى أن تكون فى الجملة التى هى زيادة فى فاعلهم عامل فيها كقولك ناعبد الله شجاعاً وكذلك لو قامت

لأرجل الأعباد الله شجاعا وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالدين
لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محققين رؤسهم وقصيرن ومحيكة وهي الماضية نحو جازيد أمس راكبا) هكذا وقع
في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع في بعضه ادخلوها بالفاء وفي الشرح إما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين
فواضح ضرورة أن الخلود غير مقارن للدخول وأما آمنين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أي لتدخلن
في حال أمنكم المحقق فلا حاجة إلى جعل الحال مقدرة نعم التحقيق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة إليهم ما
مقدرة وأقول لبس في كلام المصنف ما يدل على أن آمنين حال مقدرة وتمثيله بالآية للحال المقدرة بصديق باعتبار محققين
ومقصرين ثم في الشرح وإما المثال فأى داغ إلى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكبا
أريد بزمه الماضي المقارن زمن عامله وأقول الداعي إلى ذلك إيضاح المسئلة بذكر خبري من جزئياتها أو يكفي في المثال لحكم
إمكانه فيه وصحته له على أن ظاهر كلام المصنف أن الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للآكام والمقدرة معناها مستقبل
عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا إشكال في كون آمنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جازيد أمس راكبا
حالا محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن أم قاسم مستحبة فانه قال الحال المستحبة نحو هو ذا زيد راكبا
والمحكية نحو رأيت زيدا أمس ضاحكا والمقدرة نحو مرتب رجل معه صقر صائدا به غدا (قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك
الأمثلة للتؤكد على أماله وهو سهو) الإشارة بتلك الأمثلة إلى ولي مدبر وجاء القوم طرأولا فمن من في الأرض كلهم جميعا
ووجه السهو أن المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها (قوله وتذاغدى والطير في وكنائما) هذا
صدر بيت من معالفة امرئ القيس عجزه * عنجرد قيد الأوابد هيكل * وأغندى أذهب غدوة والوكنات هنا ضم الواو والسكاف
أو بفتح السكاف لا يسكونه إلا أجل الوزن جمع وكنة قال أبو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنة
وكنات ووكن والوكن بفتح الواو يسكون السكاف عش الطائر في جبل أو جدار أو موكن مثله الأصمعي الوكن مأوى الطير في
غير عش والوكن بالراء ما كان في عش المنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المنجرد القهير الشمر وفي الصحاح ويقال
للفرس الجواد قيد الأوابد لأنه يمنع الوحش من القنات لسرعته وأنشد عجز البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال الزجاج
وهي طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر وجرها أي بجر الأرض) قال البني يربده أن عود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده
إلى ذي الحال في الآية وهو ما في الأرض في قوله أعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها مجرور بنحوها كم الخبرية (قوله وإذا
وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده) في الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده وعلى
القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيرا ما يطاق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمربا يطاق
حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فن الأول قول ابن الحاجب كما في كافيته في باب المبتدأ أو كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر
انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في ألفيته وأخبروا بنظر أو بحرف جر * والخبر انما هو مجموع
الجار والمجرور بل ما يتعلق به من فعل أو شبهه ثم في الشرح وعلى هذا يتأتى في مثل قولك من يقم فاني أكرمه أن تكون جملة
الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرر المصنف في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للابتداء عند
هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين وإذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم
لم تقترن بالفاء ولها محل من الأعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحيدة في دفع اعتراض المصنف
الثاني على أبي البقاء حيث قال في فصل ما ولا في البقاء في هذه الآية أوها م متعددة فيضمنت مقالاته الفصل بين ما الحرفية
وصلتها أو كون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره ضلعة ما واستغنى الموصول الاسمي عن
عائدها كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بأن الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على أن المصنف
قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لها محل من الأعراب في مستوغات الابتداء بالنكرة
(قوله لم يهول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة) قال الرضي قال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت
الفائدة فاحذر عن أي ذكره شئت وذلك أن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جازا الحكم تخصص المحكوم
عليه بشيء أولا (قوله فن مقل محل) في الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعض ومقل محل مخفوضان على أنهما

صفتان لمقدراى فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى في والمعنى فالتخصر واتى فريق مقل وفريق مكثروا أن تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخمل وفريق مكثروا (قوله فالاول نحو وأجل مسمى عنده) في الكشف أن التقديم هنا واجب لأن المعنى وأى أجل مسمى عنده تعظيما الشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله واعبد مؤمن خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو أن المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب أن المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرة له) عاذ بالذال المجهة أى الجأ وفي الصحاح القرمل شجر ضفاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرة ملة قال جرير أن القرمل قد يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل (قوله وقولهم شر اهر ذئاب) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر والمراد بذئاب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بأن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في أمالى كافيته وانما إز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لأنه في معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه ما فيه من التخصيص فكذلك ههنا وجه التخصيص في الفاعل أن حكمه ما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر إلا بعد تقرير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه ليكون الصفة لا فرق بينهما وبين الخبر إلا تقدم العلم إدونه ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطاوعا لما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه (قوله وقد راحلك ذا المجاز) لو أله عطف من كلام المصنف وما بعده ما بعض بيت وهو قد راحلك ذا المجاز وقد أرى * وأبى مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع معنى كان به سوق في الجاهلية وأبى بن شمس يد الياء في آخره على أنه من رد لام الـب عند المبردا إذا اضيف إلى ياء المتكلم وعلى أنه جمع تصحيح مضاف إلى ياء المتكلم عند غيره وما نافية ولك جار ومجرور (قوله والثاني أن تكون عاملة أمار فعا نحو قائم الزيدان عنده من إجازة) الذي إجازة هو الاختفش والكوفيون وفي الشرح والصواب أن يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأن هذا القسم هو الذي احتاج النهاء إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة إذا المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً فغيره هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة بالتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم على ما أواما القسم الآخر من قسمي المبتدأ وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدأ مع تنكيره إلى أن يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه وإنما كلامه في كلا قسميه بدليل ماسية قوله في المسوغ اسابع (قوله أو نصبا ونحو أمر معروف صدقة وأفضل منك جاني) في الشرح لا ينبغي إيراد المثال الثاني في هذا المقام فإنه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خافعا من موصوف وادعى أن الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرة ملة بأنه المبتدأ ولا شك أن اسم التفضيل في نحو أفضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب على رأيه أن يحكم على الموصوف المحذوف فيسه بأنه المبتدأ على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكأنه نسي ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما ينبغي كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوبه هو (قوله وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مئنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مئنا لا يخل وغيره لا يوجد) الإشارة بهذه إلى النكرة العاملة للبحر وفي الشرح لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسئلة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فنحن في غنية عن التنبية على هذا الشرط وهل هذا لا بمتلة أن يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة بحرا أن تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما تقدمه على أبي حيان فيما يأتي حيث قال ومن التعريب قول أبي حيان أن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها وأقول كلام أبي حيان ظاهر في جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فإن مسئلته هي كون عمل المبتدأ للبحر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو أن يكون المضاف إليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك أن هذا غير تلك وأما قوله لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسئلة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فخواه أن هذا شرط مبين للواقع ومخصص لدلول الكلام لأن قولنا عمل المبتدأ للبحر مسوغ للابتداء بالنكرة أعم بحسب المفهوم من كون المضاف إليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وإن كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون المعطوف

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) في الشرح إذا امتنع نحو رجل قائم فأى أثر لمعطوفه على ما يجوز الابتداء به
أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان متمتعاً مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركاً بين المعطوف والمعطوف عليه
في الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغاً له في الآخر ولا نسلم أنه
يتمتع نحو رجل قائم ثم بمعطوفه على ما يجوز الابتداء به أو بعطف ذلك عليه يجوز وإنما ذلك جائز من أول الأمر لأن الكلام
كلامه كشيء واحد قال التفتازاني في حاشية الكشف أنه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ إلى التعريف أو
التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل إن مطابق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر
نرى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم
يذكره هو في المسوغات (قوله نحو المائة وقول معروف أى أمثل) سيد كرم المصنف فى أما كن الحذف من الباب الخامس
أنه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف أى المطلوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا
بجوده مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر أن قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا هو فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من
هذا الكتاب وإنما ذكره بعد في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفاً أو
مجروراً قال ابن مالك أوجه) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضه والرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً ومجروراً قال
ابن مالك أوجه وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أوجه العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها
ظرفاً ومجروراً أو جمل لا العطف على المذكور وهو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جمل إلا ابن مالك قال أبو حيان
ولا أعلم أن أحداً أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف يعنى ابن مالك (قوله وشروط الخبر فهن الاختصاص
المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالظرف والمضاف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً لا أخباراً عنه) قوله
وأقول إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشترطه هنا بوجههم أن له مدخلاً في التخصيص (المراد بالتخصيص هنا
تسوية الابتداء بالنكرة والاشارة الأولى بهما إلى كون خبر النكرة ظرفاً ومجروراً أو جمل والثانية إلى مسوغ الابتداء
بالنكرة يعنى أن وجوب التقديم في هذه الثلاثة إنما هو لدفع توهم أنها صفة فاشترط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة
بوجههم أن تقديمها له مدخل في التسوية وليس كذلك وبديل على ما قلنا أنهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تسمية الخبر (قوله
والظاهر أن تكون عامة أما بذاتها كالأسماء الشرطية وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار
والله مع الله) في الشرح وأما النكرة في المثال الثاني وهو قول ما هل رجل في الدار عامة فنظروا فيه لأنها في سياق الإثبات
وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذي يجب كونها عامة فان قلت عددها المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ
الابتداء بها مشكل إذا العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل بالتميم تخصيص حتى ساع الابتداء قلت هذا إنما
يرد على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وإنما عددها في مسوغات الابتداء بالنكرة
فليس وجه التسوية تخصيص النكرة حتى يرد ما فات وإنما لوحده فيه أن الاسم النكرة بسبب عمومته ماثل المعرفة من
حيث أنه يصلح لمتعدد على البديل فساع الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضاً على من قال أن النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا
تخصصت بوجه لأنه لا يرد بالتخصيص ضد التعميم وإنما يريد به حصول المسوغ ثم أنه قد تكون النكرة في سياق الإثبات
لعموم نحو مرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشى التسهيل على أنه يمكن أن يقرر العموم في نحو
هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشى التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على
واحد من الجنس من غير خصوصية أفرد على فرد حصل الشيعاء (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له أن الاستفهام
المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أ رجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال) قال الرضى لو كان يجوز
في أ رجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار لازم امتناع أ رجل في الدار وهل رجل في الدار وأ رجل
في الدار أم امرأة لعدم لفظه أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخص به المبتدأ انتهى (قوله السادس
أن يكون مراداً صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة ونحوه خبر من جرادة) الظاهر أن يقول مراداً
بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما الملح فيه معنى العموم

وقرر به بأنه مافضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياخ انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر أكتب تعالى حتى تحسم فقال كعب درهم فقال عمر أكتب أنك أتعبد الدرهم ثمرة خير من جرادة (قوله السابع أن يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن النحاس على مقرب بن عصفور والسابع والعشرون أن يكون في معنى الفعل من غير اعتقاد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاختفاء (قوله ونحو قائم الزيدان عندهم جوزها) بمعنى أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوزها هذه الصورة وهم الاختفاء والكوفيين ولا ينفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في الشرح بمعنى هم ما ماقدمه أولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هـ من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رأيه ثلاثة أمور هذا وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد أسلفنا أنه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لأن الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من النفي لا من الأول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وإنما هو شرط للعمل أو شرط لا كفاء بالفاعل على أظهر القولين كما سيقتله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا أو شرط المسوغ أو لا أمر آخر وقد أسلفنا نحن أن الكلام في مطلق المبتدأ في المبتدأ الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ المصنف والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثاني أن اشتراط الاعتقاد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا مطلق العمل) وذلك أن العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدا أو رجلا) أي لا يتخلو الحال من ذلك فيقف به الأخبار وإنما سمرنا كلامهم به إذ أنه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لأن نفي النفي إثبات (قوله سمرنا ونعجبهم قد أضأه إلى آخره) سمرنا سمرنا لا وسمرنا سمرنا وبظاهر المحيا لوجهه والشارق هذا الكوكب (قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير إلى قوله في المسئلة السابقة إذ لا توجب العادة أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدا أو رجلا وتقر به هذه الأقوال العادة أن لا يتخلو السمرى من أضأه ونعجبهم ما أي لا يتخلو السمرى من ذلك (قوله الذئب يطرقها إلى آخره) الطروق المجيء عليه لا والضئير المنصوب بطرق عائدا إلى الغنم والمدينة الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا البيت تركت ضأني تود الذئب راعها * وإنما لا ترائي آخر الأبد (قوله ولا يحسن أن يكون بدلا من الباء) في الشرح بل يحسن أن يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في ترائي ولا مانع منه إذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور وإذا كان بدل بعض كما عجبني وجهك أو بدل اشتمال كما عجبني كلامك أو بدل كل مفيد إلا حاطة نحو تكون لا أعيد إلا وناو آخرنا والربط موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل الاشتمال هو أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له وليست المدينة مع ضمير المتكلم بهذه الصفة (قوله عرضنا فسلمنا إلى آخره) عرضنا بمعنى اعترضنا وتصدينا والتبرج المشددة والجهد والوجد بفتح الواو والحزن (قوله ولا دليل فيهما) في الشرح هذا عجيب فإن ابن مالك لم يدكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما أو كلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى أنه ما يتعينان للعين الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعمين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا مجرد التمثيل (قوله ومما ذكرنا من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد دلولا نحو لولا اصطبار لا ودى كل ذي مقة * لما استقلت مطاياهن للاطن ولعله انما لم يذكره لأنه رأى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة وأودى هلاك والمقة الحب واستتقات مضت والظمن فجمة فهملة مفتوحة بين السمر (قوله وقوله لم يهرثرى وشهر ترى وشهر مرعى) وجد بخط المصنف ترى بالتثنية لكن قال ابن بري في رده ما ناقشات ابن الخشاب على مقامات الحر يرى أعلم أن السجع في التضريرة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغـير ذلك ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القوم ثلاث ذرع وكان قياسه درع يسكون الراء وإنما

حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر رزى وشهر رزى وشهر رزى
 وحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم ترى ا. كونه فعلا (قوله اما الاولى فلا ان الابتداء فيها بالانكسرة صحيح قبل مجيء
 انما) في الشرح يعني في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القيد الى تلك القاعدة
 المقررة ألا ترى انما صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي أبداه المصنف غير متأت فيه (قوله وأما الثانية
 فلا احتمال رجل الاول للبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل السكل من
 الكل فان قلت فايكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدرا رابطان
 التركيب صحيح بدون ولم يبدل تفصيل ما فوطا معهما بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان
 مجموع المتعاطفين هو البدل فما رفع كل واحد من الجزئين على انفراد مع انه غير بدل على هذا لا تقدر قلت هو نظير قولهم
 الرمان حلوا حامض فان المجموع هو الحل والحامض واحد من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يحرر في ذلك جواب
 ارتضيه انتهى وأقول كل واحد من حلوا وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عدم أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد
 منهما مما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لما
 على وقالوا لا يعبر عنه بغير افظ الواحدة الامحازا فلا يقال في حلوا حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان نحو
 حلوا حامض فيه ضمير واحد وله الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بنماهما وقال الاكثرون
 لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل
 في باب الخبر قولهم الرمان حلوا حامض وانما نظيره بنوزيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد
 صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولا احتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني
 والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصلة والثاني والثالث بطريق التبعية
 كقولك بنوزيد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب النوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النخاعة للوزير القفطي وحبيب
 اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار
 العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضى ان محمدا بن حبيب ينسب الى أمه وهى حبيب وانه ابن ملاء عنه وكان
 بغداديا توفي اسبوعين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسمر من رأى **هو أقسام العطف** (قوله وله عند
 المحققين ثلاثة شروط) ١- انهما امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح (في الشرح ينقض بنحورب امرأة صالحة لقيت ورجلا
 صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان
 الاصل رب امرأة ثم حذف الجار و قد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجوز مرعات محل
 مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمر الا قليلا وأقول لا نسلم أنه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على أن يكون
 الاصل رب امرأة صالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور اذ قامت قرينة تدل على ذلك (قوله * غرور الديار ولم
 تعوجوا) * هذا صدر بيت عجزة كلامكم على اذ احرام (قوله * فان لم تجب من دون عدنان * الى آخره) فلتزكك بفخ
 الراى كذا وجد مضبوطا بخط المصنف وذلك انه يقال وزعمه وزعاى كفتته والعواذل الذال المعجزة اللوام جمع عاذلة
 صفة للرأفة أول المعجزة (قوله منضج صفيق شواء أو قديم مجمل وقدم جوابه) هذا بعض بيت لامر القيس من السكلام عليه
 وجوابه في آخر السكلام على ما اترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول
 واحد وهو الخبر) هذا على رأى بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان
 المعطوف في الخبر مقدم معطوف على الخبر المذكور (قوله واكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب
 الاسم) هذا يصدق على الاسم المنى نحو هذا الاسم الذي اعرا به تغديرى نحو موسى (قوله وحقته ما) أى الكسائي وانقرأ
 على صحة الرفع قبل الخبر فانهم ايجوزان ذلك لكن افراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه (قوله خليلي هل
 طب الى آخره) الطب بتثنية المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والمعادة والحذف وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف
 منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها التحفظ حاصله وتحصل غير حاصله ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

جهرها والدنف بفتح الدال الله - ملة وهكس من النون المربض مرضا ملازما (قوله والثاني ان الخبر بالذكور لان وخبير
 اله بايون محذوف) أي كذلك هـ ذا لوجه هو الذي قطع به صاحب الكشف فقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره
 المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وقائدة تقديم الصابئين التنبية على انهم
 مع كونهم آيين المذكورين ضالا لاواشدهم غيايتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فالظن بغيرهم انتهى
 (قوله فن يكلمني الى آخره) هـ البيت لضابطي بن الحارث البرجي يضم الموحدة والجيم وضابطي بضاد معجمة وألف بعدها
 موحدة مكسورة فوهزة وفي الاساس المءاء في رحله في منزله ومأواه وقيار اسم جعل له وللفظ البيت خبر ومعناه التحسر على
 الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابطي اسما تاركها من بعض بني نهم شـ بل يقال له فرحان فاطال مكثه عنده فطابوه منه
 فامتنع فاخذوه منه غصبا فمضى أمهم بالكاتب فشكوه الى عثمان رضي الله عنه فمهم بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد
 قتله عثمان افلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهـ ل الكوفة مدد اي وجههم لله لطلب عرضه فيهم وهو
 شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عتبة بن سعيد هـ الذي رفس عثمان فردته الحجاج وقتله والسر
 في تقديم قيار على خبر ان قد التمسوية بينهم في التحسر على الاغتراب كانه أثر في غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل اني
 غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له هزبة على قياس في التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليمتأني الاخبار
 عنهم ادفعه واحدة بحسب الظاهر تنبيه على ان قيار مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى لعقلاء في استحقاق الاخبار عنه
 بالاغتراب قصدا الى التحسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط بالاباضهير ولا ضمير في قوله
 فاني وقيارهم الغريب قلت المـ في فن يكلم بالديانة مقيافلس على صفته فاني وقيارهم الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة
 المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها) هـ اذا قدر خبر المبتدأ مقدما على خبر ان وأما اذا قدر مؤخر عن خبر ان فاللزم
 هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضرب زيد وعمر بالنصب (المسئلة
 الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمر بالرفع أو وعمر بالنصب منه هـ الخ ذاق يعني منه والمسئلة الثالثة والرابعة لان المحرز
 فيه مـ ليس بوجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى المال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال
 أو منونا ومضافا يعني الى خبر ذلك المفعول وغير متبوع هـ وهو مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه
 والجمهور وانظر تعميل المصنف لانع بما ذكره هـ معناه انك لو أعملت المصدر في التابع المذكور رفعاً ونصباً لزم أعماله مع
 كونه غير محلي بال ولا منونا ولا مضافا الى مفعوله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل بمنى ضرب زيد
 عمر فان المـ در عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطالانه فتأمل ماذا أراد فلم يتضح لي مقصوده
 وأقول انضج لنا مقصوده وهو انك لو أعملت المـ در في التابع المذكور لزم أعماله مع كونه غير محلي بال ولا منونا ولا
 مضافا الى غير ذلك المفعول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمنى ضرب زيد وعمر ولا بغيره ثم في شرح التسهيل لابن أم
 قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك جواز مرعات المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة
 من البصريين ومذهب سيبويه ومحققو أهـ ل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة التبع على المحل وفصل أبو عمر فاجاز في
 العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر ونحوه التوابع
 على محل الجرور أيضا خلافا للبحر في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهم واحد قال ابن جعفر هذه
 العلة موجودة في التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة أخرى اذا العامل فيه غير العامل في الاول عنه وكذا
 في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع المحل على موضعه الجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر
 (قوله وأجازهم اقوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز ان يخشى كون الشمس
 معطوفا على محل اليل وزعم مع ذلك ان العمل مراد به فعل مستقر في الأزمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك
 يوم الدين على انه اذا عمل على الزمن المستقر كان بمنزلة اذا عمل على الماضي في ان اضافته محضة) قال المتقازاني عند الكلام
 على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجعل الليل سكنا له اذا قصد باسم الفاعل زمان مستقر كانت
 الإضافة أظمة فلما الاستمرار يتولى على الأزمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر بجانب الماضي فتجمل الإضافة

حقيقية وتارة جانب الإثبات والحال فجعل لفظية والتعويل على الفرائض والمقامات وقال أيضا عند الكلام على قوله تعالى وجعل الليل سكنا وفي كونه في معنى الماضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا مانعا من كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكروا في وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال فالنظر الى حال الماضي تجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين والى الاخرين غير حقيقية كما في جعل الليل سكنا بل يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد معنى الماضي عن شبه الفعل فبني الاستمرار اولى ليس بشئ لان شبه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يحى بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يعد عن شبه الفعل بخلاف معنى الماضي وأما ان اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى الماضي دون الذي بمعنى الاستمرار فلان الاعتبار في التكون صلة هو محض الحدث الذي هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كان اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون مادخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسما بصورة الاستمرار بعد عن معنى الحدث والفعل فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف الماضي وقال السيد الجرجاني عند قوله تعالى مالك يوم الدين وأجيب أيضا بأنه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على الماضي ومقابليه وسمى الجهتان معا فجلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشئ لان مداركون اضافته حقيقية أو غيرهما الى كونه عاملا أو غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي جعل الليل سكنا تجدد متعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بعناه دون الاول وفي الشرح حاصل كلام المصنف انه باقصر كلام صاحب الكشف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتم محض الاضافة حيث يمنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اننا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك أعجبتني ضرب الأمير اللص واذا ثبت ذلك فلا يخشى ان ينزل جملات اضافته محضة جملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي وأعمل جملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مراد به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قرناه هكذا كنت رأيت من قديم في دفع التناقض طائنانا أحدهما يبق له ثم وقعت به هذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشف للبنى وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العمل في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تنكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتبار ان أحدهما انما بمحضه باعتبار معنى الماضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة المعرفة ولا تعمل وثانيهما انما غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة للذكورة ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله الثقة زنى كانت له امرأة فلامنى لتصبح الشارح به على ان قول الثقة زانى وذكروا في وجه التوفيق بصيغة المجزول بقتضى ان خبره قاله وسيد كر المصنف أيضا هذا التناقض الذي في كلام الزمخشري في ثالث الامور التي يكتسبها لاسم بالاضافة (قوله قد كنت رأيت الى آخره) يخفى ان يكون هذائيتا واحدا من واتى الجزء صراعا وان يكون يتبين من مشطور السريع الموقوف وفي الصحاح وقد أفلس الرجل صار مغلسا كغلسه ارتد راهمه فلو ساوز يوفى كما يقال أخبت الرجل اذا صار أصحابه خبثا واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيه ليس معه فاس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهره علم او اذل الرجل صار الى حال يذل فيها والاميان اطل يقال لواء بدينه ليا واما اذا ماطله (قوله ما الحازم الشهم الى آخره) الحازم الضابط لامره الاخذ به بالثقة والشهم الجلد الذكى الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور وشاركتهم في ان العمل في كل واحد منهما عمل في نوع من الكلام ولا يعمل في نوع آخر غيره (قوله فان معنى لولا آخرتني فاصدق ومعنى ان آخرتني اصدق واحد) في الشرح قد يستشكل هذا بان التحضية دالة على الطاب والشرطية لا دالة لها عليه فكيف يجعل معانها واحدا او يجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضع التكن المقام

يبدل عليه وذلك ان التصديق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقاء على التأخير الذي هو سيد المختار كان ذلك مفهوما للطلاب
 العبد تأخير ربه اياه ايقع التصديق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقني عمات صالحا
 فيكون مشعرا بطلب التوفيق في هذه الحتمية كانت الشرطية المذكورة في معنى التخصيصية (قوله وقال السيد) يرا في
 والفارسي هو عطف على محمل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين) وهما حجة والكسائي من يضل الله فلا هادي له
 ويذرهم يحزم يذر عطف على محمل فلا هادي له وفيه نظير فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس في محمل حزم بخلاف فلا هادي
 له لوجود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه قبل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان
 العامل في العطف على المحل موجود دون اثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان حزم أكن على توهم
 الشرط الذي يدل عليه التثني لا على المحل اذ لم الشرط وان حزم يذر على العكس من ذلك (قوله وان والفعل في تأويل مصدر
 معطوف على مصدر متوهم) في الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا
 يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلته امتداد حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان آخرتي
 فتصدق في ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب وأكن معطوفا على محمل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له
 ويذرهم وقد أسلف المصنف الإشارة الى شيء من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
 (قوله وبأني القولان في قول الهذلي فأبلى في آخره) يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السيرافي والفارسي وقد
 تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله أي نوى) أي يعني ان نوى باسم
 مقصور مضاف الى باب التمسك على لغة هذيل كقوله سبعة قوا هو وأغنى هو وهم (قوله فاستجاب بالجل ولا الحديدا) هذا
 مجزئيت صدره معاوى اثنا عشر فاصحج ومعاوى مرخم معاوية واصحج سهل وارفق (قوله وقال به الفارسي) أي بالعطف
 على التوهم في المجزوم (قوله وانما حزم بصبر على معنى من) أي على توهم ان من شرطية ويتق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل
 يصبر بنية الوقف) أي قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية لوقف (قوله أو هـ الاء لام الفعل) أو هـ البست للتخيير ولا
 للشك بل لتبوع الاقوال قال صاحب البحر وهـ ذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أبي على ان هـ اعمالا يحمل عليه
 لانه انما يجي في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه ان هـ (قوله فممن فتح الماء) وهم ابن عامر وحزة
 وحفص وزيد بن علي (قوله كأنه قيل ووهبنا له اسحق) هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها ووهبنا لها والناسب
 فوهبنا لها بالنساء وضمير المؤنث لان الآية فيسرها بالنساء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم
 سرورا بالولد ولانهم لم يكن لها ولد وكان لآبراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل (قوله مشائهم ليسوا مصلحين الى
 آخره) لم يذكر الخشري من هذا البيت الا نصفه الاول ومحمل الشاهد ولم يقع في خط المصنف كلمة مشائهم بل وقع ليسوا
 مصلحين الى آخر البيت والبيت لابي الاحوص الرياحي ويروى كان بين بشؤم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح
 الغراب وانما جعله الخشري من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على افظ اسحق وعلى نصبه بالعطف
 على محله (قوله وقيل هو مجزوم عطف على باسحق أو منصوب عطف على محله) الظاهر ان يقول عطف على اسحق وأوهنا
 لتبوع الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أي أول الاخوين ان لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
 على المجزوم وانما تعرض رد الاول ولم يتعرض رد الثاني لان رد الثاني يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحل امكان
 ظهوره في الفصح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصح (قوله ويحتمل ان يكون منعولا لاجله) يعني بطريق الاصلة لان الوجه
 الاول من معول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لوتدهن فيه دهنوا حلا على
 معنى ودوا ان تدهن) هذا وجه في الآية وتقدم في لوجه آخر وهو جعل تدهنوا منصوبا بان ضميرة والمصدر المسبوك منها
 ومن صاتم معطوفا على المصدر المسبوك من لوتدهن بناء على ان لومصـ درية وفي البحر وقال هرون في بعض المصاحف
 فيد هـ (قوله فان خبره لم يقترب بان كثير انحو فاعل بعضكم ان يكون الخبر بمجته من بعض) هذا تمثيل الجرد اقتران خبره لعل
 بان (قوله وابس عباءة وتقرعني) هذا صدر بيت تقدم في ما وقع في بعض النسخ هـ (قوله فبالواو وفي بعضها هـ
 لا بس باللام بدل الواو) (قوله ومع هـ ذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ والاو في يندفع
 وسيد كر المصنف في الجهة الرابعة في المثال الرابع ان فاطم يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لي صرحا (قوله على تقدير

(ليشركم وليذيقكم) محل مبشرات على بشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ايذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم
 وايكون كذا وكذا) أي واتجرى الفلك باهره واتمتنعوا من فضله ولعلكم تشكرون أرساه فلا يكون عطفا على التوهم (قوله
 ولم تقرأ قنسى) هو بفتح المنة الفوقية فيهما مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أنالم تأتينا يقين الى آخره) اليقين هنا وفي
 قوله اذا المعنى انه لم يأت باليقين صفة لمخدوف تقديره في الاول بخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين (قوله لانه يصير منفيا على حدته
 كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب) كلمة اذا الاولى متعاقبة يصير قصدا والثانية متعاقبة به تبعها وأراد بالجمع ما يقابل على
 حدته فسقط ما قبل ان نفي الجمع يكون مع الواو أما الفاء فتكون معها أما نفي - ما أوفى الثاني وكلاهما غير مراد (قوله وأما
 اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشككة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاثبات) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا
 والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا (قوله وقد يوجه قوله - بان يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن) قال
 الرضى ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاثبات لا يكون من دون الاثبات بل ان جمعت ما بعد
 الفاء على القطع والاستثناف لانه عطوف على الفاعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا عما تحدث به
 الجاهل بل بحالنا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعته ذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولو كان عدل عنه
 لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية الا ان عبارة ولم ينصب في جواب النفي ليسا به رؤس الاى والوجهان جائزان
 واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون
 متبعا بل صريح عطف والنصب يكون متبعا وفي تفسير البيضاوى فيعته ذرون عطف على يؤذن ليدل على نفي الاذن
 والاعتدال عقيب مطلقا ولو جعل جوابا للدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم اعتذارا لكن لم يؤذن
 لهم فيه (قوله فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) يعنى بعد نفي الاذن لهم في الاعتذار ونهيم في ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول
 فلان الاعتذار بالكلية لا يتكلم بنفس الاباذنه وأما الثاني فلان ما نهى العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قبل
 انه لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهى عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم
 بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يعتد ذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع في كثير من النسخ وليس
 على ما ينبغي وكأنه سقط من النسخ كلمة غير ويقع في بعض النسخ وهو مشكك على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان
 مذهبهم - نفي الاذن ونفي الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله واحصه الاستثناف بحمل ثبوت
 الاعتذار مع محى الاعتذار واليوم على اختلاف المواقف) اللام في احصه متعاقبة بحمل وفي الكشف في سورة هود فان
 قالت كيف يوفق بين هذاي معنى قوله تعالى يوم تأتى لا تسكلم نفس الاباذنه وبين قوله يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها قلت
 ذلك يوم طويل له مواقف في بعضها يجادلون عن أنفسهم وفي بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يتحتم على أفواههم
 وتسكلم أيديهم وفي الشرح ظاهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال
 في الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى انهم يعتد ذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة
 ولا يمكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لاسيافه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتد ذرون في موقف آخر
 (قوله تنبيهه) لانا كل سمك ونشرب ابنا ان جزمنا فاعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما) في الشرح ولحقه نظرا ذلا
 موجب اتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا
 قات ما جاءني زيد وعمر واحتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جىء بلا صار
 الكلام نصافي المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قوله - والنهى عن كل واحد منهما أى ظاهر افلاية في ذلك
 الاحتمال النهى عن الجمع بينهما وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله منعه البيانيون) هذا هو المشهور بين الجمهور
 وقال السيد في حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جائز في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
 نص عليه العلامة يعنى صاحب الكشف في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودى للصلاة وصل في المسجد وكفاك حجة
 قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل فان هذه الواو من الحكاية
 لا من المحكي أى قالوا احسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بل الجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسككة

في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وعمر وأبوه بخيل وما أجوده وقال أيضا في باب الفصل والوصل وبدل على جوازهم
قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب
عطفت عليها كما انفردت كروا ن شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا لا يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف
بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم
الى اختلاف خبرا وانشاء على ظهوره فائدة في العطف بالواو اعني عن التشريك المذكور وانما يتبرر بذلك الاختلاف ونحوه
في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع
وتطوره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين
خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجب به مطابقة سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا
قلت الجمل التي لها محل من الاعراب واحدة موقع المفردات وايست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك
النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها
يختلف مالا محل لها فان نسبها معه ودة بذواتها فاعتبر أحوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجاز الصغار وجاعة مستدلين
بقوله تعالى وينشر الذين آمنوا في سورة البقرة) أي بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا لن تغفلوا فافتقروا النار التي وقودها الناس
والجارة أعدت للكافرين وبشر المؤمنين في سورة الصف أي بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تجوزون انصر من الله
وفتح قريب وبشر المؤمنين وفي شرح التلخيص لماء الدين السبكي ان أهل هذا الفن يعني أهل البيان متفقون على منعه
وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوز به يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي
الشرح في غير هذا الموضع فان قلت ما وجد استدلال الصغار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هاتك جملتان
انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقية على انشائيته فاذا وقع معلقا احتج
الى تأويله بما يكور خبرا في المعنى فكان التقدير في الآية فان لم تفعلوا لن تغفلوا فافتقروا النار مطابقة منكم فالك
الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الانشائية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فبناء ما قالوه انتهى
واقائل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تنعدم أعدت الكافرين وهي جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان)
في البحر والاصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تنفق معاني الجمل كاذب اليه سيمويه وقد استدل
لذلك بقول الشاعر تنأني غزا البيت وقول امرء القيس * وان شئت في عبدة ان سفعها * البيت وأجاز سيمويه جاءني زيد
ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا مبتدأ مضمرا (قوله وان شئت في عبدة الى آخره) هذا البيت من معاني امرء
القيس والعبدة بفتح المهملة وسكون الهمزة تكون الموحدة الدمع ومهرافه مرافه بزيادة الهاء الى غير قياس والرسم الاثر والدراس
المعنى والممول مصدر بمعنى أو اسم مكان من عول الرجل اذا بكرا فاعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت
على فلان اعتمدت عليه (قوله تنأني غزا الى آخره) في الصحاح والمرأة تنأني الصبي أي تسكاه بما يحب به ويسره والمآقي جمع
موق وهو طرف العين إلى الأنف وهو مجرى الدمع والخطاط طرفها مما يلي الأذن ويجمع أفضاء على آماف وما ق مثل آبار وآبار
كذا في الصحاح وفي القاموس هو طرفها إلى الأنف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاعتد بكسر الهمزة
والميم وسكون المثناة بينهما أو افعال الدال مجرى كتحل به (قوله واستدل الصغار بهذا البيت) وقوله الاشارة به الى
الذي مطلعته تنأني وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون افعال شاركا من استدل بالذي مطلعته تنأني وانفرد بالاستدلال
بالذي مطلعته وقائلة (قوله وأقول اما آية البقرة) يقال الزمخشري ليس المعنى بدالعطف الامر حتى يطالبه مشا كل بل
المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقييد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على
انقوا التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا
في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخرين
على مجموع الاولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاعلة واوجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المؤمنين أيضا امر تب على
عدم معارضة الكفرة القرآن واللام يكن مجزأ فلا يثبت صدق النبي ولا يكون نصديقه وسبيله نيل الثواب كانه قيل

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أيها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي
أو أيها المبشر ولما في الوجهين من البعد سبب الثاني فان في ربطه بالشرط تسكفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النفاذ ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مراد اقبل يا أيها الناس كأنه قيل قل
كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد
في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المناقشة بل أراد معنى المجموع أي المعقد
بالعطف هو مجموع قصص بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصص بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس
من باب عطف جملة على جملة أي طلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لاخر
والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا
القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقييد والازهاق وبشر عمرابا عفوا والاطلاق
عطف جملة مسوقة لغرض على جملة أخرى مسوقة لغرض آخر بل هنالك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف أحدهما
على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمر والدالة على حسن حاله على قصة زيد والدالة على سوء حاله أيوافق ما مثل
به من الآية لكنه اقتصر من القصصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منه فافكا أنه قال زيد يعاقب بالقييد
والازهاق فأسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمرابا عفوا والاطلاق فأسوأ حاله وما أربحه (قوله ومعنى هذا
فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم في الجنة) يريدانه يفهم منه بطريق التعريض لأنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاقسم سبب سبب الغفران وهو
الدالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله
ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير
بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق اتجر واتجارة
تجيك من عذاب اليم) انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طامية اذا كان المفسر جملة طامية أو كان مفردا يؤدي
معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامر ان معطوفان على قل مقدرة قبل
يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني
ولما فيه من البعد من جهة اشتغال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي
صلى الله عليه وسلم الآية تكلف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل
ان كنتم في ريب مما نزلنا الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مراد اقبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشرى فانذر
الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثله في هل يملك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها
فهل بالقاء وليس بصواب لان آية فهل في الاحقاف وهي هل يملك الا القوم الفاسقون (قوله واذا قد استدلالا بذلك) الظاهر
ان الإشارة الى قول الشاعر وفائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصغار وحده فكيف قال استدلالا
فالصواب ان الإشارة الى هذا البيت والى الذي مطاعه تناغي وان الضمير في استدلالا للصغار وللشارك في الاستدلال بالذي
مطاعه تناغي (قوله وتكمل ما فيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الايات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه
خولان وفي بعضها أو أما وكل ما فيك وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فعاط عليه) في الشرح الذي نقل
أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد من عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه
ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه محتج في المثال ضرورة
اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام
الصغار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصح المسئلة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد
النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصغار

انه اذا زال النعت المقطوع البتة والفرض تهذر النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائز الفقد
 ما بني سبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشيء مانعان
 ويقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له **عطف التسمية على الفعلية وبالعكس** (قوله والثاني المنع مطلقا حتى ابن جني انه
 قال في قوله عاضها الى آخره) هكذا رأينا في النسخ بغير واو قبل انه وفي الشرح والثاني المنع مطلقا حتى عن ابن جني وانه قال
 ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا المحل حتى عن ابن جني انه قال بدون واو في شبه ان يكون ذلك تنبيه على ما أخذ هذا القول
 يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون
 معنى ما ذكره ابن جني من ان الضرس فاعل لا مبتدأ ان ذلك هو الاولى نظر الى رعاية التناسب لانه ممنوع انتهى وأقول
 الظاهر من قول ابن جني انه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر
 القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السن بالسن اذ اتا كسرت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاما
 تزوجته بعد ما وصات في الكبر الى هذه الحالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثاني) لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى
 سواء عليكم أذعنوهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا ان قول الشافعي يحل كل متروك التسمية) مذهب الشافعي ان
 متروك التسمية عمدا كان الترك أو نسياناً يحل أكله وهو قول أبي هريرة وابن عباس في رواية وأبي عبيد وأبي رافع وعطاء
 وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والضبي وقتادة وربيعه ومالك في رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان
 الثوري الى ان الترك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسياناً يؤكل وهو قول مجاهد وطاووس أيضا وابن شهاب وابن جبير
 وعطاء في رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك في رواية وأحمد في رواية وابن القاسم وعيسى وأصغ واختاره
 النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب أشهب والشافعي الى ان ترك التسمية عمدا ان كان استخفا لا يؤكل والا
 يؤكل وظاهر الآية تحریم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك أو نسياناً وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس
 ابن أبي ربيعة وعبد الله بن زيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وأبو ثور ودأود وأحمد في رواية (قوله وانه لفسق) قال الحسن
 الكفر قال الكرماني يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لعصيته والضمير في انه عائد الى الاكل وجوز الحوفي ان يعود على
 ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكرو في البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب
 وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله ففي ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي) في حاشية التفات زاني
 واعترض بان التأكيديان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بحقيقته ألبتة والرد على منكر
 تحقيقا وتقدير على ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كأنه قيل لانا كلوا منه ان كان
 فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق ههنا الا اهللال غير الله كان التأكيدي مناسبا كأنه
 قيل لانا كلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه ولو سلم
 كونه حاليا فلان لم يتم اقيده للنهي بمعنى انه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب
 للنهي كناية سال لانه زيد او هو أخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيد للنهي
 لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه منهي عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه (قوله فالمعنى لانا كلوا منه اذا سمى
 عليه غير الله) في الشرح اعترض هذا أيضا بان ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم
 الى ما أهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحلين أولى لانه
 أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا به موم وهذا لا يخص النحریم بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وان كان أخص
 من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد
 والمفروض ثم في الشرح وأيضا فالنحریم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الزاقي والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو
 معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل لغير الله وهذا أولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا
 مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه أولى من اضافته الى المناسب الخاص
عطف العطف على معمولي عامين (قوله وقولهم على عامين فيه تجوز) يعني بمحذف المضاف قال الرضي معنى قولهم العطف على

عاملين ان يعطف بحرف واحد معهما من مختلفين كانا في الاعراب كالنصب والمرفوع أو متفقين كالنصبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيد اضرب عمراو بكر اخلاذا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قبل في عبارته تسامح لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبا ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التفاعل على نسبة الفعل للشركون فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف (قوله قرأها الاخوان بالنصب) هاجزة والكسائي وقرأها أيضا يعقوب (قوله وقد استدل بالقرأتين في آيات الثالثة) قديمها لان الثانية لا دليل في قراءتها أما بالنصب فلا يكونه يعطف على آيات على اسم ان وعطف في خاتمة على خبرها وهو عطف معهما من عامل واحد لا على معمولي عاملين مختلفين وأما الرفع فلا احتمال ان يكون آيات مبتدأ وفي خاتمة خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز ان يكون آيات عطفا على محمل اسم ان الاولى وفي خاتمة عطف على خبرها فيكون العامل في آيات الابتداء وفي خاتمة على ان ويكون مما نحن فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابة مناب ان وفي) هذا مبني على ان حرف العطف عامل في المعطوف لنيابته مناب العامل في المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشف وأما آيات اقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سواء نصب أو رفعت فالعاملان اذا نصبتهما ان وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجرفي واختلاف الليل والنهار والنصب في آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجرفي واختلاف واعترضه أبو حيان بان نسبة عمل الجرو والنصب والجرو الرفع للواو ليس بصحيح لان الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل للعامل في المعطوف عليه انتهى وأقول في عبارة الكشف تسامح آخر وهو ذكر الواو في قوله فعملت الجرفي واختلاف وفي قوله والجرفي واختلاف والظاهر استداهما منهما وان يقول في اختلاف (قوله يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسام والخفوضات عطف على الشمس) أشار به هذا الى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في هذه الآية على تقدير ان الواوات فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها وكذلك العطف على معمولي عاملين مختلفين في قوله تعالى فلا أقسم بالجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس انما هو في الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه اقوله تعالى فلا أقسم بالجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا في آخر الكلام على اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قد رفيه مضافا بعد الواو وهو العامل في مدخول الواو وفي الظرف والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد وهو قوله المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وهي سبعة ثم قال الرضى فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفتيح والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر وأولا شيأهم ما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا والتفصيل ثانيا فيكون أكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معر فأم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أي تقديم المفسر قلت الذي أرى انه نكرة كما يجيى في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معر فالكن تعريفه أنقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل به ذكره مضافا قبل الوصول الى التفسير فيه الامام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بابقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فات به ذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه (قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم وبنس وأما تأخير عن المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيويو والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله و يلتحق به ما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذي يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرهما وقد يكون من فعل يفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى الحساق هذا النوع بنعم وبنس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت انعم وبنس وأصل ساء سوا بضم الواو فابت ألفا فخر كها وانفتاح ما قبلها وقرئ ككبرت بسكون الباء الواحدة (قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

في الفعل) قد اختلفا بهذا الاتفاق فقال الكسائي ان الذكرة المنصوبة حال وقال الفراء انهم انهم من قول (قوله ويرده ثم رجلا كان زيد ولا يدخل التناسخ على الفاء - ل) فان قيل كان في مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائي بحذف الفاء - ل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فرأيه اشنع مما فرغ عنه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يحذف الفاعل في قولك ضربتني وضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مضمرة مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضر ويؤخر عن المفسر) في شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجوز اعمال الاول في هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربتني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما نقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخري المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقصر مثل ضربتني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان في طلب الرفع) في شرح الرضى والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع التأثيرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالتأثيرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي بفاعل الاول ضمير ابدا المتنازع نحو ضربتني وأكرمني زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للفعلية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربتني وأكرم زيد هو تعين عنده الاتيان بالضمير بهذا المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة) في الشرح ظاهر عبارة الزنجشري ان جل المثالين على كون المفسر فهم ما خبرا متعين ويكفي من حاول القدر في ذلك ابدأ بمحتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل ببدء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الزنجشري على ما نقله المصنف صريحة في ان المثالين من قبيل الآية في كون المفسر هو الخبر ولا ينبغي ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين في المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزنجشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا لزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظان القبول بمنزل قلت المراد أن ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يخص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا باطلا بطلانه لا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منه ما عود الضمير على التأخر لفظا ورتبة فاذن لاتنافي بين كلام المصنف في الموضوعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزنجشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما منزلة على ذلك فاعمل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح وأقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بإمكان كون الضمير للشأن لا بأولوية الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله بعد انما هو أولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضوعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من التمرغ وهي هنا القبة أم جبر الشاعرا قال في الصحاح لقبها به الاخطى أي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجوامين السماء والارض قال أبو عمرو في قول طرفة * خلا لك الجو فيضي واصفري * هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعني فيمن رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة في محل جر صفة مفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) في الشرح هذا بقية في ان الكوفيين فاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي

ليجوز حذفه وقد مر أن الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني وأكرمك زيداً بل يوجب الاتيان به ضمير منفصل لا مؤخر عن الظاهر المتنازع فيه وأقول أراد بالكوفيين معظمهم بقريظة ما ذكره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكر النعت لأن عدم اتباعه بالنعت ظاهر لأن الضمائر لا تنعت وأراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعطف اليباض والنسق وفي الشرح أما كونه لا يؤكده فلا نه أشداً ما من النكرات والنكرات لا تؤكده وأما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلتلا يزول الإيهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق وأقول وجهه أن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط ليكون أنفesse فلو عطف عليه عطف نسق أشاركة المعطوف عليه في الأخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع أقول لا مانع من تقدير الرابط فلا يلزم ذلك (قوله وإذا اتقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره) يعني بل الأولى الحمل على غيره يدل على أن هذا مراده قوله والأولى كونه ضمير الشيطان وقوله والأولى أن يعدل على غيره إذا أمكن وفي الشرح ذكر أن المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم من قوله تعالى ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ضمير الشأن مع إمكان كونه عائداً على من وأقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف هنا على ما لا ينبغي (قوله ويؤيده أنه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه) في الشرح لم يتعين تخرجه بالنصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولاً معه أي يراكم مع قبيله وإن كان العطف أرجح وأقول إنما لم يذكر المصنف هذا الوجه ما رجح حقيقته بالعطف ثم الذي قرأ بنصب قبيله هو اليزيدي وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته وهم عند أهل السنة أجسام لطيفة شريفة لها قدرة التصور به ورة الأجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهر ولا للنس وإن اظهروا هم لأنفسهم ليس في استطاعتهم وأن زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى وردبانه دلالة في الآية على ما ذكرناه تعالى أثبت أنهم يرون وأنهم جهة لا تراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على أصل خلقهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد في رؤيتنا لهم على العموم إمكان التركيب أنه يراكم هو وقبيله وأنتم لا ترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم في الشريعة بالأحداث الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث أبي هريرة حين حفظ عمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا دعوة أخي سليمان لبطنته بسارية وحديث خالد بن سيرا كسر ذي الخلاصة إلى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع معطوف على قول الزمخشري (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير في يؤيده عائداً إلى الأولى أن بعدد محل الشاهد من هذا الكلام هو قوله أن تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس أن يجرب) هذا خامس الواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة (قوله ربه فتية إلى آخره) فتية جمع فتى وهو السخي الكريم ويجمع أفضاء على قتيان ودائب أي مستقرا (قوله ويؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بره جلايأباه) في الكشف في سورة فصات عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ما بين مراده هنا فإنه قال هناك يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه أعجاز نخل خاوية ويجوز أن يكون ضمير أمهم مامفسر بسبع سموات والفرق بين النصيبين أن أحدهما على الحال والثاني على التميز (قوله وقوله فلا تلمه أن ينال البائس) هذا محزيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسائه ورعا أثبت البيت بكلامه في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضار اذم) في الشرح البائس هو الذي اشتدت حاجته فهذه أفضا صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي أن يقدر أرحم وأقول إن شدة الحاجة أفضا صفة ذم فعل سيبويه لهذا قدر اذم (قوله وقولهم قاما أخوالك وقاموا أخوتك وبقن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون كالتاء في قامت هند وهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا في شرح الالفية لبد الدين بن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال والتقديم والتأخير لأن أئمة اللغة اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتنبيه والجمع كأنهم بنوا ذلك على أن من العرب من ياتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عندهم لا حروف وقد لزم للدلالة على التنبيه والجمع كما قد لزم التاء للدلالة على التأنيث لأنهم لو كانت أسماء لازم ما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير وأما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لا يقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفعل (قوله ولوان مجد الى آخره) المجد الشرف ومطمع بكسر الميم علم على رجل (قوله كسا حمله الى آخره) الحلم الاناة والسود السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهى أعلى الشئ (قوله ويمتنع بالاجاع نحو صاحب فى الدار لانصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها بـدهند لتفسيره بغير المفعول) لما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدى أحدهما اتصال الضمير بالفعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشارة الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بـدينك القيدى (قوله وقال الزمخشري فلا يحسب من الذين يفرحون بما اتوا الا بـية وفى قراءة أبى عمرو ولا يحسب منهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعض آخر فى قراءة بدون واو احتراز بالغيبة وضم آخر الفعل يعنى من فلا تحسب منهم عن قراءة حذرة والكسافى وعاصم بقاء الخطاب فى الفعلين وضم الباء الموحدة فيها وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثانى المحدثين محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل أطول الكلام والثانى ذكره الزمخشري أن أحد المفعولين الذين يفرحون والثانى بمفازة ولا تحسب منهم تو كيدوا احتراز أيضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسب بالغيبة وفلا تحسب منهم بالخطاب وبفتح الباء الموحدة فيها ما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولى يحسب لدلالة ما بعدهما عليه ما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسب منهم بدلا من لا يحسب لاختلاف الفاعل وإذا كان فلا تحسب منهم تو كيد فادخول الفاء انما يتجه على انها زائدة وكذا إذا كان بدلا فى غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدما على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسره قال فى البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسب ولا يحسب منهم بالياء فيها ما ورفع بـاء يحسب منهم على اسناد يحسب للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو علي وهو أن لا يحسب لم يقع على شئ والذين رفع به قال ابن عطية فتتجه القراءة بكون فلا يحسب منهم بدلا من الاول وقد نددى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى فى قوله بأى كتاب أم بـية سنة * ترى حبه عار على ونحسب أى ونحسب حبه عار على والوجه الثانى ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوف فاعلى لا يحسب منهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسب أنفسهم الذين يفرحون فائرين ولا يحسب منهم تو كيد وقد قدم لنا الرد على الزمخشري فى تقديره لا يحسب منهم الذين فى قوله تعالى ولا يحسب الذين كفروا انما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هناك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هناك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسب الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسب بالياء أى ولا تحسب أم السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ جديس وفس وفسام بخلاف عنه بالياء أى ولا يحسب هو أى حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالعنى ولا يحسب الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسب منهم الذين قتلوا أمواتا أى لا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو فى الاصل مبتدأ محذوف كما حذف المبتدأ فى قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهم ما انتهى وما ذهب اليه من أن التقدير ولا يحسب منهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز لأن فيه تقديم المضمرة على مفسره وهو محصور فى أماكن وهى باب رب بلاخلاف وباب نعم وبئس فى نحو نعم رب جلاز يد على مذهب البصريين وباب تنازع على مذهب سيبويه فى نحو ضربانى وضربت الزيدى وضرب الامرو والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين فى نحو مررت به زيد وادبعه ض أعجبنا أن يكون الظاهر المفسر خبر الضمير وهذا الذى قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه فى البحر (قوله ووقع له نظيره) ذاتى قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور انما خرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة معتمعة لان فيه تقديم الضمير على مفسره (يعنى لفظا ورتبة اما لفظا قطاها واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه ورتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير للمفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر فى الرتبة لئلا ينظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا لـ صفة التى تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيرها عنه (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبى حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لا امتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير معتمعة بيان الملازمة ان هذه الصورة كالمرة التى ذكرها فى انه عاد الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة لئلا ينظر الى نفس الضمير

الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخير عنه وقد
يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم نود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد
على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا
التركيب وانما يلزم من تقدير تقدم نود وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخير نود وما تقدمه فتركيب آخر
غير هذا التركيب (قوله ويلزمه ان يمنع ضرب زيد باعلامه لان زيدا في نية التأخير) انما ائيل ان يمنع كونه في نية التأخير بل
هو في محله غايته انه محل غير أصلي (قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معمول عليه) في الشرح وجه التفريق
الذي أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لاجلته داللة لانها ليست بعامة فجملة
الدليل لا محل لها فيمتدافع حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط
اقتضاءها فتدافع وهذا بخلاف ضرب زيد باعلامه فانما جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد
منهما يقتضي صاحبه فذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هندا هذا فرقه الذي اعتمد عليه
ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف ﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾ (قوله أحدهما كونه مبتدأ في
الحال) يعني في حال التكلم أو في الأصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء (قوله وأجاز لا تخفى وقوعه
بين الحال وصاحبها) في اعراب السفاقي ان المجيز الكسائي وفي البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن
أطهر لكم بالنصب وكن أبو عمرو ومن قرأ بذلك) قال الرضي وروى عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة هؤلاء بناتي
هن أطهر لكم بالنصب وكن أبو عمرو بن العلاء عتي بن مروان في لحنه يعني في ايقاع
الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبر ومحمد بن مروان أطهر
بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيهم انظر أما الأول فلان بناتي جامد غير
مؤول بالمشقة فلا يتحمل ضمير عند البصريين) الضمير المجرور بناتي عائد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفي
الشرح لان سلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود في فيكون في معنى المشتق فيضمحل الضمير وانما قال عند البصريين لان
الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول بالمشقة يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما
نقل في التمهيد عن الكسائي وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشقة فلا يؤول به فلا يتحمل ضمير او علم ان يخرج
الأول ذكره ابن عصفور في شرح المقرب وعبارته هن توكيدا للضمير المستكن في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيضمحل
الضمير قال ويدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمر وفوضوا به (قوله وأما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عامها الطريق
عند أكثرهم) في الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي خرج في تخريجها على قول غير الأكثرين وليس كثرة القائلين
بحكم وجبة لا طراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حذر المرتكب لذلك واسعا وفي اعراب
السفاقي وهن مبتدأ أولكم خبره وأطهر حال والعامل ما في هن من معنى التوكيد يتكرر المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى
الاستقرار وأجاز لرخشري أن ينصب هؤلاء بضمير أي خذ هؤلاء وهن فل وأطهر حال والعامل فيه الفعل المضمير
(قوله وكونه معرفة أو كاعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خبر أو أقل) قال الرضي وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل
تخوخير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا
جوز نحو رأيت مثلك هو مثلك زيدا لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام علمها وكذا يجوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني أنا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم
تثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله اني أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره
والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أطن أحداهو خير منك وكان خيرا من زيد هو أفضل من
عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا خالك وظننتك أنت زيد انصب ما به دصيغة
الضمائر المذكورة في ذلك لحكمها بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغناء الضمير ليس بامر هي في حقيقة على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة وهي أفعال التفضيل كما ذكر سيديويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فألقى المضارع بالاسم التشابه مما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعبد وهو عند غيره توكيداً ومبتدأ) قال الرضي وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضي اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله أيضاً دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر أو أمك هو يبور ليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحى (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع آل لعارض كافعل من والمضاف كمثلك) العارض هنا وقوعه بعد أفعال والاضافة في الجامد (قوله وتمثله بسلام زيد مراد دلالة معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لجر دما امتنع فيه آل لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أي ان ابن الجبار يلزمه اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال أولداته وامتناع آل في الماضي لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس) يعني ثالث خاق الزوجين الذي دل عليه قوله وأنه خاق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدي عطف يهدي على الحق الواقع خبراً بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمخدوف أي ويرونه يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلماً ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفاً على الخبر كوقوعه هو خبر اذا الثواني يعترفهم امالا يعترف في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضي وانما جى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أي في الغيبة والخطاب والتسكيم (قوله فأما قول جرير بن الخطفي وكان بالباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ الذي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات ألف ابن وينبغي أن يكون جرير ممنونا ولعل هذا من المصنف مبني على السكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافاً الى الجدل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتى الكلام فيه فيما بعده هذا ان شاء الله تعالى والخطفي ليس أباً أقرب لجرير لان جرير هو ابن عطية بن حذيفة وهو الخطفي يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكهزمي لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي أيضاً لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكان همزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كآين (قوله وانما هو توكيد للفاعل) يعني في يراني (قوله أي يرى مصابني والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالصاد المعجمة والفاء (قوله أي نافعا لان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فتزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم اقلان وزناً أي لا يعاباه ولا يلفت اليه وهو من قبيل السكائية وعاميه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التي أشار اليها الغافقروها على جعل المصاب مصدر الاسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر اول ذلك جعله مفعولاً ثانياً ليري والمفعول الاول هو المفعول الاول لذلك الماصح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبتدأه على أن يكون مصاباً باسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والمصدر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل أي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أي لو أصبت رأني المصاب يعني أنه لا يرى المصاب الا باي دون غيري كانه اعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلأشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصاباً ولا يرى المصاب الا بايه لغة فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة (قوله ولما سمي فصلاً لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضي يسمي فصلاً عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً لانك اذا قلت زيد القائم جازان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيثبت بالفصل لتعين كونه خبراً لا صفة وقال الخليل وسيديويه سمي فصلاً لقوله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من عامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وعماد الاله يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضي والكوفيون

والكوفيون يسمونه عماد الكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعما في البيت الحافظ للسقف من السقوط
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ
والأكثر المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميته انفصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أن المتكلم أو السامع
أو هاجية يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها أو يؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين
أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف)
لأنه لا يقول مرادهم أنه يفصل من أول الأمرين كون ما بعده خبراً للصفة وإن كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا
اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع إذ لا يصلح في هذه الآية شيء منها البتة أما
عطف النسق والتوكيد ظاهر وأما عطف البيان فلا اشتقاق وشرطه الجود ولأن ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان
على الصحيح وأما البدل فلا لا يبدل ظاهر من ضمير حضوره إلا إذا كان بدل بعض أو اشتغال أو بدل كل مفيد للاحاطة والكل
هنا منتهى فالاستناد إلى هذه الآية في أن التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له
وجه بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي (قوله والثاني معنوي وهو التأكيد كذكر جماعة) اعتراض عليه ابن
الحاجب في أماليه بأنه لو كان تأكيداً لم يحل من أن يكون افظية أو معنوية أو كلاهما باطل أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ
بمعناه مثل قام زيد زيد أو معناه مثل أنت وأما الثاني فلأن المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليه وفي الشرح
التأكيد الذي رده بين الأمرين هو الذي يذكره الصفة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري
ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التأكيد بأن واللام ونحو ذلك وأما اعتراضه على من يقول أن الفصل تأكيد
إليه فيجبه اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين أنه تأكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كائنة
بما يشاء المحققين المتفازين فإنه قال في حاشية الكشف ذكر يعني صاحب الكشف ضمير الفصل ثلاثة فوائد الأولى
الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعت لأنه أغايبه في الوسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل
الثانية تأكيداً للحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل أنه تأكيد كيداً للاستدلال به لأنه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء الثالثة
إفادة قصر المسند على المسند إليه بهمة الاستعمال مثل أن الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا الغايب
يتم إذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو وعما الخبرية نكرة والافتعريف الخبر بلام الجنس بغيره قد قصره على
المبتدأ وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس بقيد قصره على الخبر وإن
كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى وفي المطول ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص
أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الأسد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
أولم يعلم أن الله هو يقبل التوبة هو يخصه والتأكد كيداً وقد يكون لمجرد التأكيد كيداً إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه بأن
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزاق أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال (قوله وبنو عليه أنه لا يجمع التوكيد
فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منه وذلك لأن اجتماع تأكيد كيداً على شيء واحد وهو بناء منهم على أنه تأكيد
إليه وقد تقدم أن التحقيق خلافه سلمنا أنه تأكيد للمسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاز زيد
نفسه عنه وجاء زيد بنفسه ولا حاجة بعد بثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعتين في
تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجعون أكتعون أبصعون أبقعون من غير توقف على ورود السماع به مجتمعة
وأقول ليس مانع فيه نظائر جاز زيد بنفسه عنه ولا جاز زيد بنفسه وإنما هو نظير زيد بنفسه زيد الفاضل لأن التأكيد بضمير
الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد كيداً اللفظي لأنه عندهم تكرار معنى المؤكد بأعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن أن يكون
مراد المشرح من التنظير بجاز زيد بنفسه عنه وجاء زيد بنفسه إنما هو في مجرد اجتماع تأكيد كيداً (قوله وإيجاب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الأصحاب عن الحكمة في التقريب بين شأن المؤمنين
والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الأولين فقبل أوائل أصحاب الجنة وأتى به في حق الآخرين فقبل

والذين كفروا بانائناهم أحجاب المشامة فتأملته انتهى وأقول الحكمة ان اسم الإشارة يوثق به التميز ما يريد به العمل بغير لجة
احضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسا كقول ابن الرومي * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * ولا كذلك الضمير وان اسم
الإشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهبا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة
العزير فذا كن الذي لتني فيه حيث لم تقل فهذا هو حاضر وفي تفسير البيضاوي إشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا
بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرجة بالرجة على عباده أو بوجبات رحمة الله أولئك أحجاب المجنة
اليمين أو اليمين والذين كفروا بانائناهم انصتوا له على حق من كتاب وحجة أو بالقرآن هم أحجاب المشامة الشمال أو الشؤم
ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الإشارة والكفار بالضمير شأن لا ينفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا إشكال) يعني في انه لا محل
له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الايمان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف أعني
إفادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع
الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا ومساكما ومخاطبا وغائبا لعدم عرافته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لا مجرد عن معنى
الاسمية ودخله معنى الحرفية أي إفادته في غير موتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا له واحد أو مثنى أو مجموعا
مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (قوله وقال الخليل اسم) في الشرح يشك كل هذا من جهة ان
الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب وأقول قد رفع المصنف هذا الاشكال بقوله وتطيره على هذا القول أسماء الافعال
فمن يراها غير معمولية لشيء وأل الموصولة اسم ثم في الشرح ليس هذا ابرافع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على
الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمسند بعد فقد قيل بنظيره في هذين الشئيين (قوله وأل
الموصولة) في الشرح يعني عند من يراها اسم - والتظهير بذاته شيء فان أل الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها بطريق العارية كافي الا انني يعني غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعني به فممن يراها غير معمولية لشيء (قوله
ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) في الشرح عاله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكك أيضا لان اسم ما يتبع ما بعده في الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب
ما قبله) في الشرح قيل ويكون على هذا تأكيد لما قبله وهو مشكك لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وأيضاً فان اللام الداخلة
في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيد نفسه كريمة (قوله ووههم أبو البقاء فاجاز في ان شأنك هو الا بتأكيد
في الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه تأكيد ولم يصرح بان تأكيد النفس شأنك احتمال ان يريد انه تأكيد للضمير المستتر
في شأنك وهو محتمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى جملة على الصحة
﴿قوله روابط الجملة بما هي خبر عنه﴾ الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعده الله
الحسن) في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفي غيره ان المنع مذهب البصريين
ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة
ابن عامر وحكي الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبي النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو
قد أصبحت أم الخيام رندي * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقول في كلام المصنف مجرور
بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ما ينداء في فصل كل) هكذا يقع في غالب النسخ ويقع في بعضها ما ينداء في فصل لو وليس
بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل والذي بين في فصل كل ان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي
فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة وفيه ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته
أم الخيام عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا)
عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور بالعطف على محمل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة إحدى
النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن في صحيف البخاري ويعرف حديثهن بحديث أم زرع
والارنب واحد الارانب قيل بطلاق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذلك كرها خرز عجبات على
زينة صردو الزنبراي فراء فتون قباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولئن صبر) هو بالجر
معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدرهم (قوله سواء أقدرنا اللام للابتداء) أي اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك ان عزم الامور (قوله واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) في الشرح يريد بالثاني ان تكون اللام في ولن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك ان عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أي البقاء والحو في ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقوله اما على اضمار الفاء مردود لا اختصاص ذلك بالشعر فاهذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحو في وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل انتهى واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقدير منه في الوجه الثلاثة اغما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك ان عزم الامور خبر الاجوابا قال ابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف أي ان ذلك ان ذوى عزم الامور (قوله احدها ان يكون معطوفا بغير الواو) احتراز هذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفي حوائى التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو ملطاق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحووز يدقام عمر ووقام هو) في حوائى التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعهوا الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقائم وقاعد وأما قول بعض المعربين وأظنه أبا البقاء في هذا من شيء معته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لجانين فردود (قوله والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية أعجبتني هو) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجارية الجارية أعجبتني هو (قوله فان قدرته بيا نازا بتفاق) في الشرح هذا الاتفاق اغما لم يثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وانى ثبت هذا وقد صرحوا بالتلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البديل وغيره الى غير ذلك مما حكموه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل آخر مقدور سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يثبت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها يائنا على سبيل الاتفاق وأقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولقد لم يحكمه ابن أم قاسم وحكما الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فعمل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاحفش قيل وسيبويه وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيذ وعطف البيان ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاحفش العامل فيها معنوى كافي للبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول وأما البديل فلا خفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالانبياء (قوله ويحتمله وليس التقيوى ذلك خير) في الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس التقيوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانافا لخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه بذلك بهذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاهما أولا وهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واسمكبر واعنهم أولئك أصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعینتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البديل والبيان جار فيهما أيضا (قوله والثالث اعاد المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم) في غباب الباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاحفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحووز يدقام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا أرى الموت الى آخره)

بـروي بسبق مكان يشبه ويقال نغص الله عليه العيش تنقيصاً أي كدرة (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يعني ومن بيانية
 لا تبعيضه لأن الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصليين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل
 المبتدأ نحو زيد نعم الرجل) في الشرح ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا
 غلط لأننا قطع أن المتكلم بقوله نعم العبد مصيب لم يقصد مدح جميع من في العام وإنما قصد مدح ما يوافق هذا الفاعل
 المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يتخج إلى ضمير نحو زيد
 نعم الرجل قال صاحب العباب فإن اللام في الرجل لا كان للجنس كما قيل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل
 على كل أفراد كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وأقول هذا الذي ذكره الشارح وجه
 آخر أضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لأنه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا) هذا آخر بيت
 أوله الأليبت شعري هل إلى أم معمر سبيل (قوله أما المثال فقيل الرابطة إعادة المبتدأ بعنائه بناء على قول أبي الحسن في صحة
 تلك المسئلة) هي كون روابط الجملة بما هي خبر عنه إعادة المبتدأ بعنائه والمثال هو زيد نعم الرجل وفي الشرح وأجازته
 لا يختص به أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبأن إعادة المبتدأ بعنائه إنما يكون خلفاً عن
 الضمير في الشعر كما يراه سيدي به كيف يتأتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في اللغة على مذهب الأخفش
 وهم لا يرون صحته هذا إنما لا سبيل إليه (قوله وإنسان عني إلى آخره) هذا البيت مثال للحكم الأول وهو أن يعطف بقاء
 السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثاني وهو أن يعطف بقاء السببية جملة خالية من
 الضمير على جملة مشتملة عليه وإنسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع أبصاراً على أناسي ويحسر بضم السين المهملة
 وكسر هاء مضارع حسر بفتحها أي انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعدياً ومضارعاً
 مضموم العين ومكسوراً وهو مصدره الحسر كالقتل والضرب ويجمع بضم الجيم وكسر هاء مضارع جم جو ما أي أكثر واجتمع
 ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسر هاء وفي الشرح فإن قلت يمتنع أن يتعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق
 بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبساً بالاكس (قوله وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه)
 يعني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الأعراب وهو قوله أن الفاعل تلت الجملة منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي
 منها بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهم ما يكفي جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن
 شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو أن قام) مدلول هو بالرفع على أنه صفة ثانية لشرط وفي الشرح
 الرابطة في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الأول فلا يبعد قسماً مستقلاً برأسه وأقول
 القسم الأول يكون الضمير واقعاً في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير
 (قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لا اله الا الله) في شرح التسهيل لأن أم قائم أي قوله في
 المجازة وفي الصحاح والهجرى رمزاً للفتيق الدأب والعادة وكذلك الهجرى والاهجرى يقال ما زال ذلك هجيراه وهجيراه
 وأجرباه أي دأبه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لأنها في حكم المفرد إذ المراد بها
 لفظها وأقول لا نسلم أن الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فإن الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم في
 الشرح فإن قلت ماذا كرهه هنا معارض ما ذكره في التنبيه الآتي بعده هذا أقرب بياناً وذلك أنه صرح فيه بأن الجملة التي هي
 نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط وهو منافٍ لمرادها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتفل أن يريد بما ذكره
 في ذلك التنبيه أنها لا تحتاج إلى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى فالمنفي ليس مطلقاً بل رابط مقيّد (قوله
 ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحوه فإذا هي شاخصه أبصار الذين كفروا) في المطول ويختار ثابت
 هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند ملبحة وفانم الانعمى الابصار قصد إلى المطابقة لا إلى أنه
 راجع إلى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الأمير بنى غرقة وهي زيد عالم وإن كان القياس يقتضي جوازاً (قوله في قوله تعالى
 والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنياً للفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنياً للفاعل ومعنى
 هذه القراءة يستوفون أجالهم (قوله أي أزد واجهم يتر بضم وهو قول الأخفش) عز صاحب البصر هذا القول للبردوعز

القول الذي بعده لا خفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لا خبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتدال بالاشهر فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عن أزواجه تر بصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجهن قوله يتر بصن بيان للحكم المتلوه هي جملة لا موضع لها من الأعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتر بصن ولا حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتر بصن عائدة على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقبل يتر بصن أزواجهم لم يحج الى حذف وكان اخبارا صحيحا كذلك ما هو بمعناه **في** الأشياء التي تحتاج الى الرباط **في** قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا ملان جهنم في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لا ملان لان المعنى ان ملان انتهى وهذا ليس بشئ لان لا ملان جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدم به فردا وبأضاليس مصدر امقدر البحر مصدرى والفعل حتى ينحل اليهم ما وليكنه ما صح له اسنادا ما قدر الى المبتدأ حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشف وقرئ فالحق والحق أقول منصوب بين على ان الاول مقسم به كقوله في * ان على الله ان تبايعا وجوابه لا ملان والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما تقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله امر كأي فالحق قسمي لا ملان والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أضح ومجرورين على ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقوله الله لا فلان والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضا وهو وجه حسن قال أبو حيان ومخلصه انه اعلم القول في لفظ القسمية على سبيل الحكاية (قوله وما شئ حيث يستباح) هذا مجزئ ببيت صدره * حيث حتى تمامه بعد نجد * وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تمامة وكل ما ارتفع من تمامة الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) في البحر أو عدى الفعل الى الضمير أو لا انساها وهذا اختيار أبي على واية اختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بمعنى فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سليمان وعامرا) هذا صدر بيت عجزه * قاله سوي الطعن انهال نوافله * والطعن بالطاء والعين المهملتين وانهال جمع نهل كجمال جمع جل والنهل جمع ناهل كطالب جمع طالب والناهل من الاضداد يطاق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافله وهي العطية التي لا يجب فعلاها وقليل هنا بمعنى النفي أي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انهم احذفوا مع أبي الحسن ان الجار حذف أو لا وفي البحر عن المهدي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو الوجهان يعني لا يجزى فيه ولا يجزى به جائز ان عند سيبويه والا خفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الها وقال لا يجوز ان تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلا أرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدري الآية الاولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأى الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوم ما يوم لا يجزى فحذف يوم لدلالة يوم ما عليه فيصير المحذوف في الاضافة تطيرا المفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تلك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازهم الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه في مجئ قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله عليه وبحسن هذا التخرج كون المضاف اليه جملة فلا ينظر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب ما قبله وإذا جاز ذلك في تفرعهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب أطعمنا الحمايمة ناشاة ذبحوها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الآية أن لا يقدري ضمير ولا يقتضى ذلك (قوله أو انهم انبئت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع) يعني ان ادعى ان الجملة انبئت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها ثابتة عن البديل من المفعول والنائب حكمه حكم المنيوب عنه والمبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشبهه الانفس) هذه الآية في سورة الزخرف وأثبت الها فيها اقراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منهم اقراءة

الباقين وانفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى في سورة فصالت ولا يحكم فيها ما تشتهي أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب في ماله وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والانباء وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بقدر مفرد نحو هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لأنهم مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيها هو مع غيره كالسكامة الواحدة أولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله وكانهم كرهوا بناء قائل على قائل) القائل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقائل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف يتم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القائل فيكون الاصل كفروا به يمكن الجواب عن هذا بانه يعتذر في الثواني ما لا يعتذر في الاوائل وعبارة الزمخشري فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خالق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواء ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه فان قامت في معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم فترون استبعاد لان يتروا فيه بعد ما ثبت انه محييمهم ومعيهم وباعثهم وفي حاشية التفمنازي فان قيل أي حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظهور ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الوجه الثاني ثم هم يعدلون به اسم باربان الباء في الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل يعني التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير محض لتأني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعني بربهم موضع المصير لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصده انه صلة واحدة برأسه لمتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفر ان انتهى وبهذا يدفع أيضا اعتراض صاحب الانصاف على الكشف بان العطف على الصلة موجب للدخول في حكمه ها لو قامت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم (قوله وزعم الزمخشري في الثالثة انه اشادة نادرة) فانه قال في المفصل فان كانت اسمية قالوا والا ما شهد من قولهم كلمته فوه الى في وماعسى ان يعتز عليه في النادرة وفي البحر وليس محجى الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو اذا خلا فالقراء ومن وافقه كل زمخشري وأجازمكي أن يكون جملة بعضكم لبعض مستأنفة اخبار من الله تعالى بعد اوة بعضهم لبعض وكأنه فرم من الحال لانه يحتمل انه يلزم من القيد في الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بلازم وفي الشرح لكنه قال في الكشف في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوان الاسمية حال أي معة دين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها أيضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمالة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال الأبي وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذا لمعنى كلمته مشافها (قوله فنبذوه وراء ظهورهم كانوا لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأينا من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانوا لا يعلمون وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والآية التي فيها كانوا لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والآية التي فيها كانوا لا يعلمون (قوله نصف النهار الماء غامرة الى آخره) في الصباح ونصف النهار

وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذ كثر غائضا نصف النهار الماء غامرة * ورفيقه بالغيب لا يدري يربو الماء غامرة فحذف واو الحال انتهى وفي الشرح وقوله الماء غامرة حال من النهار ولا واؤها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائدا الى الغائض فاحتج الى تقدير رابط وهو اما الواو او الضمير فلم قدر هذا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو أولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامرة فيه وأقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير جلا على التفسير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعمسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) في البحر وتقدره فتعسمهم الله تعسا ويجوز أن يكون الذين منصوبا على اضماع فعل يفسره قوله فتعسمهم كما تقول زيد اجدعاه وقال الزمخشري فان قلت علام عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذي نصب تعمسا لان المعنى فقال لهم تعسا أو فقطض تعمسا فتعسمهم وتعسا فتعسمهم لعله انتهى واضمار ما هو من افظ المصدر أولى لان فيه دلالة على حذف انتهى مافي البحر (قوله وكذا لا يجوز زيد اجدعاه ولا عمرا سقياله خلا فالجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعني غير فعل هذا المصدر لانه قال انه لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد تقدير أبي حيان وهو تعسمهم الله تعسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيالك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه نهافتا لانهم اذا اطافوا القول بان اللام للتبيين فاعاير يدون بانهم متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انه انقطع فيقال سقيازيد اوجدعاه (قوله وقوله لعل على سل بنى اسرائيل كم آتيناكم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لا آتيناكم قد رابعه) في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها العلم به وآية مفعول ثان لا آتيناكم زيدت فيه من بناء على انها تراد بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة آتيناكم آية فكم مبتدأ أو آتيناكم آية خبره أو كم مفعول محذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعد هالان الاستفهام له المصدر (قوله وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية) يعني على سبيل التقرير في الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد دلان جعلها خبرية يقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال وبصير المعنى سل بنى اسرائيل ولم يذكروا السؤال عنه ثم قال كتبهم ايمان الآيات آتيناكم فيصير هذا الكلام مغفلا لما قبله لان جملة كم آتيناكم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهامية ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بنى اسرائيل عن الآيات التي آتيناكم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهم كثيرا من الآيات وفي حاشية التقه ازانى فان قيل على تقدير الخبرية مامعنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقرير والاستفهام للتقرير ومعنى التقرير الاستسكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتمثيت فلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقرير وعلى تقدير الاستفهام فعنى التقرير الجمل على الاقرار وهو لا ينافي التقرير ومعكم آتيناكم قيل في موضع المصدر أى ساهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان المقصود كانه قيل ساهم جواب هذا السؤال وقيل في موقع الحال أى ساهم فائلا كم آتيناكم وأما كلمة كم فمفعول ثان لا آتيناكم ومن آية غير على زيادة من قالوا اذا فصل كم وعيها بفعل متعد حسن ان يوثق عن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد تقرير بنى اسرائيل لا لقصدا فيحييوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المؤتاة فيحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى مافي جوابه عن السؤال الذي سأله من دفع اعتراض أبي حيان فليستأمل (قوله ولم يذكروا الخ) يوثق أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل) هذا اعتراض على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعلق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل وفي الشرح وفيه نظر اما أولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فيكى الخلاف بين الخويين واختارها الك ما ذكره ان الخويين لم يذكروا وأما ثانيا فان سلم انه لا تعلق فلا نسلم أن سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعلق بل عمله في محذوف أى سل

بني اسرائيل هما آيتناهم من الآيات كثير من الآيات آيتناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا
 أكثرهم وعن الثاني بان كلام المصنف اغما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل في الجملة التي فيها اكم باعتبار المحل لان معنى
 الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان في حول الى آخره) الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم
 اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسامة الملاة ويسام منصوب بان مضمرة جواز او هي مع صلته امؤولة بصدر
 معطوف على المصدر المذكور أي تقضى له اناث وسامة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في ثوبته للحول على
 الانساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وايس بشي خلاصه الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) في الشرح ان أراد خلوها من
 الضمير افظا وتقدر افعلا منع وان أراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال
 وكل منهما يحتاج الى ضمير وايس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي
 ثوبته فيه وان قدر رابطا للبديل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة أي ثوبته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى
 ثواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته من الانساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار
 والمجرور حذفاه وان قلنا على التدرج فالانساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولا شترط الرباط في بدل البعض وجب
 في نحو قولك مررت بثلاثة زبدوعر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) في الشرح لان سلم وجوب
 القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيدها اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضمنا الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى
 فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا السبع الموبقات السحر والشرك فقد روى
 بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البديل ونسبة معطوف محذوف كأنه قيل اجتمعوا السبع الموبقات الشرك
 والسحر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها على هاتين اللتين تنبيه على انهما أحق
 بالاجتناب قلت ومنه تجوز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان ذكر هاتان
 الآيتان وطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال
 الزمخشري ونحوه في طي الذكرو قول جرير كانت خفيقة اثلاثا فتلثمهم من العبيد وثابت من موالها ومنه قوله عليه السلام
 حبيب الى من دنيا كم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في
 هذه الآية من ذلك نظير لما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت قد ادعته عنده
 المصنف في أواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه قد يكون عبر عن البديل بعطف البيان لانهما
 وإذا كان مراده بعطف البيان هنا البديل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتعقين لحسن مآب) في البحر وقرأ الجمهور
 جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبديل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبديل نكرة من نكرة وقال الزمخشري
 جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها
 مافى للتعقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب زيد
 اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات
 عدن التي لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره فيجوز أن يكون التي بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذي
 والتي وجوعهما يستعمل استعمال الاسماء في العوامل فلا يلزم أن يكون صفة وأما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز
 لان النحويين في ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان الانابة للمعرفة وهو مذهب
 البصريين والثاني انه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا للنكرة كأن يكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا
 مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وأما تخالفهم في التنكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز
 ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا للنكرة وهو آيات بينات وأما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين
 أعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو علي فقال اذا كان كذلك لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن
 من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من النعت ان أعرب نعت الجنات عدن فقال في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط
 الحال بصاحبها أو النعت بمنعوتها والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف

تقديره الابواب منها والزم ابا على أن البديل في مثل هذا لا بد فيه من الضمير امام مفعولاً أو مقدراً وإذا كان الكلام محتاجاً الى تقدير واحد كان أولى بما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالربط عندهم هو القيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابواباً أو ما قوله وهو من بدل الاشتغال فان عنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضها من الجنات وأما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف بدل عليه المعنى تقديره يدخلونهم (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة محجور وعلى الصفة رافع الضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين (قوله وهذا البديل بدل بعض لا اشتغال خلافاً للزمخشري) والاشارة لهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير مستتر في مفتحة وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمصنف نظر الى الاول انتهى وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعروسة ادير عليها الحائط والبناء وصف فيها وهو بقوى قول الزمخشري على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزءاً من الدار ان يكون باب الجنة جزءاً منها قال في الصحاح والجنة البستان والمرب تسمى الخيل جنة (قوله فن تكن الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البدو وهي أيضاً بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقي المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاي اناس يادية لان التفصيل اغما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبته رجال الحضرة فاي الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلا بد من ارتباطها) في اعراب السفاقي لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في هيات هيات العقيق وأهله وابن ابي الربيع في قام قعدز يدان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أو لهم افي ثانيهما) في الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وطن ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الاعلى تقدير استئناف ولم أطلب (قوله كفاني ولم أطلب قائل من المال) هذا مجزئيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو لو أن ما سعى لا تدني معيشة وقد تقدم الكلام عليه في لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني أسعى لا تدني معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبة موقوفاً على طلبة له فيتوقف عدم الشيء على وجوده) في الشارح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي أنه جعل المعاق امتناع الجزاء والمعاق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيد بعدم طلبة موقوفة على طلبة بناء على ان لو اتعاقب الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمل انتهى واعتراض أيضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجهه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصاً فانه يقتضي ان لم أطلبه مثبت الكونه قيد الكفاية في الواقع جواباً للو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقائل وطالبه (قوله ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصلت ابنياء على أن تبين واعلم قد تنازعا) كأنه يريد ببعضهم الزمخشري فانه قال في الكشف وفاعل تبين ضمير تقديره فلما تبين له ان الله على كل شيء قدير قال اعلم ان الله على كل شيء قدير فحذف من الاول دلالة الثاني عليه كافي قولهم ضرب بنى وضرب زيد قال التفتازاني قوله فحذف من الاول أي اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين في باب التنازع وفي الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لم يربط بين الجملتين الواقعتين بعد هاتين بين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطاً بين الاعتراف كما كان الربط متحققاً في قوله تعالى وانهم لم يظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احداً (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التنازل عليه لضعف الاضمار قبل المذكور في باب التنازع) في الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريباتي قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بيننا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى لوصول لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التمازج وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفاعل تنازعاه قلت في التنزع يكون لازماً قبل الذكرو وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه (قوله وقول بعض من عاصره) هو قاضي القضاة أبي الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الأمدى المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ أباحيان اثني عشرة سنة الى ان قال مات تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل قال الشيخ ولي الدين بن العراقي أخبرني الشيخ سراج الدين البايني انه سمع الشيخ أباحيان يقول ذلك وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني ثم عصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهم ما قسم مفصولا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار المصرية اصرف بن جماعة عنه ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك سمات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرية من الشافعي (قوله وقول القراء والمخشري في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطف على قول الهروي وبهم هو ابن السميعة وعيسى بن عمر وعبدارة الكشاف وقرأ كلاهما على التأكيد لا سم ان وهو معرفة والتأوين عوض عن المضاف اليه يريدانا كما فيها فان قلت هل يجوز أن يكون كلاهما قد عمل فيها قلت لا لان الطرفين لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الطرفين متقدمة ما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قلنا في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسميل الفوائد وقه تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للقراء والمخشري قال أبو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرحه لتسهيل وهذا الذي منعه المخشري أبازه الاخفش اذا توسعت في الحال نحو زيد فاعلم في الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتعميل الذي ذكره ليس مطابقة لما في الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقا ذكر به ضمهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ أو السموات طويات بيمينه قال أبو حيان والذي اختاره ان كلا يدل من اسم ان لا ركا لا يتصرف فيها بالابتداء أو فواسخه وغير ذلك فكأنه قال انا كلاهما (قوله واحترزت بذلك الاول عن اجمع وأخواته فانها الثابت كدب ابعده كل نحو فوجد الملائكة كلهم أجمعون) في الشرح هذا هو ظاهر فقد قال الله تعالى فكذبك بوفاءهم والمعاونون وجنودا بايس أجمعون وقال نعالى حكاية ولا غوينهم أجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لا صابنكم أجمعين وفي سورة وقال انا لنجوهم أجمعين وقال ان جهنم اوعدهم أجمعين وقال لائملائن جهنم من الجنة والناس أجمعين فبدأ كد في هذه الآيات كلها بجمعين دون الاثنان بكل في حالات اعراب الاسم الثلاث ومن العجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول من المصنف ان اجمع وأخواته لا يؤكدهم بجمعة مع ألفاظ التأكيدهم الا بعد كل وهو ذا كلام صحيح ولا يريد ان لا يؤكدهم مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لا صابنكم أجمعين قال الرضى اعلم انك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيدهم المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكتبين الى ابنته بن وان لم تقم بالجمع بين هذه الالفاظ ذلك الاقتصار على أي اشئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم أن يكون الاخير تابعا للقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس وجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل من الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله الثاني التخصيص بنحو غلام امرأه والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلاما رجلا أخص من غلاما لكنه لم يتميز بيمينه كما يتميز غلام زيد) في الشرح فيه نظران مقتضاه انه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهو ذا فيه تخرجه يص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى آخره بيان لمعنى التخصيص في العرف اذ لولا انه اتوهم انه اسم لفهوم شامل لما بلغ درجة التعريف ولما باعها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التتار في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصه به فرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته انظارهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما يتصور فيه بلا عمل كافي رجل عالم فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يجعل فيجعل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية

مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك
المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفاً) ها هنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولة الا ان هذا
الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعراجه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم
وفي الشرح هذا يقتض بآي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها
معنوية قطعاً فتفيد التعريف في نحو جاء في أيهم أكرمته فيجتمع تعريفاً وقال الرضي وعندي أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا يجتمع اجتماع التعريفين اذ الاختلاف (قوله وقول أبي كبير * فانت به حوش الفؤاد مبطناً *) هذا صدر بيت
عجزه * سهواً اذ اماناً لم يل الهوجل * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة
وحوش الفؤاد بالخاء المهملة المضمومة والشين المحجمة حديد الفؤاد زكيه والمبطن الضاهر البطن وهو وصف محمود في
الذكور والسهم دبضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي (قوله
الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاء لي الليل سكاو الشمس والقمر حسباناً) قد ذكرنا الكلام على ذلك
في أقسام العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك (قوله تلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف) انما قال لفظ الان آل قدي قال
انما اخلف عن الضمير فهو موجود لفظاً لا معنى (قوله وفيه لـ ويحتمل أن يكون منه ان رجسة الله قريب من المحسنين) في
الكشف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أو لانه صفة موصوف محذوف أي شيء قريب أم على تشبيهه
بفعل الذي معنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه بزنة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت الحمل والرحل والضعيف وهو
صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقي قال المتقاضي هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد
الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعل أو صفة واعتراض صاحب التفسير بان
الوجه المذكور ليست بمطرده ليس بقادح وهذه اوجه أخرى وهو أن يكون تذكير الضمير لا كتساب المرجع التذكير من
المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاتيحه ليمنوا بالياء التحتية (قوله ويعدده لعل الساعة قريب) انما قال يبعده دون
برده لان هذا الذي قيل من مناسبة مرجحه وهي لا يلزم اطراءها حتى يكون تخلفها في موضع آخر فادحاً فيها (قوله واما قول
الجوهري ان التذكير لا يكون التأنيث مجازياً فهوهم) في الصحاح وقوله ان رجسة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريباً لانه
أراد بالرحمة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقة اجازة تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي
يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر كما يمكن عطفه العلة الثانية على الاولى فدينه عن ما ذكرنا بعض نبوء (قوله ويحتمل أن
يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائداً الى الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائداً الى الشفاء
وانه أثبت لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاية الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكرنا لا يحتاج
في الآية الى هذه الصناعة الاول لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما ما معناه لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد به المعنى
المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الى الشفاء لان كينونتهم على الشفاء هو أحد
جزئ الاسناد وانما جئنا بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محذوفاً عنه وجي بالنار للتخصيص وأيضاً فالانقاذ من الشفاء
أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن النار لان الانقاذ منه يعود للضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله
* وما حب الديار شغفن قلبي * هذا صدر بيت عجزه * ولكن حب من سكن الديار * (قوله وتشرق بالقول الذي قد
اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما يسمعه وشرق فلان بربقه اذا غص به واذعت القول أفشيتها والمعنى انك تشرق بالقول
الذي أفشيتها كما تشرق القناة بالدم ولا تشربه (قوله ومراذه بما الحكاية عن الرجل جعل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو
الحكاية عن الرجل المرید الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو والواو في الخط) في الشرح ليس المراد الحكاية وانما المراد تشبيهه المصديق
المأثور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والخذ من الشخص الذي يكون شبيهاً بعمرو وفي التزييد واخذ ما ليس له
(قوله انه من باب قطع بعرض أصابعه) هذا مقول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف بيان لدان مالك على قول أبي الفتح (قوله
أي يوم سررتني الى آخره) تقدم الكلام عليه في أي لكن المصنف أنشده هـ ا لـ م ترعني وأنشده هـ ا لـ م ترعني (قوله لا يقال
يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم تربط بالاولى فسمي المعنى) هذا تعرض من المصنف لذي ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه انفي انها شرطية (قوله أي سررتني غير مقدر) هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم تُرغنى حالا مقدرة ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية متمتعة لعدم الرابطة) في الشرح قد أسلفنا في فصل أي عند الكلام على هذا البيت ان الرابطة يحصل بتقدير ضمير أي صدد ومنك (قوله ستعلم ليلى) في الشرح لا معنى لا نشاهد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بعد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنالك يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها وأقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لما سبقت له مما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارأب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء في قوله عليك بارأب الصدور والتخدير في قوله وإياك ان ترضى وفي الشرح فان قلت قوله بين قولى الى آخره لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر من قوله فرفع أبومن ثم خفض من مل ولا خبر عن أحدهما أما الأول فله عدم المطابقة اذ لم يقل بينهما وأما الثاني فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغربا ومحدرا وانما يبين قوله مغربا فقط وخفض من مل أيضا لا يبين في الحالةين وانما يبين في حالة التخيير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغربا ومحدرا قيد المحذوف لا للذكور ويجعل بين قولى بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف أو لا تدبر على أن يكون المحذوف من الثاني مثله لا فرفع أبومن يبين قولى وخفض من مل كذلك هما يبينان قولى مغربا ومحدرا أو أن قول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير في تبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور كان ثيبا وهو جبل بكه والعمرانين جمع عربين وهو الانف وقال الاكثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لا وائل المطر شمت بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتي بعدها والجداد بكسر الموحدة وبالجمجمة كساء فخطط والمزمل بفتح الميم الثانية المتلف في الشيب (قوله والعاشرا لارباب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه وألا أكثر البناء) اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتى عشرة واثني عشر ان يضاف الى مستحق المعدود يستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد ويوجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين وحكى سيبويه الارباب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه مغربا مطا قاسواء أضيف الى مغرب أو مبنى نقول هذه خمسة عشر بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبنى (قوله وقالت منى ينجل عليك الى آخره) في الصحاح اعتل اذ اتجنى عليه وتذرب بالذال المجبة وفتح الراء مضارع ذرب بكسرها أي احتداسانه (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولها بالذكورة وتكون حالا من الضمير اية تقيدها ففيد ما يفده الفعل) كل من يتقيدو بغيره يطالب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيدو بغيره مستتر فيه عائد على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان المعروف ان الحال قيد لعمامها لا لصاحبها نعم يحتمل هذا اذا أريد التقييد الوصفى المعنوى لان الحال وصف لصاحبها فى المعنى وفي الشرح لا حاجة الى هذا الذى ذكرناه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فاقدم فاد المصدر فائدة لم يفدها الفاعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنامصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتلى الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامر بن ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله في التوضيح هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام فى الاعتلال الذى قدره المصنف فى المعنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل وأما اللام فى الاعتلال الذى قدره المصنف فى التوضيح فهو الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد ما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان أحدهما يحتاج الى متعاقب ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كنتم تزعمون على ان افعلين تنازعا) فى الشرح ونخرج التنبيل على هذا الوجه لا يلقى بالمصنف فعله ولا اقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر فربما فى قوله تعالى فلما

ثبته له قال أعلم ان الله على كل شيء قدير وأقول هـ هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره ويكفي من المصنف في عدم تقريره اعترافه فيما سطر بضعفه (قوله أهم باصر الجزم الى آخره) في الصحاح وهمت بالشيء أهم هاذا أردته والجزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون الميم المثناة التحيمة الجار الوحشي والاهـ الى أبضا والنزوان بفتح النون والزاى الوثوب على الاتنى للضرب (قوله فيمن فسخ مثلاً) هو من عدا حزمة والكسافى وأبابكر والحسن وابن أبى اسحق والاعشى ويؤيد تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما مصدرة طوق (قوله وقراءة بعض السلف) هي قراءة مجاهد والجدرى وابن أبى اسحق ويؤيد تخريج المصنف لها قراءة الرفع لان مثلاً في كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيها منصوب على انه نعمت المصدر محذوف والفاعل مضمير يفسر سياق الكلام وهو ضمير المذاب (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمحا لفظ الميم اتبانه اثنتي وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تثني وتجمع ولعل المصنف لاجل هـ ذا قال وزعم وأجيب بان الكلام الآن فيما بيني لكونه ميمـه أضيف الى مبني لا لكونه ظرفاً أضيف الى جملة (قوله كما قيل بروسر ونم) بفتح الموحدة ووسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتثنية وتشديد الـ آخر (قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا فدا أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مشاهم بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيديويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الجازين لانه تميمي وقيل مثلهم حال واظهر محذوف أى في الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق) تقدم الكلام عليه في غير فان قيل ايس هذا من قبيل الاضافة الى المبني اذا المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرية بحرف مصدرى فيكون مبنياً غاية الامر انه في تأويل مفرد معرب (قوله على حين عانت الى آخره) الصبأ بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفترة والصحوة الافاقه من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضاً كقوله لاجتـ ذين منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض الى ذاته لكونه مبني الاصل والتحكم بتسكاف الحلم وعلى عني في كقوله تعالى على حين غفلة ويستعملين بمعنى تصبين كيتصيب بمعنى يحيب أو بمعنى يطالبن الصبوة (قوله اذا قلت الى آخره) يقال سلا وسلا عنه اذا نسبه وتركه ويميج بفتح حرف المضارعة بشير والصبأ ريج مذهب المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلم يا عمر ك الله الى آخره) في التمرح وعمر ك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدري محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يتخلوا منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله واما صرفع على ما حكاه المازني عن بعض العرب وجهه ان المصنف ادراضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة والزاى مضارع خزي بكسر الزاى أى ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله والمملق الفسقي (قوله أنا في أبيات اللعن الى آخره) قول العرب أبيات اللعن دعاء للخصم اطب بان يجهـ له الله أي باللعن بان يكون شريف النفس على الهمزة وفي الصحاح اشتكت مسامحه صمت وضافت ومنه قول الشاعر وتلك التي تستك منها المسامح والرابع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل من راعه يروعه أفرعه (قوله ولا تعجب الاردي فتري مع الردي) هذا يعجز بيت صدره اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم وقبله عن امرئ لا نسل وسل عن قريته فكل قريين بالمقارن يقتدى (قوله وفي البيت اشكال لوسأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه) في الشرح لا اشكال فان هـ ذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهـ ذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر أراك أى مقالة هي قولك سوف اناله وأقول بل هو في الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشيء الى نفسه وهي غير جائزة وجوابه هو جواب ماورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان ياثبات التثوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطرر والى حذف التثوين) في الشرح هـ ذا يعجب يلزم من فتح باب المقارن الى الفتح في كل ما يستلزم به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف بقليل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح باب القدر في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدر في كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشئ من الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كطرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصل فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لا جلا الضمير ولم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التي حذف واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان ينافي الوافلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصل (قوله وسع رحمةكم الطاعة وان بشر اطاع اليمين ولا ثالث لها) في الصحاح عن الخليل انه لم يجز في الصحيح فعل بضم العين متعدية بغيره بمعنى غير رجب وفي القاموس ورجبكم الدخول في طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان أباعلى حكى عن هـ ذيل تعديتها انتهى والذي سماع منه الثاني هو على بن أبي طالب رضى الله عنه وأما الاول ففي الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار رجبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعه على فعل بمعنى ولا يكون له ما وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز في فاعله عائدا الى الآخر وفي الشرح ينقض بنحو قولك ضربت زيد فاعله لم اذا ضرب الا يلام على رأى المصنف كما سيحكي في أوائل الخاتمة التي أوردتها مقدمة للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هـ ذ او أقول انما يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هـ ذ القيد وهذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعاقب الفعل المتعدى بفعله فانك اذا قلت كسرت فالحاصل له التكسر (قوله يجرح في عراقيهم انصلي) هذا آخر بيت وهو وان نعتذر بالمثل من ذوى ضرورعها الى الضيف يجرح في عراقيهم انصلي وفاعل نعتذر ضمير الناقاة والمحل انقطاع المطر ومن معنى عن والمراد بذى ضرورعها البنها والعراقي جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجاها بعزلة الركبة في يدها والمعنى ان نعتذر الناقاة عن قلة لبنها ببسوسة الارض وقلة المطر أخرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع في نشر ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله ويعث) هو من عاث الذب بالعين المهملة والمثلة اذا أفسد وقد وقع في كثير من النسخ بعث من غير منتهاة تحتية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم كونه تفسيرا لمجزم وحذف المنة تحتية منه لا لبقاء الساكنين وبقيت المثلة على جزمها والعين على كسرهما لان يكون أصله يعثوا من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على سجية هي هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكره على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنحس في الصحاح) نحس الشيء بالكسر نحس نحس فهو نحس ونحس أيضا (قوله كدعج وكحل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعالج جفون العينين سواد مثل التكحيل وفي الصحاح والشنب حدة في الاسنان ويقال يرد وعذوبة وفي القاموس الشنب ما ورقه وبرد وعذوبة في الاسنان أو نقط بيض أو حدة الانياب التي تراها كالنشار (قوله ضيعته) هي عجة فئنة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعلب (قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا) هـ مصدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أو جمع حرس كحمل واجال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والعشر القوم والحراس جمع حرس ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالهمزة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو أما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها محذوف أي لو يسرون قتلى اسرهم (قوله بينا نعانقه السكاة الى آخره) السكاة بضم الكاف جمع كى وهو الشجاع المتكلم في سلاحه والر وغبار او الغم من المعجمة مصدر راعى مال عن الشيء وحادثه واتيح بالمنة الفوقية والحاء المهملة قدر وجرى بهمزة في آخره فعمل من الجزاء وهي الاقدام والسافع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور (قوله الامور التي بتعدى بها الفعل القاصر) (قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين) في الكشف اثنتين امانتين واحييتنا اثنتين او موتتين وحياتين واراد الاماتتين خلقهم أمواتا أولا وامانهم عند انقضاء اجلهم وبالا حياءتين الاحياء

الاحياء الاولى واحياء البعث وناهيك تفسير ذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم ثم يميتكم ويكنيكم وكذا عن ابن عباس
فان قامت كيف يصح ان يسمى خالقهم أمواتا لماتة قلت كما صح ان يقول سبحانه من صغر جسم البعوضة وكبر جسم القليل
وقولك للحفار ضيق فم الركبة ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الركبة الى سعة ولا من
سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحة ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير
ترجيح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو ممكن من ماعلى السوء فقد صرف المصنوع
عن الجائز الآخر فجعل صرفه كنفله منه ومن جعل الاماتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة
احياء توهو خلاف ما في القرآن الا ان يتحمل فيجعل احدها غير معتد به أو يزعم ان الله يحيمهم في القبور وتسقر بهم تلك
الحياة فلا يعوتون بعدهم ويعددهم في المستنئين من الصعقة في قوله الامن شاء الله (قوله وأعطيتهم دينارا) في الصحاح أعطاه
مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاء وبالواو لانه من عطوت الشيء تفاوته بالياء والمعاطاة المتأولة (قوله والثاني
ألف المتأولة) انما كان فاعل متمم يادون تفاعل لان وضع فاعل لنفسه الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا تعلق
بذلك ووضع تفاعل لنفسه الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه (قوله والرابع صوغه على استفعال للطلب أو النسبة
للشيء كما استخرجت المال واستحسن زيد واستقصت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طابت خروجه
والمثالان الآخران للنسبة لان معناه ما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب
اختار فرد) يعني بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي
سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسعى وكفى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الأكثر ان صوغ الفعل على استفعال من
الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعددا بالي واحد تعدى الى اثنين وغفر متعددا الى واحد فاذا صيغ على استفعال تعدى
الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعددية بالياء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق
مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس) هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت
التعددية بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلانه المجتمع في هذه الآية وأما ثانيا فلانه لم يذكر التعددية بالحرف المفترضة وأما ثالثا
فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا ما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق
أحوال من الضمير المستتر فيه وأما رابعا فلان قوله وزعم الزخشي ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعددية بالهمزة
والتعددية بالتضعيف (قوله وبشكل على الزخشي قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل
بجملة واحدة) أحيب بان الزخشي انما يحمل نزل على التدرج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله
تعالى جملة واحدة قال في الكشف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير تكبر بمعنى أخبر والا كان متعددا
وعند الكلام على قوله تعالى وما ننزل الا بالمركب والنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدرج واللاقى بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحياء
وقتا غب وقت ليس الا بالمر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيدي به انه سماعي مطلقا) في الشرح
ليس مراده ما مر أعين من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد من
الثالث لم يسمع كما قدمه فكان - قه ان يذكر قول سيدي به أولا (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا آخر بيت وهو لدن
بهمز الكف يعسل مثله فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنسكوهن) أي في ان أوعن
ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أرواح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان أمن اللبس فنع الحذف في نحو
رغبت ان أفعل أو عن أن يفعل لاشكال المراد بعد الحذف وبشكل عاينه وترغبون أن تنسكوهن بحذف الحرف مع ان
المفسرين اختلفوا في المراد اه وقال في الخاتمة التي تسكام فيها على الحذف في الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال
وأما وترغبون أن تنسكوهن فاعلم ان حذف الجار في القرينة وان اختلف العلماء في المقدربين الحرفين في الآية لاختلافهم
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اه (قوله ويرغب أن ينبت الخ) المعنى جمع معلا بفتح الميم وهي كسب الشرف
والهنيئ بفتح الصاد وبثناة تحتية بعد النون فعل القبح تقول صنع به صنعا قبيحا أي فعل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

صنع اليه معروفا كذا في الصحاح واللائم جمع الالام من قولك ائوم الرجل فهو لئيم أى دنىء الاصل شحج النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر فيه - مامعافى أو عن التناقض) فان قلت جاز أن يقدّر فيه - مافى أو عن ولا تناقض لا اختلاف الزمان بان يراد بيرغب الأول وقت غير وقت يرغب الثانى أجيب بان المراد فى كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أبوك) أصل لاه أبوك لله درأبك فحذف حرف الجر ونفى عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون) هكذا وقع فى بعض النسخ والتلاوة انما هى فائقون لان هذه الآية فى سورة المؤمنين وهى فيها كذلك والى فى سورة الانبياء ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنار بكم فاعبدون بكسر هـ وان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقريب منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصاتها) على المصنف ذلك فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التى معنى لعل (قوله وان يعبرن ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لابي خالد الطارحى وفيه لعل لغيره الى حيا * بناتى انهن من الضعاف أحاذرن برين البؤس بعدى * وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولا هن قدسوت مهري * وفى الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهى الهزيلة وفى الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هذا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اه وفى الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناصح الراء فى ذلك كله بالفتح (قوله وأركب فى الروع خيفة ناله الخ) الخيفان بخاء مبهمة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة ففاء الجواد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفة شبهة بالفرس الجواد فى خفته وضمره كذا فى الصحاح وقد عاب الاصمعى على امرئ القيس هـ ذا الوصف وقال ان الشعر مر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو النعم الذى يكره فى الخيل كما ان السفا هو بفتح المهملة وبالفاء وانقصه قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرئ القيس أعلم بالخيل من الاصمعى وقال ابن بشر لا مدى ان امرئ القيس تخلص عن النعم بقوله منتشر لان النعم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفى الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفى الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية اه وأقول لا نسلم ان السعف فى البيت مأخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعة بالتصريك وهو غصن الخيل استعمل الشعر قال فى الصحاح والسمفة بالتخريك غصن الخيل والجمع سعف (قوله يقال شتره فشر) كما يقال ترمه فترم وثله فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين واللازمة بكسرها

باب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهة الناحية

(قوله لا يبعده الله الخ) هذا البيت للرفش وهو مدرج آخر صدره اللام من الغارات والتلبى مصدر تلبى اذا عزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للغارة والخيى الجيش لانه خمس فرق مقبلة وقب وميمنة وميمرة وسافة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الحقل فظنرنا فاذا هو السبي الخالق) فى الشرح الذى أتوهم ان المصنف قصد التنكيه على أبي حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجهه يتحمل عود الضمير من قوله فاذا هو السبي الخالق الى الحقاد أو الى أبي حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذى فى الصحاح الحقل الضيق البخيل وفى القاموس حقل كقلمس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السبي الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شئ متوهم اذا المعنى ليس بكثير غنمة فاستعظم ذلك) فى الشرح يتحمل وجه آخر وهو أن يكون معطوفا على بنكهة ذى قرى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنكهة حقل والمعنى ان هذا الممدوح لا بكثير غنمة بنكهة قريب له ولا بنكهة شخص متصف بسوء الخلق اذ هى صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفخر باسمه لكمال نقصه وانما بكثير الغنمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقاد هو السبي الخلق واما ان كان الضعيف كما فى القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالبنكهة الاسر والذى فى الصحاح ونكهة السلطان عقوبة بنكهة نكاح ونكهة بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الحث على القتال انه كواوجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابغوا جهدهم اه ولا يخفى بعد ما فى الشرح على تقدير ان الحقاد هو السبي الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدق والاصال رجال) بفتح الباء فالذى يسوع فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف فانه انما ذكره فى

جمله أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام إشارة إلى السؤال يرد على تضمنه الكلام السابق من أنه لا يذ كر الفاعل بعد دطية
 وإلى جوابه أما تقرير السؤال فهو أن ذ كر الفاعل بعد دبتاء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فإن قراءة يسج بفتح الباء طوى
 فيها ذ كر الفاعل حيث بنى الفعل للفعل ثم بعد ذلك ذ كر وأما تقرير الجواب فهو أن المراد أن طى الفاعل من كلام ثم ذ كره
 فيه يمتنع وهذه القراءة ليست كذلك وإنما طوى ذ كر الفاعل فيها من كلام وذ كر بعد ذلك في كلام آخر لأن رجال في هذه
 القراءة فاعل لفعل محذوف هو و فاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وها أنا مودع بعون الله أمثلة) في الشرح وقع نظير هذا
 التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا نبأخ بما أسررت ويأتى نظيره قريباً يعني في أول الجهة الثانية وفي ذلك ادخال
 ها للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وقد صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول
 الشاعر * أبا حكم ها أنت نجم مجالد * يشير بذلك إلى أن قول صاحب التسهيل وأ كثر استعمال ها مع ضمير
 رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الأخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه
 اغماضاً شاذاً (قوله نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على أن تترك) في الكشف الذي قرأ بالتاء هو ابن أبي عملة
 والمراد بفعله في أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك النطيف والجس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقبل
 كان ينههم عن حذف الأراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءة ابن أبي عملة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفاً
 على أن تترك وعلى المشهورة يمتنع افساد المعنى وفي البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلمة تفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف
 في هذه القراءة أيضاً على أن تترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيها ما أن الذي كان يشاؤه في أموالهم إبقاء
 الميكال والميزان وقال سفيان الثوري كان يأمرهم بالكفاة (قوله والصواب تعلقه بالموالى لماس فيه من معنى الولاية) في
 الكشف من ورأى بعدم توقي وقرأ ابن كثير من ورأى بالعصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت افساد المعنى وإنما يمكن محذوف
 أو معنى الولاية في الموالى أى خفت فعل الموالى وهو تبدل بهم وسوء خلافهم من ورأى أو خفت لذنب يكون الأمر من ورأى
 (قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور) في الكشف وقرأ عثمان بن عفان
 ومحمد بن علي وعلى بن الحسين خفت الموالى من ورأى وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورأى بمعنى خافى وبمعنى فية ملق
 الظرف بالموالى أى فلو وعجزوا عن إقامة أمر الدين فسأل ربه تقويته ثم ومظاهرة ثم مولى برزقه والثاني أن يكون ورأى
 بمعنى تذاكى فية ملق بخفت ويريد أنهم لم يخفوا قدمه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوى واعتقاد وفي البحر وقرأهم أيضاً زيد
 ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوايد بن مسلم لابن عاصم (قوله والصواب أن يضمن أمانته معنى ألبته) في الشرح
 هذا عملاً لا حاجة إليه وذلك أنه يمكن تعليق الظرف بما في أمانته من معنى الموت لا بالأمانة نفسها أو الموت إما عدم الحياة عما من
 شأنه الحياة أو وصف وجودى مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتناده يمكن ولا داعى إلى ذلك التكلف وأقول
 الداعى إلى تضمين أمانته معنى ألبته موافقة قوله تعالى قال لكم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فإن
 الظرف في ذلك كله متعلق باللبث (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل على ذلك أسماء الشرط
 والاستفهام) وذلك أن كلاماً من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلاماً من أسماء الاستفهام يدل على
 معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية التتار إلى حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر
 يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جنى لوجعت تضمينات العرب لا اجتمعت مجندات فإن قيل الفعل المذكور
 أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وأن كان في معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وإن كان فيهما الزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقوانسا
 أحدهما إليك فلان معناه أحدهما مني إليك جده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من
 لا يرى صحة إطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معاً كالنحشري وأما من يرى ذلك فله أن يحتج بأنه مستعمل فيهما ويمنع بطلان
 اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فإن قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس بذكر أو من المذكور
 أجيب بأن الظاهر أن المذكور والتقدير ألبته الله مائة عام مما تات (قوله والصواب تعلقه بما تعلق به على وإن على متعلقة
 بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل) في الشرح إذا تعاقب بكائن الذي هو مفعلياً بهذه الغاية

فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب أن يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد إلى تلك الغاية مقارنا وهل هو
 الاعتناء قولك جاء زيدا سر راكبا إلى غدا وأقول بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية التي هي تهو يد الابن للوالد
 أو تنصير هاله مقارن للعامل الذي هو يولاه غايته الأمر أنه استمر بعد مقارنته إلى غاية وذلك لا يقدح في كونه مقارنا له (قوله
 تركت به لواح الخ) تركت بكسر التاء خطاب لامرأة وجاذنار ونامن قولهم جيت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود وهو
 المعر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وفيل بفتحها أو أنكره الكرماني شارح البخاري قال نحن أعلم بضبط بلدنا
 وفي القاموس وكرمان وقد تنكسر أوله بن فارس ومجستان والمناصع الخالص (قوله ولا يتعاق مع ما يغ لا قصاته انهما
 بلغاهما حد السبي) قيل لا يلزم ذلك لأن المراد المعية الملائقة كما في وأسلمت مع سليمان وإسلامهما آخر (قوله ولا بالسبي لأن
 صلة المصدر لا تتم على) قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لأنه عند العمل مؤول بحرف
 مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول
 الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قلوه وأنا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبه نحو قولك اللهم ارزقني
 من عذوق البراءة واليك القرار وقال نه لي ولانا تذكمهم أرفه وقال فلم بلغ معه السبي ومثله في كلامهم كثير وتقدير العمل
 في مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا يمنع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه
 أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول أصريج أصناف عمله والظرف وأخوه بكفهم مائة الفعل حتى أنه يعمل فيهما ما هو في
 غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك عبجئون أي أنت في بنعمة الله وبحمده عنك الجنون (قوله
 السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فإن التبادر أن حيث ظرف مكان لأنه المعروف في استعمالها وبرده أن المراد
 أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا أن علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه) في الشرح تقدم هذا في حرف الحاء
 المهمة في الكلام على حيث وقد أسلفنا هناك أنه لو قيل بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا
 نحن أيضا أنه بعيد لأن فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله وأما إذا فسر بأن فالتعليق به قرأ
 حرة فصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما الفتان بمعنى الإمالة يقال صار بصوره وبصيره أماله (قوله لأنه لا يتعدى
 فعل المضمر المتهل إلى ضميره المتهل إلا في باب ظن) يعني وما ألحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هال لأنه ذكره في حرف العين
 في علي فاكنتي بذكره هالك عن ذكره هانا (قوله فلا تحسبنهم بعة زرة في من ضم الباء) قد ربه لأن من فتح الباء وقرأ بالمشاء الفوفية
 في أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لأن الفاعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهباصح في حجرته) هذا صدر
 بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه في عن (قوله وانما هي متعلقة بحسب) وهي للتعليل وذلك أن المعنى أن حالهم يخفى
 فيظن الجاهل بسبب تعفهم عن المسئلة أنهم أغنياء من المال لأن عادة الغنى من المال أن يتعفف عن السؤال وجر المفعول
 له بحرف السبب الفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لأن فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولأنه
 معروف بالالف واللام والاكثر فيهما كان كذلك من المفعول له أن يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على أن
 التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لا بداء الغاية أي من تعفهم ابتداء محسبة الجاهل لأنه لا يحسبهم
 أغنياء ثناء تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فن شرب منه فليس مني) في الانتصاف وفي هذه
 الآية دليل على أن الاستثناء إذا تعقب جملا لا يتبعين عوده على الأخيرة واعتزها مرافق من وجهين أحدهما أن الاستثناء
 إما أن يعود إلى الجملة الأخيرة أو إلى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج دل
 على إرادة الأولى الثاني أن عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة أو إلى الكل حيث لم يقرن به ما يدل على خلافه (قوله وقد رده
 بعضهم) هذا الرد في كلام القرافي والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وتكرره بنفسه بان يقع مرتين أو أكثر في
 محل واحد كضربت زيدا إلى ن مات أو تكرر بحسب أجزاء محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي أجزاء متصلة كسرت من
 الكوفة إلى البصرة وغسلت من الأصابع إلى المرفق لأن في كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا (قوله فالصواب
 تعاقب إلى باسطة ومحذوفا) في التلويح وذهب بعضهم إلى أنه غاية للاسقاط وذكروا هذا الكلام تفسيرين أحدهما
 أن صدر الكلام إذا كان متناولا للغاية كالميد فأن السمع للمجموع إلى الابط كأن ذكر الغاية للاسقاط ما واهال المدا

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعاقبا بقوله اغسلوا وغاية له ان لا يحل اسقاط ما وراء المرافق
عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعاقب به كانه قيل اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى
داخل تحت الغسل والاول اوجه اظهروا الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللغاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا
قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطابق ثم يخرج بالقيده عن الاطلاق بل يعتبر المطابق مع المقيد جملة واحدة
فالقول مع الغاية كلام واحد لا يجب ان لا يلابس بالاسقاط لانها اضدان فلا يشبهان الانصتين والنص مع الغاية نص
واحد (قوله فأت) وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا ومودوا الغسل الى المرافق في الشرح ولا بد من شيء آخر
وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمرة والتقدير واغسلوا اذلو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله فاغسلوا
وجوهكم لاستعمال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف واقول لاحاجة الى ما قدره
الشارح وما ذكره من استحالة المعنى بدون ما ليس يصح لان عطف الايدي على الوجود بالواو لا يقتضي الجمع بينهما في
المفعولية لا غسلا ولا اتعاقبا غسلا المقيده بالوجود كظن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن
مجر الكندي قال الاصمعي كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان أمه ماتت وهو رضيع فطلبوا من
يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بابن كلبه اه والى الغاية واعاقه حبسه والجمام بالكسر قدر الموت كذا في الصحاح (قوله
وانما الى مدى متعاقبا يكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى) في الشرح فيجوز ان يتعاقب الى يكون خاص أي
جرى فاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر لا يقال طلعت الى كذا ويقال قصده وقصدته وقصدت اليه ويجوز
ان يتعاقب بجرى على ان المعنى اراد الجري أو على ان جرى على معناه الحقيقي ان كان بتقدير مضاف في الاخير أي دون قطع
المدى (قوله بنوى التي فضها الخ) بنوى يقصد والموصول صفة الكعبة أو مكة ودحاها مائتين والبنى اما بضم الباء الموحدة
جمع بنيه كغرفة واما بكسر هاء جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قريبا) في تفسير البيضاوي عوجا شيئا من
العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان فيما
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط أو فيما يصلح العباد فيكون وصفه بالتكميل بعد وصفه بالسكال أو على الكتب
السابقة ليشهد بصحتها (قوله وترجت على من وقف من القراء على ألف التثنية) في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذي
وقف من القراء كذلك هو خفض عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتثنية بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا
من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر شبهه) هذا تامل اقله لا يقال قد صرح ذلك في النعت
وأيما يدل على ان الحال بالخبر شبهه من النعت انه لو حذف العامل في نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحل وصاحبها مبتدأ وخبر
لانعت ومنعوت (قوله واما جنبا) يعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصاله والكلام انما هو في الحال
بطريق الاصاله (قوله الرابع عشر قول بعضهم في أحوى انه صفة اغشاء) الغشاء مخفف الغشاء ومشدها ما يقذف به السيل على
جانب الوادي من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشيء المجموع من أمكنة والحوثة سواد يضرب الى الخضرة
وقيل خضرة علم اسود والاحوى الطيب الذي في ظهره خطان من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمره وقال الاعلم لون
يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد (قوله في من رفع جنات) الذي رفعها هو محمد بن أبي ليلى
والاعشار أبو بكر في رواية عنه عن عاصم وأدكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هي محال لان الجنات من الأعتاب
لا تكون من الخلل ولا بدوغ انكارها ولها وجه جيد في العربية وهو انهم ابتدأ خبره محذوف قدره الخناس ولهم وقدره أبو البقاء
ومن السكرم لقوله تعالى ومن الخلل ووجهها الطبري على ان جنات عطف على فنون قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب
لا يخرج من الخلل وقال الرمثري بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن الخلل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة
من طلع الخلل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف دلالة آخر جنات عليه تقديره ومخرجه من طلع الخلل قنوان وقوله وجنات
من أعتاب فيه وجهان أحدهما ان يرادون جنات من أعتاب أي مع الخلل والثاني ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو مخرجة من الخيل فنون وجنات من أعناب أي من نبات أعناب قال التفهيم أني أورد على الأول أنه لا دلالة فيمنه على أن
الأعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء في أنه لا يختص بالوجه الأول ولا بالجنات والأعناب بل يجري في الخيل والنون
ويندفع بأن ذلك مفوض إلى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثاني أنه يؤول إلى أن يكون المعنى ومن الخيل جنات
من أعناب وفادة ظاهر والجواب أنه إذا عطف جنات على فنون كان من أعناب عطفاً على من الخيل فيصير من عطف
مفرد على المبتدأ وآخر على خبره غاية أن المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر
عندي اضطبار وشكوى عند فائتي وقد يحاب بان من أعناب صفة جنات وهي لما كانت مغروسة تحت أشجار الخيل جاز
وصفها بكونها مخرجة من الخيل مجازاً ليكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بان
المراد أنه من باب عطف الجملة أي ومخرجة أو حاصلة من الخضراء والكرم جنات من أعناب عطفاً على فنون تجوز لا حاجة إليه
على هذا التقدير أيضاً لجواز أن تعتبر جنات من أعناب عطفاً على فنون وذلك المحذوف أعني من الخضراء أو الكرم عطفاً على
من الخيل وعني بقوله أي من نبات أعناب أنه على حذف مضاف لأن البستان لا يكون من العنب بل من الثمرات والأشجار
(قوله وتظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور
عين هو يطاف عليهم بكأس من معين وإنما هو قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذي قبل قوله تعالى وحور
لا يصعدون عنها ولا يترفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذي قرأ وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على
الطيف على ولدان أو على الضمير المستكن في متكئين أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على
أنه مبتدأ حذف خبره أي ولهم حور أوفيهما حور وفرأ السلى والحسن وعمر بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلمة
والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحزرة والكسائي وحور عين بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معننى يتعمون بهذا
كاه وبجور عين وقال الزمخشري على جنات النعيم كنه قال هم في جنات وفاكهة ولحم وحور (قوله ويرده ان المعنى حينئذ
ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج) في الشرح هذا معني على ان الالف
واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهم الله هذا الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم
المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر افظافه هو مقدم رتبة وأقول كون اللام
في هذا الموضع للعهد الذي كرى في غاية البعد وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس
لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع أنه لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصنعة في اعراب أبي
البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس والله متعلق بالاستقرار في على تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله على
الناس متعلق به اما حالا واما مقفولا ولا يجوز أن يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون معنواً والحال لا يتقدم
على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول أو الثاني والحج مصدر أضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس
بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضاً وقيل هو
مرفوع بالحج تقديره والله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم أي يكون
في الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن
كفر وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذي نسب المصنف لابن السكيت ونسبه أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة
عليه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه وأقول الرابع هو الذي نسب المصنف للكسائي (قوله
أفنى تلاميذ الخ) التلايد بكسر الميم القوية المال القديم وقيل المال الذي ولد عنك وأصل الغاية أو والنسب بالشين المعجمة
المال الثابت وقيل المال مطلقاً وفي الصحاح والقازوزة مشربة وهي قدح وكذلك القافوزة ولا يقل قافزة قال ابن السكيت
أما القافزة فمولدة وأنشد البيت والباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب أبرى (قوله والمشهور
في من في الآية انهم ابدل من الناس بدل بعض) في البحر وذهب الاكثرون الى أنه بدل بعض من كل فيكون من موصولة في
موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلاً منهم وفي الشرح وحذف
الرباط افهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي (قوله وعليه) أي على بداية

من استطاع من الناس وابته ائمة من موصولة وابته ائمة شرطية في محتمل قول الكسائي فالعموم في والله على الناس حج البيت
 محض اما المبدل فيما اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزخشي في قوله تعالى يا ويلتا
 اعزفت ان أكون مثل هذا الغراب فأورى سوءة أخى ان انتصاب أو أرى في جواب الاستفهام ووجه فسادها ان جواب الشئ
 مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن الجوز) في حاشية التفتة زاني محتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار لا البطالي فيفيد النفي
 وهو سبب أي ان لم أعجزوا ريت وقيل هو من قيل ان عصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينصب الانكار التوبيخ على الامرين
 ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العفو بفساد العفو ويكون التوبيخ على هذا
 الجعل فكذا هذا نزل نفسه منزلة من جعل الجوز سبب المواراة دلالة على التاكيس المؤكد للجوز والقصور عما تهدي اليه غراب
 (قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصح (قوله لما بينا) يعني من ان جواب الشئ مسبب عنه واصباح الارض
 مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل وكاله يتسبب عن السير في الارض (قوله وقال الزخشي ان ذلك فاسد
 في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال) في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة
 من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطابقة لآية تأتي ذلك مع التقييد وقيد قال هذه الحال مبينة اذ من
 شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لهم ما عبدتهم الا يقربونا الى الله زلفى (قوله ووجه انهم اذا ذموا الى اتخاذهم
 قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه فله صاحب الانتصاف وقال الجني وجهها
 آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة
 من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية التي تعالى مع قولهم
 بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله انهم قالوا بآلهية الاصنام ولم يقولوا بآلهية
 الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تفرغهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم
 من هذا اني الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تأمل اه وأقول هذا الوجه الذي ذكره مبني على ان المبدل منه في حكم
 المطروح لفظا ومعنى وايس كذلك قال الزخشي في مفصله وقولهم ان البديل في حكم تسمية الاول ايدان منهم باسب متقلله
 بنفسه ومقارنته لآلهة كيد والصفة في كونها متميزة ما يتبعه ان لا يعفوا هدر الاول واطراحه الاتزال تقول زيدا رأت غلامه
 رجلا صا الحاولو ذهبت تهر الاول لم يستدكلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم)
 تقدم الكلام على هذا في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله والثاني مردود فانه اذا أقيم مقام مائة
 فسد المعنى) هذا مبني على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لو صح ذلك لصح
 ان يقال لو كان فيهم ما من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم مجتمع) قد اشد بمعنا الكلام على هذا
 في الا في حرف الالف (قوله في قول العرجي أطلوم ان مصابكم الخ) ظلوم اسم امرأة وهو منادى ويقع في بعض الروايات
 أهدي السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج
 منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة) في الشرح بل يتحصل له
 معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر او هو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها
 وأهدي السلام تسمية جملة في محل رفع على انه صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة
 أخرى لرجل على وجه المبالغة أي مظلوم (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد يوبج
 بالخلافة بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان اديبا شجاعا صار ما فيه
 جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فتولد له امرأتان منها في الجهة الثانية (قوله أحدها
 قول بعضهم في وعمودا فما بقي ان عمودا مفعول مقدم وهذا مجتمع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها) في الشرح
 لصاحب ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو ممكن حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أي وأما عمودا فما بقي فلا مجتمع التقديم
 لغرض الفصل بين أما والغائب شيئا في خبرها ولو كان عاملا مقتربا لعله الصدر نحو ما زيدا فاني ضارب على مذهب أبيه المبرد
 وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم يقل ان اما هنام مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

واعترض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله) واما قراءة همروا بن فائد من شر ما خاق بنون شر فابدل من شر بتقدير مضاف أى من شر شر ما خاق وحذف الثانى لدلالة الاول) يعنى ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف لانانية والجار والمجرور قباها متعلق بما بعده فلا يكون مما نحن فيه فى البحر وقال ابن عطية وقروا بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتبوين ما خاق عن النفي وهى قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شئ انتهى ولهذا القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو ان يكون ما خاق بدلا من شر على تقدير محذوف أى من شر شر ما خاق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا انتهى ما فى البحر ووقع فى بعض نسخ المغنى ومن شر ما خاق أى ومن شر شر ما خاق باثبات واقى الموضعين وفى بعضهما باثبات واقى الثانى والذى ينبغي حذفهما منهما وفى الشرح يحتمل ان تكون هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهمتها اهما ما وزادته شيوعا واما كقولك اعطى كتابا ما زيدا أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظرا لان الغرض من وصف النكرة وهو تنقيص اهماها وتقليل شيوعها من انما فى الغرض من ما الابهامية المتصلة بهم فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاثر ومختار المخشري فى الفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف واما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها فى المخشري فى الكشف قسمة لحرف الصلة فلان وصفها بانما فى الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثانى قول بعضهم فى اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انما اطرف لمقت الاول والثانى وكلاهما ممنوع) هذه الآية انما هى من الجهة الثانية على اعتبار تعاقب اذ تدعون بالمقت الاول والنادى هو الزبانية قال السيد ينادون فى النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء واللام القسم قال بن الحاجب فى أماليه العامل فى اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم فى الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم فى الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وهو أكبر الذى هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقل العامل فيه مقتكم الثانى فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون فى الدنيا فاجيب بان المراد اذ صرح كونكم تدعون مثله قوله اذ ظلمت ومعناه اذ ثبت ظلمكم أى قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأى جماعة منهم من المخشري فلا يستلزمه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفى أمالى ابن الحاجب الاجبى هو المستقل بنفسه غير اجل المعترضة كالبدء والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبى هو ما كان له تعليق بدلالة الجزاء فاداف ضربي فى الدارز بد حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فاصلا بينهم عتد بقوله داخل فى حيزه بخلاف ولا ضربي حسن زيدا فانك فصات بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تمة له قبله فى الجريئة وانما أجريت الجمل المعترضة مجرى التمة لانها مستقلة بنفسها وكما هى أى الفصل بها مرض بين الجزأين اقرض مع انه لا يمس فى اب الجملة المعترضة ليست تمة لاحد الجزأين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم نه للثانى وهو الاول والاول وهو الثانى (قوله وهن وقوف الى آخره) الضمير للذين والقضاء الحكيم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحى وقت ضحاها وهى تشرق والماضى بجمتين الساكت (قوله واذا عاقى أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التفة ازانى انتصاب أياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر فى الظرف مع تخیل الفصل وان لم يجز فى غيره واما الاعتذار بان مبناه على كون كما كتب فى موقع الحال من الصيام لافى موقع المصدر كما كتب فليس بمتبول لان ماى كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهره لا يصح حالا من الصيام لانه كلف ولو سلم فالمراد بالاجنبى ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لاذى الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوى فالصبر أيضا كذلك نظرا الى كونهما من ملاسبات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فقوله لعليكم تمة ليس من جملة الحال بل متعلق كما كتب بمعنى اى تقو على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبى (قوله وتظير للآلزم له) أى للز مخشري على هذا التقدير رأى تقدير كما كتب صفة للصيام مالزمه اذ قال فى قوله تعالى وصعد عن سبيل الله

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف يعني صاحب
الكشاف قد ألحقت بامتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصعد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
مقتضيان معنى فكاه لا فصل بالاجنبي بن سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف لا كفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال
وصعد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم اقربط العناية ومثله لا يعد فصلا ولا اول اوجه (قوله وأنه حينئذ)
أي ذن المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صدد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله
والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض
المسجد بياء محذوفه لدلالة ما قبلها عليهم الا بالعطف) في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعاقب محذوف أي ويصعدون عن
المسجد الحرام وهو في غاية الردء وفي الشرح لانه مثل اشارت كليب بالا كف اذ صبع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبي
وقو كما لي) أي ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي واشجاء أخرته ولطاسم الدارس والساجم الحامل
وهو القاض والسائل الذي لا مانع له (قوله لست اكن جعلت اياك) اياك كسر الهاء منزهة عن مصدر وفي الشرح
وتكررت بثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة تحتية ساكنة فثناة فوقية بالهمزة بتكررت بتثنية
كذا في القاموس (قوله وانما التانيق في ذلك محذوف الاعنة بالبعاديين وقدمض) يعني مذهب البغداديين لا التعلق
بمحذوف لانه الذي في الباب الذي في عند الكلام على الجملة المتقدمة (قوله فاولوا الغمديا) كسرها لساكنة هذا الجزيت صدره
يذهب الرعب منه كل غضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه في لولا (قوله فما الظن بالحال التي هي شبهة بالفعل به)
وجه شبهة ان كلامهم مفضلة منهوب وفي كلامه بحث لانه ان اراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به
منوعة وان اراد المنصوبة للفظ فلان فيه ليس كذلك وأيضا فغير اني على يميز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبي حيان في فاذكروا لله
كذركم أباكم أأشد ذكرا ان أشد حال كن في الاصل صفة لذكركم) قال أبو حيان في البحر جوزوا في اعراب أشد وجوها
اضطروا اليها الاعتقادهم ان ذكر اشد أشد تمييز بعد افعال التفضيل ولا يمكن اقراره تمييز الابهة التقادير التي قدرها ووجه
اشكال كونه تمييزا ان افعال التفضيل اذا انتصب ما بعده فانه يكون غير مقابلة تقول زيد أحسن وجهه الان الوجه ليس زيدا
فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب في مثل اضرب زيدا كضرب عمر وخالدا
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان افعال التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا ذاك النصب على وجوه أحدها ان تكون
معطوفا على موضع الكاف في كذركم لانها عندهم نعت مصدر محذوف وجعلوا الذكرا كرا على جهة المجاز قاله أبو علي
وابن جني الثاني ان يكون معطوفا على آباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير
أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لا بآبائكم ودل عليه ان معنى فاذكروا لله كونوا ذكرا لله أبو البقاء قال وهذا سهل من جملة
على المجاز يعني في ان يعمل للذكركم كذا قال أبو علي وابن جني وجوزوا الحوفي ان يكون أشد معطوفا على ذكركم قاله الزجاج
وابن عطية وغيرهم فيكون التقدير أو كذا كذا أشد ذكرا فيكون قد جعل للذكركم ان يكون معطوفا على الضمير المجرور
بالمصدر في كذركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذي يتبادر الى الذهن في الآية انه هم أمر وأبائكم ذكروا لله ذكرا
يمائل ذكر آباءهم أو أشد وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على
الحال وهو نعت لقوله ذكروا تأخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر أبو حيان الاعتراض الذي ذكره المصنف وأجاب عنه
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو أشد وقد نصوا على
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد
وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على ازيد من حرف وقد اشترط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف وجوز أبو حيان في الآية
أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدر الا ذكروا ويكون كذا كذا في موضع النصب على الحال لانه في التقدير
نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفي الكشاف أو أشد

ذكر في موضع جوع عطف على ما أضيف إليه الذ كرفي قوله كذ كرم كما تقول كذ كرفي بش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا
 أو في موضع نصب عطف على آبائكم بمعنى أو أشد ذكرهم من آبائكم على أن ذكرهم فعل المذ كور قال التقطازي يعني أن للذ فعال
 المتعدية إضاافات بين الفاعل والمفعول فالذ كرم مثلاً من حيث الإضافة إلى الفاعل ذا كربة ومن حيث الإضافة إلى المفعول
 مذ كورية وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل أي أن ذ كراو يذ كرو وقد يؤخذ مبنياً
 للمفعول أي أن ذ كراو يذ كرو والمعنى على الأول لذ كرو قوم أشد ذا كربة لا بآبائهم وعلى الثاني كذ كرم قوم أشد مذ كورية
 لكم واعترض ابن الحاجب بأن أفعـل للمفعول شاذ لا يرجع إليه إلا ثبت فالوجه أن هذا من عطف الجملة أي أن ذ كراو يذ كرو
 مثل ذ كرم آبائكم أو ذ كرو والله حال كونكم أشد ذكراً من ذ كرا آبائكم وليس من عطف المفرد يلزم التشارك في العامل
 وأجيب بأن أفعـل هو لفظ أشد وما هو إلا للفاعل ولا يلزم من جعل غير مصدر من المبنى للمفعول محذور كما إذا جعل من
 الألوان والعيوب مثل أشد بياضاً وعوراً ومن غير الثاني المجرد مثل أشد حرجة واستخراجا وإذا أريد الدلالة على أن مضروبه
 زيد أشد من مضروبه عـرف وفهل طريق سوى أن يقال هو أشد مضروبه فهدا مثله وما ذ كرم من الوجه بعد حد الظهور
 كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن إلى ما ذ كروا علم أن ههنا وجهان ظاهر الم يذهبوا إليه وهو أن يكون نصباً عطفاً
 على كذ كرم أو جوعاً عطفاً على كذ كرم والمعنى ذ كرا أشد ذكراً على الأسناد المجازي وصفه اللثني بوصف صاحبه كما تقول جده
 أجده وشديداً المصفرة صفرة وقد ذ كرفي شرمكاناً وأصل سبيلانه من الأسناد المجازي لأن التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد
 ذ كرناعن أبي حيان أنه نقل العطف على كذ كرم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على كذ كرم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما
 (قوله ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله أني يؤفكون أن في طرف لقائلهم وأيضاً فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ)
 يعني أن ابن عطية يلزمه شيئاً أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك أن قائلهم
 الله دعاء عليهم وهو أنه طالب من ذاته تعالى أن يعلمهم أو تعاليم المؤمنين أن يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق
 (قوله والصواب تعاليمهم) أي تعاليم الباطن في الآية الأولى وتعلق في الآية الثانية بأبعدهما وهو يرجع في الأولى ويؤفكون
 في الثانية (قوله وتطيرهما قول المفسرين في ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون أن المعنى إذا أنتم تخرجون من
 الأرض فعاقدوا ما قبل إذا عابدها) في الشرح لأنهم قصدوا أن من الأرض المأخوذة به متعلق بخروجهم وانما قدروا
 جارا ومجزورا بعد الفعل المذ كورية متعلق به والأصل في التقدير هكذا ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون منها
 وغاية الأمر أنهم أظهروا مرجع الضمير في المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ولا يحذر فيه وأقول هذا تأويل لـكل منهم
 وهو ظاهر أن لم يكن متعلقاً بما قبل إذا عابدها من مقولهم بأن كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في
 العربية) لأن إذا الفجائية بمنزلة الفاعل لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها (قوله ويرد أن الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده
 من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز لكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيد أن تضرب أمك فيجوز عليه
 أن يكون ملعونين حالاً من معمول تقفوا (قوله والصواب أنه منصوب على الذم) أي على أنه صفة ذم لقيل لاقال في البحر
 وأصح أن ملعونين صفة لقيل أي الأقلين ملعونين ويكون فاعلاً مستثنى من لو أو في لا يجاورونك والجملة الشرطية
 صفة أيضاً أي مقهورين مغلوباً عليهم (قوله لأن الصحيح أنه لا يستثنى باداء واحدة دون عطف شيان) لأن الحال مما قبل
 إلا إذا جاءت مذ كورية بعد ما استثنى بالـأ يكون الاستثناء منصوباً عليهم أو جهور البصريين منعوا من ذلك وجوز أن عطية أن
 يكون ملعونين بدلاً من قليل أو اعترضه أبو حيان بأن البدل بالمشتق قليل (قوله وقول آخر في وكافو فيه من الزاهدين) أن في
 متعاقبة زاهدين المذ كور وهذا متعاقب إذا قدرت الـموصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في
 الشرح صرح ابن الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهم إلى لكان الناصحين الظاهر في لكان
 في مثل هذا الموضع أنه متعاقب بالـناصحين ونحوه لأن المعنى عليه ولا يرتاب في أن المعنى أني لكان الناصحين لكان أن اللام انماجيء
 بهم التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فـالـا كثرون لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق
 عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتهم ماصورة الحرف المنزل جزء من الكسامة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم
 قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالانفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول أي يكون

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بحجة اسمية لانه ذكر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التمسك وقال هذا الذي
قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فامر ثابت عن العرب
على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز
فيه - أما لا يجوز في غيرها قال صاحب البحر والكمات متعلق بمحذوف أى ناصح كما أو اعنى أو بالاضمة على ان ال موصولة
وتسوح في الظرف والمجرور ما لا يتسامح في غيرها أو على ان ال لتعريف الجنس لا موصولة أو جسه (قوله فيجب حينئذ
تعلقها بأعنى محذوفة أو زاهدين محذوف ما دلولا عليه بالمدكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين) فى الشرح
أما التعلق بزاهدين محذوف فممكن وأما الوجهان الآخران ففيهما - انظر اما الاول فلان انى متمدة بنفسه لا بواسطة تقول
عنيت زاندا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا بأعنى وأما الآخر
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كانوا فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة في وكأنه قيل
بمعنى فى من فقال اعنى فيه أى فى يوسف وعن الثانى بأنه ليس الاخبار بمجرد كائين وانما هو بكائين المتعلق به فيه ومن
الزاهدين (قوله ابعدهم ببيت بياض الخ) يقال بعبدا لكسر بعدا بفتح تين أى هلاك وبياضا تميم يزعن النسبة ولا بياض له أى
لا حسن سارله لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممتنع فى اللون) فى الشرح امتناع ذلك مذهب
البصريين ومذهب الكسافى وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من اللون مطلقا ومذهب غيرهما من الكوفيين
الى جواز بناءه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا خرج عليه فى ارتكاب طريقة وطريقة صحابه (قوله والصحيح
ان من الظلم صبغة لا سود) فى الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفى وتخرج المصنف مفعول انرضه
من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله ياقال له مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد
السيف وأراد باجر من دم السيف والطلب بضم المهملة الاعناق قال الاصمعى واحدتها طائفة وقال أبو عمرو والفراء واحدتها
طلالة والا كبجد جمع كبدة والذى فى الصحاح ان جمع كبدة كباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكتبود (قوله الشام قول
بعضهم فى سقياك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا قيل سقيا بالاك) يبنى واللازم باطل فى الشرح اللازم حق على ما صرح
به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقيا يدا وجدعاياه (قوله فلام التقوية لا تلزم) يبنى وهذه اللام لازمة
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب فى هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون انما معمول لا لا ابتغاء مع تقدمه عليه
وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر) فى الشرح ليس فى قول الزمخشري ان ذلك من الالف والنون
ما يقتضى أن يكون قوله بالليل معمول لا منامكم وان يكون انما معمول لا ابتغاء كما بل مقتضاه أن يكون بالليل راجع للمنام
وانما راجع لا ابتغاء الفضل ويحتمل أن يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فافهم ما بل باعتبار انهما هما من جهة المعنى
نقط فان قلت فم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصنعة قلت يكون قوله بالليل وانما خبر مبتدأ محذوف أى ذلك
بالليل وانما والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وانما خرافة هو متقدم تقدير لانه من تمة الاول
والجملة متروكة (قوله وزعم عصرى) هو قاضى القضاة ابي لدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء
التي تحتاج الى الرباط (قوله والمطابق والمفيد غيران) فى الشرح كأن المصنف نسي ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور
التي يكتب بها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيارا ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى ان العرب لم تتكلم
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بغير العربى (قوله قول بعضهم فى وما هو
بجزء من المذهب) ضمير هو فيه هنا أوجه أظهرها أن يكون عائدا على أحدهم ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم مما
قبله وهو لولم يروى على كل فهو اسم ما عند الجحازيين ومبتدأ عنه - دال التيمين وعزخه خبر وان به - مر مرفوع عزخه على
الاول وبدل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التيمير ولا يعود على شيء قبله وان يعمر بدل منه وكون البدل من الضمير
مفسر له فيه خلاف وأجاز الفارسي فى الحلييات ان يكون ضمير الشأن قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا مغنويا نحو ما هو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقيهم خبر وزيد فاعل بقاء ولا يجوز في مذهب البصريين أن يفسر الابهام بمصرح
بجزأيم ما سألته من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذي في الحائيات كان في كلامه رد على أبي حيان
في جملة ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرك) هو طلحة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب
أي فيدرككم الموت وهي قراءة ضعيفة وعبارة الزنجشري ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكوّنوا وهو أينما
كنتم كما حمل ولا ناعب به في قول الشاعر مشائيم يسوا مصليين عشرة * ولا ناعب الابهين غرامها على ما يقع
موقع يسوا مصليين وهو ليسوا بمصليين فرفع كرفع زهير بقول * لا غائب مالي ولا حرم * وهو قول نحوي سيئوي ويجوز أن
يتصل بقوله ولا تظلمون فتبلا أي ولا تنقصون شيئاً كما كتب من آجالكم أينما تكوّنوا في ملاحم حروب أو غير هاتم ابتداء
قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أينما تكوّنوا قال المتأخر في بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير
أي يقول إن أتاه وعند البعض على ضم الفاء كذا ذكره المبرد في هذه الآية فان قيل لعل المراد هنا أيضاً على نية التقديم
فيكون قول سيبويه قلنا خيفة ذلك حاجة إلى جعل أينما تكوّنوا في موقع أينما كنتم اللهم إلا أن يقال إن رفع المضارع عند
نية التقديم إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً وهاهنا بحث آخر وهو أن كون الشرط ماضياً والجزاء ماضياً إنما يحسن في أن
أقلم الماضى إلى معنى الاستقبال فلا يحسن أينما كنتم يدرككم الموت إلا على حكاية الماضى بقصد الاستحضار وعلى الوجه
الثنائي لا يكون فتبلا بمعنى أدنى شيء من الأجور بل من مدة الاجل المكتوب أينما تنظم الكلام (قوله لانه لا لحقه علامات
الفروع إلا بشرط) يريد بالفروع التأنيت والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خالياً عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان
اسم التفضيل معرباً فاللام أو مضافاً لاضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف إليه وجبت مطابقة لصاحبه وان كان مضافاً
إضافة يقصد معها التفضيل على المضاف إليه جازت المطابقة وعدمها (الوجه الثالث) (قوله أحدها قول أبي عبيدة) في
البحر قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما معنى الذي وأنت على ذي العلم كما في قوله تعالى وما خلق الذكور والأنثى وجواب
القسم يجادلونك (قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره فيارب ليلى أنت في كل موطن * (قوله وفي الآية
أقوال آخر ثانياً إن الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الأقوال التي في هذا الموضع فبلغها خمسة عشر قولاً ولم يذكر
ما ذكره المصنف ثالثاً وإن سب ما ذكره المصنف رابعاً المنزاج وما ذكره خامساً إلا خفش واقتصر صاحب الكشف منها
على ما ذكره المصنف رابعاً وما ذكره سادساً وفي الشرح تأمل قوله آخر مع قوله ثانياً فإنه إن اعتبر القول المتقدم وأما احتي
يكون هذا ثانياً لم يصح لأن الأقوال بعيد كونها الخ لا تشمل ذلك أصلاً وأقول الضمير في ثانياً راجع إلى الأقوال لا بعيد كونها
آخر (قوله المثال الثاني قول ابن مهران) في القاسموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية بأصم ان وجد أحد بن الحسين
المقرى وفي الشرح وأظن أن هذا المقرى هو المراد في المتن (قوله أنقرح كباد المحبين الخ) تقرح تجرح والا كباد جمع
كبدوهى مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود
مشكل في نفسه وذلك لأن أن إذا كانت موصولة اسمية بمنزلة الذي على زعمه لم يأت في مثل قوله أنت أعقل من أن تكذب
أن تكون صانهاً تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وإنما يجب أن يكون إذا دل بالياء التحتية ليكون متحملاً للضمير غيبة يعود إلى
أن التي هي اسم بمعنى الذي مع أن المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في نحو أنا أعقل من أن أكذب والمصنف سكت له على هذا
وأخذ يقول الله طاب ما يوافقه ولا ينجيه ذلك من الاعتراض فتأمل وأقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل أنت أعقل من الذي أو من
أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل أنا أعقل من الذي أو من أن أكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف
النحويين في أقوال كثيرة (قوله لا يعود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) في البحر والظاهر في قوله تعالى ثم يعودون
لما قالوا أن يعودوا لأن الذي سبق منهم وهو قول الرجل ثانياً أنت متى كظهر أمى فلا يلزم الكفارة بالقول الأول إنما يلزم
بالثاني وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفي الأشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في الفرج وقيل إن يجمع
على أصابها فاذا قيل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضاً وقال أحمد إذا أراد أن يغشى
كفر وقيل إذا خرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروى عن طاووس وقيل إذا عزم على
امساكها ولم يطقها بعد الظاهر فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعض أهل الكلام إذا عاد فظاهر

منها ثانياً وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لأن انت أعقل من ان تكذب يقال للفضل
وانت أعقل من الكاذب لا فضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا فضل فيه (قوله التوجيه الثاني
ان أفعل ضمن معنى أبعد) في الشرح فيه نظراً فان الفعل الذى ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يسند الى ضمير المفضل
فيذبحى عند السبب أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك ولا يضرب فى غرضنا
ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلاً على الناس فى
البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له فى ذلك اعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه
بمعزل ثم فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو معتنع قال الرضى وأما نحو قولهم أنا
أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل بقيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فن فى مثله ليست تفضيلية بل هى
مثله فى قولك أنت منه تعاقب بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبأن بالانفصال فمضى أنت أعز على من أن أضربك أى بأن من أن
أضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت
زيد أفضل من عمر ومعناه متجاوز فى الفضل عن مرتبته فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول
الجواب عن النظر الذى ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبتته الى فاعل ذلك
الفعل لان المصدر لا يضر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكه ما يبان المصدر والحاصل منهما ولا دخل للفعل فى
ذلك والجواب عن قوله ان فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف
ليس فيه ذلك لان من الاولى هى المتعاقبة بافعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل فى قوله تعالى ونصرناه
من القوم وهى متعلقة بفضله وهو على اسكون زيد أبعد الناس من الكذب فى الجهة الرابعة (قوله على لفظ الساعة فبين
خفض) هو السلمى وابن وثاب وعاصم وحزرة وقرأ الأعرج وأبو قلابه ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيل بالرفع
وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم فيله وحذف المضاف وأنهم المضاف اليه مقامه روى
هذه عن الكسائى (قوله وأبعد منه قول أبى عمرو) وهو ابن العلاء قاله فى مجاس بلال ابن أبى ردة لما سئل بلال عن هذا
فقال لم أجد لها نفداً فقال أبو عمرو وانه منك لقريب أو لمك ينادون قال الحوفي ويرده هذا كثرة الفصل وانه ذكر هناك
المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيراً
الى قول الكوفيين والزجاج لكان أحسن لان التبعاء بين المعطوفين هنا أبعد من التبعاء بين القسم وجوابه هناك بكثير
(قوله وقول الزمخشري) عطف على قول جماعة (قوله فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أى
لتنصرون أولاً فبما أشاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف مع مفعول لا يكتبون أو
ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) فى الشرح حكايه هذه الاقوال المذكورة هنا فى توجيه النص فيما هو صواب
ليست بجيدة لوجود التبعاء الموجود فى الوجه الذى ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاها هنا أشد وأقول ينبغى أن لا يريد
الشارح ان البعد فى كل ما حكاها المصنف هنا أشد بل فى بعض ما حكاها لان النصيب بالعطف على مفعول يعلمون أو على انه
مصدر لقال محذوفاً وعلى اسقاط الحافظ ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أى كفروا به) فى الشرح بمعنى ان خبر ان فى
قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد تختلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان
الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين الجبى موقع فى الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار
(قوله حمل على ما لم يثبت فى الخبر) بمعنى خبر المبتدأ فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذى فسرت به عائشة رضى الله
عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله عنهم فى ذلك مسطورة فى صحيح البخارى) هى ما روى هشام بن عروة عن
أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن أرايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شدة اثر الله فن حج
البيت أو اعمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فاعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول

لما كانت فلاجناح عليه أن لا يطوف به ما انما زالت هذه الآية في الانصار كانوا يملأون ما كانت منه حذف وقد كانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما اه وفي الكشف كان على الصفا الساف وعلى المروة نائلة وهما صلمان يروى انه ما كانا رجلا وامراة زنيا في الكعبة فمضيا جريا فوضعا عليهما اليه متبرهما فلما طالت المدة عبدان من دون الله فكان أهل الجاهلية اذا سمعوا مصوفا فلما جاء الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما ما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح وفي حاشية التفتازاني وان لا يكون عطف على أجل أو فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما ما لعلهم ما من الصنفين الجريين (قوله) وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل في حاشية التفتازاني نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان امانا تجعل مصدريه أو مفسرة فان جعلت مصدريه كانت في موقع البيان للمعمر بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهران المحرم هو الاشرار لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطائي على الخبري وجعل المعاني الواجبة للمأمور به محرومة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا لازمة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها ونصين الخبر معنى الطلب وأما جعل لانهائية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للصنف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لا لانهائية مما لم يقل به أحد ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لانهائية والنواهي بيان لانهائية المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانها عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانما الاتصاف بيان لانهائية المحرمات بل الواجبات واختصار المصنف يعني صاحب الكشف كون ان مفسرة لان ان عطف الاوامر على المذكورات قريبة ظاهرة على ان الامراة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدريه موصولة بالنهي لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفًا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتباعه على حذف اللام وجازع ودفعه باتباعه الى الصراط اتممه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفًا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف أعني الواو والفاء وليس مستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية قلنا ورد الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فضلا بينهم ما شائع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا ندعو اجمع آيات الجمع البتة ومنعت زيادة الفاء فاجعل المعمول متعلقًا محذوف والمذكور بالفاء عطفًا عليه مثل عظم فكبر وادعوا لله فلا ندعو اجمع الله وآثره فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد أن المفسرة لانهائية المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون محرمًا دل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر كأنه اذ كرت وقصد دلوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كأنه قيل أتأمر ما حرم ان لا تشركوا الى الولدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تشكوا العهد ومثل هذا وان لم يجوز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انتصاب ان لا تشركوا بعليةكم بمعنى الزموا ترك الشرك فبأياه عطف الاوامر الا أن تجعل لانهائية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعده اه (قوله) ويتأولون قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية في آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هناك الوجه الاول (قوله) وليس عباءة (قوله) هذا صدر بيت عجزه * أحب الى من ليس الشفوف * وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام في الكلام على لو (قوله) ولا سابق شيئا) هذا بعض بيت وهو يد الى اني استمدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا وقد تقدم الكلام عليه في العطف على التوهم (قوله) وقد مضى البحث فيما مضى ذلك في أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشري أنه لو نصب لكان مندرجات تحت المستثنى منه وذarf كان بدلا والمبدل منه في نية الطرح فصار العامل كأنه تفرغ له لان البديل على نية تكرار العامل فكانه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أي لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا (قوله) في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفته نفسه (قوله) في

في البحر من اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء وهو اسم استفهام معناه الانكار ومن سفته في موضع رفع بدل من الضمير المستتر في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثناء والرفع على البديل اجمود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تميز على قول الفراء او شبهه بالمفعول على قول بعض النكوفيين او مفعول به اما لكون سفته يتعدى بنفسه كسفته المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي جهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلاك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر وأصله في نفسه وهو قول بعض البصريين أو تو كيدوا كد محذوف تقديره سفته قوله نفسه حكاه مكي أما التميز فلا يميز البصريون لان شرط التميز عندهم ان يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وأما كونه تو كيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمن فلا ينقاس وأما كونه سفته يتعدى بنفسه فهو الذي تختاره لان تعابا والمبرد حكاه سفته بكسر الفاء يتعدى لا كسفته بفتح الفاء وشدها وحكى عن أبي الخطاب انها لغة (قوله وانما لغة الاكثرين في تو كيدا الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمتصل نحو فتم أنتم أنفسكم) في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم ان تو كيدا المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس حقه ان يكون بعد تو كيده بالضمير المتصل على التبيين بل حقه أحد الأمرين لا بعينه اما التوكيد بالمتصل واما الفصل بغيره أيا ما كان الفاصل وتقدم هنالك ان الباء الزائدة يمكن الاعتماد على أو أقول تقدم لنا نحن أيضا هنالك مع الشارح كلام في ذلك على انه يمكن أن يكون في كلام المصنف هنا خلاص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بأنه الاكثرين (قوله لتقم أنت يا ابن الح) في الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ابرو له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة قبل ذلك فاتفروا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وعن قرأ بالهاء القومية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة اذا الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم) هذا صدر بيت بحجزة هم القوم كل القوم يأم عامر وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اجمال ان الناصبة جملا على أخذها اما المصدرية) في الشرح فيه نظرم وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاجمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقبس ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني انه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع جملا على معنى من حسن وبيان المناقاة ان كون هذا حذو ما يقتضي سداده وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجه هو تبادره الى الذهن وكونه غير مقبس لا ينافي ذلك وعن الثاني ان هذا الحمل مما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك) في الشرح حاشاه له دفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تو دمن حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما أجازته في أيمنات تكونوا يدركم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسريح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها أحاد ولا متواترها ولذلك تراها بطاق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبال بما يقول لظنه ان القراءة بالاراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يعتد ارله بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول بل الاعتدال به بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءات كلها أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها لقوته بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسامح فيها لقلة القارئ بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال بسم أو سم) في الشرح هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المارب الخلال من جهة والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر في دية الحاجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه أصلا ورأسا أو قول لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مرارا (قوله وكل هذا خرج عن الظاهر لغو بداع) في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النحوي الاذان حرم في نقل

الحركة ايدان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالسكينة عن السنة في الاذان من ايراد
كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكننا لاجل الوقف ثم نقل اليها
حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لاحسا ولا حكما فخرج
عن سنة الاذان بالسكينة واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الناقل لم يكن الى
الراء واقفا حكما ولا واصل فهو همزة الوصل تثبت اذ الدرج مفقود حكما وأما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه
الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال الم يسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم
على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيديويه وكثير من النحاة الى انه حرك لا لتقاء الساكنين وأثرث الفتحة للتحفة والمحافظة
على التفتيح في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل ابتداء الكتاب سيديويه واختار في الكشف ان حركة الهمزة في الله نقلت
الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لم تثبت
وكيف لا وابتداء حركتها لبقاء الهمزة لالة علمها بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء
فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنتان بكسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه الزمخشري
في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه اه ما في الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ما ذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التي
ذكرت في ابدال زهرة من ما آتية في ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثاني وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته
ذكره نيكالا وليس بآت ههنا (قوله تنبيهه وقد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على مخرجه كقراءة
ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين) في الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها
لا تتخرج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وأقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصحة
غاية الامر فيه اعتراف بانهم مرجوح ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه
ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانا بضمير المصنف در مع انه مفهوم من الفعل وانا بضمير المفعول به مع وجوده وقيل
مضارع أصله نجي يسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفي ولا ندغم ذكرهذين الضعفين أبو على الفارسي
والزمخشري قال المبني في شرحه لكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وأبو على ضعف لانه لا بد في تخفيف الاء بالاسكان
ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لا بد له
من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل
وهو التخيبة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل في المؤمنين مفعولا
به صريحا وتقديره ونجي النجاة المؤمنين أو تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله نجي وتقول هذه القراءة تدل على
جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجزى بفصاحته وقول من يقول مثله لم ينجي عن العرب مشير الى انه
أحاط بجميع كلام العرب فيه تنجيم واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بقول نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله
أول عدم عدالة أوجهه علمه وعدله وترك الأخذ بالنسبة كعائيت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون فان قات القراءات السبع متواترة فيما لم
يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمدة والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في
اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من نقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن
فيما نقله القراء النقات بانه لم ينجي مثله ومن أين عرف أنه لم ينجي مثله ولو نقل نافعون عن مجهول الحال لقبولهم فقبول هذا أولى
وأضاف ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ ابجزي قوما وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل
ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع أيضا اه في الجهة الخامسة (قوله ولنور دمسائل من ذلك) هذه
الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدأ﴾

(قوله الفصل وهو انجها والابتداء وهو أضعفها) في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو انجها يقتضي رجحان
الوجهين

الوجهين الأخيرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحية ضعفه والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحا وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء أعلا بضعف حيث يكون ضعيفا الضمير متعينة لأن تكون فصلا وهذا لا يتعين لذلك اه وأقول لا نسلم أن قوله وهو أرحمها يقتضي رجحان كل من الوجهين الأخيرين ولم لا يكفي لصدق ضعف أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذي حكم بأرجحية ضعفه ولا كون الابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد أزهد الناس فإن ما عدا زيدا من الناس منه ما هو زاهد ومنه ما ليس بزاهد (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) أي ومثل كم رجل لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر أرب رجل صالح لقيته وإن كان بينهما ما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المحرور ورب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالابتداء في الأعراب دون المعنى وإن محل محرورهما في شعور رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته (قوله ووافقهم ابن الحاجب) وهم إذ نقل في أماليه (الاجماع على ذلك) في الشرح وقول الفجوداني وغيره من شارحي كافيته أنه أراد بالظاهر خلاف المشتهر فهو ومعناه اللغوي أي أدخل أقام زيد وأقام أنتم مقتض لجل كلام ابن الحاجب على ما هو برى ومنه وكيف وهو يصرح بأنه لا خلاف في امتناع نحو أقام أنتم (قوله وحجتهم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه) المرفوع المسبب تفرق بجواره عائد على الضمير والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل ويجاوره بالجيم والراء المهملة (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أرغب أنت عن الهني يا إبراهيم وقول الشاعر * خليلي ما واف بعهدى انما *) هذا صدر بيت عجزه أن لم تكونا لي على من أقطع وفي الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيجتمعت في تعاقب الجار فيها بمحذوف والتقدير أرغب أنت ترغب عن الهني فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وأما البيت فيجتمعت أن يكون انما مبتدأ وخبر الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدى أي أن عدم قيامكم معي على من أقطع سبب لأن لا يكون أحدوفا بعهدى لأن من سواكم ليس بغير انما كما عرفت في خلو المودة وصدق الجملة فإذا لم تساعدني بالقيام على من أقطعته انفسى غير كما يكاد يخالف عن نصرتي لخالف من هو أحق بهامنه فيكون ذلك داعيا إلى ما ينبغي أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية نافلا عنه الحديث وأقول مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك في أن غالب الظن من الآية يتعلق عن الهني برغب ومن معنى البيت انكما إذا لم تكونا عونا لي على من أقطعته فسا انما وافي بعهدى (قوله وإن يكونا تابعا فاعل ضرب على تقديره خاليما من الضمير) لا يخفى أن معنى الكلام على تقدير ضرب خاليما من الضمير غير معناه على تقديره فاعله فان معنى الأول مضروبة الأخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبة زيد لا الأخ (قوله والفرء والزخمشري ريان هذا الوجه شاذردينا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية) يعني كون الاسم فاعلا للظرف في نحو جاء زيد عليه جبة وايس كازهما قال الرضى اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فقال الانداسي أن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءني زيد وهو راكب وامل ذلك ليكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء إذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت الواو أيضا من أول الأمر ليكون الحال جملة وإن أردت معنى المفرد وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فإن كان الضمير في مصدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه وكلمته فوه إلى في أو خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلا تخم بضعفه مجردا عن الواو ذلك ليكون الرابطة في أول الجملة وإن لم يكن تعدا بل نقول هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامرة * فلا شك في ضعفه وقلة وقال جار الله بناء على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا أن قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد أنه ليس بجملة بل هو مفرد تنقيدا فلذا خلا من الواو وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على ذي الحال جاز أن يرفع انظاهر كما مر في باب المبتدأ فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحق به بالمعاديات ودونه * جوى حره في صرة لم تزيل وقوله وإن امرأ أمرى إليك ودونه * من الأرض موماة ويبدأ سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو أيضا تقول لقيته وإن عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه إن وإن أراد أنه لا يجتمع أن يقدر بغيره فسلم اه

(قوله وليس بشئ لان النبي هنا متعدد لا واحده بدليل كائن) وذلك ان كائن يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف لهذه الآية (قوله على خلاف في الالف واللام للجنس هي أم المهد) وذلك انها ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعاده واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد - دونه ذهني (قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوباً بأي المدح زيد) فان قيل يرده على هذا القول بما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوباً أن يسد شئ مسده - أجب بأن ذلك شرط المحذوف قياساً وحذف المبتدأ وجوباً ليس بقياس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسألة جواز أن يدعى المحذوف على القول بان حب فعل وذافاعل أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بحذف الرابط الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يفرد أو لم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وأجب بأن صيغة حبذا جرت مجرى المثال فلم تغير (قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محلي الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد يمنع الخصم كلام من الامرين وسند الاول صحة قولك فتننت هند حسن لها أو كالتارغفة جزء منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شئ منه - محل المبدل منه اذ لا يقال فتننت حسن لها ولا أكلت جزء منها - وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قبس هلك هلك واحد * ولكنه بقاء يوم تمهما حيث يمتنع بدون المبدل اعني ما كان قبس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام المبدل في بعض الصور مع انه انفع وبالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى وأقول قد تقدم غير مرة نحو هذين المعنيين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلام الامرين حلول المبدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن المبدل لا حلول زيد في حبذا زيد محلي ذاف جواز الاستغناء عن زيد فيه (قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا انفعات من بمانية *) هذا صدر بيت عجزه بأنتيك من قبل الريان أحيانا * ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفعات جمع نفعة من نفع الطيب اذا فاح وبمانية بخفيف المشاة التحمية وأصلها بمانية بتشديد هاء نسبة الى البمن حذف احدى باي النسب تخفيفاً وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجازى أن يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على المبدل كما اعتذره المصنف نفسه عن التخصيص في بعض المواضع وحينئذ لا يضركم الخلف بالتعريف والتكبير (قوله واذ قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ واذ زيد خبر أو بالعكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذاف ازال فعالية حب فصار المجموع من حب وذاف اسماً بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فاعني المحبوب زيد قال ابن مالك وجاه التعريف من جهة انه في ذافيل ذي الاداء فاعرفه اذن ضربان صريحه ان تعريف ومؤولة بصريحه كهذا (قوله واذ قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل) هذا القول لا يخش وخطاب وجاعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحبذ الولا الحياء الخ) في الشرح تقدم برخصه في هذا البيت الاحبذ احبيب لاسمية لان الكلام دل على ان مراده ايهام المحبوب (قوله مسألة يجوز في نحو فصر جميل ابتداءً كل منهما) أي من صبرا اذكور والاسم الآخر المحذوف لان جميل اصفه صبراً سواء جعل مبتدأ أو خبراً وسيأتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى - ان الاولى من هذين الوجهين

بواب كان وما جرى مجراها

(قوله مسألة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذك كرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيدتها وهو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بأن التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل افعلي مستعملاً للغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمل اللفظ من الالوجه الظاهرة ولترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضعيفاً لانه وجه ضيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقول ذلك كراهات التي يدخل على العرب التحليل من جهتها واذ كرى من الالوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا أن يصرح العرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضي التعمين من غير تصريح فلهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمل له انتهى

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعاف الوجوه عنده وإنما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب العرب لهذا الترك لا يحصل الا بعرفة الاوجه الظاهرة وغير هذا كره في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوه بعضها ظاهروا وبعضها غير ظاهر لاجتناب العرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمل اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خالي في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب زيادته الشعر) في الشرح ليس كذلك فلان نزاع في جواز زيادته بعدما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيادوا ما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أوني كان آدم وفي التسهيل ونحوه كان بمرادفة لم يزل كثير او يجوز زيادته اوسطا بانفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الاجلة خبرية متأخرة بجميع اجزاها (قوله فمعناه موحيا أو موحى) يعني ان وحيه ان كان حالا من الفاعل فمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيه بمعناه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو ومن وراء حجاب وهو ظاهر اقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون واو العطف (قوله بتقدير أو موصلا لذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيه وفي البحر والجهور أو يرسل رسولا في وحيه بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعاقب به من وراء حجاب تقديره أو يكلمه من وراء حجاب وهذا المضموم عطوف على وحيه والمعنى الابوحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول في وحيه ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكلمه الله افساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان ابشرا ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم وحي أو تكليم ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى أبعده مذكور في كلامه وهو الايمان فيدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق الخلق لا في حق الخلق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزله عما يحجب عنه اذا الحجب انما يحيط به قدر محسوس ولكن يحجب عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكهم بعاشاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي نفسه يرايضاوى وما كن ابشرا وما صح له ان يكلمه الله الا وحيه كلاما خفيا يدركه بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على عوجات متعاقبة وهو ما يعم المشابهة به وغيره كما روى في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق اوسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والا لآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام واللقاء في الروح أو الوحي المنزل به الملائكة الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملاك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بضمير والتقدير الاموحيا أو مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيه ما صدر في موضع الحال ولا يتأتى من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر وقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قاته العرب ولذلك لا يجوز جاز بدر كبا أى راكبا ومنع سيمويه ان يقع ان وانفعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاز يذيان يصحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيه في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسال الواقع موقع مرسل لا ممنوع (قوله وابشرا على هذا تبين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعاقب به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدر في الضمير المستتر في ابشرا) أراد بالاحوال المعاني القائمة بها فكلمة في على بابها أو الاحوال النحوية فكلمة في معنى من وابشرا ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمحذوف استوفى به للبيان تقديره ارادني وقد تقرر ان

الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينقل الضمير الذي كان في متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فاعلم حال وابن ظرف له) فيه نظر لان ابن علي زيادة كان ظرف مسخر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقائما (قوله مسئلة وما ربك بغافل عما تعمل ما الحجازية والقيمية ووجب القاري والزمخشري الحجازية ظنانا المتعاضى لزيادة الباء نصب الخبر) عبارة الزمخشري في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بنطلق انتهى (قوله ونحو فلا رفعت ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فحكت الثلاثة فان ظرف خبر للجمع عند سيبويه) فحكت الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيون وانما كان الظرف خبرا للجمع عند سيبويه لان المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله فلا مانع عنده من جعل الخبر للجمع كما في نحو زيدو بكر وخالف الدار (قوله وان رفعت الاوابن) رفع الاوابن وفتح الثالث هو قراءة ابى عمرو وابن كثير (قوله وخبر واحد ان قدرته مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف) في الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أى وأضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة الاولى والرفع بالمطف كما صرح به كانت لازمة انما كيد النفي فلا يتأتى تفريعه على كون لامه مع ما جمعها حجازية ويحتمل أن يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامه مع حجازية فتكون قسيما له ولا تكون من التفرع في شيء وأقول اذا كانت لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا من هذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوفا على خبرين باعتبار محلها وهو النصب لانه مفعول في التقدير نحو عجزت من ضرب زيد وعمرو أى من أن ضربت زيد وعمروا على عكس هذا جوز والعجزت من ان ضربت زيد وعمروا بالخبر أى من ضرب زيد وعمروا عليه حل قوله فكأنما يغنون في تلك الذرى * ان يأسروا العميق والديران أى أسروا العميق والديران كذا في حاشية التفهيم انى (قوله وان قدرت الرفع الابتداء فيهما على أنهما مهملة ان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا (لاوابن أو للثالث) لان لا في الاوابن مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفي الثالث فاملة في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولاً لاسم من مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاوابن ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتمل ذلك عند سيبويه) لانه لا يرى لازما عملا في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

باب المنصوبات (قوله من ذلك نحو ولا تظلمون تية لا ولا تظلمون نقيرا) في الصحاح الغتيل ما يكون في شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنقير النقرة التي في ظهر النواة (قوله وأما ولا تضروه شيئا فصدر الاستيفاء من مفعوله) في الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبيرا منصرفا بضمي غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لا ماض (قوله وأما فن عني له من أخيه شيء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عني لا يتعدى) في الكشف أى شيء من العفو ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عني لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولي المقتول وقيل له أخوه لانه لا بد من قبل انه ولي الدم ومطالبه أو ذكره بلفظ الاخوة اية طف أحدها على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفهيم انى ان شيء في موقع المفعول المطابق الموصوف مثل ضرب شديدا في تكبير شيء من الدلالة على ذلك انه مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء اه ثم في الكشف فان قلت ان عني يتعدى بمن لا باللام فواجه قوله فن عني له قلت يتعدى بمن الى الجاني والى الذنب فقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا تعدى الى الذنب والجاني معا قيل عفوت افلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا في الآية كانه قيل فن عني له عن جنائبه فاستغنى عن ذكر الجنابة قال التفهيم انى يريد ان عني لازم يتعدى الى المفعول بمن لكن تعديته بمن قد تكون الى الجاني وقد تكون الى الجنابة وعند تعديته الى الجنابة اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عني الله زيد عن ذنبه بحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجنابة لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بمن علم انه لم يقصد التعدية الى الجنابة وحيث ذكر اجماعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجنابة ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير الالتفات الى الجنابة فيكون المصدريه والظرفية والحالية (قوله ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازالها فغير بعيد

أورثنا غير بعيد أو أرافته الجنة أي الأزلاف في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البضاوي وأزلت الجنة للفقير قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز أن يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيئا غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى البستان (قوله إلا أن هذه الحال مؤكدة) يعني اصحابها من جهة المعنى ولما ملأها كذلك لان الأزلاف القرب وهو بمعنى عدم البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني أعلامها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في عمل الساعة قريب) قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة كلام الزحشرى على تذكيره بما فيه مما يحتمل المصدرية والحالية (قوله جاز يدر كضأى يركض ركضاً وعادله جاء على حد قد عدت جالوساً) مذهب سيديو به أن المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني وأبردانه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه (قوله وبؤيده قوله تعالى انثياطوعاً أو كرهاً قالنا أنثياطاً ثمين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني أن أنثياطاً ثميناً لما كان جواباً لأنثياطوعاً أو كرهاً كان طائعين في موضع طوعاً لأن الجواب على طبق السؤال وفي الكشف فإن قلت هلا قيل طائعين على اللفظ أو طائعات على المعنى لأن اسموات وأرضون قاتلها جعلن مخاطبات ومحبيات ووصفن بالطوع والكراهة قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى (قوله مما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) (قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياساً جوازاً في نحو أنت سيراً وجواباً في نحو أنت سيراً وسيراً أو سمعاً في نحو سقياً وجدعاً وكأنه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع بأنه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال إن الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل عوضاً عنه كهذه الصور (قوله وتقول جاز يدر رغبة أي يرغب رغبة أو مجي رغبة) هـ ذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولاً مطلقاً وهو على الأول مفعول بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي إلى اخراج الأبواب عن حقائقها) لأن تقديره كذلك يؤدي إلى اخراج رغبة عن كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه (قوله ان يقدر ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف إلى يوم (قوله إلى الهوى الخ) يقال أبلأه أي جعله بالياً والأسف أشد الحزن والوسن بفتح السين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفاً) في الشرح الترجمة مفقودة لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكأنه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجه آخر أسهل من ذلك وهو أن يكون تمييزاً محمولاً عن الفاعل أي إلى أسف الهوى أي الأسف الباعث عليه الهوى فاضيف إليه لما كان هذه الملابس وهذا تأويل لا حذف فيه ولا احتياج إلى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولاً لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم الظهور (قوله فن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على أنه مفعول له مع فاعل عامله (قوله تكافى قوله تعالى يبعثونهم أعوجاً) فانه على اسقاط لام العلة توسعاً قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها أعوجاً جاتقول العرب ابغنى كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغنى بقطع الالف أي أغنى على طلبه (قوله مما يحتمل المفعول به والمفعول معه) (قوله وكونه مفعولاً به باضممار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثة هو عائد إلى كون زيد في المثال المذكور مفعولاً به (قوله لانه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطابق الفعل أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يدفع ما سبق إلى بعض الأذهان من عبارة المصنف أن الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لاعتقاده أن القول الأول خطأ ولا مانع فيه إلا العطف على الضمير المنفوض بدون إعادة الخافض وهو جازع عند يونس والاختفاء والكوفيين (قوله إذا كانت الخ) الهيبة عند كافي البيت وتقصير وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الحكامة والسياف المهتدة هو المطبوع من حديد الهند (قوله باب الاستثناء) (قوله كون زيد بدلاً من المستثنى وهو أربحها وكونه منصوباً على الاستثناء وكونه لا وما بعده مانعاً وهو أضعفها) هكذا وقع في أكثر النسخ والمراد بالاستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجهه أن الأول على الثاني أن شروط اختيار البديل مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البديل أقل من البديل ووجهه الثاني أن الثالث أن كون الانعناخ خلاف الأصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البديل في المستثنى أن يكون بعداً لا ومتصلاً وموتراً عن

المستثنى منه المشتمل عليه استنفهام وأنهى أو نفي صريح أو مؤول غير من دونه كلام تضمن الاستثناء وإن لا يترأخى المستثنى
عن المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف من التمداد ما هو قريب أو قول يعني في باب المبتدأ وقد ذكرناه نحن هناك بما
فيه (قوله مسئلة يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد يكون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) أما وجه هذا
فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك إلا زيد ما يقول أحد ذلك إلا زيد وأما وجه الأول
وهو المختار فهو أن الأبدال من صاحب الضمير أولى لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فإن قلت
ما رأيت أحد يقول ذلك إلا زيد فبالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيديويه إذا قلت
من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الحال أو الأصل لم يجوز الأبدال منه على ما قيل فلا تقول
ما ضربت أحد يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيديويه إذا قلت
ما رأيت أحد يقول ذلك إلا زيد أو رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضى
وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء أيضا بالأبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للأبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير
نحو ما كتبت أحد ابنه فني إلا زيد لأن المعنى ما أنصفني أحد كتبت إلا زيد ومنه قول عدى بن زيد في ليلة لا نرى بها أحدا *

يحكى علينا ألا كواكها ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كذهب إليه سيديويه نظرا لكونه محالة الظاهر معنى
البيت قال أنصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لا أؤذي أحد أو يوحى الله تعالى إلا زيد لم يجوز الأبدال من ضمير يوحى لأن
التوحيد ليس بمنفى بل الذي فقط انتهى بما يحتمل الحالية والتمييز (قوله بمنع أن تدخل عليه من) لأن فيه إيهان الجنس
(قوله وإن قدر نفسه أحتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا يلزم في ميز الجملة
تقدير الاسناد إليه في الأصل بل هو على قسمين غالب وهو أن يكون مقدر الاسناد الفعل إليه مضافا إلى الأول كما في طاب زيد
علما إذا التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو أن لا يكون كذلك نحو امتلاء الكوز ماء (قوله فلا حسن ادخال من) لاسيما من
التنصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعني في خاتم حديثا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أى من كون حديثا
هالا ومن نصبه على التمييز وإنما كان الخفض بالاضافة خيرا للحصول التخفيف به من الحال بما يحتمل كونه من الفاعل وكونه
من المفعول (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) في الشرح نصوا على أن الحال إذا تعددت وتعد صا حيا لا تجعل الأولى لغير
الأقرب الأبدال تقايلا للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك لأن كونه الأقرب سالم عن الفصل وكونه الأبعد مستلزم للفصل
وقد يفرق بأن الفصل هنا ليس بفاعتقر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر أن في جعل الأولى لغير الأقرب فصلا يسيرا بقدر
الفصل الذي هنا ولم يفتقر وجوابه أن الفصل هناك إنما يفتقر مع كونه يسيرا الوقوع في موضعين وعلى هذا كان ينبغي
للشارح أن يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا في موضع واحد (قوله ونحو جزر الخشري الوجهين في ادخالوا في السلم كافة وهم
لأن كافة مختص بمن يفعل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني في حاشيته بل قال
والسالم بالسكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخالص أولا هل الكتاب المؤمنين بنبيهم
وكتابهم أولادنا فحينئذ لا يكونون (قوله ونحو جزر الخشري الوجهين في ادخالوا في السلم كافة وهم
الخطاب للمؤمنين الخالص الابتداء) لا بأس بسلام بشعبه وفعوه لأن قولنا ادخلوا صريح في الأمر بأحداث الإسلام لا الثبات
عليه أو الأزيداد منه وكافة في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد (قوله ووجه
في قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس أن قدر كافة نعم المصداق محذوف أى إرساله كافة أشد) إنما قدره الخشري كذلك
فرار من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فإن سيديويه وأكثر البصريين ينعونه لأن الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور
لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلوا بقوله تعالى وما
أرسلناك إلا كافة لاسيما وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والهاء للبالغة وهو تعسف وهو هنا حكاية أخبرناهم إجازة أن لم
تكن سمعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد بن الشيخ أبي اسحق إبراهيم بن الإمام التمساني قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد
العقباتي قال اجتمعت بمدينة مرا كش يهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دايكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت إلى الأحمر
والأسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد الاطن والمطلوب في المسئلة القطع فقالت له قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس

فقال هذا لا يكون حجة الاعلى قول من يقول بحجة تقدم الحال على صاحب المجرور بالحرف وأننا أقول بحجته انتهى وأقول
الجواب عن اعتراض اليهودى على هذا الخبر الحق انه وان كان أحادى نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأما القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله
أحاديث مجردة وشجاعة على وإذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقة لانه الرسول معصوم وكل ما هو خبر
لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحب المجرور بالحرف (قوله ووجهه في خطبة
المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لا خراجها اياه عن النصب البتة) في الشرح يعنى أشد من الاول وأشد من الثانى
وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طراومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافته ما قال السيد عبد الله عند
شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة
بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهب البريزا كتبه عمر بن الخطاب خفه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود
في آل بنى كاكلة الى الآن فلا وجه للخطبة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الواجهة الثلاثة
بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخرجه عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج
ذلك عن الشك وذوذا قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يحنثون به
من الحال ما يحتمل باعتباره عامله وجهين (قوله نحو وهذا على شيئا يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة) الاولى
بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الإشارة اقربه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو
العامل في صاحبها وإذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان على خبرا والعامل فيه المبتدأ
اجيب بان انتصاب الحال عن بعد الى ايسر باعتبار انه خبر المبتدأ بل باعتبار انه مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه
أو أشير اليه شيئا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله هابينا الى آخره) الصريح الخاص وصفا يصغوا ويصغى
مال والرشد يفتحين خلاف النفي من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال
الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يبنى لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو أشترى الرمان حلوا حامضا
أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مدموما مدحورا كما يجبان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة
كانت أولا قياسا على الزمان والمكان فجعل مدحورا حالا من مدموما واستنكر مثله في المضادة فنهى ما طاقا
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
امس بل لو عطف أحدهما على الآخر جاز دلالاته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يذبان
المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تنقيح الحديث بقيدين مختلفين كما في
قوله تعالى مدموما مدحورا أو متضادين في محلين غير متميزين كما في اشترىته أسودا بيضا أو متميزين كما في اشترىته حلوا
حامضا فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل التداخل) لعدم امكان تنقيح الحال الاولى بالثانية (قوله ويجب كون الاولى
من المفعول والثانية من الفاعل تقايلا للفصل) لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف
العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني
بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضى ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب
فانه قال وإذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تنبيههما فانه أخصر نحو اقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو اقيت راكبا زيدا راكبا أو اقيت زيدا راكبا أو اقيت زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف
بهم صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو اقيت هندا مصدرا مصدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو اقيت مصدرا زيدا مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو اقيت
زيدا مصدرا أو المصعد زيدا وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال
المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لم يمكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن
ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وإنما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجانب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجانب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل (قوله خرجت بهم امشي الى آخره) هذا البيت لامرئي القيس وبرى على اثرنا ذبال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خزا وصوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافاة ﴿باب اعراب الفعل﴾
 (قوله فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعنى بالفعل المجزوم الذى يتبعه تحدثت فى الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه فى الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تانيى والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف) من وجهى الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمماران والظاهر ان سكوته عنه لجوازه فى الشرح لا يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجماتين بالاسمية والفعالية وليس يمنع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع ان يكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجماتين وهو ما قررناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضى تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له فى رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضماران واجب على الاول وجائز على الثانى) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمماران على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصروا وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمماران على الوجه الثانى لان الفاعل تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معه ما يقاب الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء فلوان انا كرهه فتكون ان سلم كون لوليتنى) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لوليتنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال فى اعرابه لعدم تأتى النصب على الجواب فيها وتأتيه فيه (قوله مسألة ليتنى أجد ما لا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمماران) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وليتلى ما لا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمماران لظهور جوازه (قوله مسألة ليتنى أجد ما لا فانفق منه فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه ههنا التابع فى جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف فى هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجماتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف فى جهة اعرابه وفى الشرح الظاهر ضبط تكرمه بالنون للتسكام عظيم أو مشار كما يكون الجزم قياسا نحو وانضمم خطاياكم وضبطه بقاء المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقبس عند البصريين اللهم الا ان يمتدح أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة فى المثال والمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يقترب منا ويخضع نوره) هذا صدر بيت عجزه * ولا نخش ظمأ ما أقام ولا هضم ﴿باب الموصول﴾ (قوله يجوز فى نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ماضى شرحه) يعنى فى الباب الثانى فيما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر فى نحو من ذا القيت كون ذلك إشارة خبر واقية جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجهه الاكثر ان الاصل فى ذا ان يكون اسم إشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الإشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك فى نحو هذا المثال وفى شرح التسميى بل لان ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لان من تخص من يهمل فليس فيها اسم كافى ما فاتها صارت بالرد الى الاستفهام فى غاية الابهام فخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبها الى معناها ولا كذلك من التخصيص واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم علم الاستفهام عنهم ان أسماء الإشارة كلها يجوز ان تسمى موصولات انتهى وقد جزم المصنف فى حرف الميم عند السكازم على من بما ذكرهنا انه قليل وسكت هناك عما ذكرهنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا القيت فن مبتدأ وادخا خبر موصول والمعاد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسماء كون ذا زائدة (قوله وأما ذلك الذى يشر الله عباده فقيل الذى مصدريه

أى ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار نوسا فانتصب الضمير ثم حذف) فى البحر ومن النحويين من جعل الذى مصدريه حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وأيس بشئ لأنه اثبات للدش تراك بين محذوفين الحد بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذى فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشر بتشديد الشين من بشر وعبد الله بن يونس وابن أبي اسحق والجدري والاعمش وطلمة فى رواية والنكسافى وحزرة وابن كثير وأبو عمرو ويبشر ثلاثيا ومجاهد ووجيد بن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يمتدئ بالهمزة من بشر اللازم المكسور والشين وأما بشر بفتحه فمختلج وبشر بالتشديد لكثير لالتئمة فأن المتعدي الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسي فى السيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة الى عائد وتأول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده وقال الفارسي ويحيى، على قول يونس وخضمت كالذى خاضوا أى تكوضهم ولا يعود الى الذى بشئ لأنهم فى مثل هذا حرف قال ويقوى هذا أنها أيضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضا مذهب الفراء أجاز فى قوله تعالى عما على الذى أحسن أن يكون الذى مصدرية جاعلا أحسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير عما على أحسنه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى تكفل وبالجارية ما تكفل والمعنى أبوك بالجارية كقوله قال ابن خروف وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لأن الذى قد ثبتت اسميته فلا يعدل عما ثبت الابداء لقاطع وما استدلو به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده قاله المحدث ذوف تقديره يبشره وأصله يبشره فلما حذف الحرف صار منصوبا وأما قوله كالذى خاضوا فالتقديره كالخوض الذى خاضوا أو كالفرىق الذى خاضوا أو كالذين فاقوع الذى موقع الجمع وأما قوله تعالى عما على الذى أحسن فقول الفاعل ضمير اسم الله والتقدير على الذى أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قوله بالجارية الذى تكفل فالجارية متعلق بمحذوف والذى على حاله والتقدير أبوك كقول الجارية الذى تكفل انتهى وفى الشرح ويجوز أن يكون التقدير فى ذلك الذى يبشر الله عباده ذلك التبشير الذى يبشره الله عباده وهذا أولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الزمخشري فإنه قال وقرئ يبشر من بشره ويبشر من أبشره والأصل ذلك الثواب الذى يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الرجاء الى الموصول كقوله أهذا الذى بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم فى هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعلمه فسر الزمخشري حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو قول الربيع وثلاثة وعلمه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد بالذى هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى عما للنعمة على من كان محسنا من ماله وقيل المراد به معين من العقلاء فقال الماوردى إبراهيم لأن موسى من ولده والاحسان للابناء فاحسان للآباء وقيل موسى أى نعمة للكرامة على موسى الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولا حرفيا) فى البحر وقيل الذى موصول حرفي وهو قول كوفي وفى أحسن ضمير موسى أى عما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر ما يقتضى أن قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن اسما وهو فعل التفضيل وهو مجرور وصلة للذى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان قيل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى أنه نكرة أحيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائدا على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرنى ما محجب لك ثبت ذلك) يعنى لثبت محبى، مانكرة موصوفة لا انتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرنى ما محجب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة أنه انتفع بعد الرفع

كقولك شئت ان مازيد عمرو وقول مهلهل لو بابائين جاء يخاطبهما زميل ما انف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة جندف صدر صاتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبي حيان اغما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبي حيان ان ما في قوله هم مررت بما مجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه ان الباء في قولهم مررت بما مجب لك لا لاصاق وما الزائدة لا تنفع بعد باء الاصاق وانما تنفع بعد باء السببية (قوله وقد جوز في ومن الناس من يقول) اضمير في جوز اعاد الى كون من موصولة وموصوفة وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه لا لاخبار بالبعضية أو بالنسب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانما اتفاني الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فهم امثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الجاسي منهم ايوت لا تزام وبعضهم * مما فشت وضم جبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنادون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد أي جمع منادون ذلك وما أخذ من الاله مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشف عن قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني أي واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذا رد عما يرشد الى أن من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل لكن محيى مثل ان من ذريتنا أمة بالانصب يدفع ذلك وفي اعراب السمين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قد ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يحبك ومن الناس من يشترى فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن ومن كافر وموافق وأحسن من هذا أن يقال ان الخبر أفاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

بواب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أي أنا دهرناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضمير هي للعاقبة (قوله مسلمة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى زه اسمع عن الاتحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره زعمائهم ما فيه سوء ذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند السكلام على بسم الله والاسم ان أر يده اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات مقطعة غير فارة ويختلف باختلاف الاعم والاعصار ويتعددتارة ويحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أر يده ذات الشيء فهو المسمى امكنه لم يشتر به هذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفق وسوء الادب والاسم مقسم كما في قول الشاعر * الى الحول ثم اسم السلام عليك * وان أر يده الصفة كما هو رأي الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى الى ما هو غيره الى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند السكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم م لان تسميات الفريقين تشتر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى عسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا أسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فهنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره عسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكره من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود أي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القدسية

يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى
متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها اللفظ الاسم وظاهر ان اصوات
وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعدان والمعاني وان اراد بالاسم المدلول
فلا يخفى انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام
قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد
بذات ما هبة المسمى مثل الانسان نوع والحمار جنس وقد يراد فرد منه مثل جاني انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها
كالناطق أو عارض لها كالمضاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه أم غيره وما اورد في
بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه أيضا اسم من الاسماء والنسكات أيضا تنزل على هذا انتهى
وفي الشرح هذا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف عاق التسبيح
بالاسم والجواب بانه صفة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وأيضا فلا يتأق على رأى المصنف وأجاب الغزالي بانه انما يتعلق
التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للتعظيم عظم ما هو من سببه لاجله فكلما يجب تنزيه ذاته وصفاته
تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات لها عن الرتبة وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين أحدهما انه لم يرو عنه
عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم
مذكور بالحكمة أخرى والثاني انه يلزمه ان ينطق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله
تعالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان المذكور على الحقيقة محله
القلب لانه ضد النفساني والتسبيح نوع من الذكروا لفظا الذي ذكره والتسبيح لما فهم منهم الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى
قد تعبدنا بالامر من جميع ما لم يقبل من الايمان الا ما كان قولنا باللسان واعتقادا بالجان فصار معنى الاتيين معنى قوله تعالى
واذ كبر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذ كبر اسم ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك وذلك افعم الاسم تنبيه على
هذا المعنى حتى لا يخلو لذكر التسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه
من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من أجهالها افعم ذكر الاسم وبه كانت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهى ما في الشرح
وأقول اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوى في نفسه يري هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعات لذاته وصفاته
هو تنزيهها عن التأويلات الزائفة وعن اطالافها على غير زعمائها فيه سواء وعن ذكرها الاعلى وجه التعظيم اندفع كل من
اعتراض السهيلي عليه (قوله واما نحو جاء في غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الابدليل لان المضاف
اليه انما جى به لفرض التخصيص ولم يثبت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز في الآية أن يكون الا
على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه ونعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه
في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وائس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل
أخ مفارقه أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة في نحو وكل فتى يتقى فائز للمضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه في
الافى حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هي الفرقان وهو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا
نعت) في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البديل في نحو هدى للفقير الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو
مررت بالرجل الذى فعل وأقول وجهه تعيين النعت ان كل موصول فيسه الاف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في
متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضى في باب الصفة وسنقله عنه في الجهة السادسة فالموصول الذى فيه الاف
واللام دائما صفة لموصوف مذ كور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغنى
عن جعله نعتا لا احتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذلك لم يذكر ان مختصرا ولا أبو البقاء كونه
بدلا وان كان ذكره السهين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسئلة زبد على السطح يحتمل الوجهين) يعني كون على حرفا وكونا سما ظر فاعليم ما فهمي متعلقة باستقرار محذوف لانهم امع ما بعده في موضع الخبر

باب في مسائل مفردة

(قوله مسئلة نحو يسبح له فيم ابا غد والاصل فيم فسخ الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاول أو الثاني أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال لوجه في كون الاول أولى بالنسبة انه أقرب الى المفعول به من الطرفين واما ما فلا أولوية بينهم وهذا أسعد براد المصنف ولذلك خير بين إقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وعباذ كرنان من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام ههنا في الشعر بقوله تعالى انتفى الى آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التائين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا

الوجه السادسة (قوله النوع الاول اشترطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعته) قال ابن الحاجب في شرح كافيه عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو عبي وذومال أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل ويزيد هذا يعني ان معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالاشتقاق انتهى وقال الرضي اعلم ان جهورا النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل أسد وصفوا لم يستضعف يزيد أسدا حالا فكأنه بشرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظروا النحاة بشرطون ذلك فيهم امعوا والمصنف يعني ابن الحاجب لا بشرط ذلك فيهم ما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو للمفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله لانه كالنسوب وذى المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوف في جميع المواضع اما ظاهرا أو مقدر او من الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والى وفروعهما او ذوالطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله لانه كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل أما لوجعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت برجل أي السكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل يعني السكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال أسد يعني شجاع في قولك مررت برجل أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان عطف البيان لا يكون الا خص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء والا كثرون على ان ذاللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المهمة وهو الرجولية وهذا احد النعت أي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلا انه هو الدال على الماهية من بين الاسماء المحتاج اليه في نعت اسم الاشارة ببيان ماهية المشار اليه فن ثم فصح نعمتان الصفتان المشبهة الابعما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصيح هذا الأبيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين المفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فقط هرشدة احتياج المهم الى صفة فن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هو لاء الرجل والفرس والبقر انتهى (قوله وزعم ابن عصفوران النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام ابن عصفور هذا في بحث أل وجه له تنبيه على حديثه (قوله والنعمة دون المنعوت أو مسأله) قال الرضى ينبغي أن لا يعرف أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً له فإن هذا لا يطرأ في المعارف ولا في الذكريات أما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل واقبت الشيء الجيب وأما في الذكريات فانت تقول رأيت شيئاً أبيض وهذه ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس أي المضممرات والاعلام والمهمات واللام والمضاف إلى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلاً في التعريف فقوله الرجل العاقل الثاني فيه وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ إلا أنهم ما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوصفين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث أنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مضاف إليه كان لكن التعريف الأعم من التعريف اللازم فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليه الأمر في قولهم الموصوف أخص أو مساو فالمنقول عن سيبويه وعائمه جمهور النحاة أن أعرفها المضممرات ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعارف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر وأما الغائب فلان احتياجه إلى لفظ يفسره جملة بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم أخص وأعرف من اسم الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الواضع أي ذات معينة كانت وتعيينها إلى المستعمل بان يقرن به الإشارة الحسية فكثير ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة الأخص موصوفاً في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعارف باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين والضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لنأكله الذئب وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لانه يكتب التعريف منه هذا عند سيبويه وأما عند المبرد فانت تعرف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لانه يكتب من منه ولذا يوصف المضاف إلى المضممر ولا يوصف المضممر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لعلام ومذهب الكوفيين أن المعارف العلم ثم المهم ثم ذو اللام ولعالمهم نظر وإلى أن العلم حين وضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما عايناه وان اتفق مشاركة في موضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الأول المضممر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضممر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص أي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جملة ما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من إجماع أي الذي لا يشبهه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه انتهى (قوله وفيما قاله نظر لأن الذي تأوله النحويون بالحاضر والمشار إليه انما هو اسم الإشارة نفسه اذا وقع نعتاً كررت بزيده هذا فامانت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله) في الشرح انما احتاج النحويون إلى تأويل هذا في قولك كررت بزيده هذا بمعنى المشار إليه أو الحاضر لأنهم يرون أن النعت لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بعشيق وهذا لا يقدر في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لأن اللف واللام متى سلم كونهما المحضور كما يراه هو وكان مدخولهما هو الحاضر لزم أن يكون الرجل بعد معنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيراً لهذا بل من جهة دلالة الأداة (قوله وقال الزمخشري في ذلك الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً وربكم الخبر) في الكشف في سورة فاطر ذلكم مبتدأ واللهم ربكم له الملك أخبار مترادفة أو واللهم ربكم خبر إن وله الملك جملة مبتدأة واقعة في قرآن قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يعلمون من نظمهم ويجوز في حكم الأعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وربكم خبر لولا أن المعنى يأباه قال أبو حيان ولا يظهر أن المعنى يأباه لانه يكون قد أخبر بأن المشار إليه تلك الصفات والأفعال ربكم وما لكم ومصلحتكم وهذا معنى سائق لا نفي انتهى وقال الغني يحتمل أنه انما لم يحجز كونه صفة أو عطف بيان هنا لأن من حق صفة المعرفة وعطف بيان أن يكونا معلومين للمخاطب وأما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يحجز ويحتمل أنه لم يحجز كونه عطف بيان لأن خوى الكلام

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار به الى موج الـ في النهار وموج الليل في الليل وموج الشمس والقمر
بانه الله بانه الرب بانه المفرد بالثلاث انتهى وقال الطائي ويكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل
موصوفاً ومبيناً لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك
الاصناف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة الملائكة المنفرد
بالالهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كل ما يصح اعرايا كان وجهه الان الاعراب تابع للمعاني
ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتاً وانما العلم نعت ولا ينعى به) في الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشري
في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء
الاعلام لغالبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا بهذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه
وصفاً لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الألوهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى
انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلاً على علميته (قوله وجوز
نعت الاشارة بما ليس معر فبالام الجنس وذلك مما أجبه واعي بطلانه) في الشرح اذا كان عنده علم بالغالبة كما مر لم يرد هذا
عليه فان جعله نعتاً لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي يعني المعبود
واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتفاق
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاداساغ لهم تأويله بذلك لاجل
التعاقب فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان ههنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن
التعاقب في النوع الثاني (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتذكير للحال والتمييز وافعل من ونعت
النكرة) يعني انهم اشتراطوا التعريف لا موزعاً منها عطف البيان ونعت المعرفة واشتراطوا التذكير لا موزعاً منها الحال والتمييز
ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم في الاول) يعني في اشتراطهم التعريف بعطف البيان ونعت المعرفة (قوله من
الرش في انيابه اسم نافع) هذا مجزئ في صدره فثبت كافي ساور تني ضئيلة وساور تني بمعنى واثبتني والضئيلة الدقيقة والمراد
هناحية ضئيلة والرش بضم الراء وسكون القاف جمع رشعاه وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السمين
القائل المعروف قال اسم النافع باقاف البائع الثابت (قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان) في الشرح
ليس كونه صفة بخطا فان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كافية قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله
تعالى تمل الجمار يحمل أسفاراً وقول الشاعر وادع امر على اللثيم بسبي وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذى الاداة
مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل كذا في تراجم الخذف حيث ترجم على حذف ال انتهى
وأقول في شرح التسميـل لابن أم قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القائل لم يجعل اللام في السم جنسية فانه قال واختار بعض
النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص وللمعنى رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابه اسم نافع قال ولا حجة لهم في ذلك لا مكان تأويله
انتهى نعم يمكن ان يكون ما في الشرح تأويلاً للجنس (قوله وليس من ذلك) يعني من الوهم في الاول وتعليل هذا النفي هو
قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير ال (قوله والذي قدمه الزمخشري انه وجب مع ما قبله أبدال أماله بدل فلتت كبره وكذا
المضافان قبله) الضمير المنصوب بان والمجرور بقبل أشد العقاب والمراد بالبوافي العزيز العليم لانهم ما البوافي من جميع ما قبل
شديد العقاب أو هوها وذو الطول ان أريد البوافي من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلاً وما قبله
صفات وقال في جعله بدلاً وحده من بين الصفات بنو ظاهر) قال اليماني يحتمل ان يكون وجه النبوة هو ان هذه النكرة لو كانت
بدلاً لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى وانما كان ما قبله وما بعده صفات لازم ان لا يكون في حكم المنحى وأيضاً
فيكونه بدلاً يقتضي ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو
المقصود دونه أو يقول لو كان بدلاً والبديل في حكم تكبر العامل لكان عاملاً أجنبياً بين الصفات انتهى وفي الشرح انما

قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرفق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأيت في أكثر النسخ وفي بعضهما من الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من (قوله واست بال أكثر منهم صي) هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكثير والخصي هذا العدد يقال نحن أكثر منهم حصي أي عدد او العزة القوة والغلبة والكثير الكثير (قوله ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوف ما بدلا من المذكور) في الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله او بال مذكور على انها عجزت في قولك أنت منهم الفارس الباطل) يريد ان من في البيت ليست تفضيحية جارة للقضول (قوله عندهم من قال في أخواتها انها تادل عليه) في الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون الماهي انها تادل على الحدث عندهم من لم يقل في أخواتها انها تادل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فافائدة التقييد إذن قلت التقييد على ان انتفاء تعليق الظرف باليس عندهم من لا يقول بان أخواتها تادل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها تادل (قوله وبان فصل التميز) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها هو بان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على ما لا يخفى (قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي) هكذا وقع في النسخ التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفي بعض النسخ ومن ذلك قول مكي وهو النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) في الشرح واعتراض المصنف انما يتأتى على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فاعل مكافئ قصد التخرج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفي الشرح اعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتأشون من اجتماع تعريفين على الحكامة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) في الشرح كيف يجعل الحكامتان معاً مبتدأ مع أن تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوالم التنظيمية غير الزائدة مسند اليه أوصفة معتمدة على نفي أو استغناء رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لاله اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأقول لا نسلم ان مجموع لاله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين تحمسة عشر في قولك عندهم خمسة عشر وفي تلويح التقدير اني ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أي لاله موجود أو في الوجود الا الله فان قلت هل لا تدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هـ ذارد غلط المنكرين في اعتقادهم دد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تادل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الاله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الظاهر لان الماهي نفي الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى وفي اعراب السقاقي واعترض صاحب المنتخب تقدرا الظاهر فقال ان كان لاه فيكون معنى قوله لاله لاهنا لاهو معنى قوله والهيكم اله واحد فيكون تكرار المحضا وان كان في الوجود كان نفي الوجود الاله ومعهم ان نفي الماهية أقوى في التوحيد الصريح من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي انفضل المروسي في رى الظمان فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع البتة ادعى قول سيبويه وعنده غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للبتة أو لا فلا قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذ لم يضر كان نفي الماهية فليس بشئ لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين الماهية ولا وجود وهما مذهب أهل السنة خلاف الاعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لاله ولا يكون خبرا للالان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للبتة ادعى ليس للالان يصح أيضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حيان البذل من لاله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قال لاله لا اله الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا نصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقوله هم بدل من اسم لا أي من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما لارجل ظر بها بالنصب فانه عند سيبويه مثل يارب الفاضل بالرفع) قال الرضي في المنادى اعلم انه انما أجاز الرفع جملة لا على اللفظ لان النصب في توابع المنادى

المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني
هو لا الـ اكرام بحرا الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لئلا يكتنفها كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في
المانادي بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها وكذلك فحة لا رجل فمما شابهته
الرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقيل شيء أمن استندكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم بخلاف التابع
المضاف اذ المانادي المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين
التبريزي على استشكل ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع
وهو المانادي مفعول به وهو اشكال متقدح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضى جواب عن هـ ذا الاشكال بان يقال لما
كانت الضمة تحدث في المانادي بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها (قوله لم يتجه
الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للامع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه (قوله
ويشكل على ذلك ان البديل لا يصلح هنا لانه محل الاول) لان الاول هنا منفي والبديل مثبت وفي الشرح انما يتيم هـ ذا
الاشكال ان لو كان هذا امر الابد من اعتباره في البديل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل فتنت هند حسن لها أو أكلت
الارغفة جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البديل في هـ ذين اقضى صناعي وهو وجوب ناء التانيث في فعل الاول
وامتناعها في فعل البديل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي
حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والحكم اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البديل هو المقصود والنسبة الى البديل منه
سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البديل بعد النقص بالا فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في البديل منه اسكن بعد نقضه ونقض
النفي اثبات (قوله وقد يجب بانه بدل من الاسم مع لا فانها كالشيء الواحد) في الشرح ما هـ ذا البديل من الاقسام المذكورة
في باب البديل وأقول هو من بدل السكل من السكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل (قوله ومن ذلك قول الفارسي في
مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانما وصلته بصفة لرجل) في الشرح لا يخفى ان اللفظ على رأى الفارسي لا يحمل
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشئت فلا بد من تقدير أى مشئت أى برجل يمشى
مشئت بمعنى انه على وفقها أو على تقدير برجل ذى مشئت أى صاحبها على حذف مضاف أيضا أو يؤول المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أى برجل مشئت والمعنى برجل هو الذى تشاؤه وتربده وتقدير ما شرطية تحتاج
الى تقدير الجواب فكل من القواين لا بد فيه من تقدير برهم على تقديره بل ما الذى اقتضى كون قوله م صوابا
وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قد مر ما مع ما بعده ما مصدر
صريح من غير تقدير برشى قبله أو نأوله بشئ (قوله والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون
الفعل مسند الى معرفة كاضمير فى الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف
المصدرى نعم كل حرف مصدرى سواء كان أو ان أو غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما بحكموم
لهما يحكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعنى مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذ عاقى في بركبك وقال
الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذى ينبغي ان يعلم به ان معمول الجزاء لا يتقدم
على أداة الشرط وهنا قد جعل بركبك جوابا للشرط والجزاء المتقدم متعلقا به فلم تقدم ما فى جزاء الجزاء على الشرط وهو باطل
وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم يتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية
ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشيء بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمول الجوابه
واذا انتفى كون الشرط الجازم معمول الجوابه انتفى كون ما قبله معمول الجوابه وانما يفيد الشرط الجازم لكونه الواقع فى الآية
والاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه من النوع الثالث (قوله كنع
الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كافي أجمع) قال الرضى وذلك لان المعارف خمس الضمرات والمهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذواللام والمضاف فلا يمكن فيه ما منع الصرف عنه من قال غير المنصرف

ما حذف منه التنوين والكسر تبه اللتوين واذا لم يدخلهما اللتوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو
ما حذف منه الكسر والتنوين معا وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لأنه قال هو ما فيه علتان
أو واحدة فاعلم مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو أن لا كسر ولا تنوين يشابهه الفعل فلم يبق من
جملته المعارف إلا العلم وإنما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الإضافة في منع الصرف لسقوط المضاف إليه منها وتعرض
المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الإضافة نحو أجمع لأنه
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض التأكيدي وقيل تعريف التأكيدي
تعريف العلمية لأن الفاظ التأكيدي دأب على الإضافة إليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله) وكنت الإشارة وأي في النداء
اشترطوا له أن يعرف اللام الجنسية قال الرضي وإنما لم ينعت اسم الإشارة إلا بذي اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذي
اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على أن الموصوف أخص أو مساو أن ينعت اسم الإشارة بكل واحد من اسم
الإشارة والموصول وبذي اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لأن اسم الإشارة مبهم الذات وإنما تعين الذات المشار إليها أما
بالإشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يدفع الإبهام فلم يبق
إلا الموصول وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه والابق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما
هو متعين في نفسه كذا اللام لا بالشئ الذي يكتب التعريف من معرف غيره ثم يكتب المبهم منه تعريفه المستعار
فأقصر على ذي اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضا
الموصول الذي يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة لا ذواته (قوله) ومن الوهم في ذلك قول الزنجشيري في قراءة ابن أبي عمير أن
ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب تخاصم أنه صفة للإشارة قال اليعني يلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وذلك
غير جائز (قوله) لأن نعت الإشارة لا يكون إلا بكونه في اللفظ في حواشي التسهيل للمصنف ذكر والفتع اسم الإشارة ستة
شروط الأول أن يكون بال الثاني أن يكون جنسا لا وصفاهذا غايب لا لازم الثالث أن يكون مفرد الرابع أن يكون متصلا
فلا يقال مررت به في الدار القاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس أنه لا يقطع السادس أنه لا يخالف
متبوعه في أفراد وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة في النوع الرابع (قوله) اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف
المكان لم يقل هنا في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على المعمولات
وقد عدا من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول ووجه اشتراط الإبهام في
ظروف المكان قال الرضي واعلم أنه إنما نصب الفعل على جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة
مدلوله فطر والنصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالة عليه عقاب
لا لفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما يشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو
غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبديل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجواهر
والمعدود كالفراخ والميل (قوله) * كما غسل الطريق الثعالب * هـ ذم من عجز بيت في وصف الرمح وبقية لدن بهز الكف
يعمل مثله فيه ويقع في بعض النسخ البيت بنما هو قد تقدم الكلام عليه (قوله) وقول جماعة في دخالت الدار أو المسجد
أو السوق أن هـ ذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم أن دخالت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مهما كان أولا فتدخل الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف
الجر أعني في معاني غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيمويه وقال الجرجي دخلت متعديا بعده مفعول به
لا مفعول فيه والأصح أنه لا يري أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان وكثير
أما تستعمل في مع الامكنة أيضا بعده فتدخل في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنت في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في
الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللام أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بريحان كونه
لزما انتهى (قوله) والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا هـ ذم ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح
ولا يخفى أن التخرج على ذلك أبشأ بالي من تخريجهم فإن من يرى في شئ من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال في نصب غير المبهم من الممكن على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخرج على اسقاط الجار توسعاً ليس
يعتبر في الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً كثرة وجود النصب
على اسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من الممكن على الظرفية (قوله ورده أبو علي في الاغفال بما ذكرنا)
وهو انه انما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً أو أبو علي هو الفارسي وكتاب الاغفال مصنفه وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله
* وأخفى الذي لولا الاسي انضائي) هذا مجزيت صدره * نحن فتبدي ما به امن صبابه * (قوله * له حاجب في كل امر
يشينه) هذا صدر بيت ابرو ان بن أبي حفصة مجزئه * وليس له عن طالب العرف حاجب * ويشينه يعنيه من الشين بفتح
الهمزة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكرفي مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه يمكن الممانع
منه يمكن الظرف من الظرف (قوله * فارساً ما غادره ملحماً *) هذا صدر بيت لامرأة من بني الحارث مجزئه غير زميل
ولا نكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك ولحمها طعمة للباع وهو بضم الميم وبالهاء المهملة والزميل بضم الزاي
وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه وأصله السهم الذي انكسر
فوقه والوعل بفتحين العاجز وفي الشرح ولم أرفي الخامسة النصب في فارس وانما رأيت فيها مرفوعاً ولعل النصب رواية
❦ النوع الخامس ❦ (قوله في الاول أي بعض الممولات التي يشترط فيها الاضمار مجرور ولولا) يعني عند سيدي به
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور راي وسعدى وحناني) في بعض النسخ زيادة دوالي
قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى ابيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعاد الله بعد اسعاد دولا
تستعمل الابعديك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكي أبو عبيد عن الخليل
ان أصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به اذا قف به قال ثم قالوا الباء الثانية الى الباء استغناء كما
قالوا تظننت وانما هو تظننت (قوله * فابي وابي يدي مسور *) هذا مجزيت صدره دعوت لما ناني مسورا * واي الاول
فمسل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثاني تأكيد
الاسم) يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط
الاضمار في بعض الممولات (قوله ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء ان شأنك هو الا بترانه يجوز كون هوتا كيدا
وقدمه في قول الزحشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به) الموضع الذي مضى فيه قول أبي البقاء هو شرح حال
الضمير المسمى فصلاً لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه تو كيد الضمير مستتر في شأنك لانفس شأنك وفي
الشرح واذا كان كذلك فلامعنى للقطع بتوهمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقدمه في الاعتراف الذي ذكره
هناك والا فلا وجه اختصاصه بالماضي لان قول الزحشري أيضاً مضى في حرف الالف واللام في الكلام على ان وكان الذي وقع
في نسخة المثل التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو وقدمه في قول الزحشري بدون واو قبل قول (قوله وقول النحويين
في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل
ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض الممولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل
الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو قولاً لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على
النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أو يصح في موضعه ظاهراً
(قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهراً ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون ضميراً المتكلم) أجاب التفتازاني
عن الاول في حاشية الكشف بان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعل للتعظيم مثل انا وزيد علما واثارة على اسكلا لشعار
بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهم هذا يجب عن الثاني أيضاً فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب
المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم في سكنى الجنة وتبعية زوجته في ذلك (قوله نطوف مانطوف
الى آخره) المحرر هنا القبور والجوف بالجمع المصنوعة جمع أجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء
العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظاهر والبطن) قال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى ألفاظ الشمول فيجوز
مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو يدل البعض من الكل في الاصل ليستفاد من المعطوف

والمعطوف عليه معامعنى كانه فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البذل وعلى التأكيده وقد جاء منصوباً بنحو ضرب زيد يظهره
 وبطنه اما على انه معقول ثان أى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى في ظهره وبطنه نحو
 دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليه والرجل انتهى ﴿النوع السادس﴾
 (قوله فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه واذ أقبل لهم لانفسد وافتقدوا البحث فيهما) مر ذلك في آخر الجملة
 السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله وخبر القول المحكي نحو قولى لا اله الا الله) في الشرح القول قد يحكى به
 المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسألة خلاف تعرض اليها المخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فنى يدكرهم
 يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى والخبر انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان
 تقول حاكياً للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول
 المحكى بلا خلاف (قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير انه للشان لم كون آثم خبر مقدم وواقبه
 مبتدأ مؤخر واذا قدر راجع الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وواقبه فاعل به) هذا بيان لما يستعمله كل من هذين
 التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما في الشرح من أنه يشكل عليه ما قدمه
 من انه اذا أمكن في الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحتمل على كونه للشان لمخالفة للقياس (قوله وقد مر البحث في ذلك) يعنى في
 حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم (قوله والتقدير الثانى
 باطل) لان الجار والمجرور لا يكون جواباً ويجب عليه كون من موصولة أى التي في أفن وفي الشرح قد يكون أراد الموصولة
 واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبهة في المعنى وذلك ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة
 لاسم الشرط فصاته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذى يأتيك أكرمه في معنى من يأتيك أكرمه فان
 قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز فقلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط
 فتعذر الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع) المشار اليه بهذا هو
 التقدير الثانى والثانية المتوهمه هى البطلان ويقع في بعض النسخ بدل اللوامع وهو الموافق لما في البحر فان فيه قال
 أبو الفضل الرازى في كتاب اللوامع ولا بد من اضمار جملة معادلة وصار ذلك المضمرة كالنطوق به دلالة الفحوى عليه وتقدير تلك
 الجملة آمن خلق السموات والارض كن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر في غير هذا الموضع ما اضمر فيها بقوله تعالى أفن يخلق
 كن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد به اجملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح علمها في النحو فليس
 كذلك بل هو مضمرة من قبيل المفرد انتهى ما في البحر ولا يخفى ما في قول المصنف وانما هذا مبني الى آخره من الجواب عن هذا
 الاعتراض ﴿النوع السابع﴾ (قوله * قول الزباء بالمدى مشبه أو ثيداء) الزباء بالمدى ملكة الجزيرة تعد من ملوك
 الطوائف بنت عمرو بن عامر وهو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحسن بسيل العرم فنزل الجزيرة وأعلى الفرات
 ومالكها فغزاه جذية البرش فقتله وبدد جوعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذية الى بلاده رجعت الى
 بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات فريها من الرقة وبنت قصر او حصن او جعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته ليوم
 حصارها ثم عزمت على الاخذ به ارأبها فقالت لها أختها وكانت ذات رأي انك امرأة مطموع فيها اولكن خذيه بالخديعة فكتب
 اليه ان رأيت ان تصل جناحي بجناحك ومالكى بملكك فافعل فاستشار أصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى
 الجذية فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجمل على مالكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رفاش ولما قرب جذية من قصر
 الزباء أشرفت عليه من اقصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على في السكاك فلما دخل
 القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها اخذوا بيد سيدك ثم أمرتم بقطع رءوسه واشهته في طشت الى ان
 يموت والرواش عروق في باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رءوسه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لاتضيع من
 دم الملوكة فقال جذية لا يحزنك دم ارافه أهله فقالت الزباء دماء الملوكة تشفى من السكاك وانما جعلت دمه في طشت لان
 المتخبين قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت قطرة طوبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذية ركب قصير ولحق بعمر ونقال
 له عمر وماوراء قال سعى القدر بالمالك الى ختفه على رغم أنفى وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

الجو قال قصير فاجدع أنبي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه وخلق بالزباء فلما وصل إلى بلادها قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الأنف مضروب الظهر فقالت لا من ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديهما قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لي أنت أثرت على خالي بالمسير إليها وأرادتني فشفع أصحابه في جدع أنفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فأكرمته وقالت له أقم عندنا فاقام عندها يتخيل في قتلها وأخذ يلاذها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذني لي بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل إلى عمرو وانفذ إلى احمال من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليهم اياها فاجمعها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يفضي إلى حصنها فخرج إلى العراق وأرسل إلى عمرو ان ابعث إلى باني رجل على الجبال في الغرائر بالسيوف فجهرزله ما قال وتجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرته الزبابة دومة فصدت إلى قصرها فلما رأت الجبال ارتابت وقالت ما للجبال مشيه أو تيدا * أجنده لا يحمان أم حديدا أم صرقاتنا بارد أشديدا * أم الرجال جثما قعودا ويروي أم الرجال في المسوح سودا فلما دخلت الجبال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخترط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينسدون بآثارات جذية وأوقعوا السيوف في الناس وقصدت الزبابة باب النفق لتهرب منه فوجدت عمروا وقصيراسا يبقاها اليه فقالت بيدي لا يبدك وكان معهما فص مسموم فاهوت به إلى نفقها فادر كها عمرو وقتلها واسستولى على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد إلى الحيرة والله أعلم وفي الصحاح مشي مشيه أو تيدا أي على تؤدة والجندل الجارة والصرقان بالصاد المهملة وفحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يمدى إلى الزبابة شيء كان أحب اليها من التمر الصرقان وأنشد

ولما أتتها العير قالت أبارد *
من التمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جانم وهو الذي يلبد بالارض والقعود بضم العين جمع قاعد والمسوح بضم السين جمع مسوح بكسر الميم وهو البلاسي (قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلماء وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده بحزبته وآخر صدره وهو

صدت فاطوات الصدود وقلماء *
وصال على طول الصدود يدوم ووجهه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان قل المكفوفة بما لا تدخل الاعلى جملة فعليه وفي الشرح وقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بني على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كاذهباله بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه بني على ما هو المعروف عند النحاة فوردي عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر في نحو آتيك يوم زيد انقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) في الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه بآولي من تصويب كلامه استنادا إلى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا إلى قول سيبويه واغما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لي شفعيا إلى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها) في الشرح قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل كما ذكر المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ نزل علمهم من السماء آية فطلب أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط مضارعا والجواب ماضيا وان كان اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله أي الامر والاشان) هذا تفسير للفتحة في كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الرخشي في ولوانهم آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله خيران الجملة الاسمية جواب لو) في الشرح ليس هذا ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريبهم عليه غاطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من الضويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثاني اشتراط الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب بالضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن العجب ان ابن الحارث أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيه اني بحث الظروف وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعترض ابن الحارث عن هذا بان قال كان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعد اذ المفاجأة ان يمتنع النصب فيما

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عجب الله بضربه غمروا لان زوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للانصب وانصبوا
جوزوا والنصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملةين في الاسمية والفعلية لا يمنع
التعاطف) مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف (قوله ولم يقد دأبل على امتناع ذلك) هـ اذ اجواب عن رد بعض
المتأخرين ما جوزه أبو البقاء في الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها الثامن بدون ذكر النوع
(قوله قيل أو خبر المبتدأ أو جواب القسم غير الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى فان كانت
خبرية فهو القسم غير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضمنت اليك ربا) هذا صدر بيت عجزه
قبيل الصبح أو قبلت فاهما والشهور ان البيت لمجفون ليلى وانه بربك هل ضمنت اليك ليلى وبعده وهل رقت عليك قرون
ليلى * رفيف الاقوانة في نداها ورقت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقوانة بضم المهملة والحاء
المهملة واحدة الاقوان والافاخي بتشديد الميم وتخفيفها ورودة يشبههم الانسان والندى المطر والبلى (قوله * بعيشك
يا سلى ارجى ذاصبا *) هذا صدر بيت عجزه أبا غير ما يرضيك في السر والظهر * ويقع كاملا في بعض النسخ (قوله وانى راج
الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بعدق الى آخره) تقدم الكلام عليه في لا (قوله وقول أبي
الدرداء وجدت الناس اخبر تقيه) في الصحاح وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقيه فيريد انك اذا خبرتهم فليتهم
فأخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشيء أخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بالونه والقي البغض تقول
قلا يقي قلا وقلا ويقف لاه لغة طيء (قوله وكوفي بالكلام الى آخره) في القاموس دل المرأة ولا لها ودالها تلالها على
زوجها وقد دالت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع يفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين
قتلهم الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحبسهم بنوعهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بشارسيدهم (قوله انى اذا ما القوم
كانوا أنجبهم الخ) الانجسية جمع نجى على وزن فاعيل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو
الحبل الذى يجعل فى الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كما اضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله
والاصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشروا ان الجملة بدل من العظام) في الشرح قد تقدم مررات ان من شرط البدل
صحة حلوله محل المبدل منه والمبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حلوله محل المبدل منه وهو العظام المجزوءة لانه
يلزم عليه تعاقب حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف في فصل كيف وأقول ومراتنا نحن
أيضا في ذلك كلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يعاقب فعله كالنظر القلبي) في
الشرح ساق الحكم المنكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعروف الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله
في الباب الثانى من السكاب ولم أفق على تعليق النظر البصرى الامن جهة الزمخشري وأقول كونه لم يقف عليه الامن جهته
لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الزمخشري ينفية (قوله النوع التاسع) هكذا وقع في أكثر النسخ وفي بعضها التاسع
بدون ذكر النوع (قوله والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير) في الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا مدود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم
الشريف والوضيع ولم يخالف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى
هى في معناه كقولك جاؤا جميعا وفاقطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الاف واللام كما أدخلوا في قولهم أوردوا المرالك أى
أوردوا عرا كانتهى (قوله أكرم من ليلى الى آخره) هذا البيت للضمة وقيل لقيس ابن الملوحة وأكرم أفعل تفضيل والمهمزة
فيه للاستفهام ومعنى نبتخى نطلب وهو بالمتناة الختمة المضمومة في أوله وبالعين المجهمة المفتوحة قبل آخره في أكثر النسخ
وفي الشرح أظن ان هذا البيت بعد قوله ونبتت ليلى أرسات بشفاعة * الى فهالانفس ليلى شفيها ونبتخى بمعنى نطلب
وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام ليكن سكن الياء وليس بضرورة اثبات مثله في السبعة وان كان قليلا (قوله
ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى رب ردفه رفته ذلك ابو * موأمرى من معشر أقيال متعلقا بأسرى
لثلاثي نحو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد طهوت وليلة * بانسه كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثانى
مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الراقية هنا تلاف فقد تجمل دليل عليه هـ اذ اجمعه
يقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء المعطاء وفتحها ووقد تكسر القح الضخم وهراق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والعشر جماعة من الناس والاقتال ان كان بالمشاة القوية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمشاة
التحتية فهو جمع قتل بفتح القاف وسكون الباء وهو الملك مطافا وقيل الملك من ملوك حير وقيل هو دون الملك الاعلى
سمى به لانه يقول ماشاء فينصفه بذوجه اقبال واقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي على
انه لا يصح تعاقب من معشر بأسرى فبني على شيئين أحدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام
على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ونسبوه في البسيط الى البصريين ومروا أنه خالف
في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وبنو طاهر وخوف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني
يفتقر فيها ما لا يفترق في الاوائل فكذلك الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للنازعة (قوله وهو قوي في القياس لانهم ساءعربة)
يعني والمعرب لا يكون متوغا لا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك
الضمير) قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح
وتوضيح الواضح تخصيص الالحاصل واما الوصف المفيه بالمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف
المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واخفاه غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف
المعارف في الاغلب واما الجمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعمته ان كان لغائب والنعمت
لغير التوضيح) قال الرضي وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو ممررت
به المسكين والجهور يحملون مثله على البديل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعمت فاعلى نعم وبئس تمسك بقوله نعم
الفتي الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل مائنه انما المنع قول جهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك
حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة
بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلكا قبلهم من قرن هم أحسن
ان الجمله بعد كم صفة لها والصواب انما صفة لقرن) يريد بالجمله التي بعدكم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل
المصنف عنه ومحمّل لما صوبه وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلا كما وهم
أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلكا ومن تبين لاهما أي كثير من القرون أهلكا وكل عصر قرن
من بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم التي ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن
على الوصفية وانما كان قولهم ما غر صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام
لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقدّم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر
فيه سوى ان الظرف متعاقب بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك
قال الرضي واذا النجر المميز عن وجب تقدير كم منونة يعني انما تكون حينئذ مذكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه
انتهى وأقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميزكم الخبرية كثير انحو وكم من ملك وكم من قرية
وذلك لما وقعته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرور ابن ولا أدري ما صحته واذا النجر المميز عن
وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها من انتم به ولا يمكن ذلك فيها لا بفتح ولا بتثنية
❦ النوع العاشر ❦ (قوله ازمنت يا سالي آخره) الارماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمنت الامر ولا يقال
ازمنت عليه وقال الفراء ازمنتته وأزمنت عليه بمعنى أجمعته وأجمع عليه والياس بثنائه تحتية فهو مرفوعة كنه القنوط (قوله
وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن مسعود في المقرب
ومختار ابن مالك والقول الذي ذكره انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان وصف الاسم بجمعه عن العمل لانه انما
يعمل بشبهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع
ما وقع ❦ النوع الحادي عشر ❦ (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيد فافهم) يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جار
ومجرورا لانساعهم في ما لم يتسما في غيرهما ❦ النوع الثاني عشر ❦ (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه
أن يتقدم كالا ستفهام والشرط) قال العضد في ابحاث التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليه سمالان

الشرطي قسم من الكلام لحقه ان يشعر به من أول الاضرايع فلو علم نوعه اجسالا ثم شخصه تفصيلا كما لو اذلك في الاستفهام
والثني والقسم والنفي وقال الرضى في باب المبتدأ وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والثني ونحو ذلك مما ينبغي معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان ينبغي بعده ما يغيره لم يدر السامع
اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير أم مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف
الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من بقم أقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى
المضاف واللام يجوز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح واما كم الخبرية فتضمن الانشاءات كثير فاجرت مجرى الاستفهام
وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله وابعضها
ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان تقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجام - م ولا يجوز ان يكون
مبتدأ وخبر الافضائه الى خلاف المراد (قوله ومشيئه) أى مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواته (قوله كالمفعول
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعنى تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهى أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره
وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلام من
الاسمين يخلل الفاعلية والمفعولية وان الذى التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الابداس واقع في العربية بدليل
اسماء الاجناس والمشتركات (قوله والمفعول الذى هو أى الموصولة) وجوب تقديم عامل أى الموصولة مذهب الكوفيين
على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذى هو أى ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين
(قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولهم كم أهلكا) مر كلام ابن عصفور هذا وزاد عليه في حرف الكاف
عند الكلام على كم (قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان
فيه خلافا لىكن ذكر المصنف في الباب الثانى في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا ثيابكم عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائب اجوابه ان التي يراد بها الغظة لا يحكم لها بحكم
المفردات فلا يفتحه اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وكم مفعول أهلكا) هذا على وجهى الصواب وعلى قول
الزمخشري وأما كون الجملة مفعول به فعلى وجهى الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعاق خلافا لكثرهم) في الشرح تقدم
في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرباط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات
بينه ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق العامل عن العمل
هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحو في ما باله اختار هنا قوله وخرجه على
أنى أقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعاق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالأستفهامية
وذلك مقتضى لتعالقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعاق انتهى ولقائل أن يقول لان سلم انه اعتراض على الزمخشري
بانه ذهب الى ما لم يقل به نحو وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرح حواه مما كان حقه ان يذكره عند تعداد نظائره (قوله
* أطبي كان أمك أم حمار *) هذا مجزئ صدره * فانك لا تنال به دخول * وبعد لخلق الاسفل بالا على * وماج الدوم
واختناط النجار وعاد العبد مثله لى أى قبس * وسيق مع المعالجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل
والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوكة و يروى بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو
قبس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية
جبل مكة والمعالجة تأنيث المعالج وهو المعجب من الرجال وغيرهم يقال رجل معجب أى أبوه خسر من أمه وبرذون هجين أى
غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشر بالمد وهى الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله
وعلم ما فاسم كان ضمير راجع اليه) أى وعلى ان طي مبتدأ وان اسم اسكان مخذوفة مفسرة بكان المذكورة بكون اسم كان
المذكورة ضمير ارجع الى طي ولقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان
وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في
قوله تعالى قل لو أنتم تسمعون لكونتم فاعل لفعل محذوف مفسر بكم كون أجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كيفية مذكور أو المحذوف في الآية إذا فرض مذكور لا يكون إلا أن تكون (قوله والجل تكرات) قال الرضي اعلم أن الجملة ليست
 نكرة ولا معرفة لأن التذكير والتعريف من عوارض الذات إذا التعريف جعل الذات مشاربها إلى خارج إشارة وضعية
 والتذكير أن لا يشار إليها إلى خارج في الوضع فإن قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازعت النكرة بها دون المعرفة
 قلت لما سبقت النكرة من حيث يصح ناوياً بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا
 تقول في مررت برجل أبوه زيدانه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فالتلك الجملة موضع
 من الأعراب كغير المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه ولا تقول أن الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وإن
 الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها مفرداً لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها وموقعا
 يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم في قوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولاً) من الكلام على ذلك في الباب الأول في كل من حرف الكاف وفي الشرح ويجوز أن يكون هذا القائل أراد
 أن عنه مرفوع المحل بمسؤولاً محذوفاً ممدولاً عليه بالمدكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله أن وجدله
 مثل (قوله * آيت حب العراق الدهر اطعمه *) هذا صدر بيت عجزه * والحب يأكله في القرية السوس * وقد مر في
 إذا من حرف الهمزة وفي لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وأن كلاماً لا يوفيهن فيمن خفف أن أنه أيضاً من باب الاشتغال
 مع قوله أن اللام بمعنى الاوان نافية ولا يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعد الا فيمّا قبلها) في الشرح فيه نظراً ما أولاً فلأنه لا يلزم
 من كون اللام بمعنى الا أن يعطى حكمها فيكم من كلمة بمعنى أخرى وهما متخالفتان في الأحكام وأما ثانياً في المشهور عن
 الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر فيلزم أن يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملاً في زيد مع وقوعه
 بعد الا في كتابة الاجماع على هذا مشككة وأقول ليست بمشككة لأن الخبر في الحقيقة ليس قائماً وانما هو العام المقدر الذي
 استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان أنذا ما امت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لا خرج) جواب اما هو ان
 مع معموليها ويجب اقترانه بالفاء وهي ساقطة في النسخ وفي الشرح وهما بحث وهو ان المصنف نص في فصل اذا في حرف
 الهمزة على أن التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنيا خاص بالسمع فكيف ساع له تخريج الآية
 على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام ﴿ النوع الثالث عشر ﴾ (قوله منهم من حذف بعض
 الكلمات وإيجابهم حذف بعضها من الأول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظاً ومعنى فلا يردان
 فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو مقام وقعد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لأن المحذوف منه محذوف لفظاً
 لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع
 لوجب أن يكون في أحدهما ضميراً لا نهما وجهان إلى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الأنت وعند ذلك يفسد المعنى
 لأنه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمراً عائداً ما على البعض المفهوم من
 جمع السابق كما عا داد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في أولادكم) قال ابن أم قاسم
 في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه محتمل له وقد صرح
 به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عا داد الضمير في الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خلاصاً وهو غير مفيد
 أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلاصاً ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن
 ابن وإذا كان معنى النساء ذلك افاد الاخبار به عن البنات وفي الكشف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير في ان كن وكانت
 مبهمين ويكون نساء واحدة نفساً يراد بها على ان كان تامة قلت لا أبعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من
 الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطر في نحو القوم اخوتك
 خلاز يداً لأنه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا
 خلاز يداً أي جانب هو أي قيامهم زيدا) يريد بالفعل الفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان
 غيره لم يقيد به لأن المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيه ما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث
 وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه والأصل ليس

هو أى قيامهم قيام زيد أوجب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم)
جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبى بكر الصديق رضى الله عنه والله يارسول الله انا كنت
أظلم قال وأما ان كان فى المقسم به استطالة فالخذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر
بيت عجزه وبد الذى كانت نوار أجنفت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك
بدلا لالط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا للبتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن
اللفظ الذى هو غلط لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذلك كره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل
شئ ذكره - يانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثانى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) علل ابن مالك ذلك بان
المضاف الى الجملة لغاها هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكالا يعود فى المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف
لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عندئذ (قوله وتضمن الى آخره) تضمن بفتح المثناة الفوقية وضم الحاء المحجمة
من الضخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهو ير صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله
مضت سنة الى آخره) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت عجزه
لا أملى ان كان ذلك ولا أب وقبلة واذا تكون كريمة ادعى لها * واذا يحاسن الحيس يدعى جنس دب والجذب بفتح الجيم
الخط والصغار بفتح الصاد المهملة وبالفين المحجمة الذل والكرهية هذا الشدة فى الحرب وفى القاموس الحيس الخلط وتغر
يخط بضم واقت فبحسن شديد اثم يذر منه نواه ورمع جعل فيه سويق وقد حاسه يحسبه وجندب بضم الجيم والدال المهملة
وحكى ففتح داله اسم رجل ﴿الجهة السابعة﴾ (قوله ولكن مجئ قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى
بالفعل فمما يدل على خلاف ذلك) فى الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تذكر فى القرآن يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى فى سورة يونس والروم وغيرهما فبمعنى قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون
الصفات باسم الفاعل اقول فالحق الحب فالحق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك
وقبلة واستحضاره كقوله تعالى فتصيح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق
والطير محشورة واخراج الحى من الميت أعم فى القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدمة فى القرآن وحسن عطف المضارع
على الاسم لانه بمنزلة انتهى امكن فى كلام النحشى ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع
الجملة المبينة لقوله فالحق الحب والنوى لان فالحق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت
لان النامى فى حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحى الارض بعد موتهم اهذا كلامه واذا كان يخرج الحى من الميت فى موقع البيان لفالحق
الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح يانا كالاول فلذلك جاء له معطوفا
على فالحق الحب فى تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل
فى كل بمقتضاه انتهى ما فى الشرح واقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع النحشى الى كون
يخرج الحى من الميت فى موقع البيان لفالحق الحب والنوى حتى يرجع عطف مخرج على فالحق وفى حاشية التفات الى شاع فى
الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما فى يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وجاز
عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه فى معناه اندسوق الآية على كون الصفات بألفظ اسم الفاعل وانما عدل فى اخراج
الحى الى المضارع استحضاره لكونه أول فى الوجود واعظم فى القدرة لئلا لا يتخفى ان قوله يخرج الحى من الميت فى موضع
البيان لفالحق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فاذا جعله عطفاً على
فالحق الحب (قوله الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ما ذا أراد الله بما لا يصلح به كثيرا أن جملة يصل صفة لمثلا
أو مستأنفة والصواب الثانى اقول تعالى فى سورة المدثر ما ذا أراد الله بما لا يصلح به كثيرا أن جملة يصل صفة لمثلا
الجماعة الامر بن فى الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيه صير اليه وليس تعيينه هنا
بمقتضى تعيينه فى محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يعبر بعضه ببعضاً ذاتا كرتنظم منه وكان له فى موضع مجمل
واحد وفى آخر ذلك المجمل وغيره مجمل فى الآخر على ذلك المجمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرمة من شارحى المختصرات التى لها

مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتهم وان احتملت غير ما في تلك المطولات احتمالا ظاهرا (قوله زعمت شيئا واست
 بشيخ) هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يد ديبيا وفي القاموس الشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسة أو واحد
 وخمسة إلى آخر عشر وإلى الثمانين والديب المسمى على هيئة (قوله تعلم شقاء النفس فهرعدوها) هذا صدر بيت عجزه فبالغ
 بلطف في الخيل والمكر (قوله وعكس ما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك
 (قوله ووقوعه على ان وصافه نادرا حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص
 ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول
 القائل هب ان ابانا كان جارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام
 وأب بالنصف للزوج والسادس للام والثالث للأخوين للام ولم يجعل للأخوين للام والاب شيئا فوالله يا أمير المؤمنين هب
 ان ابانا كان جارا فاشركنا بقراءة أمنا في الثالث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أن نذرتهم أم لم نذرتهم
 لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم نذرتهم
 لا يؤمنون) في الشرح هـ ذان غط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبر اعنه
 ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المتقدم فلا تطول
 باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهة تها والمصنف قد اعترف بان
 ما ارتكبه من خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خال دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يحالف رأيهم في المثال
 الثاني بقوله والرابع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى
 كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الجمل على الثاني بدليل وان سألتم من خالق السموات والارض
 ليقول خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعاً وخفية
 ان أنحيتمنا من هذه لنسكون من الشاكرين قل الله ينحيكم منها أو أقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب
 الذي مسنده خالق لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أفن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد
 تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندى لتعيينه في لمسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر
 في الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفاً لغو متعلقاً بأسس مع احتمال لا يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب
 على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حالاً من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعيينه
 فيما قبلها وهو لمسجد أسس على التقوى وانما تعينه فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا
 فاعل في لمسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع
 الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير فاصدق الله بنائه التقوى ويجوز أن يكون مفعولاً لأسس والمسجد
 المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تبارى رجلان في
 المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدى هذا الوجه الثامن (قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لازده) هذا جواب عن
 قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكريا فادمعناها جواب عن قوله والذي جعلها على الخروج عن
 ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبه له (قوله كما نفي الاثم عن المتأخر في فن نجل في يومين فلا اثم عليه ومن
 تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتجمل
 آثما ومنهم من جعل المتأخر آثماً فورد القرآن بنفي الاثم عنهم جميعاً فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي
 الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وجعل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى
 لهما ان الالف في لازده (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو
 أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الاكثر من الاقل وهو ليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم
 المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل مسقطه في آية سبحان ان عبادى ليس لك عليهم سلطان) في الشرح اختصاره ليكون

الاستثناء منقطع عام قد وح فيه بأنه ارتكاب بخلاف الاصل من غير ضرورة لا مكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو
الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرب في ذلك ان آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك
الاستثناء وأقول هذا من غط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفي
الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوع لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان
الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء
ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو في الموضع الذي استدلو به وذلك ان
دليل كون المراد بالعباد في الآية التي استدلو بها الخاصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشير يف لهم
أوان ابليس المستثنى العباد المخلصين حيث قال لا زبني لهم في الارض ولا غويهم أجعين الاعدادك منهم المخلصين كانت
هذه الصفة ملحوظة في جوابه تعالى له بقوله ان عبادي ايس لك عليهم سلطان نعم استدلال المصنف على كون الاستثناء في
هذه الآية منقطعاً السقوط في آية سبحان ايس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره ههنا لانه من هذه
الجهة وانما ذكره لانه لا يكون لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعاً للسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين
فأهذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الزمخشري في ولا ياتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر
بأهلك ومن رفع قدره من ولا ياتفت منكم أحد ويرد بان تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة
الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخرجها من جملة النسي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل
يقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفي بعضه يابذ كره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان
الاتباع هو الوجه مع الترائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا ياتفت منكم أحد الا امرأتك
تكاف جار الله لا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله
تعالى فاسر بأهلك لا من قوله ولا ياتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان
التناقض ان الاستثناء من أسرى يقتضى كونهم غير مسرى بها والاستثناء من لا ياتفت منكم أحد يقتضى كونهم مسرى بها لان
الاتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقاً في الظاهر لانه في المعنى مقيد
بعدم الاتفات اذ المراد أسراً بأهلك اسراء الاتفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الاتفات فاستثنى على هذا ان
شئت من أسراً ومن ولا ياتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تجترأى امش مشياً لا تجترفيه اه (قوله وبعد فقول
الزمخشري في الآية خلاف الظاهر) في الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر
وقد مر مثل هذا في حرف الفاء حيث قال وبعد فندى ان ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي (قوله وقد اترجم بعضهم جواز
مجيء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الزمخشري وغيره الآية على ما حلوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه
المرجوح والمراد بمجرد ايداض رتبة رجحان الرفع على النصب وفاعل لم ير ضمير سيديوه والمعنى ان نصب كل شيء عند سيديوه في
الآية من قبيل النصب المرجوح لان قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحاً وانما هو راجح لان في
الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع في زيد اضربه أجيب بان سيديوه لم ير خوف
الباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رأيت بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلاً ان تخبر ان كل
واحد من مماليكك اشترى بته بعشرين ديناراً وانك لم تملك أحد منهم الا بشرائه هذا الثمن فقات كل واحد من مماليكك اشترى بته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترى بته تريت كل واحد من مماليكك بعشرين وأما ان رفعت كل
فيحتمل ان يكون اشترى بته خبره وقولك بعشرين متعلقاً به أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل
أن يكون اشترى بته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشترى بته من المماليك فهو بعشرين فالمتبادر ان
على التقدير الاول أعم لان قولك كل واحد من مماليكك اشترى بته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى
من وجوه التملكات والتمتدأ على الثاني لا يقع الا على من اشترى بته أنت فرفعه اذن مطرق لا احتمال الوجه الثاني الذي هو
غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشترى لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو بأكثر

وربما يكون أفضالهم جماعة بالهبة ولورائهم وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له وغيره والآية الشريفة أعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل أو رفعت به سواء جعلت خالقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر لا يراد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الامكانات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كافي قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر بكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنى ان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كافي مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحد الا ان المحكوم عليه وهو كل شيء في الآية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفة واحدة اذ لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثاني بحسب المفهوم ومساو له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المتزلة اوجب بان خلقناه اذ لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة في المعنى ولو سلم فالعبرة انما هي بالماواة في الصدق وبذهب اهل السنة وفي شرح اللب ان رفع كل شيء محتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان أو شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس مخلوق له بخلاف ما لو نصب كل فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون خلقناه مفسرا لتأنيده واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شيء بقدر اه وأقول يرد عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطا قبل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصصة وبقدر خبرا أفاد الكلام عمومية القدر في جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجب ان يقال بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشيء من الامكانات وعن الثاني بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر في جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعني قبيل المستثنى المنقطع الا في جملة الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الا كبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخالت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو والاهم انك انه مصيبا ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من فأسر بأهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلاك والمرفوع من أحداهم (قوله زيد أحصى ذهنا) الدهن بكسر الميم قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وشدهم اهي الذكاء وجود قوتهم في التصور ما يرد عليها هي الغطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد فعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر من لا بخلاف مال زيد أكثر مال) وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال لا مطاق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقيم اورأيت الهلال طالعا فان رأيت في الاول علمية وقيم مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالع الحال) فان قيل لم لا يكون رأيت في الاول بصرية وقيم احالا اوجب بأن الغالب في الحال ان تكون مستقلة وقيمها ليس كذلك (قوله واذا جعل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صبر وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفعولين متعددين أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيمها عالما شاعرا كاتبا طريفا وأقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفعولين في الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر ثم في الشرح وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع الظرف

الطرف ولا يبصرون وإنما هو اخبار عن كل واحد منهم أو تكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته (قوله الرابع اغترفت غرفة) في الصحاح وغرفت الماس يدى غرغا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للفعل منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف (في الجهة العاشرة) (قوله وقول بعض العصرين) في الشرح وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصرى ابن الاكفاني الحكيم المشهور (قوله واذما مثلهم بشمر) هذا آخر بيت أوله * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبهم قريبش وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله لا نسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت يحزه * انسع الخرق على الرفع * (قوله الارجال اجزاء الله خيرا) هذا صدر بيت يحزه * يدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه في ألا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور) يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في ألا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضممار الخليل أولى من اضممار غيره لانه لم يرد ان يدعول رجل هذه صفته وإنما قصده طلبة وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصنف انها يجب ان أولوية الاشتغال (قوله ويجب ان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك في حرف ألا (قوله اعتاد قبلك الخ) الطال ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالماء المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى والعصرات الصحائب اذا شارفت ان تصرها الرياح فتمطر والخصل بفتح الخاء وكسر الصاد المجتبى من الرطب والنبث الناعم (قوله ان التقدير هوربع ولم يجعله على البدل من الطل لان الربع أكثر منه فكيف يدل الاكثر من الاقل) في الشرح هذا مشكل لانه كما يمنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بدله من صحيح فأى شيء فرص صحيح الا الاخبار كان بعينه صحيحا للبداية وأقول صحيح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله فترج عنه الحمل عليه) أى حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله لان نعم وبنس موضوعان للادح والذم العامين فتناسب مقامهما الاطناب بتمكين الجمل) فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجلان كان فيه اطناب بابهام الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيدوا الى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ واهم ام الجمع بين المتنافين وهما الايجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوى بين تأخير المخصوص وتقدمه) حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدأ خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا اذا قال عبد الله فكأنه قيل له ماشانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعني انه يريد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص (متأخرا جملتان ثابتهما اجواب عن سؤال مقدر حذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثابتهما اجواب عن سؤال مقدر وهذا ما قال به أحد (قوله وإنما أراد ان تعاق المخصوص بالكلام تعاق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالجموع قدمت أو آخرت) هذا جواب عما يقال اذ لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فاذا أراد به (قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شي مسدده) وذلك وارد على الاخفش في ما أحسن زيد الان الخبر عنه محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها صفة أو صلة (قوله انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وفرغ حذف المبتدأ أو في آذانهم منه) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضا بدل أو في آذانهم - م لا في آذانهم والصواب الاول (قوله حديثنا في القرآن) يعني كلاما في شأن القرآن (قوله وإنما أراد أبو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتح به قوله) يعني ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وإنما أراد حكاية المتكلم - هذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه) في الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيبوا قولون لكن يصد عن ذلك وجود قد لا منافع دخولها في الشرط وأقول اجراء اذا مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله أو أفظا بغير معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة بأسرها (قوله ولكن بشرط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوى) في الشرح متى فان كان في حذفه ضرر معنوى اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله وسياً في شرحه) يعني في السابغ والثامن من شروط الحذف (قوله ولا شترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلاً أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدرك أبيض من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولا شترط الدليل مع انه لم يشترط الحذف مثل هذا دليل وانما شترط انتهاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله وان كان يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي (قوله بخلاف رأيت رجلاً كاتباً) في الشرح فيه نظران الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتب على خصوصية الرجل وانما تدل على أعم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لم يكن ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امرأة لقبل كاتبة (قوله وكان مردوداً) أي ولا شترط الدليل فيما تقدم كان مردوداً فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال في قوله وقال الجمهور لا يجوز لاندن من الاسدياً كلك (قوله وقول جماعة) المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثرين ان الخبر بـدلولاً معطوف على قول أبي الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل وانما نحولاً أحداً غير من الله وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوباً اذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً اذ لا دليل عليه بل بنوعهم اذن كآهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بني تميم اه وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما يأتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تحجب عن الجمهور الى آخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لوانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ من ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل وأقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله ولك أن تحجب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولاً وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا) يريد بالجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بـدلولاً واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدأ بـدلولاً وخبر لا التبرئة ويكون مجهولاً ان لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة فتألف ساكنة ورسمها بالفاء رائدة بين اللام والمهمزة كما ان رسم لا تبخنه ولا وضعا وبالفاء رائدة بين اللام والمهمزة (قوله لان أم المنقطعة لا تعدف الا الجمل) في الشرح لو قال لا يقع بعدها الجمل لكان أحسن فان كثيراً من النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا الخففة ولهذا لم تعمل الخففة لعدم اختصاصها بالاسماء) في الشرح يمكن ان يحجب عنه بان شبهه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فليثبتها على الفتح كالاضي وأما الثاني فلان اجماع بني تميم لا يثبتون المشبه المعنوي موجود في لكن الخففة فاعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي وأقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال الخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعني في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيد اضربه أولاً ونحو زيد امرت به (قوله والاخر يعني الا بلام المعروف) هذا ليس بمعناه الموضوع له وانما هو بمعناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البردوي في اصول الخففة الضرب اسم الفاعل بصورة معقولة أي معلومة وهو اسم استعمال آله التأديب في محمل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الا بلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا بلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلان اضربه بعد موته لا يثبت افوات معني الا بلام (قوله وعلى منع ليت زيد قائم وعمر وكد في لهـل وكان لان الخبر المذكور معني عنه) هكذا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد معني وسقط في بعضها والاول رأينا بخط المصنف وفي الشرح حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولهـل وكان أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره

وغيره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض) في الشرح هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظم الفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأني على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حملها على ما فيها من العطف الذى يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يأثم الذين آمنوا ودعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فلم يأنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا ما لم يأت في الدعاء فالمراد والله أعلم ان الله يدعو ذاته بإرسال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذى قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبه ويحبونه ان المحبة من الله تعالى اصال الذنوب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازى فذكر اداة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان يختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع وما يبينوا الاختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لأن معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشف عن ذلك قوله تعالى أو أئمتكم عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الخنوع والتعطف فوضعت الرأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازنى والصلاة لما انتهى الى الأصل تحريك الصلوتين ناسبا ان يراد بها الخنوع والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك واعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تأتي عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقي في الموضوعين والفعل واحد واختلاف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أو عند اوزن كم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الأرض وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كئأ بثلاثة وهرة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصف الماء من تحته وان أسندته الى النبات كان معناه طلع أو غلط وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزيدت وغلت ومنه قئوان أسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذى في الصحاح قات الماشية وقوة الرجل وهما فعلا مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين محكة حلول كل منهما محال الآخر) هذا مختار ابن الحاجب في أصوله وهو انه يجب محكة حلول كل من المترادفين محال الآخر مطلقا ومختارا بوضاوى ان كانا من لغة واحدة ومختارا لالمام انه غير واجب (قوله فخال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) في الصحاح المدر واحدة المدر والعرب تسمى القرية مدررة يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغنى بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعددها نون والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية) في الكشف فان قلت كيف سأل النبي لله الذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت لا مرمى في نفسه

ليس بمحظور فالدين لا يابأه وأما المروءة فالتناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال
 الأجم ومذهب البدوية غير مذهب أهل الحضر خصوصا إذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقدم مضى الردي على ابن مالك
 في مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل
 محذوف فاردود) يعني بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان في بنس ضمير المثل مستتر فابن تفسيره يعني فابن هذا
 نفسه ضمير للمضمر ويجب اذا كان فاعل نعم وبنس ضمير امستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان
 التفسير مقام حذف ذلك المكان عن التفسير فاقامة للسبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للزحشري فانه قال في تقديره بنس
 مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبنس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فابن نفسه سيره وهو
 حذف فاعل بنس اذا كان ضميرا من مفسر وفي الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض رداعلى الزحشري فله ان يقول
 الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال الله تعالى
 عليهم اربعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من تواتر يوم الجمعة فيها ونعمت أي في الرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء
 شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضر لان الكلام في منافاته في محل مخصوص
 وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافي في باب نعم فمنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير
 سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء ومضاف أي مثل الذين كذبوا) مضاف عطف
 على المخصوص أي أو حذف مضاف للذين كذبوا وهو المخصوص فالذين كذبوا في محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه
 للمضاف المحذوف على الثاني (قوله الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم بكون عائد على ما يحذف
 (قوله ولبدرد الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث آجادييه) قال بدر الدين رحمه الله في شرح الإلفية والذي ذكره الشيخ
 يعني والده في هذا الكتاب يعني الإلفية وفي غيره ان المصدر المؤكدا لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكدا يقصد به
 تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجوز ان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائما
 فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصص دوا كنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكدا يقصد به التقوية والتقوير
 وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
 بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف دلالة قرينة عليه أحق وأولى ولولم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان
 في دفعه بالسمع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكدا حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكبر ولا حصر نحو أنت
 سير او مبر او حذفوا اجاباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سقي او رعي او حمد او شكر الا كفر ارفع هذا المال سهو عن وروده واما البناء
 على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيهما خوى الكلام انتهى وقال
 ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها اليك من باب التاكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل
 دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدا بممتنع الجمع بينهما وبين المؤكدا
 ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكدا لعملة ان المصدر المؤكدا لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا
 في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله ايها المسأخ دلولي دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز هو يا أيها المسأخ دلولي
 دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا ويقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما وفي الصحاح المسأخ الذي ينزل البئر فيملا الدلو
 وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث زنا سنة ماحة وقدماح * ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى
 لا الاعراب) انما قال قالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل
 مضمرا (قوله ويجوز في دلولي ان يكون مبتدأ ودونك خبره) قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال
 عليها تنظر الى الاصل لان الاغاب فيها امصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها او ماصوت جامد في نفسه منتقل
 الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما اضعفان قبل النقل لكون عملهما التضمن مامعنى الفعل
 وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا أيها المسأخ دلولي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين
 ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلولي أي دلولي قد املك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجارم والناسب للفعل
 الا

الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع (الجر من مقدرة بعدكم الاستنهامية في نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف
 لام الطاب مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها) قوله
 ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكافية ان ما في هذا المثال عوض
 وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا امالا واصله
 ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لا اختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت في موقعه
 وهو كنت ولا عوض عن منهيا وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده) في الشرح يعني
 فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الزحشري في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة
 للدلال والاصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه * واخلفوك عدا الامر الذي
 وعدوا * وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالترامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك
 التعويض في مصدر افعل تقول اريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس
 عليه قلت الحمل على الشائع أولى كذا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وأيضا نص النجاة على جواز تركه فلا يخالف
 النص وعلى هذا اذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادسا للتاء وعند
 سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اريته اراء كما ذكرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف
 من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متقبلا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة
 واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة العرب وانما هو من وظيفة أهل الصل انتهى ما في الشرح
 واقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستتار دون الاصل كما هو عادته يذكر أشياء ما يستعجل ترجمه وانما
 هي مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للشار اليه في الاول وهو ان ما
 يحذف لا يكون عوضا عن شيء (قوله المفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد) أي الثاني في مجموع هذا الكلام ويقع
 في بعض النسخ مفعول الثاني من نحو ضرب بنى وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم جلاوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد
 ضربته فنعوا الحذف وان لم يؤد ذلك) يعني منعوا حذف المفعول فيه ما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل
 في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدر به ما لا يتسلط ما بعده على
 العمل فيما قبله ما لا بد ذلك يستلزم اخراجه ما عن الصدرية ووقعه ما حشوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت
 السمكة حتى رأسها الا ان يذكر الخبر) يقع في بعض النسخ ولذلك باللام في أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفي بعضها
 وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع
 رأسها في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان في رفعه تهمة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء
 لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهم جامع الالباس منع الجميع
 تقديم الخبر في زيد قام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر في نحو ذلك وبالالباس الباس
 الفاعل بالابتداء (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا بجزء بيت صدره * فنافذ هذا جون حول بيوتهم * وهذا جون جمع هداج
 بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هداج الظالم اذ امشنى في ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور
 يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمر امع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا
 ان امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال
 الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدأ بالفاعل (قوله تنبيهه ر بما خواف مقتضى هذين الشرطين) يعني السابع
 وهو تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه والاثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله وخالفتم ساداتنا)
 هذا صدر بيت عجزه * بالحق لا نحمد بالباطل * (قوله كما لم أصنع) هذا آخر بيت وهو * قد أصبحت أم الخير ادعى * على ذنبا كله
 لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف السكاف في كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة في أوله وظاء معجمة
 في آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها في كل سنة فيقيمون شهر او يتبايعون

ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بمصر بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتسمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتمتعوا كظون أي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشى يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المحجمة من العشي بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الغين المحجمة ففتح الشين المحجمة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى) لان كلام من العاملين في البيت قوى لانه عامل لفظي (قوله عمومهم الخ) تقدم الكلام عليه في حتى (قوله فان ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ) يريد بالانواع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تيمنه حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لخزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالوجه الثلاثة فلو لم عمومهم بالندى البيت وأقول تصریح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف به الا يقتضى ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروى ليس بصحيح والشك انما هو في المحجة **ب** ببيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه **ب** (قوله من يسمع يحل أي تسكن منه خيلة) في الصحاح وخلفت بالشيء خيلا وخيلا وخيلا أي ظننته وفي المثل من يسمع يحل وهو من باب ظننت وأخوانه التي تدخل على المبتدأ والخبر وتقول في مسنة قبله اخل بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بمصدره مسند الى فعل كونه عام) في عبارته قاب والاصل فيجاء بفعل كونه عام مسند الى مصدر ذلك الفعل قاذل الباء على ما حقه أن يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفي الشرح في هذا الكلام قاب والصواب أن يقال فيجاء بمصدره مسند اليه فعل كونه عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القاب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الاعلى مجرد القلب في الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح وما ورد ما مدين الآية) قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى وما ورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراة تزدودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتزيله مقالة اللازم أي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان السقي والذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافة اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودون غنمها لتوهم ان الترحم عليهم ما ليس من جهة انهم اعلى الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها غنم ومسقاهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اهلك كنت منكرا للنع لا من حيث هو ممنوع بل من حيث هو ممنوع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه مجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهم أو صدور السقي من الناس بل من جهة ذودها عنهم وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمها وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبر أن المفعول هو الابل والغنم مثلا وأحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانما لو كانتا تذودان ابلها ما على سبيل الغرض كان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وواضح معنى انتهى (قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهد الذي بعث الله رسولا) في الشرح فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو وما وعدك ربك وما قلنا وأقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعله مع حذف المفعول أمر قائم باتسكام غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والالم يجزم (قوله * وما شئ حيث يستباح *) هذا مجزئيت صدره * حيث حتى نهامة بعد نجد * وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط **ب** ببيان مكان المقدر **ب** (قوله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيد اربته

مقدم عليه وجوزوا البيانون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند
 تَعَذُّرُ الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك في الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مؤخر الفيد الاختصاص
 الا عند وجود المتقضى لذلك وقد وافقهم هو الى ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تَعَذُّرُ الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي
 لذلك فما وجه اعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضى جواز تقديره مؤخر عنه عدم ما يقتضى تأخير عنه وعنده هو يجب
 تقديره مقدما قال التتمة ان في مطوله وأما نحوز به اعرفته فتأكيده ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا
 عرفته وان لم يقدر المقسوم قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
 المذکور فنحوز به اعرفته بمحتمل التخصيص ومجرد التأكيدها لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدم بعد المنصوب فهو
 أبلغ في الاختصاص من قوله ان زيدا عرفت لمافيه من التكرير بالمفيد دلالتا كيد (قوله وكما قدمنا في نحو في الدار زيد) قدم
 ذلك في آخر الباب الثالث (قوله واذا قامت كان خافك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على
 الصحيح اذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعالية) في الشرح واقائل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك
 لانه مع تأخير زيد بمحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيه او بمحتمل
 ان يكون مبتدأ مؤخر اخر عنه به بالفعالية المتقدمة عليه وهى يقوم وليس غنة ضمير شان والفرق بين الجملةين قبل دخول
 الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد
 دخول الناسخ أيضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر في باب كان انك اذا حذفها
 عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان
 احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على مائتا حرفا ورتبة انه
 لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن اذا أمكن غيره (قوله لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى) أى تقول باسم اللات وباسم
 العزى كذا في الكشف (قوله وأجاب بانهم أول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد في حاشية المطول
 يعنى أهم من الامر باختصاص القراءة لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب
 السكاكى بتقديرهما متعلقة باقرا الثانى) في المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروئه كما يقال
 فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار متعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبنى على ان تعاقب باسم ربك باقراء الثانى متعلق
 المفهومة ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
 والثانى كلاهما منزلا منزلة اللازم أى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كل ما أى اقرأ القرآن والباء للاستعانة
 أو الملابسة أى مسمة تميز باسم ربك أو متبركا ومبتدأ ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
 باسم ربك متعلقا باقرا الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض المعصريين) هو الشيخ شهاب
 الدين الحلبي المشهور بالسمين وعبارته وفي هذا انتظار لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثانى توكيد للاول فيكون
 قد فصل بعمل المؤكد بينه وبين ما أكد مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد
 وتوكيده (لازمه) أى لهذا الاعتراض على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول فإنه أثبت ذلك في اعرايه ولم يعترض عليه وانما كان
 لازماله لان تقييد اقرأ الثانى بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول به يمنع من كون
 اقرأ الثانى توكيدا أو اما ما وقع في كثير من النسخ ورأيت معصما عليه في هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو
 لان تقييد الثانى اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم ان هذا الاشكال ليس
 بلازم (قوله تفسيه ذلك) رواه انه اذا اعترض شرط على آخر فخوانأ قلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور
 لا يبق منه ما وجوب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه (قال الرضى) لم ان الشرط اذا دخل على شرط
 فان قصدت كون الشرط الثانى مع جزائه جزاء الاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فذاك كذا
 وان سألتها فان أعطاك فافعل كذا لان الاعطاء به السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثانى لاختلافها بين اجزاء الكلام
 الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثانى فاه فهو بمنزلة والله ان يبتنى

لا تترك فتداني الشرطين لفظاً أولهما معنى ومثله ان تذب ان تذب ترحم أي ان تذب فان تذب ترحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتني ان دخلت الدار أعطك أي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني أعطك فقوالك فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا انفس ان كان أكثر وقال ابن عصفور اجتماع الشرطين فصاعداً بمنزلة القسم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجهل جواب الذي يليه محذوفاً لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذلك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً لانه محذوف الجواب فيقول من أجابني ان دعوتني أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يعني عنه من وجوابها والتقدير من أجابني أحسنت اليه ان دعوتني فقولك من أجابني أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوتني من أجابني أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولاً الشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فبعدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بأخر الشروط فيكون مبدءاً فله ويكون أول الشروط آخره فله فان سأله ثم وعدته ثم أعطاه لزمه العتق وان رقت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فعمل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه واذا كان دالاً عليه ومغنياً عنه فهو جوابه في المعنى وما كان جواب كل شرط بعدده وفوقه وان تقدم عليه لفظاً جرى في المعنى على ان يتأخر بعده حتى كانه قال ان سألتني فان وعدتك فان أعطيتك فبعدى حر قال الفراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا آنفاً وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل فقدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين وقول ابن مالك في التسمية لوان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضي ان الشرط الثاني له جواب مقدر وكلامه في شرح الكافية يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه للاول والثاني مستغنى عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليلاً على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثاني مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصح لكم من ادغيمكم لا ينفعكم نصحي (قوله كما قلوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط) إشارة الى علة ما ذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور ان لا تنطق حتى تقدم المؤخر ونؤخر المتقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فانت طالق) في الشرح يعني هؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبه ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسأله عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان أكلت فانت طالق انه لا تنطق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى الجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الا ان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فاما ان يجعل جواباً للهـ مامعاً ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جواباً لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الايمان بما لا دخل له في الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جواباً للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جواباً للاول فيجب الايمان بالفاء الرابطة ولا فاعلية بين القسم الرابع وهو ان يكون جواباً للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليلاً على جواب الثاني فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تأكل ثم تشرب فكذلك ما هو في معناه هـ ذاماً لتخيل الا انني وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انما انطلق سواء أتت بالشرطين مرتين كما هم في اللفظ أو عكست الترتيب وبعض الناس كية بوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف أصبحت كيف أصبحت

لما يغرس الود في فؤاد الكتيب قلت ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين فعلم المجموع الاخرين في وقوع الطلاق مع انه
 يمكن ان يكون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في
 هذا حذف الجواب القرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه
 بالشرط الثاني واقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق بمجموع الاخرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فان وقوع الطلاق بايهـ ما كان
 بناء على امكان كون جواب الاول محذوفاً لولا عليه بجواب الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع
 وان أوقعوه بالثاني فقط لزم الغاء الاول وعدم الاغناء ولو من وجه أول من الالغاء بالكيفية ثم ماذا كرم المصنف انه قول محقق
 الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية في كتبهم عن أبي حنيفة وأصحابه وهو ان لا نطق حتى يقدم التأخر وتؤخر المقدم الا اذا نوى
 ابقاء الترتيب فتصح بنية من أبي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتاداً نحو ان قلت ان دخلت فعبدي حر وان شربت
 ان أكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل (قوله ولا كنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم
 نصي ان أردت ان أنصح انكم ان كان الله يريد ان يغويكم) لم أر في كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالي شرطين
 وبعدهما جواب بل من تواليهما وقبهاهـ ما جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدم على الشرطين كقوله أنت طالق ان
 دخلت الدار ان قلت فلان يجعل الشرط الاخير مقدماً في التقدير ويكون شرطاً لان عقاد اليمين والشرط السابق شرطاً للحدث
 فاذا كام فلان بنية قد ايمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق وتطير في التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصي ان أردت ان أنصح
 انكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء مؤخر عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزءاً للشرط الثاني على
 التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الغاء أو ضمارة في الشرط الاول فالذكر كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بغاشية
 فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتيت بغاشية فاذا أحصن فعلمين نصف ما على المحصنات
 من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) نذعروا
 بضم أوله مبنى للفعل من الذعر بضم الذال المجبة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر
 الغاف وهو الجأ (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وأنت نفسي أي طلبت النجاة وهاتبا معنى هذه ويقال للمأثر المألك وهو
 دعاء له بان ينفعش أي يرتفع ﴿يحيي ان مقدار المقدار﴾ (قوله ولذلك كن تقدير الاخفش في ضرب زيداً فاعلم ان ضربه قائماً
 أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان أو اذا كان قائماً لانه قدر اثنين وقدر واحد) يريد بتقدير اذا كان في المستقبل
 واذا كان في الماضي والخمسة هي حاصل والمستتر فيه واذا أو اذا وكان والمستتر فهم او مقتضى كلام الرضي انهم يقدرون اذا كان
 في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء مفعوله وذلك عندهم مما يمنع اذ هو بتقدير ان الموصولة
 مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دلالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
 معه ان تقدير مالك وزيد مالك وملابسك زيداً وهذا القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية
 هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ الساتم سد الخبر هو الحال فقد
 حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضرب زيداً حاصل اذا كان قائماً وابس اذا كان متقبلاً ههنا بل هو للاستمرار كما
 في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوهم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات
 الظروف العامة نحو زيد عندك والرض في الميدان فبقى اذا كان قائماً اذ مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام
 الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيداً كباي في وقت الر كواب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
 فان قيل لم لا يكون ان القدرة ناقصة وقائماً خبرها قيل لان مثل هذا المصوب أي الذي يجي بعده المصدر المضبوط
 بالضوابط المذكورة لا يكون الانكسار لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا بل لو كان خبر كان لجاز تمريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات
 كثيرة مع حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان من المدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
 التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا تطاير له والذي
 أوقعهم في هذا أو وقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم انحاء العامل في الحال وصاحبها بالادليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتمـم
 اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المسالك فيقول ضرب زيداً حاصل قائماً والعامل في الحال حاصل

وفي صاحبها ضربى وهو الباء وزيد انقول حذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال لا يكون عاما شاملا لجميع الأفعال كما حذفناه في زيد عندك أو في الدار بشابهة الحال للطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف) الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاخفش فان قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير وارتفع وفي الشرح اما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الطرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان وأقول البعد مصدر أراده هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الطرف يكفيه راحة الفعل (قوله والاولى تقدير الحب فقط) في الشرح تقدير حب العباد ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم فينبغى أن يكون هو المقدر وبدل عليه قوله تعالى بكفروهم والا فلا يس المذنب عليهم مجرد حب الجهل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك في المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمر وجيلا وبخالد سوأوبكر (قوله فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيد في الدار وعمر (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر الى آخره) انما قال يشهد لان الذى فيه الكلام هو الخبر والا كرمان في البيت صفة **بيان كيفية التقدير** (قوله والثاني كقوله اذا قامتا بضيق الى آخره) يريد بالثاني استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير في قامت الام الحويرث وأم الباب المذكورين في قوله قبله كدأبك من أم الحويرث قبها * وجارتم أم الباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والياء الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول غرس شجرة بسفالة الهند أفضل الا فوية الحارة وأذ كاهها ومنه زهرو يسمى الذكر ومنه غمر ويسمى الانثى وزهره أذكى وكلاهما لطيف مصف للدماع والقلب بقوله ما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرفل ومقرن مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل يفتح السين جبل بعينه وبكسرهما ماء بعينه والرواية بفتح السين (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمير عائد على ما يحتاج الى الرباط وقد تقدم الكلام على هذا في الباب الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرباط **وينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور** (قوله مهما أمكن) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مأمكن وحسن (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه بقدرته) أهـن دون اضرب في الشرح ونوع في حواشى التسهيل للمصنف ان قال لو قدرت العامل في زيد من قولك زيد اضرب أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا بخلاف ما قرره في المعنى من ان شرط الدليل اللغظى أن يكون طبق المحذوف بمعنى محسب معناه كما مر وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظير (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) قبله لانه اذا قدر مر فوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون مما هو بصدده (قوله وقدمضى) يعنى في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية (قوله * واضرب منابا بالسيوف القوانس) هذا مجزئ ابهاس ابن مرداس السلى صدره * اكرواجى للحقيقة منهم * والكرال جوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحمله والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم نائى بين أذنى الفرس وقبل هذا البيت ولم أر مثل الحى حيا مصحبا * ولا مثله اليوم التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصحح بفتح الباء الموحدة الذى يؤتى في الصبح للعار (قوله والله ان يصلوا الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان (قوله وقال الفارسي ومتابعه وفيه والارقي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعداد الجملة الثانية) هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رأيت على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه بنى خطه **ويذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فاقم ما** أولى **ويذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ** في الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان بقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار اعراض القرائن باعتبار كل قرينة يتعين بمحذوف (قوله ومثال المسئلة فصر جيل أو صبر جيل أمثل من غيره) في المطول ورجح حذف المبتدأ بأنه

أكثر فالجمل عليه أولى وبأن سوف الكلام للحدح بحصول الصبر له والأخبار بان الصبر الجليل أجل لا يدل على حصوله وبأنه
 في الأصل من المصادر المنصوبة أي صبرت صبراً جليلاً وحله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبأن قيام الصبر
 به أي يعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر أعني أجل قرينة لفظية ولا
 حالية وفي هذا نظر لأن وجود القرينة شرط الحذف فيمنع ذلك لا يجوز الحذف أصلاً والقرينة ههنا هي أنه إذا أصاب الإنسان
 مكروه فكثير ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ أيضاً بقراءة من
 قرأ فصبراً جليلاً بالنصب فإن معناه اصبر صبراً جليلاً وبأن الأصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ
 فيه معرفة أولى وإن كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا اصبر جليل أجل أنه أجل من صبر غير جليل وليس المعنى
 على هذا بل على أنه أجل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعني في قوله تعالى قل لا تنقسموا
 طاعة معروفة (قوله لا إيمان باللسان) هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة
 جمع عين ﴿ ذأ دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً ﴾ (قوله فالثاني أولى) نحو
 زيد جواً بأن قال من قام فإن أعرابه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من أعرابه فاعلاً فاعل محذوف والتقدير قام
 زيد (قوله فالأول كقراءة شعبة) يريد بهذا الأول اعتضاد كون المحذوف فعلاً برأية أخرى في ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير
 وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) هكذا في غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى إليك بدون واو (قوله * ليبيك يزدنا ع
 لخصومة *) هذا صدر بيت مجزؤه * ومختبط مما تطج الطواغ * وهو من آيات كتاب سيبويه يروي للحارث بن ضرار
 النهشلي وقيل للحارث بن نعيم وقيل لمرة بن عمر النهشلي وفي المطول هو لضرار بن نهشل في مرسية يزيد بن نهشل والضارع
 الذليل وخصومة متممة لما قبل بضارع وان لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل أي يبيكه من يذل لأجل
 الخصومة لأنه كان ملجأ وظهور اللذلاء والضعفاء وتعاونه يبيكي المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبط الذي يأتيك
 للمعروف من غير وسيلة وتطج من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطواغ جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه
 مطاوح لكن جمع على حذف الزايدة كوافتح جمع ملقحة يقال طوحت طوحت الطواغ وطاحت الطواغ ولا يقال المطوحت ولا
 المطيحات ومما يتفق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيكي المقدر أي يبيكي لأجل هلاك
 المنة أي يزيدو تطج على التقديرين بمعنى الماضي عدل إليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل وفي الشرح قال بعض
 المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكيفية وبأن يكون يزيد منادى أي ليبيك يار يزيد تفقدك ويكون ضارع هو
 الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبيك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمها أو المعروف مع بناء ليبيك للفاعل نصب يزيد على
 أنه معمول فيكون ذلك مرسياً لأنه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف
 أخبارها) في الشرح في العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذفت أخبارها وأقول انما يكون
 في هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها أن يكون هذه المحذوفات مبتدآت والبواقي أخبارها وليس كذلك وانما المقصود
 منها أن في وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء في الآية الأولى فقال
 وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى أن المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلاً وقال انه لا يقدر فعلاً إلا إذا اعتضد
 بواحد مما ذكره وبعد هذا فأى حاجة إلى نفي كون المحذوف مبتدأ في أمثلة ما ذكرنا المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكرناه
 يمتضد به وأيت شعري ما يقول المشرح في قوله فلا يقدر ليقول الله خلقهم (قوله والثاني كقوله تعالى وإن سألهم من
 خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمحي ذلك في شبهة هذا الموضع وهو وإن سألهم من خلق
 السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال التفتازاني في مطوله وجهه ان الصانع على أن المحذوف فعل والمذكور
 فاعل لأن السؤال عن الفاعل ولأن القرينة فعلية فتقدير الفاعل أولى وفيه نظر لأنه إن أريد أن السؤال عن الفاعل
 الاصطلاح فيمنوع بل لا معنى له وإن أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقوله والله خلقها
 يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظهور أن
 السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولأن السؤال انما هو عن الفاعل

لأن الفعل وتقدم المسؤول عنه أهم والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وإن
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله وأنشأتهم من خالق السموات والأرض يقولون خلقهن العزيز العليم قال السيد
في حاشيته إن تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقوية وتوحيدها على مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم الماصرحواه فيما ذاصنعت فالجمل على الجملتين أولى وأما قوله إن الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية فمصحح لكن الكلام في الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب أن يقال السؤال جملة
اسمية صورية وفعلية حقيقة بيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو وأما خالد إلى غير ذلك لا زيد قام أم عمرو وأما خالد
وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة إجمالا على تلك
الذوات المفصلة هناك ومنضمنة معنى الاستفهام ولهذا انضم وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة
أعروض تقدم ما يدل على الذوات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة
حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع منه مانع كافي قوله تعالى قل من يحييكم من ظلمات البر والبحر يدعونه تضرعا وخفية
لئن أنجيئتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله يحييكم منافع من ههنا فقد الاختصاص ههنا أوجب تقديم المسند إليه وأما
قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله من خالق السموات والأرض يقولون خلقهن العزيز العليم فقد
ورد على الأصل إذ لا مانع فيهما (قوله وفي مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا على في مشبه
هذا الموضع وإذا أراد الأمرين كون المحذوف أولاً وثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله يسوء الفاليات إذا قلني) هذا محجز
بيت لعمرو بن معدى كرب صدره * تراه كالنعام يعمل مسكاً * والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام بمثابة مفتوحة وغير
محمية ثبت يكون في الجبال يبيض أبيض يشبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يعمل مسكاً يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى
من العمل وهو الشرب الثاني يقال علمه بعمله بالضم ويعلمه بالكسر إذا سقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من
فليت رأسه من القمل ويقال أيضاً فليت الشعر إذا تدرته واستخرجت معايبه وغريبه (قوله ولكن في التسهيل أن المحذوف
الأولى وأنه مذهب سيديو) في الشرح ونص ما في التسهيل في باب المضمرة في الفصل المعقود أنون الوقاية وهي الباقية في
فاني لا الأولى وفاقا لسيديو يه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيديو به وأصحابه انتهى (قوله نحو
نارا تظلي ولقد كنتم تمنون) أما نارا تظلي فلأنه لو لم يكن مضارعا لوجب أن يقال تظلت لاسناده إلى ضمير المأمونين وأما تمنون فلأنه
لو لم يكن مضارعا لم تلحقه نون علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبمع المحذوف منه ما زاد ومفعول والباقي عين الكلمة)
هذا عند سيديو وانحليل لانها أزادة وقريبة من الطرف وعند الأخفش المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول زيدت معنى
ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما وفي الشرح وهذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة ليست آمن
الاعراب في شيء فأراد ههنا غير مناسب وأقول إن أراد أن يرادها ههنا مطلقا غير مناسب فمنوع وإن أراد أن يرادها على
سبيل الإصالة فلم يكن لأن لم يورد ههنا ذلك وإنما أورد ههنا على سبيل الاستطراد (قوله يازيد يذيد الأعمال) هذا بعض بيت
من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فأنزل * والأعمال جمع بعمله بفتح المثلثة الخبة في أوله والميم الناقصة
النخبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بها إنماها اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة
وهي الضامرة (قوله وبين ذراعي وجهه الأسد) لو الأولى من المصنف للعطف وما بعدها محجز بيت للفرزدق صدره يا من
رأى عارضا أسير به والمنادى محذوف أي ياقوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذي يعترض في الأفق وأسر مضارع
مبنى للمفعول وذراعا الأسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجهه الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا
للبرد) فانه ذهب إلى أن الحذف من الأول لا من الثاني فرار من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه
(قوله ولكن مذهبه في نحو يازيد يذيد الأعمال أن الحذف من الثاني) مقتضى كلام الرضي أنه لا حذف فيه عند سيديو به فانه
قال وأما نصب الأول فقال سيديو به أن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو تاء كيد لفظي أتم الأول وقد صرف
توابع المنادى المبني أن التاء كيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركته اعرابية كانت أو ثنائية فكأن الأول
محذوف التوابع بالإضافة فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف وشبهه سيديو به بالإلام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في لا بالاك

انما كيد اللام المتدرة وانما جى ببتاً كيد المضاف لفظاً بينهما وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني
 بلا مضاف اليه ولا تنوين معروض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السبعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغاب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
 هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خايلي هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف
 (قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل ان اجمعت الانس والجن الية فقوله من الثاني
 معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق) في الشرح هذا الكلام ظاهر في انا
 جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس
 كذلك فان مقتضى جعل الجواب للشرط الاول والثاني قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب
 له وهو وجوبه جواباً بالاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جواباً وأقول مراد المصنف انا قلنا بان
 الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما قلنا بان الجواب في الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فهم ما
 مختلفاً (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لوتزايوا) سوجه هذه الآية يقتضي ان المذكور فيها اجواب لولا ولولا مع جوابها
 دليل على جواب لوفى المكشاف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركون غير متميزين منهم
 ولا معروفين الا ما كن فعمل لولا كراهية ان تم اكلوا الناس مؤمنين بين ظهراني المشركون وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم
 باهلا كهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لوتزايوا كالتكرير
 للولا لرجال مؤمنون ارجعهم الى معنى واحد ويكون لعديدها هو الجواب اه وانما قال ان مرجع لولا هنا الى معنى
 واحد لان لو هذا دخالت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله فاني وقبارهم الغريب) هذا مجزئيت صدره
 * فن بك أمسى بالدين في رحله * وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون
 فافردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهم امن التطابق ما يجب لهم) ضمير المثنى الاول انما غار المبتدأ ومغاب الخبر
 والثاني للمبتدأ والخبر وأراد بغير المبتدأ والخبر غيرهم في نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكل فان
 التطابق انيس مخصوصاً بالمبتدأ والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجال القاضلان وذهب الزيدان
 راكبين واقبل اللذان أكرمتهما * حذف الاسم المضاف (قوله وجاء ربك) أي أمره أو عذابه فان العقل يدل على
 امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعين المحذوف بانه الامر أو العذاب أي أحدهما (قوله فاما ذهب الله بنورهم فالباء
 للمتدية أي أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا في الباء المفردة (قوله لان الطالب لا يتعاق الا بالافعال) لو قال كما قال
 صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي انما يتعلق بالافعال دون الاجرام اكان أولى لتناوله المباح وهذا الذي قاله عند
 غير نفي الاسلام البزدوى وشمس الأئمة السرخسي وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى
 ان التحريم والتحليل المضافين الى الايمان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه
 الصلاة والسلام حرمت الخمر ايها أحلت لنا ميتتان مضافان اليه بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل
 فيوصف المحل أولاً بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاموماً معنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان
 تكون محلاً للفعل شرعاً كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجها عن الاعتبار شرعاً فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمان
 لانه ضروري بصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذا لکن الذي لم يثنى فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه
 مضافاً محذوفاً لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل اغتيالاً على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه
 لقوله تعالى قد شغلها حبوا في مرأوده اقوله انه الى تراودة اها عن نفسه وفي شأنه أي الحب والمرادقة والعبادة ذات على
 الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة اقهره صاحبه وغلبته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً
 له ويتمتع به ان يقدر في مرأوده تنظر الى العادة كذا في المطول (قوله واسأل القرية التي كنتم فيها والعير التي أقبلنا فيها أي أهل
 القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز في القرآن قال القرية بمجمع الناس من قرأت
 الناقية ايها ومنه القرآن قال ابن الحاجب في منتهى السؤال وهذا غلط في المعنى والاشبهة تناق لان مجمع الناس غيرهم ولا م
 قرية بيا ولا م قرأ القرآن هزرة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانها تحييلك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع

المؤنث على المذكور في مسئلتين فقط وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله وقال بعد اللتي واللتيا واللتى * اذا علم انفس ثرث
ف قيل بقدر مع اللتي افيها نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بقدر اللتي اذقت واللتيا اذقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة
الثالث الجملة الشرطية وقيل بقدر بعد اللتي افيها ما عظم لا ذقت فانه نصغير فاعظم كقوله * ووبية تصغر منها الانامل * هذا
بجميعه يقع في بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التاني قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتي الا لا خفش فانه
أجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحن الاول فاجع جوعك * وحذف الموصوف * (قوله وفيه بحث
سياتي) يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير
فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قلة لا ولا يضحكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة)
هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الخشعي وجاعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة
الشارح أي دين الامة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم
والقائم ومعناه وذلك دين القاعين بالتوحيد (قوله أنا بن جلا وطلاع الثنايا) هذا صدر بيت عجزه * مني أضع العمامة
تبرفوني * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الغين المحجمة في غير (قوله نبئت اخواني الى آخره) في الشرح يجب اشباع
الميم من لهـم اذ لو سكنت لم الاختلاف أعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر آخر وذلك ان المصراع
الثاني حينئذ من مخاع البسيط والمصراع الاول امامن مصراع الرجز أو من مشطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل
لابن يعيش وفي نسخ المفصل ليزيد بالياء وصوابه بالتاء المحجمة بثنتين من فوقها وهو يزيد ابن جلا وان أبو قبيلة معروفه اليه
تنسب البرود التريديه والفاء ديد الصوت يقال فدل جـل يـفـد فـد يـد صوت قال وبنى يزيد منصوب على البدل من اخواني
ولهـم فـد يـد جـلـة في موضع المفعول الثالث وعائنا متعاقب باهم ولا يتنعق تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا اكل يوم لك
قوب ولا يعمل فيه فـد يـد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له
والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فـد يـد والتقدير جلاوا علينا أو شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول
ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهـم فـد يـد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
قال اغاها هو بالمنة الفوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان في العرب تزيد بالتاء اليه تنسب البرود التريديه وهو مردود من
وجوهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المثناة الفتحية والثاني أن يزيد في كلامهم مفرد لا جملة فاستعمله كالجمل خطأ
* حذف الصفة * (قوله وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ) أي في تعييبها حين عدم تقدير
الصفة يعني وتعييبها لا يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيئا ولم أمتع)
هذا عجز بيت صدره * وقد كنت في الحرب ذائدر * ويقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لا ي الهيثم عباس بن
مرداس السلمي بضم السين وامه الخنساء الشاعرة قاله في أبيات حين أعطى النبي صلى الله عليه وسلم المواقة فلوهم من
غنائم حين مائة مائة وأعطاهم أبا عمرو هي أتعلم غي ونهب العبيد * دين عينه والاقرع وقد كنت في الحرب ذائدر *
فلم أعط شيئا ولم أمتع وما كان حصن ولا حابس * يفوقن مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم *
ومن نضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقطعوا السانعة عني فزادوه حتى رضى والعبيد اسلم فرسه وحصن
هو أبو عينة وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الايات والتدريج ثمانية فوقية مضمومة فدل مهملة
ساكنة فراءة متوحة فهو زرة القوة والعدة (قوله وليست دارنا هاتبار) هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذامهم
ويقع في أكثر النسخ البيت بتمامه وهو راجع لمران بن حطان السدوسي الخارجي والمهام بهاء معناه الصفا والرونى وقيل النضارة
واللين وقد روى مهابة بالتاء التي تبدل في الوقف هاء (قوله دفعا للتناقض فيهن) أي في الآيات والبيتين أما وجه التناقض في الآيات
فلان افضل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي ذلك أن يكون كل واحدة من الآيات أكبر من الاخرى
وغيراً أكبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أي أختها السابقة على أوبان المراد الا هي أكبر من
أختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحدة منهما أفضل من الاخرى من وجه أوبان المراد الا هي أكبر من أختها عندهم وقت

خصوصاً لان الحاضر اثر في النفس ليس للعائب وأما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر وفي الشرح يمكن أن يكون
 التقدير في قوله فلم أعط شيئاً غامضاً يصري الصدق فان الواقع انه أعطى شيئاً لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقديم رصده بكنسي
 الكلام بها جاباب الصدق والافهم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلاً لكنه يناقضه عرفاً
 بخـ حذف المعطوف بمـ (قوله أي بين أحد وأحد) ظاهر كلام أبي حيان في البحر ان هذا التقدير له فانه قال وعندى أن يكون
 محذوف فيه المعطوف للدلالة المعنى عليه والتقدير لا يفرق بين أحد من رسله وبين أحد فيكون أحد هاتين المعنيتين واحدة والمعنى
 انهم ليسوا كالمهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض (قوله وفي لزوم هذا نظر) لان للزوم من نفي التفريق
 بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق
 بين بعض منهمـم (قوله والذي يظهر وجه التقدير وان المقدر بين أحد وبين الله) في الشرح ليس ما ذهب اليه أرجح مما
 ذهب اليه القائل بان أحد هو الموضوع للعموم فان هذا المحصل للراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل
 في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان آمن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لا يلزم
 انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق
 بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلان سلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح بما نبه عليه بقوله
 بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعضه من بعض (قوله
 والآية في اللف والنشر وهذا التقدير تندفع شبهة المتزلة كالزخمى وغيره) في الكشف لم تكن آمنت من قبل صفة
 لقوله نفياً وقوله أو كسبت في ايمان اخيراً عطف على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات ملهمة مضطرة
 ذهب أو ان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ بنفسا غير مة ايمان من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها
 غير كسبة في ايمان اخيراً فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في
 وقتها ولم تكسب خيراً وفي حاشية التفتازاني ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير
 ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان اولاً أحد الامرين في سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله
 تعالى ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا
 لا يستقيم ها هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغو ومن الكلام فوجب جل
 أوها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزخمى وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي آمنت
 ولم تكسب خيراً والحاصل ان العموم اغايلزم اذا عطف أحد الامرين على الآخر باوتم ساط عليه النفي مثل لم تكن آمنت
 أو عمت لا اذا عطف باوتمى أمر على نفي أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وهاتين مذكر الاول للزوم التكرار
 فتعذر الثاني وأجيب عن التمسك بالآية من قبيل اللف التقديرى أى لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسباً في الايمان لم تكن
 آمنت من قبل أو كسبت فيه فتوافق الآيات والحديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع وتورث النجاة من العذاب ولو
 بعد حين وتلائم معهود الآية حيث وردت تحسير الذين أخافوا مآوهم وامن الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث
 كذبوا به وصدوا عنه أى يوم يأتى لا ينفعهم التهاف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك
 ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفساً ايماناً ولا كسباً وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح
 قبل فاختصر العلم به انتهى ما في الحاشية (قوله فما أدري أرشد طلابها) هذا آخر بيت لاي ذو لب الهذلى وهو دعائى اليها
 القاب فى لامره * جميع فما أدري أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث)
 مر ذلك في الالف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما أدري هل طلابها رashed
 وامتناع أن يؤتى لم يعادل بخـ حذف المعطوف عليه بمـ (قوله ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب لان الجزاء
 اذا صدر بالفاء قد لزم أن يكون ماضياً فقط ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقة على
 الضرب وهو باطل افوات الدلالة على العجز الذى هو ترتيب الانفجار على الضرب واعتراض أبو حيان على الزخمى بان
 دخول الفاء لا بد معه من اظهار قد وكون ما دخلت عليه قد ماضياً فقط أو معنى (قوله الا ان قيل المراد فقد حكمه بترتيب
 الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتيب الانفجار لانفس الانفجار وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في

هذا الاستثناء شيئاً في دفع الاعتراض من جهة ان اثبات الماضي به - لتحقيق مضيقه معنى - فلا يصلح أن يكون جواباً لشرط مستقبلي وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة ان الماضي لا يصلح أن يكون جواباً لشرط مستقبلي لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الانفجار على الضرب في هذا المقام باطل وفي الماطول ان جاتي الشرط والجزاء لان وان جعلت كلتاها أو أحدها السمية أو فعلية ماضوية فالعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان أكرمته الآن فقد أكرمته أمس ان تعدياً كرامك إياي الآن فاعدياً كرامى إياك أمس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تخزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى لا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصروه من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام حذف المبدل منه (قوله وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) من ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة حذف المؤكد وبقاء توكيده (قوله قد مر ان سيديوه والخليل أجازاه وان أبا الحسن ومن تبعه منعوه) من ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في أول الخاتمة حذف المبتدأ (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار) هكذا وقع في بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست إلا في الجوهى فيها كذلك ووقع في كثير من النسخ هل أنبئكم بشر من ذلك النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكن كونا رجلين فرجل وامرأتان أى فالشاهد) في الشرح الانسب في قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليست شهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلم من الشهادة فقال فليست شهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمورهم المخاطبون لا الشهاداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فيقدر فالشهيدين لا فالشاهد وأقول المناسب أقوله فان لم يكن تأتدبر المبتدأ وانما لم يقدره فالشهيدين لان الشهيدين هنا معنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو قالوا أساطير الاواين) في الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاواين كتبتهم افهى على عليه بكرة وأصيلوا وكون أساطير الاواين خبر مبتدأ محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره ا كتبتهم افلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة أى لا تقولوا لنا وفي الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة في حذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أى لا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الخاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح اراد هذه الآية هنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهى وهو غير القول السابق لان ذلك خبر حذف الخبر (قوله والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انبئت لو او مناب الباء قصد التشاكل اللفظي) قال الرضى أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله له في عليك الى آخره) اللفظ بفتح الهاء مصدرة لطف بكسر هاءه معنى خزن وتحسرو فقولهم بالهف فلان كلمة بتحسروا على ما فات والجوار بكسر الجيم أن تطفى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجبره (قوله وقد مر البحث في ان الذين كفروا وصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذ كر لما جاءهم مستوفى) في الشرح كانه سهى رحمه الله في الاخبار عرور البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يعرف شيئاً مما وقف عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر ان محذوف دلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا وصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقد مر الكلام علم مستوفى في المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صدعن نيرانهم الى آخره) تقدم الكلام عليه في فصل لا من حرف اللام (قوله اذ قيل سيروا الى آخره) اقرن بالانون هنا قرن النور ونحوه وفي بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والاضاد المجهة المكسورة اقرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم في القبح وسوء الحال بكبس مال قرنه وعضب حذف النوعين (قوله تكثروا بعد الفاء) يعنى عقيهم امن غير فاصل بينه وبينها (قوله وباتى في غيره) أى في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتمال النوعين وان كان بعد الفاء إلا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور (قوله وبديل الاول قوله) فقالت على اسم الله أمر لك

طاعة) في الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدأ ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الا و امر وهو صـ الذي أي امرك ذو طاعة أي مطاع يمثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قليا واغماير يدانه ما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ خبر مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف خبرا مبتدأ محذوف هو الامر (قوله وقدمرتجوز ان عصفور الوجهين في امرك لافغان) مرد ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيها أولى في حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوع أو منصوب أو معهما (قوله ونحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليهم) سيد كر المصنف في حذف الحال انه يجوز ان يكون التقدير قائنين سلام عليكم (قوله ولذين بقوا في الدار والايان من قبلهم أي واءقدوا الايمان من قبل هجرتهم) فيكون الايمان على حقيقة والتجوز في حذف الجملة وقال اليعني في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبهه من حيث ان المؤمنين من الانصار عكروا فيه عكس المالك المساط في مكانه ومستقره مدينة من المدن الحصينة بتوابعها وموافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخيل لا محضا فاطاق على التخييل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التيقن والالزام للشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله عاقبتنا بنوا ماء باردا) هذا صدر بيت بعجزه * حتى شئت هالة عيناها * و يروى حتى غدت والمانى واحد (قوله لما سبب نزعى به الماء والشجر) هذا بعجز بيت صدره * عمرو بن هند ما ترى رأى صرمة * وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الحسين أو الاربعين أو ما بين العشرين الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضع عشرة في حذف المفعول (قوله يكن بعد لوشئت) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبدله نحو ولوشئت * كما أجبت أي لوشئت هدايتكم لهداكم أجبت فانه متى قيل لوشئت علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهـم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار مبدئا وهو ذا وقع في النفس ويستنتى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بفعله غير بيان نحو ولوشئت ان أبكى دما بكيت * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الذم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليعتبر في نفس السامع ويأنس به (قوله وبعد في العلم ونحوه) الا انهم هم السفةاء ولكن لا يعلمون في الشرح يحتمل أن يكون هذا ما نزل فيه المتعدى منزلة القاصر فلا حذف وهو باغ في الذم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله ما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل المتعدى منزلة اللازم ليكون الغرض منه اثباته لفعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه عن وقوع عليه حتى لا يقدوله مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم اكون الغرض منه تعلقه بفعله غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وما شئ حيت عتباح) هذا بعجز بيت صدره * حيت تمامه بعد نجد * (قوله على ذنبا كله لم أصنع) هذا بعجز بيت لابي النجم صدره * قد أصبحت أم الخياري تدي * (قوله فتوب نسبتي وثوب أبحر) هذا بعجز بيت لامرئ القيس صدره * وأقبلت زحفا على الركتين * و يروى بدل نسبتي على (قوله ومن غريبه حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أي هو صر) هذا احد الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الصر مبین على انه صر فكيف قيل لهم أتقولون أصغر هذا قلت فيه وجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق انعميون وتطعون فيه وكان عليكم ان تدعوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقول اذا قال بعضهم لبعض ما بدوءه ونحو القول الذي كرفي قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال أصغر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان بحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا أصغر مبین كانه قيل أتقولون ماتقولون يعني قولهم ان هذا أصغر مبین ثم قيل أصغر هذا وان يكون جملة قوله أصغر هذا ولا يبلغ الساحرون حكاية كلامهم قلوا أجتنبوا بالصغر نطلبنا به الفلاح ولا يبلغ الساحرون كما قال موسى للصرة ما جئتم به آلسحر ان الله سيظهره انتهى (قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى) قيد به لان مفعولي علم ووطن لا يحذفان معا قال الرضى اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيين ما تحذفهما انسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يتفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت ووطن فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا طنت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلف في الاغلب من علم أو وطن فلا فائدة في ذكرها بدون المفعولين وأما مع القرينة

القرينة فلا بأس بحذفه من نحو من يسمع يخل أى يخل مسموعه صادقا فاما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلبه مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبر أو حذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكافي قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالآية الى قوله خير لهم أى يخلهم هو خيرا لهم وأما حذف المفعول الثانى فكافي قوله لا تخلفنا على غرائك انا * طالما قدوشى بنا الاعداء أى لا تخلفنا أذلة على اغرائك المالك بنا (قوله نحو فاما من أعطى) في الشرح هذا منزلة المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولا وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى وأقول بعنى بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن الشئ من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الاول ليس غير وقد تقدم) بنى الكلام على ايس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المجعولة حذف حرف العطف (قوله) ان امرأ زهطه بالشام منزلة * يبرين الى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمنزلة تحتية مفتوحة في أوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة انى لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبى ومنهم من يجزئ به مجزئ الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين وفلسطين وباهمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبى ويبرين وكذلك اخواته ما واغترض عليه بان الذى يذبح ان يقال في النسبة ههنا نصيبى ويبرى وههنا نصيبين عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضرب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى الثانى وجعل في حكم التروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه الاسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسبة ان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على حذف حرف العطف (قوله ويبيده ان فيه فصلابين المتعاطفين المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع) أى يبيده حذف العاطف فى الآيتين ان فيه فى الآية الاولى فصلابين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بالنصب وبين المنصوبين بالرفع وفى الآية الثانية فصلابين المنصوبين بالرفع والظاهر ان البارز في بيده حذف العاطف من الثانية أى يبيده حذف العاطف منها ان فيه فصلابين المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهوانه لاله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما لاله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم (قوله أو معمول للحكيم على ان أصله الحاتم ثم تحول للباغاة) قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله فى ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سبى وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف افظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أى منه (قوله) وأجاز الزمخشري أن يكون استثناء (قوله أى ان يكون قلت لا أجدها) أى حكم عليه استثناء فاق (قوله فاء الجواب) (قوله وقد مر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خبر الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذى مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة (قوله حذف واو الحال) (قوله تقدم فى نصف التمر الماء غامره) الموضع الذى تقدم فيه ذلك هو الاشياء التى تحتاج الى الرباط فى الباب الرابع (قوله حذف قد) (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا فى حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبر السكان) يعنى اشترط السكوفيون فى الماضى الواقع خبرا لكان أو احدى أخواته الا فتران بقدر ظاهرة كفى الحديث أو مقدرة كفى البيت (قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شجمة) هذا صدر بيت عجزه عشية لا قينا جذاما وجبرا ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بحج مضمومة فذال هجعة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهى بجاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نصب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملأ الجوانب لا يكاد القمام يفرقها ووجه يرا أبو قبيلة من اليمن (قوله) حلفت لى بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه فى قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أى غير لا التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو لا النافية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا لا النافية (قوله فقلت عين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لاهرى القيس عجزه * ولو قطع وارأسى لذيك وأوصالى * وفى القاموس والواصل المفاصل أو لمجتمع العظام جمع وصل
 بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يمتطأ بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) فى الشرح هذان البيتان من بحر
 المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المقام وأول عجزه مبهمة ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام
 وأول عجزه واو الركن لكن يكون فيه النظم والسرمد الدائم والشاهد قوله نسبتك وسهل حذف لانه كونه مستقبلا معنى
 لانه عامل فى ظرف مستقبل وهو مادام على اذ تقديره مدّة دوام على كمال حذف لامع المضارع المستقبل (قوله فلا
 والله نادى الى قومي) هذا صدر بيت عجزه * هـ دوام الساء والعلاط والهدو يضم الهاء والدال وشد يد الواو مصدر هـ
 بالهمزة هـ أو هـ دوام الساء متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة فى أوله والطاء المهملة فى آخره مصدر عـ
 بشر اذا ذكره وفى الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف فى مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافية الجواب قدم
 اعتناء بالنفى وفيه تقديم نافية على جملة أخرى مع انه لا يتأتى فى قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم انتهى (قوله وقولى اذا ما أطلقوا الى آخره) هـ هذا البيت للفهر بن توب وفى الصحاح والمنخل يفتح الخاء الموحدة مشددة
 اسم شاعر يقال لأفـ له حتى يؤب المنخل كما يقال حتى يؤب القارظ العنزى وفى الشرح وأظنه يعنى المنخل أحد
 القارظين الذين خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعه فقلوا لا آتيك أويؤب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يؤب القارظان كلاهما
 * وينشرفى القتلى كليب لوائى وفى شرح الكافية بعد ما ذكر بيت المصنف أراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى
 وهـ نافية الغيبة انتهى وفى الشرح وجاءت من الضامة يرونه ما حذف منه لا النافية بدون ضمير القسم ومنهم
 المصنف والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ان يكون من قبيس ما ثبت حذفه بقياس باعتباره حذف فى جواب القسم * حذف
 ما النافية * (قوله فوالله ما نلت الى آخره) فى الصحاح والوفى المواقفة بين الشيئين كالاحتكام يقال حلوبته وفقى عيه الى أى
 لها بين قدر كفايتهم لافضل فيه وفى الشرح يحتمل ان يجعل قوله بمعدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضوعين
 والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لنافية ولا موصولة * حذف كى المصدرية * (قوله
 وانما يقدر الجمهور هنا أن يعينهم الانه ام الباب فهو أولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد
 على السبيل فى * حذف اداة الاستثناء * (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) فى الشرح هـ هذا عجيب جدا كيف لا يعلم
 المصنف أحد أجاز غير السهيلي والمثلية فى التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا به بحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام
 وقد علم الازيد محمول على الحذف لاعتلى التنازع خلافا لعضمهم يعنى ان التذير ما قام الازيد وما قد علم الازيد بدفعه هـ ذى غير
 حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثلية أيضا واختار فيه اذ لك أى انه محمولة على الحذف دون
 التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأنى بل ذلك ان الاصل الا قائل الا
 ان يشاء الله وحذف القول كثير حذف قائل لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اذ انى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله
 فتكون الآية على هـ ما من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله
 فنضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية فى حذف الاداة وحدها لا تضمن ان من حذف الاداة والمستثنى
 جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الاقولا مصحوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى
 مصدرا (ولا متلبسا بان يشاء الله) ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بان يشاء
 الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء داخل على ان يشاء الله لنحو لا فعل
 الا ان يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفى
 الشرح وهـ ذاته معنى ما قاله ابن الحاجب فى أماليه فى قوله تعالى ولا تقولن أشئ انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والوجه
 فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا بادن زيد ولا تخرج الا بعشـ يشة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا
 أو مصدر افتقـ بدر الحال لا تخرج على حال الامستحب بذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا بادن زيدا مستحب بذلك
 كقولك ما كتبت الا بالقلم وما تجرت الا بالقدم وحذف الباء من ان يشاء الله والتقدير الا ان يشاء الله أى
 الا بادن كالمشينة وقد علم ان ذكر المشينة المستحبة فى الاخبار عن الفعل المستقبل هى المشينة المذكورة بحرف الشرط
 أو ما فى معناه كقولك لا فعل ان يشاء الله أو لا فاعل بمشينة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء
 منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد دأما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدى الى نهى كل أحد عن ان يقول انى فاعل غدا كذا

طاقا فيه مدني أولم يفيد وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعل غذا كذا ان شاء الله وجهه
 منقطع ايدرجه في النهي وأما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شاء الله والنهي
 لا يتقيد بالمشيئة لانه ان ارد تحقيق الاخبار عن نهى محقق فلا يصح تعاقبه بالمشيئة وان ارد بنفس النهي الذي هو انشاء فلا
 يقبل تعليقه على المشيئة وان ارد دوامه الى ان يأتي نقيضه فذلك معلوم من كل أمر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل
 أحد منهي عن ان يقول اني فاعل غذا مطلقا لان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما
 تقدم وأما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل فاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله فيصير منهي عن
 ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله وانى فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله أحد
 وأما ما ذكره من ان بعض المتأخرين زعم ان الالهة ليست باستثناء فان اراد انهم ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه
 وان اراد انهم ليست باستثناء أصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم
 يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تأييد) هكذا وقع فيمار أبناءه من النسخ والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله في حذف الجار (قوله
 وقد يحذف مع بقاء الجار) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوا بان قال بن مررت كقوله
 صلى الله عليه وسلم أقربهم ما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين قال أيها أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف
 أصبحت في حذف الباء وأبقى عليها لأن معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلا واظف به اكانت الدلالة أقوى وجواز
 الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك في حذف ان الناصبة (قوله هو مطرد في مواضع معروفة)
 هي عشرة مواضع خمسة اضعاف أن فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحوي باب اعراب
 الفعل في حذف لام الطاب (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطالب) قد سبق الكلام على الآية الأولى
 في حرف اللام (قوله محمد فقد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لا في طالب عجزه اذا ما خفت من أمر تبالا وقد تقدم
 الكلام عليه في اللام في قوله حذف حرف النداء في برديه بالانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ في اسمي الجنس
 والاشارة) قال الرضي أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل
 بالضم أولم تعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كأمرو ومضافا نحو يا غلام رجلا وباحسن الوجه أو مضارعا للمضاف نحو
 يا طاله اجبلا قصدت به هذه الثلاثة واحد ابعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه أمان النكرة فلان حرف التنبيه انما
 يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليه منتهما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأمان المعرفة المتعرفة بحرف النداء
 فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به الا لظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى
 ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منه ابعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف والتنبيه والمخاطب
 فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها النعلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو
 وصف مرفي وهو معرف قبل النداء باللام في حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يالهم ذامن غير ان تصف هذا بذى
 اللام كالا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه نحو يا أيها الرجل أو بوصفه
 نحو يا أيها الرجل وأما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
 منادى أي مخاطبا اتنا فظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
 وجهه مخاطبا وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس
 والاشارة فظاهر في أن حذفه من منادى غيرها ليس بشاذ فترد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم
 المشددة في الآخر وذلك لان حتى ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الحكمة
 لكثرة ندائه لم يحذف الحرف الا ليكون اجماعا وأقول لا وجه لا يراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف أيضا من
 المندوب نحو يا عمر أو لام المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد في أطالة الصوت والحذف ينافية ولا يحذف
 أيضا من المضمر وندائه شاذ ويأتى على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا بجر بن بجر يا أتنا أنت الذي طقت عام جمعا
 وكقول بعضهم يا ياك قد كفيتهك (قوله أصبح ايل) هذا القول لام جذب زوجة امرئ القيس قالته تبرمها وفي الصحيح

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالشديد الذي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تغريك النساء فقالت انك ثقيل
 الصدر خفيف العجز سريع الارقاء بطيء الافاقة (قوله بمثل هذه الوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره * اذا هملت يوما لها قال
 صاحبي * ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب بلوعة والتاع فؤاده أي احترق (قوله هذي برزت لنا فهاجرت ريسا) هذا صدر
 بيت عجزه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا * والرئيس ابتداء الحب والنسيس بنون في أوله وبعده مائتين بينهما مائة ثم بقية
 الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذي مفعول مطلق) في الشرح يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم التلميح
 وذلك لان المتنبى كوفي ومذهب أصحابه نجاه الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا يفتكر ان يكتبه لذلك ولا
 يتجه تلميح به (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السآمة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابي وصحابتيك
 انخالها قليلة فلا تغل وفي الشرح الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى المال المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذي تضمنه هذا
 البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اباي وصحبتى اباك فيما خاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاحكام فقوله ذلك مبتدأ خبر عنه
 بقليل وقوله اخال جملة النفي فعلها وأقربها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين كما
 تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يفتضح لي وجه الرفع هذا البيت على ابن مالك فتأمل
 وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم يفتضح اسم الاشارة بالمشارة اليه بل خبر عنه بقليل اما على ان
 يكون من التعليل بلام الابتداء المقدره حذف ضرورة كما قال سيدي به في * اني وجدت ملاك الشيعة الادب * وفي * وما اخال لدينا
 منك تنويل * ان الاصل للمالك وللدنيا واما على ان تكون من الغناء المتوسط لان المتوسط المبيح للالغاء ليس المتوسط بين المعمولين
 فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغاء ايضا نعم الالغاء للمتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالابتداء
 الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الغناء المتوسط لان العامل في الاول سبق باني وفي الثاني بما النافية وتظهيره متى
 ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء (حذف نون التوكيد) (قوله فلا وأبى لنا تها الى آخره) في الصحاح والروم من ولد الروم بن
 عيصوبن اسحق يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا غرة وغروم لم يكن بين الواحد
 والجمع الا التاء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا قبلها ساكن) قال الرضي انما كان ذلك خطأ لما عن التنوين لان التنوين لازم
 للاسم الممكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانه قد ترك بلامانع وايضا ينبغي
 ان يكون للنون اللام حقة للاسم فضل على اللام حقة للفعل (قوله وبه ادحيثما كان حذف لاجلها) هو واوا الضمير في اضرب
 باقوم وبيا الضمير في اضربن يا هند وقال بونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك الموم طارقه الى آخره)
 قونس الفرس عظم نائي بين اذنيها (حذف نون التثنية والجمع) هذه الترجمة تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها (قوله ها
 خطنا الى آخره) الخطات تثنية خطه وهي الامر والقصة وقيل رفع اسارومنة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من
 خطتان للاضافة كانه قال خطا اقول كم لي اما كذا واما كذا (قوله لا يزالون ضاربين القباب) هذا عجز بيت صدره * رب حى
 عرندس ذي طلال * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند الكلام على كل (حذف التنوين) (قوله أسمى الى قوى
 شراحي) هذا عجز بيت صدره * وما أدري وطني كل ظن * قال القراء وشراحي مرخم شراحي في غير الاء وفي الشرح ويمكن
 ان يكون منادى ومسلمني خبر لمحذوف أي أنت مسلمني الى قوى يا شراحي وفي الصحاح وشراحي اسم رجل لا ينصرف عنه
 سيدي به في معرفة ولا نسكرة لانه برتبة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النسكرة انتهى والجمهور على ان النون في مسلمني
 للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجاز في السبعة هذا ضاربك وضاربني
 والكاف والياء في موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية لاتنوين لقوله وايس الموافي الى آخره) هذا يقع في بعض النسخ دون
 بعض وهو لبيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمني والرد على مذهب هشام (قوله ولا يكون الاسم موصوفا بما اتصل به
 وأضيف الى علم من ابن اوابنة) قال الرضي وذلك لكثر استعمال ابن بين علمين وصفوا فطلب التحفيف لفظا بحذف التنوين من
 موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم
 ابن كريم أو زيدان أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا القلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيدان عمرو
 على انه مبتدأ وخبر لقلته أضاف ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام

وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي أمالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطقون بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بآيات الهمزة في وثبات الالف في الله ولذلك اذا كتبت فزيدا كتبت قافاوها لانك لو وقفت اقلت فهدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا اكثر من اول ذلك - حذف العرب التنوين من الاسم الاول فاعلة التي حذف العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكتب اكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبدأ به غالبه الان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ اول السطر الذي بعده فمكر هو ان يكتبوه على غير ما يوجبها النطق به غالبها وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان ليكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس ابن ثعلبة) بعده كريمة أخوالها والعصبة وفي الشرح قال ابن جني والذي أرى انه لم يرد في هذه البيت وما جرى مجراه ان يجري ابتداء وصفة على ما قبله ولو اراد ذلك حذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجري ابتداء على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كاشي الواحد فوجب ذلك ان ينوي انفصال ابن عما قبله واذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يتبدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قات كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البديل اذ البديل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائق مطرد ولكه قابل فقامته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة (قوله * فالهيئة غير مستعتب * الى آخره) هذا البيت لابي الاسود الدؤلي وقيل فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تمثيل المتعاطفين في التكبير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين في ولا ذا كر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وأراد بان تعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أي آثر الشاعر حذف التنوين في ذا كر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذا كر الى الاسم الشريف ايمثائل في التكبير المعطوف وهو ذا كر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذا كر اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية وهي لا تقيم التعريف أجيب بان ضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو هنا بمعنى الماضي أو الاستمرار (قوله فن الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير في له واليه الاولى والثانية للذكور وفي انه وكأنه الثاني وهو مبتدأ خبره كانه وما بعده ومجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به في حذف الهمزة (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لخصيص المضاف ان كان المضاف اليه مذكورة وتعرفه ان كان معرفة فلولا حذف الهمزة من المضاف لاضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان مذكورة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معروفا كان مخصصا وقيده بالمعنوية لان الهمزة لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تقيم التعريف في اللفظ وتفصيل ذلك ان الهمزة لا تمتنع فيها من المثنى ولان المجموع بالواو والنون نحو الضارب بازيد والضارب بوزيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمرا نحو الضارب بك والضاربك أو ظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل (قوله قيل والاسم المشبه بنحويا الخليفة هيمية) لان تقديره يامثل الخليفة هيمية فدخل يافى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويرد انه الاتجاعم من الجارة للفضول) قيد به لانها اتجاعم من الجارة غير الفضول كما اذابني افعل التفضيل مما يتعدى عن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم ويجوز أيضا ان تجامع من هذه من الجارة للفعول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد اقرب من عمرو من كل خير (قوله و ليس هذا بياس والتركيب قياسي) هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركييب الذي كلامنا فيه قياسي (قوله وابدال المشتق ضعيف) قال الرضي والاغلب ان يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يتجأ الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك لاني * أي يؤذي نفسي القوم

والصهيل) قدر الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك (قوله والاولى عندي ان يخرج على قوله * ولقد أمر على اللئيم بسبني *) وهو ان يجرد ال التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيه صرح نعمته كالنكرة في حذف لام لا فاعل (قوله وقيل مرة أنارن) مرة بهم مضعومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأنارن همزة مفتوحة فثلاثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثارت القليل وبالقتيل نار أو ثورة إذا قتلت قاتلة والفرغ بكسر الفاء وفجحه أو بالغين المجهة الهدر في حذف جواب القسم (قوله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمته) هكذا وقع في النسخ وفي الشرح ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهو حذف جملة جواب الشرط وانظرا هرا ن ما هنا سهو وسبق فلم أقول ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الا تية سهو ولا سبق فلم وذلك ان الشرط والقسم اذا جمعا يثبوت معهما مجابو السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مقدم ما في الرتبة على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم بتقديم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءني زيد لا كرمته وقد صرح فيه بأنه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب أوجب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط له لازم متبع وهو عود الضمير على متأخر انظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لا متناع لازم (قوله أي انه المجزأ وذلك ان المرسلين أو ما الامر كما تزعمون) في تفسير ابن عطية عن قتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقدره بالامر كما تزعمون وقدره الزمخشري بأنه المجزأ في البحر ينبغي ان يقدر ما ثبت جواب القرآن حين أقسم به وذلك في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك ان المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذي الذكر انك ان المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر النذارة هنا في قوله وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وذكرها هناك في قوله لم يذرفوا فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا يجده هذا القول مستقيما في العربية لتأخره جذا عن قوله والقرآن (قوله الفراء ثعلب ص) في البحر وهذا معنى على تقدم جواب القسم واعتقاد ان ص يدل على ما ذكره في حذف جملة الشرط (قوله وجاء بدونه نحو ان أرضي واسعة فاباى فاعبدون) في حاشية التقطازاني عند قوله تعالى واباى فارهبون ونقل عن المصنف يعني الزمخشري انه قال في واباى فارهبون وجوه من التأكيده قد ديم الضمير المنفصل ونأخير المتصل والفاء الموحية معطوف فاعليه ومعطوفاته قد ديمه اياهى ارهبوا فارهبون أحدهما مضمير والثاني مظهر وما في ذلك من تكرار الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل ان كنتم راهبين شيأ فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفي بل لا يدخل عليه الفاء) في الشرح ليس الجواب هنا فاعلية فعلا منفي بل حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أي فانتم لم تقتلوههم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوههم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداء كمنه كقوله فطامقها الى آخره) الا كثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداء جائز مطا وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء النافية أيضا كهذا البيت في حذف جملة جواب الشرط (قوله ولوان قرأ ناسا برت به الجبال الآية) أي ما آمنوا بآييل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التي بينه به المصنف وذكر أيضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفي الشرح لم يقدّر المصنف شيأ نفرد به دون النخاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل رأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألسنم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاسم تفهم لا تقع جوابا بالفاء) في الشرح لم يقع في الكشف هذا السكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان الاسم تفهم جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله فآمنانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألسنم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فاما موقعا قلت موقعا ان يكون مفعولا لا خبروني والاعمال معاق كما هي كذلك في قوله تعالى قل رأيتم ان أناكم عذاب الله بعبثة أو جهره هل يملك الا القوم الظالمون فان قلت فابن جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف تدل عليه الجملة ان المكتفان له والتقدير في آية الاحقاف ان

كان من عند الله الى آخره فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقرير الآية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة فاخبروني هل
يملك الا القوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقوم أي فاء لم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر) في الشرح هذه
المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعاً تشبكه كل على هذا التحقيق فانهم نصوا الى أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان
فعل الشرط ماضياً فقط ولذلك عدوا من الضرورات قوله انك قد ضاقت على بيوتكم * ايم لم يربى ان يبتى واسع وأقول بندق
الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء بسده مسده الا اذا كان الشرط ماضياً وهذه المواضع التي وقع فيها فعل
الشرط مضارعاً فيها شيء ساد مسده الجواب يحذف الكلام بمجملته * (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لانها لو كانت العاملة
لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء في مثل باليت قومي يعلمون اذا قيل ان انه على
حذف النادى) احترزهم هذا اذا قيل ان حرف النداء اذا وايه ما ليس منادى يكون مجرد التثنية لان الكلام حقيقة مذ
لا حذف فيه وإنما كان هذا الثالث من حذف الكلام بمجملته أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان النادى عند سيدي به
وجه هور البصريين مفعول به لا دعوى مقدار وأصل يل باز يداد عوز زيد احذف ادعول وما اكثر الاستعمال ودلالة النداء
عليه فخر آ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف النادى أيضا كان الكلام بمجملته محذوفاً (قوله * قالت بنات العم
الى آخره) عيبه ان مهملة مفتوحة فثناة تحتية مكسورة فثناة تحتية مشددة من العي وهو خلاف البيان يروى فقيرا
ممكن عيبه اوفى الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جائز بدأ كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتها
وايس شيء من الجملتين حالة تماق ان به وارتباطه باليس كلاما لعدم استقلاله بالا فاده بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان
كذلك فالحذف في الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بمجملته وأقول مراد المصنف من حذف
الكلام بمجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك في ان المحذوف في الرابع والخامس كذلك وان بقي اداءة
شرط ونفي * حذف أكثر من جملة في غير ما ذكرتم (قوله ان يكن طبعك الى آخره) الطبع بالمهملة مثلثة والباء الواحدة مشددة
هنا العادة كقولك * فان طبعنا حين واكن * منابنا ودولة آخرنا * (قوله أي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فيما مضى
لاحتملناه منك) في الشرح هذا المخرج عما ذكره أولا من حذف الشرط وحذف الجزء في كون هذه امثالا ما حذف
منه أكثر من جملة في غير ما ذكرنا وأقول ما ذكر هو حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها بقوله في
غير ما ذكرنا في غير حذف الشرط وحده ونحو حذف الجواب وحده احتراز عن حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من
جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ يحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثلاً الحذف أكثر من جملة في غير ما ذكرنا (قوله ولم أذكر
بعض ذلك في كتابي جرباً الى عادتهم وأنشد مقنلاً وهل أنا الا من غزية الى آخره) في الشرح يحتمل ان يكون أنشد منصوباً
بان مضمره والعطف على المصدر المتقدم على حذف قولها * باليس عبادة وتغري عني * ويحتمل ان يكون مراداً على الاستئناف
والبيت لدي بن لصحة وغزية بنين مجة مفتوحة فزاي قبيلة ويقال رشدي رشدي رشدي كصر بنصر ورشدي رشدي كصر بنصر
وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتبعه في غير الاعراب لاجل افتقار غيره من فعل ذلك من المعربين حتى
يحتاج الى ان ينشده هذا البيت اعتذاراً عن ذلك وإنما فعله لا مر آخره وانه وضع كتابه ليفيد به من تباطى التفسير والعربية
جميعه ما لا حاجة الى اقامه مثل ذلك العذر (قوله وأما قوله في ركب الناقة طليحان) قال صاحب المحكم الطلاحه الاعياء
من السير ومن كلامهم * ركب الناقة طليحان أي والناقة تحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت أي فضررت
فانفجرت وكما قال النعماني * اذا ما الماء خالطها ضينا * أي خالطها فشر بناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف
انواع وبابه أوسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى ان كان ترادوا وسطاً وأخيراً وأولاً وان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ
وأنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزاً سمكتراً انتهى في الباب السادس من الكتاب * (قوله اذا أريد تنفسه برهان حيث
الجملة) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمراد واحد (قوله وأما الامر لوالد كبروا ضدادها فوفها
كافعل) يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التنزيه والجمع الا اذا كان النعت جملاً لا يجرى
مجرى مفردة في الحركات والسكنات بان يكون جمع نكرة يراجع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل
فهو دغليانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع النكرة يخرج لفظاً عن موازنة الفعل

ومناسبتة لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلم ان نحو قعود علمانه كالزم في قاعد بن علمانه (قوله بكرت عليه بكرة الى آخره) البكرة بالضمة الغدوة ومنه بكرت على الشيء واليه وفيه بكور او بكرت بالتشديد وبكرت وبكرت بكوت بمعنى أتيت بكرة والصرم الارض المحسود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم في نحو فكلا من ارغدا ان رعدا نمت مصدر محذوف) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آله الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشهر في هذابين المعربين صواب وان تخطئتم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل وأقول انما هذه المصنف فيما اشهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلوا لهم على ذلك لانه لا بناء على اعترافه على أدلتهم (قوله فليوازن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتعيين الصفة مفعولا على السعة) في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين أمر مستكبر ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قوائنا احب الارض شهاب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما سبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فراد المصنف هنا وهناك مجازا لنحوي بحث عنهم او مثل احب الارض شهاب الزمان ايس كذلك (قوله أي الشملة السماء والحالية متذرة لتعريفه) في الشرح تعد الحالية في هذا التركيب اقياما للمانع لا يقتضي المنع من ارتكاب ما عدا عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتغال واشتمل بالثوب ادارته على جسده كله وعانقه حتى لا يخرج منه يده وفي القاموس واشتغال السماء ان يرد الكساء من قبل عيونه على يده اليسرى وعانقه اليسرى ثم يرد باقيه من خلفه على يده اليمنى وعانقه الايمن فيعطيها جميعا وهو الاشتغال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيدوامه فرجه (قوله والصواب العطف على معمولي عاملين) في الشرح غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقل ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لحواله محل الاسم) وهو قول البصريين سواء حل في محل اسم مرفوع كافي زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع قاله الرضي واءترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاذب وكاذب يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فاعلم ان الزيدان ويكفيه موقعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع الزيدان واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسبب ان صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاذب يقوم ان أصله صلاحيه وقوعه موقع الاسم كافي قوله وما كنت آتيا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان أرادوا أن رافع المضارع وقوعه موقعها هو الاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كافي يقو زيد ومنع منه الاستعمال كافي جعل زيد يقبل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التخصيص وان رادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعها هو الاسم مطقا فباطل أيضا لرفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كافي وان احده من المشركين استجرك فلوك ان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطاقا لما كان بعد ان الشرطية الامر فوعا واللازم منتف فالا لزوم كذلك فن قيل ما قاله الكوفيون باطل لان الخبر يرد من الناصب والجازم عدوى والرفع أمر وجودي وكيف يصح ان يكون الامر العدوى لمة للوجودي فجوابه لا نسلم ان الخبر يرد من الناصب والجازم عدوى لانه عبارة عن استعمال المضارع في أول أحواله مخلصا عن افظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدى انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها تدخلت في أول الكلمة حدث لرفع محذوفها إذ أصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليهم الأولى من حالته على المنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين المعربين وانما عذرهما عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها بجزء الكلمة (قوله ثم اذا عروا أو عروا) أي اعرابوا الكلام أو عروا الطالب أي جعلوه يعرب (قوله فاما البصريون فذهبوا) ان المانع الزيادة المشبهة لاني النابت قال الرضي الالف والنون انما يؤثران

لمشابهة ألف التأنيث المدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهم معا وبقوات هذه الجهة تسقط الالف والنون
عن التأنيث وقال المبردة جهة الشبهة ان النون كانت في الاصل هزة بدليل قلها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء
وبهراني وهي قبيلة من قضاعة وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدل منها أو أضاف إليها وبهراني
قاله ليس صنعاء ويروى كهم راوى فابدلوا النون من الواو شاذ للنسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو (قوله
عن درك الحق) الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع بطلاق على الاقوال والعقائد
والاديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابلها الباطل وأما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابلها الكذب وقد
يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع
ومعنى حقيقة المطابقة الواقع ايها (قوله الاعداد الاصول) بمعنى التي ليست بعدولة (قوله ولكلنا أهلي بواد أنيسه الى آخره)
هذا البيت اساعدة الهذلي وتبني بالعين المجبة المفتوحة المشددة وأصله تنبني بتاءين في أوله حذف احدهما من التبعي وهو
التطاب ومثني وموحدة صفة ذئاب أو خبر مبتدأ محذوف أي بعضهم مبني وبعضها موحدة (قوله وللجهل بموقع هذه الالفاظ) يعني
الالفاظ بعدولة (قوله احاد أم سداس الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكلام على أم (قوله الذي أطاق) أي ايج (قوله ولو
أفردت لم يكن له معنى) قال التفتازاني أي لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين
حالا من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كثر وان القصدي فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا المطيبات
في حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه بالواو علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه) قال التفتازاني وذلك لان أول واحد الامرين أو الامور
لا غير وأما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فانه يكون بدايل من خارج مثل ان مجالسهم اخير وزيادة
في الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله ان أول واحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقييد في الكلام يكون
نفيا لما يقابلها فمعنى أو ان يكون الاقتسام على أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الأنواع
غير متجاوزا لها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك وفيه إشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز
التسع تمسك بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد
أعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خامس وسداس انتهى (قوله واختلاف فهم اهنا) أي في
الواو في قوله تعالى وثامنهم كلبهم (قوله فيندفع الاشكال أيضا) هو ان في قوله تعالى ما يعلمهم الا قيل رداعلى كون الواو في وثامنهم
كلهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه نفرا ككونهم سبعة (قوله فاما الواو الاولى) يعني واو الثمانية (قوله قلنا العامل
المعنوي لا يحذف) في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار رأيت زيد فقام قائما
لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضم عامها جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استيفهام أو غيره وهذا يشمل
المعنوي وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوي أقول المصنف في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا
ممنوع وبهذا رواه المبردة قوله في بيت الفرزدق واذما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي واذما في الوجود بشر
مثلهم (قوله ولا أرض اقبل ابقاها) هذا مجز بيت صاره * فلامرنة وقد دقت ودقها * واما زنة اسحابة البيضاء ولودق المطر
وضعير ودقها للاسحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبله وابتدأت لارض خرج قلها (قوله الرابع عشر قوله لم ان النكرة اذا
اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاولى) قال التفتازاني
في تلويحه والكلام فيما اذا أعيد للفظ الاول امام مع كيفية من التذكير والتعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف
هو اللام أو الاضافة لتصح إعادة المعرفة بنكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكر أو الاما ان يكون نكرة أو معرفة وعلى
التقديرين اما ان يعاد نكرة أو معرفة تصير أربعة أقسام وحكمها ان تنظر الى الثاني فان كان نكرة فهو غير الاول والا كان
المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول جلاله على المعهود الذي هو الاصل
في اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا أعيدت نكرة كانت عينة وكلام التفتازاني انها تكون
غير اقل حكى ابن السبكي في هذه الصورة قولين وحكى عن امالي ابن الشجري انه قال انها غير الاولى لانفسه جري كلام
المصنف على القول بانها عين والتفتازاني على القول بانها غير (قوله وجازوا على ذلك ما روى ان يغالب عشرين) روى ذلك

موقوف على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول ان يغلب عسر يسرين وفي نفسه ير البغوى قال أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله ان يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة والعسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحدا ويسر ان وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفان مع الفارس سيفان لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه ان يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم في الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدام غير زائل أي لا يجمعهم في الغاية كقوله صلى الله عليه وسلم لم يسمعوا مني شيء لا يجمعهم في النقص (قوله ويشهد للصورتين الأوليين) هما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار في قوله الأوليين ان يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أول ما يشهد به وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بني دهل الى آخره) هـ ذان بيتان من بحر الخرج والصفح العفو ودهل بضم المهملة وتسكون الهاء (قوله والثالث ان في التنزيل آيات ترده هذه الاحكام الاربعة) قال التفتازاني في تلويحه واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق ودخلوا مقام عن القرآن والافتقار للنكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذي خافكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد القضي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلنا اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومثله كثير في الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الخامسة انتهى (قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام) فلا يكون الثاني عين الاول لان المعنى من كون الثاني عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول (قوله لان اللام ان كانت فيه) أي في العسر الاول للعهد في العسر الذي كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر مهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أي فالثاني عين الاول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها) في الشرح عهـ هذا الموضوع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطأ وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس يلزم بلان عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتدأ والزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها الدليل دلهم عليه ولا ضرورة الجائز - م اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى (قوله معمول للمضاف أو الجار مقدس) قال الرضى اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فن قال انه الحرف المقدس نظري ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل زيد فني الاضافة قائم بالمضاف اليه لا جـ ل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدرة القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو محتمل بالمضاف اليه او مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر أربعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام زيد فمعي كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان أراد كون الاسم مضافا اليه فهو ذا هو المعنى المقضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب وان أرادهم النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فيذني أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا بالنسبة التي بينهم ما بين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد (قوله ها بينا اذ اصرح الحق فاضغله) هذا صدر بيت يحزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشده * وقد تقدم في الجهة الخامسة فيما يحتمل بآثار عامله وجهين (قوله لان الحال حينئذ من المعرفة) هـ ذا هو المرجح لكونه موحشا حالا من المستتر في الطرف (قوله واما جواب ابن خروف) أجب ابن خروف عن تجويز كون موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الطرف بان الطرف ههنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدأ واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه المعرفة مخالفة لاطلاقهم ولقول

أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بما اعترضهم عليه بخلافه فاقوله ولفظي أبي الفتح معطوف على لا طلاقهم (قوله
 عليك ورحمة الله السلام) هذا مجزيت صدره * الا بالخلة من ذات عرق * والمراد بخلة هنا امر أو بذات عرق موضع (قوله
 وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطوفة على المستتر في عليك أولى من عطوفة على السلام بان ما ذهب
 اليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطوف على الضمير المرفوع المستتر
 مع عدم الفاصل ولم يترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليه ضمير تقدمه على المبتدأ او عدم اعتراضهم بذلك يدل على ان
 الطرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض
 به على أبي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلاً وانما تخلص من ضرورة الى
 ضرورة أسهل من ان يترض على ذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طائل أولى لانه ظاهر فاعلم ان لو ساوى
 الظاهر المضمري في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم أن صاحب الحال طائل بل هو ضميره المستتر في الطرف
 بان جعل صاحب الحال طائل أولى من جعله الضمير المستتر في الطرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من
 جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بأنه انما ثبت هذه الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما اذا كان
 نكرة فحمل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لانه يكون معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله احدهما ضمة ان في تنقية
 ضمة للمؤنث وضمة ان للمذكر) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبع بضم
 بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فاذا أرادوا هارثوا وغلبوا المؤنث اقله حروفه على المذكر فقلوا ضبعان
 هذا ولا يمكن في الصحاح الضبع معرفة ولا نقل ضمة لان الذكور ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانتى
 ضبعان والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما
 من شأنه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولاً وسهواً وان كان بحيث
 لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسياناً (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) اعني ان يقول ان أراد
 لا يجتمعان في الوجود فسهو لم يكن لا يفيد ذلك لان المراد بقوله يجتمع شيئاً هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان أراد
 لا يجتمعان في حكم فممنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منهم
 ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والمراد عشرة أيام باليا لهن لكن أنت تغليب اليا لى وأقول هذا
 الضابط انما هو لتغليب اليا لى على الأيام في التاريخ لا لتغليب اليا لى على الأيام مطلقاً نعم مقتضى التغليب في هذه الآية انه
 لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بلينك المسماة (قوله لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعاً لا موجد لهما
 في الحقيقة سواء) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الابدان والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد
 قدرته وارادته الى الفعل كسب وابدان الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين
 مختة فقتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجاداً ومقدور العبد كسباً (قوله وقد مضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي
 لها محل من الاعراب (قوله الثامن عشر قولهم ان كذا ثبت اني ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كذا ان نفيه اثبات
 واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيه ان ارادوا به انك اذا قلت كذا زيد يقوم واثبت الكود أي القرب فهذا
 الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كذا زيد يقوم اثبات القرب من القيام بل لا ريب وان
 أرادوا ان اثبات كذا دل على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قريبتك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو
 حصل الفعل منك لكانت أخذت في الفعل لا قريبتك منه وأما كون نفيه اثباتاً فنقول فيه أيضاً ان قصد وان نفي الكود أي
 القرب فيما كدت أقوم اثباتاً لذلك المضمون فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباتاً وكذا ان أرادوا ان نفي
 القرب من مضمون الخسبر اثباتاً لذلك المضمون بل هو أفحش لان نفي القرب من الفعل أبغ من نفي الفعل نفسه فان
 ما قريبت من الضرب أكاد في نفي الضرب من ماضربت بل قد تجبى مع قولك ما كذا زيد يخرج قريبتك تدل على ثبوت
 الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القريبتة دالة على ثبوت مضمون خبر كذا في وقته بعد وقت
 انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت
 الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوت تلك القريبتة فان حصلت

قريئة هكذا قلنا ثبت ومضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفقهون أي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما
 قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتخذنا هزوا وادع لنا ربك بيننا ما هي وادع لنا ربك بيننا
 ما لو أنها وهذا التعمد داب من لا يفعل ولا يتأرب الفعل أيضا وان لم يثبت قريئة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا
 بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكديرها وقوله إذا غبر الهجر البيت إذا ليس في هذه
 المواضع ما يدل على حمله بعد انتفائه ومثل هذه القريئة هي الشبهة لمن قال إن في كاد اثبات (قوله أحدهما إن لم يخشري
 قال في أوائل سيرجهم الله) تقدم كلام لم يخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله لئن قال
 بعضهم في سجدون) تقدم هذا بجميعة في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست أمام زيدان زيدان مخفوض
 بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة) في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه
 هو المضاف ولا شك أن أمام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافض للذي هو المضاف إليه فالتعريف بذلك بقولهم زيد
 مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركو التصريح
 بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا أن الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فإن هذا قول مرجوح عندهم فالبناء
 في تخطئة الجماعة عليه واه وأقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم أن خصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك ينبغي
 الاحتراز منه ومما ادعى المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لأنه ذكر في
 الخامس عشر أن العامل في المضاف إليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بأنه عاملة قولاً

باب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

(قوله إن كان حرفاً واحداً) يعني وليس بعض كلمة لأن ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله ويقال في المتصل بالفعل من نحو
 ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الأول يعبر باسم المبرع عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين
 غيره والثالث بلفظه (قوله ألا يكون اسم هكذا) أي اسم ظاهر فريء بذاته لأن الضمائر المتصلة أسماء ومنها ما هو على حرف
 واحد يعني أنه في هذه الحالة يكون معبراً به عن نفسه فيكون اسماً ظاهراً وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما
 الكف الاسمية فانها لازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف إليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله ألا يكون اسم هكذا
 تقرير السؤال أن الكف الاسمية اسم ظاهروهي على حرف واحد وتقرير الجواب أنها المسالازمة للاضافة واعتمدت على
 المضاف إليه صارت منزلة ما هو أكثر من حرف لأنهم لا يعبر عنه عند الكلام عليها إلا باسمها لأن في التعبير عنها بلفظها قطعها
 عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولهذا إذا
 تكلمت على اعرابها) الإشارة بهذا إلى اعتماد الكف الاسمية على المضاف إليه (قوله لأن الحذف فيهن) أي في موق
 وش ول واللام في لأن متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أي بلفظ باء الجرو وواو العطف فلا يقول ب حرف جرو لا و
 حرف عطف لأن كلامهم ما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وإن كان اللفظ على حرفين نطق به فليل قد حرف تحقيق وهل
 حرف استفهام) لأن اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من إطلاقه هنا علمه أو انما وضعوا اللفظ لنفسه لأنهم محتاجون إلى التعبير
 عنه فلو وضعوا له أخلوا بكان الوضع له ضاعاً إذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفات إلى أن هذا ليس
 بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطاق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لا نأذا
 قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جرف الدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح
 والتحقيق أنه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر
 كلام المصنف أن اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره إن السكامة الثنائية إذا اجتمعت على اللفظ
 بقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفاً صحيحاً أو حرفاً نوحاً كثرت من الهم ومن الهم ومن الأول يكون على
 أقل أو زان العربات واما إذا اجتمعت على غير اللفظ أو لم يقصد اعرابها لا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً نحو جاءني كم ورأيت منه الثلاثة
 يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعاً (قوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بأن تقول في قد القاف
 والدال وفي هل الماء واللام (قوله وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً فليل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم ولهذا أخبر عن بقولك فعل ماض قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ ذون معناها كقولك ابن كلمة اسم تفهام
 وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع اثنى بعينه غير متناه اول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو
 المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذى ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عن بقوله حرف اسم استقبال
 وكان المصنف لم يذكرها لان الادلة الثلاثة التى فى قوله يدل على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما فتحت على
 الحكاية) لان الكلمة المبنيّة اذا جمعت على اللفظ فالأكثر فيها الحكاية تقول من اسم اسم تفهام وضرب فعل ماض
 وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر * ايت وهل ينفع شيأ ليت * ثم ان أولت بذكر كاللفظ انصرفت مطلقا
 وان أولت بمؤنث كالسكامة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهندي الصرف وتركه وان كانت
 رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة (قوله فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم)
 وذلك ان اللفظ مسماه اللفظ فان آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلاً اسم
 مسماه الحرف المخصوص قال سيديو به قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك
 والباء التى فى ضرب نقيل تقول بابه كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كبه وفى الكشف فان قلت
 من أى قبيل هى من الاسماء أم مبنية قلت بل هى أسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من
 الاسماء حيث لا يسمها اعراب ان قد مضى وتوجيه الدليل على ان سكوتها وقف وليس ببناء أنم الوينيت لحذى بها احد وكيف
 واين وهو لا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيبين الساكنين (قوله قياس هزات الاسماء) يعنى الاسماء الصرفة وهى التى
 ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتدار من المصادر التى هزتها هزرة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا
 المعنى (قوله كما أنك اذا سميت بضرب قطعت هزته) فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود له هزرة الوصل فى شئ من
 الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع هزرة الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به
 غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه هزرة الوصل على حالها اعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستعجب
 ما كان ثابتا قبل التسمية به بخلاف مثل الواصل (قوله نقلت فكيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم
 ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) انا سأل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليب النحاة
 وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عد الاسماء نادى اللفظ أى الاسم نادى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بالفظه
 وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بالفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بالفظه آخر ~~ك~~ الفعل
 الماضى وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرضى اعترض فى المختص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام
 ليس حرفا اتفاقا فهو ما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما دلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما
 ان كان فعلا فلانه أخبر عنه به لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك
 جائز فى الكلمات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخرى اما عن المعنى امام معبر عنه بالفظه
 وحده أو مع غيره واما معبر عنه بالفظه آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار
 عن معناه ابا متناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه به بغير افظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ بمعبر ابا حد هذين الوجهين
 بانه عتق ان يخبر عنه معبر اوجه ثالث فلا تناقض فى ذلك (قوله لما كان أكثر لفاعيل دورا فى الكلام خففوا عنه) بتشديد
 الميم وخففوه بقاءين جوابها والجملة باسمها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد
 على المفعول به

بوفصل (قوله وقد سمعت من يعرب ألهامكم التكاثر مبتدأ وخبر اظنه ما مثل قولك المنطوق زيد) فى الشرح لا عيب
 على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهامكم نفسه هو المبتدأ أو اما اذا طابق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحتمل كلامه على
 ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهامكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه
 بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصدا ان ألهامكم مبتدأ والتكاثر خبره
 (قوله وذكري رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وذكري عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أثبتت زيان الجفون الى آخره) الى ان ضد الظمان والكري النعاس تقول منه كرى
الرجل بالكسرى كرى كرى وهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به في البيت النوم والمسوع اسم المفعول من سمعته الحية
أو العقب اسم عاويله المسوع كناية عن ليلة السهر (قوله وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجى المؤمنين في قراءة ابن
عاصم وأبي بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة في التبيين الذي ذكره المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب
الخامس بما لا مزيد عليه (قوله والاقيل تالطت) في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف
رجحه لله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقلها) يعني من باب في
حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان غنى مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي وأقبل مسند الى ضمير
مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا جعل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر
مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي ضرورة لا ضرورة تدعو الى جعل غنى في البيت كذلك لجواز جعله
مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التاءين (قوله فقلت هلا استشككت ورد الفاعل مجروراً) ان زاد فن فاعل ينكحها وفي
آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لا كونه ما يدرك بالعقل وهو انما يعرف
ما يدرك بالحس كالفروع والمجروور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذف
الواو في باب مشاركتها في الترتب على كون نائب الثقيل ثقيل (قوله لان أصاها الباء) أى أصل الالف في يا غلاما لان
يا غلامى يجوز فيه اسكان الباء وفتحها فاذا فتحت جاز قاب الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفا (قوله ويستثنى من الاول نحو
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً فان الكاف فيها حرف خطاب) هكذا وقع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو عائد على
أرأيتك زيداً ما صنع وأبصرك زيداً وفي بعض النسخ وهو الموجد بخط المصنف بافراء الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو
وقد تقدم الكلام على أرأيتك في الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لي بالأمم فقامنه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو
الضاربك والام أفعل تفضيل من لوم الرجل لوماً على فعل وملاءمة على مفعلة ولا مة على فعالة ويقال منه للرجل يا ملاماً
خلاف قولك يا مكرمان (قوله وليست مضافاً اليها والا لخفض أو ضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا ضيف أو دخله لام
التعريف انجز بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما ينفرد به بنفس
مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً اليه ومفعولاً وادخل عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن
مدلوله وقال الأكثر امتناع الكسرة بامتناع التنوين للعتين فاذا زال التنوين بغيرها زال موجب المنع من الكسرة
فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمجد والجراء والحبلى والاجر والسكران وينصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا
قالت مررت برجل أبيض الوجه لا أجرة فان فتحت الراء) يعني لا يكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة ولا لام
تعريف فالحاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أجرة لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا ضيف أو
دخلته لام التعريف انجز بالكسرة فالحاء مجزورة المحل على الاضافة (قوله كنسيتهم الصورة الجيلة دمية) في الصحاح والدمية
الصنم والجمع الذي وهى الصورة من العاج نحوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد
أهنتهم أنفسهم الآية) في الشرح في ابراده هذا السؤال من الازراء بالزحشري ما لا يخفى ولم يكن ابراده بالذي يابى بالمصنف
والادب مطلوب مع الاصاغر فضلاء الا كبر وأقول لا يخفى أن في جوابه دفعا لتوهم الازراء والنقص بالزحشري وفي
حاشية التفاتى ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر طائفة قصد الى ان مضمونها مقر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة
الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أى وعة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى
لم ينهشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهنتهم صفة ويطنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهنتهم خبر لان النكرة موصوفة
في التقدير أى وطائفة أخرى وبالجملة الواو للحال يعنى وهو مسنوع نص عليه سيمويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر
بمعنى الاصابة) في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدر أو المولى هو الخبر وقيح خبر
مبتدأ محذوف أى الذى أصبته هو مولاه هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعنى في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس
(قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما أحسن زيداً فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤل عنه ما كان

أحسن زيد وليس في السؤال تعين ذلك في الشرح في السؤال ما يشعر بان كان تذكري في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك إلا زائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل إذله ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدر به وهو حافظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فيه ثم يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

باب الثامن من الكتاب

(قوله لما دخله من معنى اكتف) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهمي) يقر أن لما هنا ابتداء للميم والاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد لضمه من معنى يتقرن والضمير في لانه عائد على وصل الى كتابك فقرأت به أو على قرأت به وهو به ان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بادخالها بعد بقرآن لضمه من معنى يتقرن ثم ان المصنف لم يذكر هنا لضمه من معنى يتقرن وذكره هنا وانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولما لم يجزيت زيد قائم وعمرو) لان ليت زيد قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيد قائم لا يحمل الصدق والكذب وزيد قائم بجهته (قوله الثالثة جواز اننا زيد غير ضارب) قال السيرافي والزحشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطاوعا وقال ابن السراج يمنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظر فاجاز ولا امتنع (قوله لا تقول انازيد اول ضارب أو مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكي ثلث عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز تقديم في الثاني (قوله فتى هو حقالي آخره) فتى منصوب بمحذوف بفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بعلغ (قوله ان امرأته في عمدا مودته) الى آخره (هذا البيت لابي زيد الطائي في مدح أخيه لاهمه وايد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وكانت أخواله هذا الشاعر أخذوا له بالاقايعا منهم وايد المذكور وردها فدهو بعد هذا البيت ارعى وأروى وادنانى وأظهر في على العدو بنصر غير تعذير وعلى معنى مع كقوله تعالى وان ربك لذوم مفترق فلا بأس على ظلمهم والتماني التباعد والمكفور المجعود والطرف أعنى عندى متعلق بكفور ومعنى ارعى جعل الى رعى السكالا وأروى اذهب عطشهم بالسقى (قوله ولوقلت جاءني غير ضارب زيد المبحر التقدير) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأينا بخط المصنف أى تقدير غير ضارب زيد انى اضرب زيد او في أكثر النسخ التقديم بالميم أى تقديم زيد على غير وفي الشرح حكم المصنف بجواز انازيد اغير ضارب لانه عنده في معنى انازيد الا اضرب وجعل لادخله على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحمل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيد المبحر ان كان قال الزحشرى وتقول انازيد اغير ضارب مع امتناع قولك انازيد امثل ضارب لانه بمنزلة قولك انازيد الا اضرب لانه اسم فجعل لادخله على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التتاراني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انازيد الا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يقع في مثل انازيد الا اضرب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوى غايته انه جعل اعرابه فيما بعده ليكون على صورة الحرف تقول جاء بلا شئ ورأيت لا فارسا وفي التبريل لا فارس ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظر الى صورة الحرفية (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعني ولولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو ليكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا صرفوع بنى عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفي الصحاح العدا بكسر العين الاعداء هو جمع لا تطير له والسلم بفتح السين وكسرهما الصلح وفي الشرح ولما منع ان يمنع كون لاه مفرد النظاومعنى لجواز كونه صفة لغيره أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا ينبغي انك لو قلت عدك غير فريق لاه يصح في بطل الاستدلال حينئذ (قوله غير ما سوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف العين المحجة (قوله وأدخلوا عليه أ) في الشرح ظاهره هذا الكلام ان النخاع أو العرب أجازوا ادخال أ على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الا أن أو غدا فتقول الضارب زيد بجوز زيد ومثل هذا عند الجمهور وممتنع (قوله السابعة العطف بولا) في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بمجوع قولك ولا (قوله أبا الله ان أمهم بام ولا أب) هذا مجزيت لبعض ابن الطفيل

صدره * فاسودتني عاصم من ورائه * وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر * وفارسه المشهور في كل موكب (قوله يوضح في هذا)
 أي يوضح الاقرب في الثاني أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ان السيد صاحبها ولا النافية تصاحب ان
 الناصبة وعلى تقدير ان نصف صاحبها (قوله ومثله ثم لم تكن فتمت) في الشرح هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو القول
 أو المقال وليس ذلك متعيناً لجواز ان يقول بالمقالة وهي مصدر أيضاً تقول قال زيد كذا قولاً ومقالاً ومقالة فعل التأنيت
 وقع به هذا الاعتبار وأقول المصدر الذي ليس بمنزلة أصل للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير
 المزيد (قوله واتقدحكي أبو عمرو بن العلاء) في الصحاح في باب الباء في مادة انب بالهمزة الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال
 سمعت اعرابياً يقول فلان اغرب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت أنقول جاءته كتابي فقال أليس بصحيفة فقلت ما الاغرب فقال
 الاحق (قوله فيم اخطوط الى آخره) قال التفتازاني يجوز ان يكنى باسم الاشارة للموضوع للواحد من أشياء كثيرة باعتبار
 كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة سابقة بافظ فعل اقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت
 ونفذ ذلك ابعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة أكثر
 وأشهر وله افعال كثيرة أردت ذلك وأردفه بافظ وبالك على عادة العرب بتحقيقها وتنبيهها وفي الاساس شيء موعم وفارس
 موعم وفي لونه توبيع وهو استتطلة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضرر وب من الالوان من غير باق بذلك التواضع
 وولعه جملة مخططات وقيل هذين البيتين * قودثمان مثل امراس الابق * والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامراس
 جمع مرس والمرس جمع مرسة وهي الخيل والابق بفتح الباء الواحدة القنب أي فراس طوال الظهور والاعناق مثل
 حبال القنب (قوله فرفروا الفاعل) يعني فاعل الولادة والقصاحة والخشونة بالاسماء الجامعة التي هي الاب والعرب والعرج
 لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستتر فيه فاعلاله (قوله ابلغ عماد كرامنا من تنزلهم) من بيان
 لما ذكرناه وضمير هو في وهو تنزيلهم عائد الى ابلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله وخصوا
 ان الخفيفة وصلتهما مسددها في باب عسى) انما سدها ان الخفيفة وصلتهما مسددها في باب عسى على قول ابن مالك
 ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انما فاعل تام مسددها ان والفعل (قوله نقول عجبت من قيامك) هذا
 شروع في أمثلة التنبيه الثاني على الترتيب المتقدم (قوله ومثله في ذلك اعمل) يعني ان لعل مثل عسى في سدان الخفيفة
 مع صلتهما مسددها في امتناع سدان المشددة مع صلتهما مسددها (قوله ورج الفتى الى آخره) تقدم الكلام عليه في حرف
 الميم عند الكلام على لا (قوله ما ن رأيت ولا سمعت بمثله) هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه * يوم ما في
 أينق جرب * ويقع البيت بكاله في نسخ كثيرة وبعده متبذلاً تبدوا محاسنه * يضع الهناء موضع القنب والتبذيل بالذال
 الهمزة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدهما موحدة جمع نقبة وهي
 أول ما يبدو من الجرب متفرقا والها في الطال بالهناء والابتق بتقديم المثناة التحتية على النون جمع ناقه وأصلها نوفة فلما جمع
 على اقبل صار انوفا فاستعمل الضم على الواو فقدمت وقلت يا (قوله ومن أولها على النون) لم يتجوز في هذا الضم يرفي أولها
 للذات في الاليتين اللتين أ كدفيهما المضارع بالنون بعد الالف في بعض النسخ أولهما والضم يرفي الاليتين الان قوله
 فعلى لاتصيين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنون ان كان صفة لغتة فلا بد من اضممار القول أي مقولاً فيها لاتصيين
 وان كان غير صفة فالنهي وان كان للغتة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الغتة (قوله
 وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكم المسا كانت) الضمير في لكانها
 وكانت وأعطيت لاي في نحو وانفردنا أيتها العصابة وفي حكمها الاي المستعملة في البدء وأراد بموجب البناء موجب بناء
 المندى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحو العرب في المثال) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط
 المصنف وفي بعض أو ما نحن العرب في المثال وفي بعضها وأما العرب في المثال وهو ظاهر هالان لذي في المثال العرب
 لا نحوه ولان نحن العرب نفس المثال لافيه (قوله ببناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيهاً به بنزال) يريد باب حذام
 ما كان على وزن فعال من أعلام الايمان المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لم يكن وحذام بالحاء والذال المهمتان علم على امرأة
 وانما قال في لغة الحجاز لان أكثرهم على ان ذوات الرءاء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدس بخضار وغير
 ذوات

ذوات الراء كقطام مغربه غير منصرفه للتأنيث والعلمية وأقاهم على ان جميع هذه القسم غير منصوب من ذوات الراء كان
أولا قل الرعي وعلمه بناء الحجاز بغيره تضمنه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف
والتأنيث وهـ ذابناه على قول الأكثر نزل اسم للنزلة لا انزل كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العمل لانها
كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا المعدل بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء (قوله باليت حظى
الى آخره) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية (قوله جاءت اتصرت عنى الى آخره) هـ ذابنا البيت في فرس جمعت
بالشاعر فامرهابا الرق ويقع في بعض نسخ المغنى جالت من الجولان وهو الذي رأيناه في نسخة المصنف وفي بعضها جاءت
من الحجى وفي الصحاح اتصرت عنه كففت ونزعت مع الفدة عليه فان عجزت عنه قالت قصرت بلألف وفي بعض النسخ
انى امر وقتلى وهو الذي رأيناه بخط المصنف في الشرح والذي رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مرفوعة على الامام
أبي زكريا التبريزي وعلمه اخطه بانهم اقرئت عليه قراءة تصحیح وضبط جالت من الجولان واقتصدى بكسر الصاد والدال
المهملة من منقصه وهو الرق (قوله وايس كذلك اذ ليس لفعله فاعل او فاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله
والدهر بالان دواى) هـ عجزت صدره * اطربا وانت قنسى * وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف (قوله
ولو أقوى لكان أولى الاقواء في علم القوافي هو اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصدية التي منها هـ ذابنا البيت
مكسورة الروى وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا في القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفي
النحر وقد رأيت في نسخة هذه السكامة وهي حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هـ ذابنا البيت في أقوى (قوله بنائه) أى
بناء أو ان (قوله بناء حاشى في وقان حاشى لله) تقدم الكلام على هـ ذابنا حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم
مقاربه) في الشرح هذا لا مدخل له في الاعراب فباله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب وأقول
انما التزم تجنب مثله على سبيل القصص دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماع روين)
الروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر السكامة من البيت وقيل هي آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله
مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله ما تقدم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه في
الباب الاول في أم (قوله اذار كبت فاجعلوني الى آخره) في الصحاح العائد البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد
والجمع عنه مد مثلا كع وركع وأنشد البيت عن أبي عبيدة لكنه ذكر فاجعلا في بدل فاجعلا (قوله وبسمى ذلك كفاء)
الا كفاء في علم القوافي اجتماع روين متقاربين في المخرج في شعر واحد من الكفأت بمعنى قابت أو بعنى أملت لان الشاعر
يقلب الروى ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفي النحر لا نسلم ان في أبيات أبي جهل كفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها
ر وبأوجه نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك أعنى كون الياء الساكنة التي لم ينفع ما قبلها ر وبأسواء كانت للسكامة
أولغ بمره وان كان قليلا (قوله وافادة للالف) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أم ايج غزلا ناشدن اننا) هذا صدر بيت عجزه
* من هوأيائكن الضال والممر * ونصير امح قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذي وصف بالملح وشدن
العزال يشدن شدونا اذ أقوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وأنشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو
التناول ورفع الرأس وهو ليائكن تصغيره ولائكن والضال بخفيف اللام السدر البرى والسمر بفتح السين المهملة
وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وما حكاه ابن
مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فأنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو
عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس والقاعدة الثانية (قوله
* كبيرا ناس في ججاد من مل *) هـ عجزت بيت لامرئى اقبس صدره * كان ايانا في عرائين وبه * وقد مر الكلام عليه
في الباب الرابع في الامور اني يكتسبها الاسم بالاضافة في لامر التاسع منها وفي الشرح حركة الخفض على الجوار حركة
اجتمعت للاسم بين اللفظين المتجاورين وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفي قولهم على
الجوار ما يشير اليه (قوله يا صاح بلغ الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو ذكر مقصود عاربه من هاء التأنيث فترخمه
شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحي فترخم أولا بحذف السكامة الثانية اجراءه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف
الباء والمراد بالذنب هنا الذكركر (قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور) في شرح ابن مالك الكتاب المسمى

بالعـمدة في النخوة فرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجوار خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ووجزة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل إليكم شواظ من نار وضاح في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله وقال الزخشي لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عافطت على الممسوح لا تمسح ولكن أينسه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا تمسح يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا يخص سوى الجمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فيكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم يعني اغسلواها غسلاً شبيهاً بالمسح لكن لا يخفى ان هـ ذا يفضي الى اضممار الجوار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجوار كما في عذاب يوم محيط ومحض ضرب غرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف وما ورد عليه ان الجوار الجوار لم يبي مع الالباس وهما ملبس أجب بأنه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وهما قد ذكر له غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جره وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذه الايتوقف على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ايراد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقص بمسح الخلف وهم لا يلم بذلك كره في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونه وأنت خير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزخشي على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل * عطفنا اتينا وماء بارداً * وهو مع انه ليس من كلام المصنف مقتدر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمسح وان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في ايجاب غسل الأرجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجوار والمجروح مع الالباس فوجب غسل قراءة الجوار عليه بطريق المشاكلة أو الجوار لا تتقاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح تنبيهاً على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفع الاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجوز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايتة ان تميز الآية بمنزلة الجملة أو تدل على جواز الأمرين وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هـ ذا أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتخصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا مسألة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني (قوله على ماسياًتي) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل أمرأني) في الصحاح هنأ الطعام به فهو ماء أي صار هنياً وكذلك هنأ الطعام مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهنأني الطعام به نئني ويهنؤني ولا نظيره في المهموز هأ وهنأ وتقول هنأ الطعام أي تمنأت به وكلوه هنياً مرنأ وكل أمرأنيك من غير تمب فهو هنأ وذلك المهنأ ومرأ الطعام يمر ومرأة صار مرنأ وكذلك مرأني قال الاخفش هو كما تقول فقه وفقه يمسرون القاف ويضمون او مرأني الطعام عرأف قال وقال بعضهم هم أمرأني الطعام وقال القراء يقال هنأني الطعام ومرأني اذا تبعوها هنأني قرؤها بنيرأف واذا أفردوها قالوا أمرأني وفي الشرح والكلام على هـ ذا لا تعاق له بالاعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعده لم يكن لذكره معنى لان المصنف اترجم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة ان المصنف انما اترجم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هـ (قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفحة فكسرة نحو كتف) كل اسم على فعل بفخ الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفخ الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حاق جاز فيه أيضاً كسر الاول تبع للثاني وأما الفعل فان كانت عينه حرف حاق فكسره حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حاق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقري لعلمه باسكان اللام كقوله فان أهجه يضجركا ضجربازل * من الادم

دبرت صفحاته وغار به فسكن الجيم من خببر والباء من دبرت والبال البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لانها
 ارف جلودا وصفحاته جانباه ظهره وغار به ما بين سنامه وعنقه وفي الالغاز خالي دمع العين حزنا كوى القلباء بفتح دمع لانه فعل
 ماض من باب علم سكن وسطه لتخفيف ورفع العين لانه فاعله (قوله وقراءه جماعة سلاسل وأغلا لا) بصرف سلاسل لتناسب
 ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله أبي حبه) هو بجاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة في القاعدة الثالثة (قوله قد
 يشربون اقطامه) لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين (هـ) اظا هـ في ان اللفظ
 المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي مع بحيث يكون كل واحد
 منهما متعلقا بالحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنيتين فنأجازه قال يجوز ذلك ومن منعه قال يمنع منه وقد
 مر في أوائل الباب الخامس شيء من الكلام على التضمين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى أى لا يصغون) في
 الكشف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المحدث بنفسه
 يفيد الادراك والمحدث بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلي جئت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة
 بعد الكاف من شعراء الجاهلية وهذا الشعر في وصف تابط شرا ورمز ودية عجم مفتوحة فزاي سا كنه فهمزة مضمومة والعقد
 بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبس المرءة فتشدها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة
 والاسفل يجر الى الارض وخمير جان وهن للنسوة لانه لم يهن وان لم يجر لهن ذكر وفي الصحاح الحبال والحبيكة الطريقة في
 الرمل ونحوه وجمع الحبال حبال وجمع الحبيكة حبالك وقوله تعالى والسماء ذات الحبال قالوا طرائق النجوم وقال الفراء
 الحبال تكسر كل شيء كالميل اذا هربت به الريح والماء القايم اذا هربت به الريح ودرع الحديد لها حبال والشعرة الجعدة
 بكسر هاء حبال وفي حديث الدجال ان شعره حبال والمهيل المدعوا عاياه بالهيل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا ثقله والعرب
 تزعم ان المرأة اذا وطئت مكروه فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف تراني الى آخره) قاله بالالف والموحدة والجن بكسر الميم
 وفتح الجيم الترس والجمع الحجان بفتح الميم وز ياد هوز ياد ب أبيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفي عبد الحارث بن كادة زوجته
 سمية جاريته اسلم زبدي زمان أبي بكر وولد عام الفتح وقبل غير ذلك وكان كاتب العتبة بن غزوان ثم للغيرة بن شعبة ثم لابي موسى
 الاشعري ثم لولي العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر أهل العراق والرهاذوا العلماء بموته
 وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان ز ياد يقد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني
 وان حكمت بشيء وغيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان ز ياد يحكم ولا يرد عاياه شريفا (قوله فلهذا
 قالوا الابوين) في الاب والام هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له في الاسم ثم شيء
 وقصد لهم اجماعا قال التفتاز في فن قلت لا يكفي في المثني الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تأولوا الزيد بن
 بالمسمى بن يزيد فلا ينطاق قرآن الاعلى الطهري او الحيمضتين لا على طهر وحوض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال
 العيينان في عين الشمس وعين البيران فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع
 باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولا يوه بالكل واحد منهما السدس) الضمير في لا يوه
 عائد على ما عاдалيه الضمير في ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما ما بديل من أبيه ففيد المعنى
 التفصيل اذ لولا له كان الظاهر اشرا كهما في السدس وهو آ كد من لكل واحد من أبيه السدس ليكون ذكرهما
 مرتين مرة بالظاهر ومرة بالضمير العائد عليهما وفي البحر قال الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا يوه وبالدل متوسط
 بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا
 البديل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يوههم انه بدل شيء من شيء وهما العين واحدة لجواز أوالك يصنعان
 كذا وامتناع كل واحد منهما ما يصنعان كذا بل نقول يصنع كذا وفي قول الزنجشري والسدس مبتدأ وخبره لا يوه ينظر
 لان البديل هو الذي يكون الخبر له دون البديل منه كافي قولك أوالك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كذا بديلا وكما
 تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البديل خبر فلا يكون البديل منه هو الخبر واستغنى عن جعل البديل
 منه خبرا بالبديل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان البديل منه بالاخبار عن البديل انتهى ما في البحر وقال التفتازاني ينبغي

الى الزمخشري انه لا حاجة الى ان يجعل لابي به خبر مبتدأ محذوف أي لابي به الثالث ثم بين قسمة الثالث عليهم بقوله لكل واحد
 منهم السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وذلك ان الحكم المعاق بالثني أو المجموع قد ينقصه دفعا للمجموع
 وقد ينقصه ثلثه بكل فرد بين بالبدل أن القصد الى الثاني وجه - ذا ينفع ما يقال ان البدل ينبغي أن يكون بحيث لو سقط
 استقام الكلام مني وههنا لو قيل لابي به السدس لم يستقيم (قوله ومنه ورفع أبو به على العرش) انما يكون منه على قول غير
 ابن اسحق ان أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج به قوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق ان أمه كانت
 باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أي وقالوا المشرقين والمغربين وفي نفسه -
 قوله نعم الى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما وقيل مشرقا الشمس والقمر
 ومغرباهما وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف ومغرب في الشتاء ومغربيهما ما وقيل مشرقا الشمس والقمر
 بمشرق في الصيف والمغرب والمغربين في الشتاء ومغربيهما ما انتهى وهذا والله أعلم مراد مجاهد
 الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافقان المغرب (لانه يقال خففت النجوم خفوا فغابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن
 في الصباح والخافقان أفقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فهم ما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه
 ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله واثنين في الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالثانية على
 الآخر قال التميمي اني وينبغي ان يغلب الاخف افظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كانه من
 انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأياكرا أفضل من عمر قال السبكي
 بهاء الدين وقد برده عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وفي الشرح وفيه نظرا ما أولا فلان
 كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس أمرا متقاعا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير
 ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما يلهو النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح
 أعظم جرما وذكرا ابن السبكي عن شرح التبيين للطبري ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر
 السماء الى آخره) قبل هذا البيت نشرت ثلاث ذوات من شعرها * في ليلة دارت ليالى أربعا (قوله وقال
 التبريزي يجوز انه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة كالا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر
 ومبالغة بجعل هذه المرأة قرا لا يقدح فيه كونه مستلزما لخلاف الواقع وهو اجتماع قرين أو اجتماع شمس وقمر وقال
 الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقت
 واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها السماء استقبلت قرا السماء ارتسم خيالها في وجهها فآرأها في وقت واحد كما تنابل
 الاشكال المرأة فتطبع الصور فيها فتري المرأة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا وأقول يابى هذا التحقيق جملة وجهها
 قرا وليس ذلك الا لاضاؤه واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفي الشرح وما أحسن قول القائل
 رأت قرا السماء فاذا كرتني * ليالى وصلها بالرقتين كلانا ناظر قرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني
 وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وان قرا السماء ليس قرا حقيقة وانما الطاق ذلك عليه مجازا
 لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف الزلال وعبارته
 وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا ان معناه قرين قرحه في وهو قرا السماء وقرا مجازي وهو وجه المحبوب فهو يقول هي رأت
 القمر المجازي وهو قرا السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها نظرت الى قرا السماء وهو نظرا الى وجهها فصيح انه
 رأى بعينها وهي رأت بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقي والذي
 في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشجأ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعي الصوفي رحمه الله
 تعالى معنى هذين البيتين في بعض قصائده فقال بشير هذا الشاعر الى ان قرا السماء من عشق محبوبته وان محبوبته رآته
 ذات ليلة فكتمته برؤيته له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقف عليه شبهها واعرته احمها فاذا كرت هذا العاشق بتلا
 التي وصلته بالرقتين وانها توصالها له أفنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما
 ولهذا قال كلانا ناظر قرا أي قرا واحدا تعدده ظهوره لكنهما تنفاره بعينه وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا
 بعينه

بعينها لانها اعارته عينا آهابه افكائن البصر لها نفسها (قوله وماذ كرمناه أمدح) لان فيه جعل لوجهها شمساً وهو بائع من
 جعله قرا (قوله وقالوا العميرين في أبي بكر وعمر) هذا أيضاً من تغليب أحد المناصبين على الآخر وقال ابن رشيق في العمدة
 ان الكسافي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبي بكر وكذلك ذكر ابن
 الشجري (قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبداً ربكم) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم المخاطبين على
 الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في اعلكم شامل للناس الذين توجه
 اليهم الخطاب أولاً والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة آخر الان اعلكم يتعاقب بقوله خلقكم لا بقوله اعبداً وحتى يختص
 بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقوله اعبداً والاعلم تتقون (قوله والمذكرون على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكورين عطف على
 المخاطبين والمعنى ولا جعل الاختلاط اطلاق وصف المذكورين على المؤنثة وهذا من تغليب المذكور على الاناث بان اجري على
 المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على المذكور خاصة بحقوقه تعالى وكانت من القانتين فان
 مريم عليا السلام جعلت من المذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس
 كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعض بل تكون لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من
 أعقاب هرون أخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدفت بشرائع ربها وبكثبه وكانت من المطيعين له
 (قوله والملائكة على ابياس) يعني ولا جعل الاختلاط اطلاق اسم الملائكة متناً ولا ابليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب
 الجنس الكنسيب الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مفعول فيما بين تلك الافراد بان اطلاق اسم ذلك الجنس على الجميع
 كقوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس و قيل لا تغليب في الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين
 مع الملائكة انكسرت به استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان لا كرم مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان
 الاصاغر ايضا مأمورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلة بن و كانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ابليس
 (قوله ومن التغليب أولتعودن في مادة ابعداً لخرجتك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من
 جنس على الأقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالأكثر فان شعيباً عليه السلام دخل بحكم التغليب في العود الى
 ما هم مع انه لم يكن في ما هم حتى يعود اليها وانما كان في ما هم من آمن به وفي الشرح وفي الآية تغليب ثان وهو تغليب
 شعيب عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المن إشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا
 ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) في المطول فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
 والانعام المذكورة بكونها غيبة فقيهه تغليب المخاطب على الغائب والاصح ذكر الجميع أعني الناس والانعام بطريق
 الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاصح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعبادة ففي لفظكم تغليبان
 ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذرؤكم وياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما واقتل أن يقول جعل الخطاب شاملاً
 للانعام تسكاف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الاطاف في حق الناس فان الخطاب يختص بهم والمعنى يكثر كم
 أي الناس في هذا التذيير حيث ممكنكم من التوالد والناسل وهما أنكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
 وتبديل التوالد والانعام خلقها لكم فيمادف ومنافع ومنها أن تكون وجعلها أزواجا تبقي ببقائكم وندوم بدوامكم وعلى هذا يكون
 التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهت
 ما في المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) في الشرح يعني ان الآية الثانية من قبيل ماروعي
 فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد اليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه
 الغيبة لكن لما كان المعنى به هذا المخاطبين بقوله أنتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعي فيها
 اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادي مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة
 وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليباً قال التفازاني وهو تغليب جانب المعنى على
 جانب اللفظ لان القياس بقاء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكن لما كان في المعنى
 عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهت ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع

التغليب إذا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما ما أجم الذين آمنوا فلا تغليب فيه لأن التغليب إذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون اللفظ على المعنى وانما فيه مراعاة اللفظ إذ حق العائد إلى الموصول أن يكون باقظ الغيبة ﴿قواعد الخامسة﴾ (قوله إلى ملك إلى آخره) الشاهد في قوله وزال الراسيات فإن المراد وشارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن إرادته في غير الشرط (قوله وقيل هما على حذف مضافين أي خاتمة أباكم ثم صورنا أباكم) أي خلقنا أباكم آدم حينما غير مصور ثم صورناه نزل خاتمة وتصويره منزلة خاتمة الكل وتصويره (قوله ثم دني فتدني) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دني من النبي فتدني فتعلق به وهو غميل لمروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدني من الأفق الأعلى فدني من الرسول فيكون فيه اشعار بأنه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدته قوته فإن التدني لترسال مع تعلق كتدني الثمرة (قوله فارقنا إلى آخره) الجاع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار في الشرح ولقد كان المصنف في غيبة بما أورده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت وقد وقع في الخامسة لابي تمام قول ربيع ابن مالك برقي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا لم يقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجهه نزار يجرد النساء حواسرا يندبهن * بالصبح قبل تبليج الاسرار وقال الامام المروزي في لا نهج من أبي تمام مع تسكفه ذم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا وأصلحه المروزي بقوله فليأت ساحتنا ثم على قول ربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبليج الاسرار فكيف قال قبل تبليج الاسرار واجيب بأنه أراد بقوله يندبهن بالصبح بصفته بالخلال المضية والمنافق الواضحة التي هي كالصبح (قوله وأما قراءة الكسائي فتعديرها هل نستطيع سؤال ربك) قراءة الكسائي بثناة فوقية وادغام لللام هل فيها ﴿قواعد السادسة﴾ (قوله جارية إلى آخره) تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومض البرق مض ومضاد وميض المعاء خفية ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك أومض فلما إذا المع واعرض في نواحي الغيم فهو الخفق فإن استطال في وسط السماء من غير أن يعترض عينا وشمالا فهو العقيقة ويقال أومضت المرأة إذا سارقت النظر (قوله يغشون حتى لانهم ركابهم) هذا صدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * وقد مر الكلام عليه في حرف الخاء في حتى ﴿قواعد السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يتري من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في أن المفتوحة (قوله لعمر ك ما الفتيان إلى آخره) ان تغيب اللحن في تأويل نبت اللحن وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل أي ما الفتيتان نابتي اللحن واللحن بكسر اللام تجمع على لحن بكسرها كقربة وقرب وعلى لحن بضمها كدورة وذري وندي الرجل إذا جاد فهو ندي (قوله فليل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصاتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أي صلاحية أن بعد عسى للسقوط فلا تكون زائدة لأن الزائدة هو الذي يصلح للسقوط ويبدل أكثر لان السقوط بعد عسى قليلا (قوله وأما قول أبي الفتح في بيت الخامسة حتى يكون عزيزا إلى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبي الفتح يجوز كون أن زائدة في هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكوهم في المحل أنهم لا يعلم الجار فيهم أنه جار والتكريم تفعل من التكريم والمحل القحط وحتى متعاقبه بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمعا في الحال وقال غير أبي الفتح أن في البيت ليست بزيادة بل أظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاول (قوله والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ ولا يليق إلى آخره خبره وهذا الذي ذكره يندفع بنفسه فانما تنصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعده ﴿قواعد الثامنة﴾ (قوله وسخطنا) في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعرساة وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأي فتى هيجاء أنت وجارها) أي مضاف إلى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصحاح الا في الشعر) احتزنا لاصح عن مذهب القراء أن ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايماننا واحتسابا يغفر له (قوله ان يسمعوا إلى آخره) في الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالضم أي عار اسب به ورجل سبة أي يسبه الناس وسببه أي يسب الناس (قوله اذ لا يضاف كل وأي إلى معرفة مفردة) سبق في حرف الكاف في الكلام على كل أنها لا تستغراق اجزاء المفرد المرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي أن يقال يمتنع

كل سخطها لان كل اذا ضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انها هو عموم الافراد **القاعدة**
التاسعة (قوله فاذلك فصلاويهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا) هذا عند جمهور
 البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز ابداء كان واخواتها معمول خبرها في نحو كان طعما ملكيا كل زيد دون كان
 طعما ملك زيدا كل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل التعجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما
 ان قوله وقدموهما عطف على فصلاويهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له في العامل وهو وقدموهما
 دون قيده وهو خبرين (قوله فلا تلحقني الى آخره) في الصحاح لحيت الرجل الحاء لحيما ذاته فهو ملحق بالجسم الكبير والبلابل
 جمع بلابل وهو الهنودوس واس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) في الشرح ايس الفصل بين
 الاس- تفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذا فصل
 باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره (قوله ابعده بقول الدار جامعة) هذا صدر بيت عجزه
 * شملهم ام دوام البعد محتملا * وفي الصحاح جمع الله شمله أى ما تشمت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو
 القضاء المبرم وختمت عليه الشئ أوجبت له والخاتم اقاضى (قوله اذر والله نرمي-م بحرب) هذا صدر بيت عجزه * يشيب
 الطفل من قبل المشيب * (قوله * فما كل حين من ثواني مؤاتيا) هذا عجز بيت صدره * باهبة حرم لذوان كنت آمنة *
 و يروى من تولى مواليا (قوله * وما كل من وافي منى أنا عارف) * هذا عجز بيت صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى *
 (قوله أباخرشة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة المهمزة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة)
 هي تقدم الظرف على عامله المعنوي **القاعدة العاشرة** (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحدا جزاء
 الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة
 اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ كـ وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون
 الداعي اليه من جهة المعنى اتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض
 على الناقة لان المروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المروض أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال
 انه يورث الكلام ملاحظة والسمع عليه كمال البلاغة وأمن الالباس ويأتى في المحاورات وفي الاشعار وفي التتريل ورده
 غيره مطلقا وقبل ان تضمن اعتبار الطيفاء غير نفس القلب الذي جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن
 اعتبار الطيفاء رد لان المدلول عن مقتضى الظاهر من غير سكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال
 (قوله كان سبيته من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهو عجوبى سفيان
 ابن حرب قبل اسلامه وخبر كان قوله بعد هذا القول على انيابه أو طعم غض * من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت
 الخرساء ومسبأ اذا اشتريت بها التشرية ولا يقال ذلك الا في الخرساء والاسم السبأ على فعال بكسر الفاء ومنه سبأت الخمر
 سبيته فاما اذا اشتريت بها التهم لها الى باد آخر قلت سببت الخمر بلاهزة وبيت رأس قرية في الشام مشهورة بجودة الخمر
 والغصن بجمتين الطرى وهصرت الغصن وبالعصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت براسه فاملته اليك شبه ريق المرأة
 بخمر من جت بعسل أو بطم تفاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمة المغارة المتلوة بالغبرة والارجاء
 النواحي جمع رجي بالقصر (قوله فكس التشبيه مبالغة) يعني ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
 الارض في الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) في القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتل وعلى الهول والفرع (قوله
 ولا تهيئني الى آخره) أصل تهيئني تهيئني فحذف منه احدى التاءين والمومات المقازة والاصدا جمع صدى وهو ههنا ذكر البوم
 أو طائر صغير يصير بالليل وقال العديس الصدى هو هذا الطائر الذي يصير بالليل ويقفر ففراناو يطير والناس يرونه الجندب
 وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والصحري قبيل الصبح (قوله وقول القطامي فلما ان جرى الى آخره) القطامي
 بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان ان تسطاعا والسمي بكسر السين وفتح
 الميم وحقفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذي طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو
 صريح في انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان عنها * وصارت حقة تملأ الجذاعا عرفنا ماترى البصر فيها فافا آليفا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة فلما ان جرى
عسن عليها * كما ثبت بافدن السباعا والعسن بالضم الشخم القايل وقال الشيخ بهاء الدين السبكي ويروي بظنت كذا رأيت
في الصحاح وحلية المحاضرة للحماني والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا لانه يجوز ان يريد ان جعل القصر بطانة
للطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظاهرا غير ان يره كن الغير بطانة له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة
في رأسي وعرضت الناقة على الحوض) لان القلنسوة ظرف والرأس مظهر وفيه ما كان المناسب ان يتحرك بالظرف نحو
الظرف ويؤتى بالمعروض عنه المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله وورد على
الزخمشري في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا
دونه في الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض
الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزخمشري بحمل عرض الناقة على الحوض مقلوبا
بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار اغاها هو للمعروض عليه لانه قديم قبل وقد يرد
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانه قد قبله وقد ترده وعرضه عليه مقلوب اظا وعرض الكفار على النار ليس
بمقلوب اظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو انهم مقهورون في مكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف
فيه من عرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت
هي المتصرفة في العود قبل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا أبو حيان وغير ما قاله الزخمشري وحاصله
ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرض الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذا طلعت
الجوزاء انتصب العود في الحرباء) في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل
وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى وأقول قصر الليل مطاقي يكون اذا حلت الشمس في البرج وهو برج تحله
الشمس قبل الجوزاء ببرج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالبرج وهو برج بين وبين
الجوزاء ببرج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح قول القائل
اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لاقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة
حكاهما الخطيب في تاريخه عن أبي محمد اسماعيل بن أبي منصور وهو ب الجوزاء في البغدادى قال كنت في حلقة والذي
والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بيتان من الشعر لم أفهم معناه ما هما وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها
* وهجره النار يصليني به النارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة * ان لم يرزني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والذي
يأبني هـ ذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلى على نفسه ان لا يجلس في حلقة هـ حتى ينظر في علم النجوم
ويعرف تسير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جالس في الحلقة ومعه في البيت ان محبوبه اذا لم يرزها فإليه في غاية طوله وان
زاره فإليه في غاية قصره فكيف يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في هـ ذا
البرج ويكون نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس في هـ ذا البرج فإياها كره المصنف
طوله بالبرج وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم فيها فيحصل بقوة الحر
اشتدادها ومن خاصة هذه الدابة ان تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقدمضى تأويلهما مضى ذلك في القاعدة
الخامسة * القاعدة الحادية عشر * (قوله من ملح كلامهم تقارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه
أي تعد ملحجة واحدها ملح كغرفة وغرف والتقارض بالقاف والصاد المجيء من القرض استعير ههنا التلبس كل واحد من
اللفظين بحكم الآخر (قوله ان تقرأ على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هـ ذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله
يا صاحبي قدت نفسي نفوسكا * وحيمما كنفنا لا فيما نرشد ان تحملا حاجة لي خف محماها * تستوجب امنة عندي بها ويدا
(قوله بدليل ان المعطوفة عليها) في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر
على مصدر ولا يمتنع أحد وأقول المراد بالدليل ههنا ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف
ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من ثقيلة
فكذلك الاولى (قوله واعمال ما جـ لا على ان تاروى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا بولى عليكم ذكره ابن الحاجب)

الشرح لا حاجة ان تجعل ماناسبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة
وقد سمع ذلك نظما وثرا قال الشاعر أبيات أسرى وتيتى تدلجى وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران نظا هرا بتشديد الظاء
أى بتظا هرا ن وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لوبشأط اربم اذ ومبعة) هذا
صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهذ وخص واليمة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعد هاءين مهملة النشاط وأول جرى
الفرس والاطال جمع اطل وهى الخاصرة وفرس نهذ بفتح النون وسكون الهاء أى جسم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو
(قوله اعطاء ان الشرطية حكم لوفى الاهال كإروى في الحديث فان لا تراه فانه يراك) في الشرح قد مضى في فصل لوان السيد
خرج قوله * كان لم تراقبلى أسير ايمانيا * على انه جاء على لغة راء فاصله يراه حذف الالف لانتفاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة
الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث متأت وأقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقليل فانه يراؤك
بالهمزة وكون تراه في الشرط من لغة وبراؤك في الجواب من لغة أخرى من غير دأيل بعيد (قوله وبهذا) أى بانه لا بد من جواز
مجيئ الحرف التروك مكان الحرف المذكور (يقدر في تخرج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه يراك على ما ذكر ابن مالك
من ان أن أعطيت فيه حكم لوفى الاهال اذ لا يجوز فلول لا تراه فانه يراك أما معنى فلا نمكس المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على
امتناع جوابها الوجود ما يليها أو ما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها إلا مبتدأ (قوله والظا هرا نه) أى الحديث السابق اعنى الا
تراه فانه يراك (يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل انه من يتقى ويصبر فان الله بآيات ياتى وجزم يصبر) قد ذكر
المصنف في الباب الرابع في أقسام العطف هذه القراءة وذكروا فيها وجهان ما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح
(قوله واذا نصبك خصاصة فتحمل) هذا عجز بيت صدره فاستغن ما غمك ركب بالفتى وقد تقدم الكلام عليه في اذ (قوله
واعطاء لمن حكم لم في الجزم) في الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح أو يحسن حمل النى على
ما يحمل محله فان فيه تناسقا وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفى في المستقبل لا الماضى فليس المحل لم فكيف صح أو
حسن حمل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تناسقا وذلك ان قول الشاعر لا تمنع ان يكون غرضه النفى في المستقبل كما
يمنع ان يكون غرضه النفى في الماضى فلان في البيت أريد به مجرد النفى وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محله في ذلك (قوله قد
بلغت نجبران أو بلغت سواهم هيم) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافة هداجون والقنافة بالذال المجمة جمع قنفة حيون
معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذى يشى في ارتعاش من هدى الظلم اذا مشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي
القاموس وهجر مضركة بلد باليمن بينه وبين عثروم وليلة مذ كرمضروف وقد ثوبت وينع واسم لجميع أرض البحرين ومنه
المثل كبضع غمرالى هجر وقرية كانت قرب المدينة الهانيسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هما خطتا اما أسار ومنه)
هذا صدر بيت عجزه * وأمامم والقنائل بالجرأ جدر * والخطتان تقنية خطبة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صادقة الى
آخره) في القاموس العقق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الواو طائر كلاهما للذكور الاثنى
وفي الشرح لا دأيل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عققا ن على لغة من يلزم المثني الالف في الحالات الثلاث
ويكون يوم مرفوعا على انه مبتدأ حذف خبره أى ومعزوم (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه في الجر) حق اسم الفاعل الماعرف باللام أن لا يضاف الى ما عرف به الاعداء فادع
اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب الماعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما الماشاهما
من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف به اجل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحق الحسن الوجه
على الضارب الرجل في النصب والتخفيف في اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ
واستتاره في الصفة وقاب الصفة كسرة اذا وصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه
فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى في آخر القاء مدة الاولى والحمد لله على التمام
وعلى نعمه العظام ومنه الختام ونسأله حسن الختام والفيكاك
من ربة الاثم وان يحشرنا في زمرة نبيينا محمد عليه أفضل
الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

ولما فاح مسك الختام قال مقرطاله حضرة الشاب النجيب الشيخ أحمد الازهرى نجل حضرة
الشيخ أحمد الدسوقي نائب محكمة السويس الشرعية

الحمد لله الذى رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير العباد القائل
أنا أفضل من نطق بالصاد وعلى آله الذين نحاوا مشاراته الشريفة واقتدوا بأفعاله المرضية المنيفة وبعد قد تم طبع
حاشية العالم العلامة والخبير الفهامة الشيخ الشمى وبها مشها شرح العلامة بدر الدين الدمامى على كل من معناه على معنى
اللابيب وأمر الحق أن هذا الكتاب العزيز المنال الهى المثل جدير بأن يعرض عليه بالنواجد ويحل محل النظر ويوضع
فى غشاء القلوب لما اشتمل عليه من الأحكام النخوية وتعليماتها المتجهة العقليه كيف وهو كتاب طامس انشوف الى روية
نظر الماهرين ونشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لوراه طابوه * لضافهم من الفرح الفضا

وخروا بحمد الله شكرا * فان الشكر يعقبه الجزاء

وانى قاصر قولاً فدا من * أردت مدحه قل ما تشاء

لا سيما وقد تحلى جوده بطبعه بطبعة صاحب الفضل الشهير والقدر الخاطر حضرة محمد أفندى مصطفى الكائنة بجوار
القطب الدردير مجلا بتصحج جملة من حضرات الفضلاء الفقهاء والعلماء الكرام وبأيديهم النسخ المعتبرة المضبوطة على
ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذى أخذ مع جماع القلوب بباهر صفاته الجميدة واستأمر
رقاب العباد بظاهرها ما ثره العديده ولا غرو أن أضحت السنة العقلاء تهتف بحميد الثناء على حضرة فانة
كتاب كان بعيد الاستحصال فصبر به مهته قريب المنال ولا شك أن هذا يعد من جميل ما ثره

الجميله ومع ذلك فعزى على مثلى أن يأتى بلقظ يحيط ببعض كنه أوصافه الجميله لازال

مصدر الكل النظر ومورد الكل التحف وجاء تمام الطبع

موافقا ٢٤ خلت من شهر رذى الحجة سنة ١٣٠٥ →

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

وعلى الله حسن الختام

آمين